OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

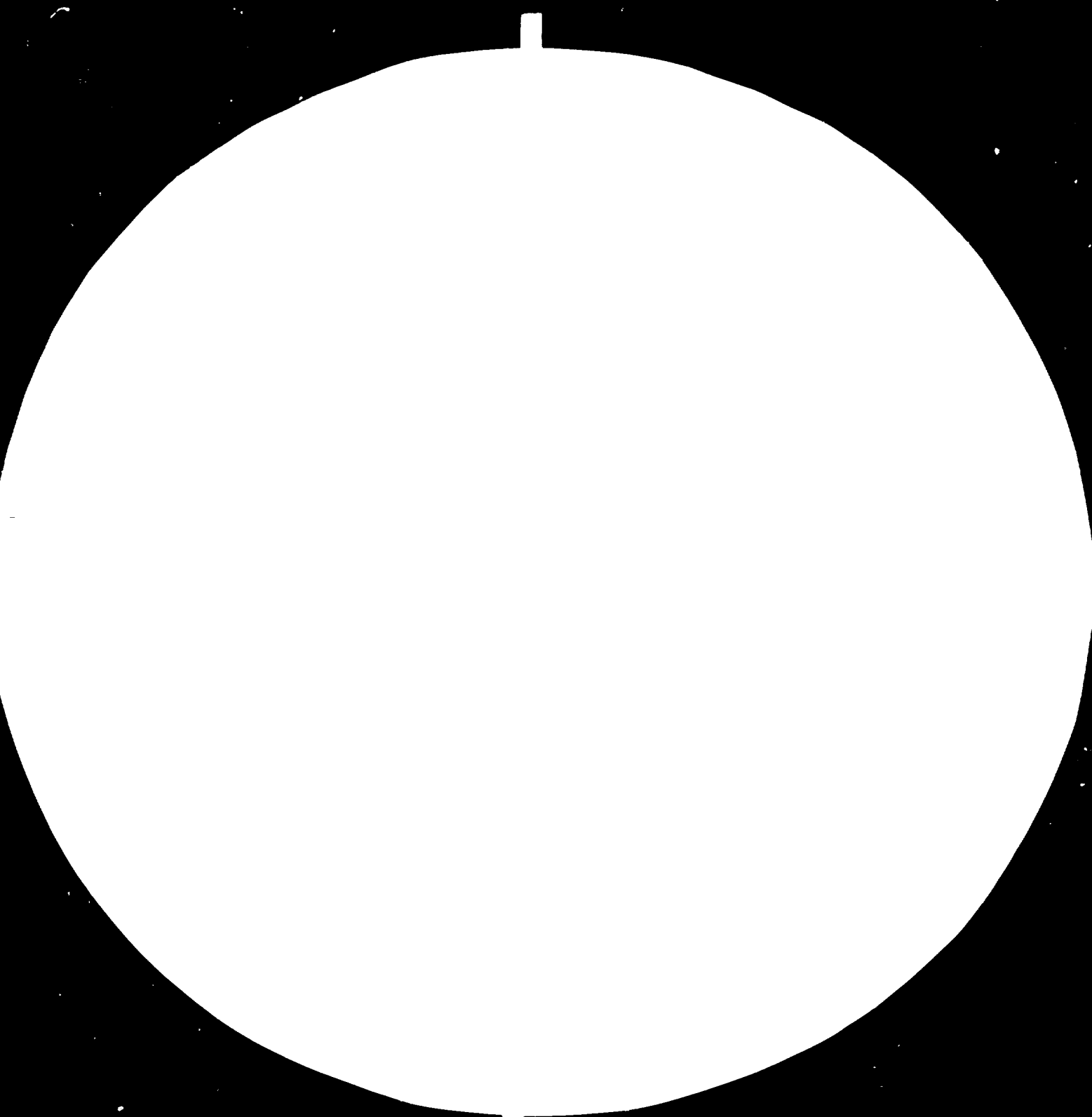

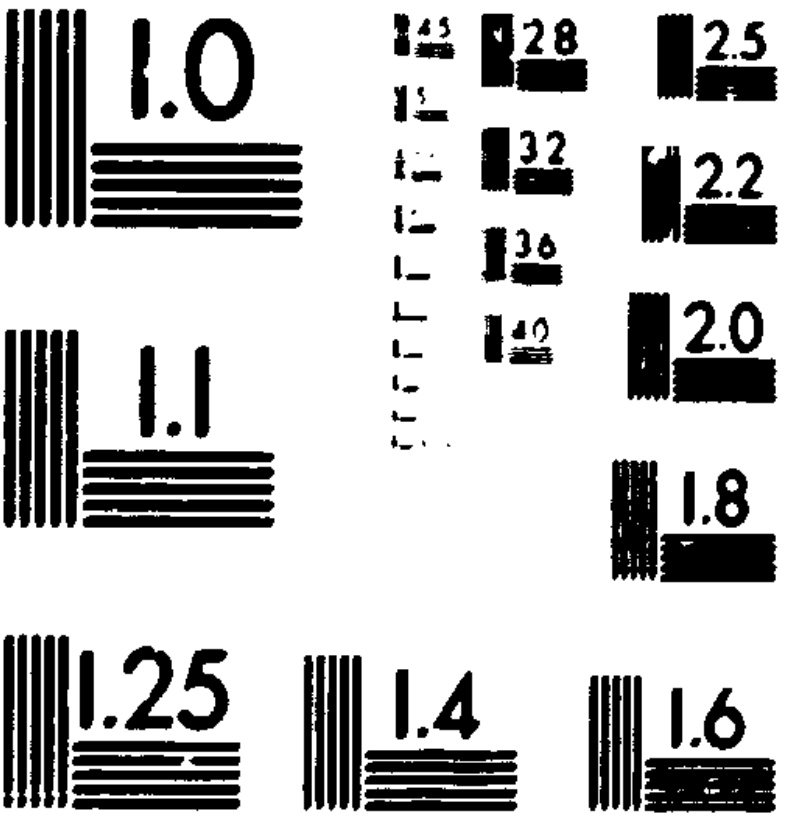

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

011769

A PROGRAMME FOR THE INDUSTRIAL DEVELOPMENT DECADE FOR AFRICA.

UNIDO-ID/287

2/

11769-A

برنامج خاص
بعقد التنمية الصناعية
لافريقيا

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
فيينا

برنامج خاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا

إطار لصياغة وتنفيذ برامج على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية

اشتركت في اعداده
اللجنة الاقتصادية لافريقيا
ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو

الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٨٢

ii/iii

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الاعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو أقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

ويسمح بالاقتباس الحر من مادة هذا المنشور أو اعادة طباعتها بشرط ذكر المصدر وارسال نسخة من المنشور الذي يتضمن الجزء المقتبس أو المادة المعاد طباعتها .

ID/287/Rev.1*

---

* Revised for technical reasons in ARABIC only .

(هـ)

ايضاحـــــات

تستخدم الفاصلة (ر) للاشارة الى الكسر العشري ٠

وتشير الشرطة المائلة بين تاريخين الى السنة الأكاديمية أو أو سنة المحصول أو السنة المالية (مثلا: ١٩٧٩/١٩٨٠) ٠

وتشير الشرطة الواصلة بين تاريخين الى الفترة كاملة بما في ذلك سنة البداية وسنة النهاية (مثلا : ١٩٧٠ - ١٩٧٩) ٠

وان الاشارة الى الدولارات تعني دولارات الولايات المتحـــدة ٠ وان مصطلح " بليون " أو " مليار " يعني ٠٠٠ ١ مليون ٠

وتتعلق الملاحظات التالية بالجداول :

تشير النقاط الثلاث (٠٠٠) الى أن البيانات غير متاحة أو لـم ترد بصورة مستقلة ٠

وتشير الشرطة الواصلة (-) الى لا شيء أو الى أن المبلـغ لا يستحق الذكـر ٠

البياض يعني أن البند غير منطبق ٠

قد لا تكون المجاميع دقيقة بسبب عمليات التقريب ٠

المحتويات

	الصفحة
تصدير	١
مقدمة	٥
الفصل	
أولا - اطار لوضع وتنفيذ برنامج العقد	٤٥
١ - مقدمة	٤٥
٢ - استراتيجية الاعتماد على الذات والدعم الذاتي	٥٠
٣ - اطار عمل مقترح لوضع برنامج عمل تشغيلي.	٦٢
اطار عمل مقترح لبرنامج وطني	٦٣
اطار عمل مقترح لبرامج على المستويين دون الاقليمي والاقليمي	٩٥
التعاون الصناعي مع الأقاليم النامية الأخرى	١١٤
٤ - انشاء برنامج عقد التنمية الصناعية	١١٧
مرحلة الاعداد	١١٧
مرحلة التنفيذ	١٢٣
ثانيا - مبادئ توجيهية لصياغة استراتيجيات للقطاعات الفرعية والمجالات الصناعية الرئيسية	١٢٦
١ - مقدمة	١٢٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
٢ ـ	القطاعات الفرعية الصناعية الرئيسية ذات الأولوية	١٢٧
	صناعة تجهيز الأغذية	١٢٨
	المنسوجات	١٤١
	الصناعات الحراجية	١٤٧
	مواد البناء والتشييد	١٥٧
	الصناعة المعدنية	١٧٦
	الصناعة الكيميائية	١٨٩
	الصناعات الهندسية	٢٠٤
	الصناعات الصغيرة	٢٤٠
	صناعة التعبئة	٢٤٥
٣ ـ	مدخلات العوامل الرئيسية والمدخلات المتصلة بها	٢٥٠
	الموارد الطبيعية	٢٥٢
	الموارد الزراعية والحراجية	٢٥٩
	الموارد المعدنية الفلزية	٢٦٦
	الموارد الكيميائية الأولية	٢٧٣
	الطاقة	٢٧٨
	البيئة	٢٨٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	القدرات والطاقات	٢٨٧
	بناء المؤسسات	٢٩١
	تنمية الموارد البشرية للتصنيع	٢٩٣
	تمويل برنامج العقد	٢٩٧
ثالثا -	طرائق لتنفيذ برنامج العقد	٣٠١
١ -	مقدمة	٣٠١
٢ -	اقتراحات للعمل على المستوى الوطني....	٣٠٥
	تدابير خلال المرحلة التحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤)	٣٠٥
	الاجراءات خلال مرحلة التنفيذ (١٩٨٥ - ١٩٩٠)	٣١٨
٣ -	مقترحات بالاجراءات على الصعيدين دون الاقليمي و الاقليمي	٣٢٦
	الاجراءات خلال المرحلة التحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤)	٣٢٦
	الاجراءات خلال مرحلة التنفيذ (١٩٨٥ - ١٩٩٠)	٣٣٢
٤ -	مقترحات بالاجراءات على الصعيد العالمي (الأقاليمي)	٣٣٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	الاجراءات خلال المرحلة التحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤)	٣٣٤
	الاجراءات خلال مرحلة التنفيذ (١٩٨٥ - ١٩٩٠)	٣٣٧
٥ -	دور الوكالات الدولية	٣٣٨
	الاجراءات خلال المرحلة التحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤)	٣٣٨
	الاجراءات خلال مرحلة التنفيذ (١٩٨٥ - ١٩٩٠)	٣٤٣
٦ -	الخلاصة	٣٤٥
رابعا -	رصد تنفيذ برنامج العقد ورفع تقارير عنه ..	٣٤٦
خامسا -	الخاتمة	٣٦٠

المرفقات

الأول	قرار الجمعية العامة ٦٦/٣٥ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية	٢٦٤
الثاني	قرار منظمة الوحدة الأفريقية CM/RES.886 (XXXVII) بشأن التنمية الصناعية في افريقيا.	٣٧٢

المحتويات (تابع)

		الصفحة
الثالث	قرار الجمعية العامة ١٨٢/٣٦ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية	٣٧٥
الرابع	قرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٤٢ (د-١٧) بشأن وضع وتنفيذ برامج لعقد التنمية الصناعية لافريقيا	٣٨٣
الخامس	قرار مجلس التنمية الصناعية ٥٥ (د - ١٦) بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا	٣٨٩

تمديـــــر

ان مستوى المعيشة في افريقيا اليوم هـو أكـــر مستويات المعيشة انخفاضا في العالم الى حد أن الأغلبية الساحقة من سكان هذه المنطقة تعيش على الكفاف . والفرص المتاحة لها في مستقبل أفضل يتهددها عدم الاستقرار المتزايد فى الحالة الدولية واستمرار الأزمة الاقتصادية العالمية . كما أن افريقيا تتهددها أزمة الطعام والطاقة ويزداد أثر ذلك تفاقما بسبب سوء الادارة الاقتصادية : وهذا بدوره يفضي الى تفاقم أعباء الديون الخارجية ومشاكل ميزان المدفوعات . ومن ثم فان الاعتماد الشامل على الخارج فيما يتعلق بمدخلات عوامل التنمية وغيرها من السلع والخدمات يسهم في وقف التقدم وفي التدهور المستمر لمستويات المعيشة في المنطقة .

وفي ظل الظروف الراهنة . تبرز بوضوح سمة أساسية لخطة عمل لاغوس وهي أهمية التنمية الصناعية كقوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة . ومن ثم . فان التنفيذ الفعّال لخطة عمل لاغوس * سيتوقف ، الى حد كبير، على الصناعة ، سواء كمورد للمدخلات الأساسية للقطاعات الصناعية وغيرها أو كمستعمل أو مصدر لمخرجات هذه القطاعات . ويمثل تعهد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في خطة عمل لاغوس بإيلاء دور أكبر للصناعة تأكيدا محددا لتصميمهم على تغيير الهيكل الاقتصادي لافريقيا وتحقيق حياة أفضل لشعوبها .

---

* تتعلق الاحالة الى " خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية لافريقيا ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ " طبعة ١٩٨١ التى أصدرها كل من منظمة الوحدة الافريقية المعهد الدولى لدراسات العمل ، جنيف ، سويسرا .

وللتعجيل بتنفيذ هذه الأهداف ، حدد مؤتمر القمة الاقتصادي بلاغوس السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠ عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا . وقد عززت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ذلك المقرر باتخاذ القرار ٦٦/٣٥ باء (أنظر المرفق الأول) الذى أعلن الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا . ويتمثل جوهر أي برنامج لتنفيذ العقد فى أن حفز النمو الاقتصادي في افريقيا يجب أن يأتي ، أولا وقبل كل شيء ، من الداخل ، ومن ثم يستهل عملية للنمو متولدة داخليا ومدعمة ذاتيا من خلال استراتيجية انمائية موحدة تربط الصناعة بالزراعة ، والطاقة ، والهياكل الأساسية البشرية والمادية ، والتجارة والقطاعات الأخرى .

ان افريقيا ، وهي تدرك تماما تعقيد هذه المهمة ، وصعوبة العقبات التي ينبغي التغلب عليها ، لابد وأن تواجه التحدي بعزم وتصميم وأن تستعل الى أقصى حد مواردها الطبيعية والبشرية الهائلة . ولن يسفر انتهاج أي طريق آخر الا عن زيادة اضعاف افريقيا وتفاقم فقرها خلال الأجيال المقبلة .

والمقترحات الواردة في النص تقدم فحسب اطارا عاما لارشاد البلدان الافريقية ، فرادى ومجتمعة ، فيما يتعلق بصياغة برامجها الخاصة بالعقد في نطاق المضمون الشامل لخططها الانمائية الوطنية .

وسيتوقف نجاح العقد ، في التحليل النهائي ، على التطورات التي تطرأ على المستوى القطري ، اذ أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ برنامج العقد تقع على عاتق البلدان ذاتها ، فرادى ومجتمعة . ومثل هذا الاعتماد على الذات لن يتأتى إلا بالعمل الحازم . ولما كان برنامج العقد يستلزم توفير موارد مالية وتقنية ضخمة ، تتجاوز القدرة الحالية للبلدان الافريقية ، فستكون ثمة حاجة بالتأكيد الى تقديم مساعدات كبيرة من جانب المجتمع الدولي ، بما في ذلك البلدان النامية وكذلك المنظمات الدولية التي لديها استعداد لزيادة جهودها من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وقد حدد المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الأفارقة ، باعتماده للمقترحات الواردة في هذه الوثيقة ، أولويات العمل التي ينبغي اتباعها من أجل التنفيذ الفعّال لبرنامج العقد . وخلال المرحلة التحضيرية بصفة خاصة (١٩٨٢ - ١٩٨٤) ، يتعين على كل حكومة أن تجري تقييما عاجلا لقدراتها الوطنية وأن تضع مقاييس وآليات جديدة لتنفيذ البرنامج على المستويات الوطنية ، ودون الاقليمية والاقليمية . وفي هذا الصدد ، ينبغي استعراض وموازنة جهاز التعاون الاقتصادي ، الذي تشغله حاليا مهام ذات طبيعة ادارية ، وذلك عن طريق أجهزة التوريد، والانتاج والبحث والتطوير ، والتسويق الخ . ويجب ألا تقتصر العناصر النشطة الرئيسية في هذه المهمة على الحكومات بهذا الوصف بل تشمل أيضا ، وعلى وجه أخص ، متعهدي الأعمال في القطاعين العام والخاص، الذين يستقدمون من هيئات مثل مؤسسات الدولة ، ودوائر الأعمال الخاصة المحلية ، وشركات ومصارف التنمية والجامعات ، ووكالات التنمية المتعددة الجنسيات .

وهذا يتطلب اللجوء الى اتباع نهج للتخطيط الصناعي يختلف في كثير من النواحي عن الماضي . وهو يمثل ، بصفة خاصة ، تحولا من الاهتمام الزائد بمشاكل الصرف الأجنبي ، وهي خارجية بالنسبة للمنطقة ، الى تطوير الآليات والقدرات المؤسسية من أجل تقييم ما لدى كل بلد من موارد طبيعية ومواد خام وتوسيع نطاق أوجه التكامل وفق الخطوط المقترحة في خطة عمل لاغوس . وعلى هذا الأساس ، ينبغي على كل بلد أن يتخذ استراتيجية تتركز وتقتصر على مجموعة من الصناعات الأساسية الملائمة لما لديه من موارد ومواد خام على المستوى الوطني ، مع الابقاء على الصناعات الأخرى للتعاون المتعدد الجنسيات . ومن شأن مثل هذه الاستراتيجية ، اذا ما خططت بعناية ، أن تؤدي الى نظام للانتاج متميز ومترابط ومتساند وقادر على ممارسة التأثير في المجالات والقطاعات الأخرى مع اتساع نطاق محوره .

ونحن نتعهد ، من جانبنا ، بأن تواصل الأمانات الثلاث عملها في تعاون وثيق وأن تقدم بأقصى مالديها من قدرة . وكلما طلب منها ذلك ، المساعدة الى الحكومات والمؤسسات الافريقية لتحقيق النجاح لأهداف العقد .

أديبايو أديدجي
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا

أديم كودجو
الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية

عبد الرحمن خان
المدير التنفيذي لليونيدو

مقدمـــة

١ - ينعكس ادراك الحاجة الى احداث تغيير أساسي في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لافريقيا والاعتراف بدور الصناعة في عملية التغيير هـذه ، في وثيقة أعدتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عام ١٩٧٥ بعنـوان " اطار عمل منقح لمبادىء تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد في افريقيا "[١]. وقد اعتمد الاستراتيجية الأساسية المتضمنة في هـذه الوثيقة مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقيـة المعقود في ليبرفيل في حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، في حين تم الحصول على مدخلات أخرى من ندوة مشتركة عقدتها منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا حول آفاق التنمية والنمو الاقتصادي في افريقيـا حتى عام ٢٠٠٠ ، وحلقة دراسية مشتركة عقدتها اللجنة الاقتصاديـة لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في المنطقة الأفريقية .

٢ - ودرست نتائج كِلا الإجتماعين ، مع مدخلات أخرى ، في المؤتمـر الخامس لوزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا أثناء اجتماعهم الخامـس الذى عقد في الرباط ، المغرب من ٢٠ الى ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩ ، حيث تم اتخاذ القرار ٣٣٢ (د - ١٤) بشأن وضع استراتيجية للمنطقة الافريقيـة ضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وفي هذا الاجتماع وجه مندوب اليونيدو ، في بيانه العام ، نداء لاعلان الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا . وقد أيد هـذا النداء بشدة مندوبو سيراليون وغانا ، وغينيا الاستوائية ، وكينيـا ومصر والمغرب في بياناتهم ، وترتب على ذلك أن أدرج مفهوم العقـد ضمن الاستراتيجية المتعلقة بالمنطقة الافريقية في عقد الأمم المتحـدة

---

(١) E/CN.14/ECO/90/Rev.3.

الانمائي الثالث . وقد شفعت الاستراتيجية بمشروع اعلان الالتزام بالمبادىء التوجيهية والمعايير المتعلقة بالاعتماد الذاتي الوطني والجماعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٣ - واعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية هذه الاستراتيجية في دورته العادية الثالثة والثلاثين ، في صورة اعلان منروفيا ، وهي معروفة الآن رسميا باسم استراتيجية منروفيا لتنمية افريقيا . ومن بين المقترحات التي تضمنتها توصية باعلان الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا " بغية توجيه عناية أكبر وتعبئة المزيد من الالتزام السياسي والدعم المالي والتقني ، على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية من أجل تصنيع افريقيا " . وحين اعتمد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية اعلان منروفيا ، قرروا أيضا عقد دورة استثنائية تخصص للمسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لافريقيا ، في لاغوس ، نيجيريا ، في نيسان/ابريل ١٩٨٠ .

٤ - وقد أحرز مفهوم عقد التنمية الصناعية لافريقيا شعبية متزايدة . وفي ندوة اقليمية مشتركة عقدتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو في نيروبي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، لمناقشة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الصناعية المحلية والمستقلة ذاتيا في افريقيا خلال الفترة ١٩٧٨ - ٢٠٠٠ ، تقرر، نظرا لأن افريقيا هي أقل مناطق العالم الثالث نموا ، أن تسمى السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠ عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، كيما يمكن تعبئة الموارد الوطنية والاقليمية والدولية وتنسيقها وتوجيهها على نحو فعّال الى البلدان الافريقية لتعزيز جهودها من أجل تحقيق التصنيع القائم على الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي بحلول عام ٢٠٠٠ .

٥ - وبعد شهر واحد اتخذ قرار في المؤتمر الخامس للصناعة الافريقية يتعلق بموقف افريقيا المشترك ازاء مؤتمر اليونيدو الثالث ، ويتضمن

نداء أيضا لاعلان عقد التنمية الصناعية لافريقيا في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ عقد اجتماع وزاري لمجموعة الـ ٧٧ في هافانا ، كوبا ، للاعداد للمؤتمر العام الثالث لليونيدو، وطالب أيضا باقرار عقد التنمية الصناعية لافريقيا خلال الثمانينات .

٦ - وعلى ضوء هذه التطورات ، اتخذ المؤتمر العام الثالث لليونيدو الذي اجتمع في نيودلهي، الهند، في كانون الثاني/يناير- شباط/فبراير ١٩٨٠ ، قرارا بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا في جلسته العامة الحادية والعشرين المعقودة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٠ (ID/CONF.4/RES.2) وقد تضمن هذا القرار ، في جملة أمور ، توصية الى الجمعية العامة باعلان الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا بغية توجيه عناية أكبر وتعبئة المزيد من الالتزام السياسي والدعم المالي والتقني ، على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية من أجل تصنيع افريقيا ، كما طلب الى المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا التعاون مع الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية في وضع برنامج عمل للعقد .

٧ - وفي غضون ذلك ، كانت مسألة ترجمة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث بصورة عملية على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية هي البند الرئيسي في جدول أعمال المؤتمر السادس لوزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا، الذى عقد في أديس أبابا في نيسان/ابريل ١٩٨٠ . وقد درست تقارير وتوصيات المؤتمرات الوزارية القطاعية ، بما في ذلك مؤتمر وزراء الصناعة ، في ذلك الاجتماع الذي اعتمد خطة عمل لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا . وعرضت هذه الخطة بعد ذلك على مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثانية في نيسان/ابريل من ذلك العام ، وأقرها المؤتمر بوصفها خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لافريقيا . وقد أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد ، تأييدهم للقرار الذي اتخذه المؤتمر العام الثالث لليونيدو وأعربوا عن تصميمهم على تحقيق النجاح للعقد .

٨ - كما تناول مجلس التنمية الصناعية لليونيدو في دورته الرابعة عشرة التي عقدت في فيينا في أيار/مايو ١٩٨٠ مسألة عقد التنمية الصناعية لافريقيا كجزء من متابعة اجتماع نيودلهي . وفي الجلسة العامة ٢٨١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ اعتمد المجلس القرار ٥١ (د - ١٤) بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا . وبالمثل ، تناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية العادية المعقودة في تموز/يوليه ١٩٨٠ هذه المسألة واتخذ القرار ٦١/١٩٨٠ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية ، الذي رحب فيه بقرار مجلس التنمية الصناعية ٥١ (د - ١٤) بشأن العقد ، كما اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة في الجلسة العامة ٨٣ أثناء دورتها الخامسة والثلاثين القرار ٦٦/٣٥ باء الذي أعلن الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا .

٩ - وفي ذلك القرار ناشدت الجمعية العامة اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية وضع مقترحات لتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ورصد ما يحرزه من تقدم . وقد شكلت الأمانات الثلاث لجنة لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة ، وكانت مهمتها الأولى اعداد مقترحات لصياغة وتنفيذ برنامج عمل للعقد وفقا لما نص عليه الفصل المخصص للصناعة في خطة عمل لاغوس .

١٠ - وعلى اثر اجتماع مشترك عقد في آذار/مارس ١٩٨١ في فيينا ، تم فيه التوصل الى اتفاق حول المبادئ الأساسية الواردة في خطة عمل لاغوس وترجمتها الى برنامج تشغيلي . بدأ العمل في اعداد مقترحات تتعلق بصياغة وتنفيذ برنامج للعقد . وقد تضمنت المقترحات التي قدمت الى اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المعني ببرنامج عقد التنمية

الصناعية لافريقيا ، والمؤتمر السادس لوزراء الصناعة الأفارقة المعقودين في تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ على التوالي ، أربع ورقات عمل رئيسية معنونة " اطار عمل لاعداد وتنفيذ البرنامج " ؛ " مبادىء توجيهية لصياغة استراتيجيات للقطاعات الفرعية والمجالات الصناعية الرئيسية " ؛ " رصد تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا وتقديم التقارير عنه " ؛ و " أساليب تنفيذ البرنامج " . وتشكل الورقات الأربع الفصول الرئيسية في هذه الوثيقة وقد تم تعديلها لتعكس نتائج الاجتماعين اللذين اعتمدا المقترحات المقدمة في الوثائق .

١١ - وفي المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الأفارقة ، اعتمدت النتائج التالية فيما يتعلق بالورقات الأربع التي عرضت على المؤتمر[٢].

اطار لاعداد وتنفيذ البرنامج (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

١٢ - انتهى المؤتمر الى أنه ينبغي أن تكون ثمة مرحلتان لتنفيذ العقد : المرحلة التحضيرية وتستغرق الفترة من ١٩٨٢ حتى حوالى عام ١٩٨٤ ، والمرحلة التنفيذية وتغطي الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ . وخلال المرحلة التحضيرية فان ثمة جوانب هامة ستشمل صياغة برنامج العقد وتعميمه ليس فقط على مستوى الحكومات ولكن أيضا على مستوى المجتمع بأسره . وتشمل الاجراءات التي يتعين اتخاذها على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية والدولية ما يلي :

الاجراءات على الصعيد الوطني

١٣ - توصل المؤتمر الى النتائج التالية على الصعيد الوطني :

---

(٢) E/ECA/CM.8/2 ، الجزء الثاني ، الفقرات ٥ - ٢٤ .

(أ) ينبغي للبلدان أن تقوم باعداد ملف استثمار يضم مشاريع أساسية محددة ، بغية تسهيل تنفيذ برنامج العقد . وبينما يتم تحديد المشاريع الى درجة كبيرة على الصعيد الوطني ، ستكون هناك ، في الوقت ذاته ، حاجة لتحديد مشاريع صناعية تتطلب تعاونا على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، بغية الوصول الى مقررات سريعة حول التعاون الافريقي في المشاريع التي يتطلب تنفيذها التعاون على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ؛

(ب) يجب أن يعطى الاهتمام ذاته للهياكل الأساسية المادية والأجهزة المؤسسية والاعتبارات البيئية والتكنولوجيا ، وعلى رأس ذلك كله القوى العاملة اللازمة لتنفيذ البرامج والخطط الصناعية ؛

(ج) ينبغي القيام بعمل في ميدان العلم والتكنولوجيا ، وتنمية القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية ولاسيما على مستوى المهارات المختلفة ، في وقت مناسب يتيح اعداد المهارات والقوى العاملة القادرة على تخطيط وتنفيذ وتشغيل المشاريع الصناعية ؛

(د) ينبغي أن يكون ثمة برنامج لتنمية الطاقة كجزء لايتجزأ من هذا النشاط، مع مراعاة الحاجة الى القوى العاملة الماهرة ، والادارة الكفئة ، وتوفير الهياكل الأساسية والتكنولوجيا الصناعية المطلوبة ؛

(هـ) ينبغي وضع برنامج تكنولوجي يشمل البحث والتطوير وتوحيد المعايير ومراقبة النوعية والتصميم الهندسي وتكييف التكنولوجيا وتقوية قدرات التفاوض للحصول على التكنولوجيا الأجنبية ؛

(و) يجب القيام بتقدير مفصّل للاحتياجات المالية وكذلك اتخاذ الأساليب الملائمة لتعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية بغية تنفيذ برنامج العقد ، ولاسيما مشاريع الاستثمار التي يجب

تحديدها حيث لا توجد حاليا التسهيلات للقيام بذلك ، ويجب أن تبذل الجهود لانشاء مثل هذه التسهيلات وخاصة المصارف الوطنية للتنمية الصناعية ؛

(ز) ينبغي تنشيط التعاون الدولي ليشمل بصورة خاصة المساعدة التقنية من برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو وكافة المنظمات الدولية الأخرى ، ومساعدة مالية أكبر تقدمها مؤسسات التمويل الدولية الى القطاع الصناعي في افريقيا ؛

(ح) يجب أن تبذل جهود خاصة لتطوير واستعمال المدخلات المحلية في الصناعات المحلية اذ أن هذا سيسهم في خلق الروابط بين القطاعات ؛

(ط) ينبغي للبلدان الافريقية التي لم توقع بعد الدستور الجديد لليونيدو كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أن تسعى للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن ، سعيا لتمكين اليونيدو من أن تصبح منظمة أكثر فعالية لتعبئة المزيد من الأموال ولمساعدة البلدان النامية بصورة عامة والبلدان الافريقية بصورة خاصة على تنفيذ برامجها للتنمية الصناعية ؛

(ى) ينبغي لجميع البلدان الافريقية أن تسعى لتنمية قدراتها لتوحيد مواصفات منتجاتها وتحسين نوعية هذه المنتجات . وينبغي للدول الافريقية بهذا الخصوص أن تسعى ، كما هو منصوص عليه في خطة عمل لاغوس ، لتصبح بحلول نهاية عام ١٩٨٢ ، أعضاء في المنظمة الافريقية الاقليمية لتوحيد المعايير ومقرها في نيروبي ، كينيا ؛

(ك) بالنظر للمساهمة القيّمة التي يمكن أن يوفرها منظمو المشاريع الصناعية للتنمية التي تتسم بالاعتماد على الذات والدعم الذاتي ، ينبغي أن تبذل الجهود في كل بلد لتقييم الموارد المحلية المتمثلة في منظمي المشاريع الصناعية في القطاعين العام والخاص

بغية تنفيذ برنامج العقد، ولانشاء اتصال فعّال مع منظمي المشاريع الصناعية ، ولتصميم وتطبيق الحوافز الملائمة ، ودعم المؤسسات والخدمات لتنمية القدرات والطاقات والأنشطة الحيوية المتعلقة بتنظيم المشاريع الصناعية .

الاجراءات على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي

١٤ - توصل المؤتمر الى النتائج التالية :

(أ) ينبغي أن يجرى اعداد السياسات والبرامج الصناعية ضمن اطار القطاعات الفرعية والمناطق الصناعية الاستراتيجية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، بغرض تنشيط عوامل التكامل الصناعي على أساس الموارد المحددة التي لدى كل بلد افريقي ، بالاضافة الى مساهمة مشتركة و/أو تكاملية ، بغية تحقيق الاستعمال الأمثل لموارد الاستثمار المحدودة ولتوسيع الأسواق .

(ب) تأييدا لتوصية الحلقة الدراسية " لرجال الأعمال الافريقيين بشأن تنمية روح المبادرة الصناعية في افريقيا" ، التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا من ٩ الى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، في أديس أبابا ، فان برنامج الأمم المتحدة الانمائي،واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومركز التجارة الدولية ، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الوحدة الافريقية ، واليونيدو ، والمنظمات الدولية ذات الصلة، والدول الأعضاء ، مدعوّة الى تقديم الدعم اللازم الى مكتب الفريق المؤقت الذى أنشأته الحلقة ،لتسهيل انشاء " جمعيات اقليمية للصناعيين ورجال الأعمال الافريقيين":

(ج) ينبغي اقامة نظام للمعلومات بغية تنشيط تبادل المعلومات الصناعية والتكنولوجية بين البلدان الافريقية لتمكينها من تعزيز مراكزها التساومية وتوصلها الى شروط أفضل في حصولها على التكنولوجيا المناسبة وبتكلفة معقولة ؛

(د) ينبغي أن يلي ذلك تحديد للمشاريع الصناعية المتعددة الجنسيات ذات الأهمية للبلدان ضمن النطاق دون الاقليمي والاقليمي ، مما يؤدي الى حفز وانشاء شركات صناعية افريقية متعددة الجنسيات بين بلدين أو أكثر ؛

(هـ) ينبغي تقوية المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية ، وعدم انشاء مؤسسات جديدة الا بعد اجراء دراسة دقيقة ؛

(و) ينبغي تنشيط التعاون بين البلدان الافريقية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي في مجالات التدريب الصناعي، والطاقة ، والاستشارة الهندسية ، وتجارة المنتجات الصناعية ، والمواد الخام والمدخلات الصناعية ، والمعلومات الصناعية والعلم والتكنولوجيا ، والموارد الطبيعية ، وتنسيق السياسات المالية والتجارية بما في ذلك الغاء الحواجز التجارية ؛

(ز) ينبغي أن يجرى تنسيق خطط التنمية الصناعية الوطنية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي لتعزيز التعاون بين البلدان الافريقية كعنصر من عناصر التعاون بين الجنوب والجنوب ، ولهذه الغاية ينبغي تأليف لجان مشتركة بين بلدين أو أكثر ؛

(ح) ينبغي أن يطلب الى بنك التنمية الافريقي أن يساهم في تمويل بعض أنشطة برنامج العقد ، ويجب أن يشمل هذا التمويل تخصيص جزء معين من موارده لتمويل برنامج العقد .

العمل على الصعيد الدولي

١٥ - توصل المؤتمر الى أنه ينبغي أن يزداد تدفق الموارد المالية الخارجية للاستثمار الصناعي .

المشاورات والمفاوضات الصناعية

١٦ - توصل المؤتمر الى النتائج التالية :

(أ) يجب صياغة مقترحات لاتخاذ مواقف افريقية مشتركة بالنسبة الى مفاوضات الجنوب/الجنوب فضلا عن مفاوضات الشمال/الجنوب بشأن التنمية الصناعية ، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والمهارات الصناعية والأسواق ، والمالية ؛

(ب) ينبغي انشاء جهاز افريقي للمشاورات والمفاوضات والتحكيم يستطيع أن يقوي ويسهل التعاون الصناعي أولا بين البلدان الافريقية نفسها على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، وثانيا بين البلدان الافريقية وغيرها من البلدان ، وينبغي انشاء مثل هذا الجهاز ضمن اطار وثيقة لاغوس الختامية .

الانتاج المتوقع خلال المرحلة التحضيرية

١٧ - توصل المؤتمر الى أنه يتعين أن تشمل نتيجة الخطوات التي ستتم خلال المرحلة التحضيرية من العقد (١٩٨٢-١٩٨٤) مايلي كحد أدنى :

(أ) اعداد مجموعة متماسكة ومتجانسة داخليا من السياسات والخطط الرئيسية والبرامج على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي ، بالاضافة الى تصميم وتعزيز جهاز مؤسسي لتحقيق أهداف العقد بصورة خاصة ، وخطة عمل لاغوس بصورة عامة ؛

(ب) الدعاية لبرنامج العقد بما في ذلك الاستعمال الفعال لوسائط الاعلام الجماهيري ؛

(ج) وضع برامج ومشاريع للاستثمار على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي والدولي لعرضها على المؤسسات المالية والاستثمارية ووضع برنامج لتقوية المؤسسات المالية الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية القائمة أو انشاء مؤسسات جديدة حسب الحاجة ؛

(د) اعداد خطة لتنمية القوى العاملة الصناعية ، تشمل

بوجه خاص برنامجا لتدريب المهارات الصناعية والتكنولوجية الافريقية المتخصصة ، على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي ؛

(هـ) اعتماد وثائق ترسم السياسة العامة لتطوير التعاون الصناعي بين البلدان الافريقية ، خصوصا في مجالات التجارة والتكنولوجيا وتعزيز التخصص والتكامل على الصعيد الافريقي وتقييم المواد الخام وتمويل المشاريع وتنمية القوى العاملة والقدرات المتعلقة بتنظيم المشروعات ، والمعلومات ، والخدمات الاستشارية ، والطاقة ؛

(و) انشاء جهاز افريقي للمشاورات والمفاوضات والتحكيم في ميدان الصناعة ضمن اطار وثيقة لاغوس الختامية .

أساليب التنفيذ

١٨ - توصل المؤتمر الى النتائج التالية :

(أ) ينبغي انشاء لجنة تنسيق وطنية ، ومركز وصل داخل جهاز الادارة الحكومية اذا لم يكونا موجودين فعلا ، لتنسيق وضع البرنامج الوطني للعقد ، وتنفيذ هذا البرنامج ورصده ؛

(ب) ينبغي انشاء جهاز حكومي دولي على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، اذا لم يوجد مثل هذا الجهاز ، لتنسيق الاجراءات الوطنية والمبادرة الى تنفيذ الأنشطة والمشاريع الاقليمية ودون الاقليمية للعقد ، ورصد هذا التنفيذ ؛

(ج) ينبغي للجنة العقد المشتركة بين أمانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو ، أن تكثف جهودها للقيام بالمهام الموكولة اليها .

التعاون التقني

١٩ - توصل المؤتمر الى النتائج التالية :

(أ) ينبغي تنشيط المساعدة التقنية الثنائية أو المتعددة الأطراف على أساس الشمال/الجنوب والجنوب/الجنوب ، لتقوم بدور هام في تحقيق أهداف عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وخاصة خلال المرحلة التحضيرية ؛

(ب) ينبغي تشجيع المساعدة الدولية المتعلقة باعداد البرامج الاقليمية ، وتحديد الأولويات وأهم القطاعات الفرعية والمجالات في ميدان الصناعة ، وتطوير القوى العاملة الصناعية والجهاز المؤسسي المطلوب ، وبتعزيز هياكل التكنولوجيا والمعلومات ؛

(ج) ينبغي للمجتمع الدولي وبصورة خاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو والمنظمات الدولية الاخرى أن تكثف مساعدتها التقنية وأن تعيد توجيه برامجها في افريقيا مع تشديد أكبر على القطاع الصناعي حسب المقررات التي تتضمن اعلان الثمانينات نقدا للتنمية الصناعية لافريقيا ؛

(د) ينبغي تنظيم بعثات ميدانية من خبراء افريقيين رفيعي المستوى ، لمساعدة فرادى البلدان حسب طلبها والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية على التوسع في برامجها المتعلقة بالعقد .

المبادئ التوجيهية لصياغة استراتيجيات لأهم القطاعات الفرعية والمجالات في ميدان الصناعة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) (ECA/IDD.1/INR/WP/2)

ألف - أهم القطاعات الفرعية الصناعية ذات الأولوية

صناعة تجهيز الأغذية

٢٠ - توصل المؤتمر الى النتائج التالية :

(أ) أدت بعض الصناعات البديلة للاستيراد دورا هاما في

لتصنيع ، الا أن المؤتمر حث على بذل الجهود للحد من المكونات المستوردة الداخلة في انتاج تلك الصناعات عن طريق الاستعاضة عنها ببدائل مناسبة من المدخلات المتوفرة محليا :

(ب) يجب أن تولي الدول الأعضاء ، صناعة الأغذية والصناعات الزراعية أولوية عليا عند وضع السياسات وتخصيص الموارد ، ويجب أن تعطى جهود التصنيع الأولوية لصناعة المدخلات الزراعية وتصنيع لمنتجات الزراعية ، أي انتاج واستعمال الأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الزراعية ، بغية انتاج المزيد من الأغذية :

(ج) يجب ادخال مفهوم اتفاقات الأغذية بين البلدان الافريقية ضمن الاطار المؤسسي .

صناعة النسيج

٢١ - لاحظ المؤتمر أنه يوجد عجز في انتاج المنسوجات في افريقيا على الرغم من امكانياتها الكبيرة لانتاج المنسوجات واستنتج أنه :

(أ) يجب اتخاذ خطوات ايجابية لتعزيز التعاون بين البلدان الافريقية في مجال انتاج المنسوجات وتشجيع انشاء مشاريع مشتركة وغير ذلك من أشكال التعاون بين البلدان الافريقية :

(ب) يجب القيام بعمل سريع على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية لتنشيط وحماية السوق الافريقية للمنسوجات دون اغفال تحسين نوعية الانتاج ومستوى التكنولوجيا .

الصناعات الحرجية

٢٢ - توصل المؤتمر الى النتيجتين التاليتين :

(أ) يجب أن يتم التشديد ، في عملية تصنيع المنتجات

الحرجية ، على انشاء مصانع صغيرة تكون أقل تكلفة ويمكنها أن تستعمل الموارد الحرجية المحلية بصورة متزايدة . أما بالنسبة للتصنيع الأكثر تعقيدا فينبغي للبلدان الافريقية أن تنشىء مشاريع مشتركة وغير ذلك من أشكال التعاون ؛

(ب) ينبغي أن يكون من ضمن ما يشدّد عليه برنامج تنمية الصناعات الحرجية تخطيط الاستغلال واعادة التحريج لتجنب المشاكل الايكولوجية .

صناعة مواد البناء والانشاءات

٢٣ - لما كان المؤتمر يضع في الاعتبار أهمية صناعة مواد البناء والانشاءات وامكانات التنمية المبنية على أساس استعمال كافة الموارد الممكنة فقد استنتج أنه يجب اعطاء أولوية عليا لما يلي :

(أ) تكثيف انتاج مواد استراتيجية معينة ، مثل الأسمنت ، لاستعمالها في أعمال الهياكل الأساسية الكبيرة ؛

(ب) النهوض بانتاج المواد الأخرى (الجير ، ومواد البناء المتوسطة ، والطفل أو المنتجات الترابية الثابتة ، والالواح المصنوعة من الخشب أو ألياف النباتات) ، التي يمكنها أن توفر الحلول لاحتياجات السكان الريفيين وشبه الحضريين مع مراعاة قدراتهم المالية ؛

(ج) انشاء مصانع نموذجية للارشاد والتدريب فيما يتعلق بانتاج واستعمال المواد المذكورة أعلاه ؛

(د) تنشيط البحوث المتعلقة بمواد البناء والانشاءات ؛

(هـ) تحسين مواد البناء والتقنيات التقليدية ؛

(و) تنظيم مقاولي البناء المحليين وتعزيزهم ، ولاسيما المقاولين الصغار والمتوسطين .

الصناعات المعدنية (الميتالورجية)

٢٤ - لاحظ المؤتمر أهمية الصناعة المعدنية التي تعد أحدالقطاعات الفرعية الأساسية، واستنتج مايلي :

(أ) ينبغي أن تعطى أولوية عليا لتطوير صناعات الحديد والصلب وكذلك صناعات النحاس والألومنيوم ؛

(ب) ينبغي تكثيف البحوث المتعلقة بمصانع الصلب الصغيرة بغية تنشيط التطوير السريع لصناعة الحديد والصلب في افريقيا ؛

(ج) ينبغي انشاء مشاريع مشتركة بين البلدان الافريقية بغية القيام باستغلال وتطوير المواد الخام ، وتصنيعها واستغلالها الفعليين ؛

(د) ينبغي أن يكون مما تقوم به الشركات الصناعية الافريقية المتعددة الجنسيات القائمة حاليا أو الجديدة، الأنشطة التالية :

'١' تحديد المشاريع الميتالورجية وصياغتها وتصميمها ؛

'٢' تعزيز المشاريع الميتالورجية وتنفيذها ؛

'٣' تشغيل وادارة المصانع الميتالورجية ؛

'٤' تسويق وتوزيع المنتجات المعدنية ؛

'٥' تدريب الموظفين التقنيين والمديرين والاداريين ؛

'٦' اجراء البحث والتطوير ؛

'٧' تعبئة الأموال للاستثمار ؛

'٨' التعاون مع شركات التعدين وغيرها من الشركات المهتمة باستخراج المواد الخام .

الصناعة الكيميائية

٢٥ - خلص المؤتمر ، ادراكا منه للأولوية العليا المعطاة لقطاع الكيميائيات الفرعي خلال العقد ، أنه ينبغي اتخاذ الخطوات التالية :

(أ) تطوير مرافق الانتاج للمواد الكيميائية ذات الأولوية (الأسمدة والمبيدات والمواد الصيدلية) بالاضافة الى المواد الكيميائية المؤسسة على الكتلة الحيوية ؛

(ب) تطوير مرافق استخراج الزيوت والخلاصات من النباتات ، وتطوير صناعة الجلود والمنتجات المتصلة بها ؛

(ج) اتخاذ الاجراءات لتقليل التلوّث الى أدنى حد عند التخطيط للصناعات الكيميائية ؛

(د) انشاء شركات افريقية وطنية ومتعددة الجنسيات على غرار الشركات التي اقترحت بالنسبة للصناعة المعدنية .

الصناعة الهندسية

٢٦ - لما كانت الصناعة الهندسية هي ناقلة التكنولوجيا ، والتي توفر الآلات والمعدات لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فقد استنتج المؤتمر ما يلي :

(أ) ينبغي للدول الأعضاء منفردة ومجتمعة أن تقوم بصنع المنتجات الصناعية الخفيفة والثقيلة مثل المحركات والجرارات والادوات الزراعية والشاحنات والحافلات ومعدات السكك الحديدية ومعدات المواصلات السلكية واللاسلكية وآلات النسيج ومعدات تجهيز الأغذية ومعدات التعدين ومعالجة المعادن مع قطع الغيار اللازمة لها والمكونات الداخلة في تركيبها ؛

(ب) ينبغي تنمية مرافق الخدمات الهندسية المساندة كالمسابك ومشاغل الحديد ، والورش ، وغرف الأدوات والمعالجة بالحرارة ، وطلاء المعادن وتصنيعها ؛

(ج) ينبغي انشاء أجهزة لازالة الحواجز الجمركيةوغير جمركية بين الدول الأعضاء ؛

(د) ينبغي انشاء شركات افريقية وطنية ومتعددة الجنسيات التياقترحت بالنسبة للصناعة المعدنية .

الصناعات الصغيرة

٢ - توّصل المؤتمر الىالنتائج التالية :

(أ) ينبغي أن تبذل الجهود على الصعيد الوطني لتنمية الصناعات الصغيرة بما في ذلك الحرف اليدوية والصناعات القروية ؛

(ب) ينبغي استعمال تكنولوجيات أكثر ملاءمة ؛

(ج) ينبغي تعزيز الصناديق الخاصة الوطنية أو دونالاقليمية و انشاء صناديق جديدة حسبالاقتضاء لتعجيل تنمية الصناعات الصغيرة ي افريقيا مع مراعاة وجود الصندوق الافريقي للتنمية الصناعية .

باء - العوامل الرئيسية والمدخلات المتصلة بها

٢/ - لتحقيق أهداف عقد التنمية الصناعية استخلص المؤتمر أنه ينبغي اتخاذ الاجراءات التالية :

(أ) تنمية القدرات على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية في مجالات البحوث والدراسة لتحديد المواد الخام الصناعية اللازمة والمتوفرة والمنتجات الصناعية التي ستصّنع في المنطقة ؛

(ب) اعتماد تشريع وطني للاستثمار يوّفر المعلومات الكاملة عن حقوق وواجبات المستثمرين ؛

(ج) اعداد دليل عام يتضمن مصادر التمويل وأساليب وطرق تعبئة الموارد المالية على الصعيدينالوطني ودون الاقليمي ؛

(د) نشر المعلومات عن المساعدة المتاحة من منظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى وبصورة خاصة من خلال جهاز الخدمات الافريقية للوثائق والمعلومات ،ومصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية والمنظمة الافريقية للملكية الفكرية ، ومنظمة الملكية الصناعية للدول الافريقية الناطقة بالانكليزية ، والمنظمة الافريقية الاقليمية لتوحيد المعايير ، والمركز الافريقي الاقليمي للتكنولوجيا ، والمركز الافريقي الاقليمي للتصميم الهندسي والتصنيع ، والمعهد الافريقي للتدريب التقني العالي والبحوث ؛

(هـ) يجب أن يعطى اعتبار خاص لحل المشاكل البيئية المتعلقة بأهم القطاعات الصناعية الفرعية، عن طريق اعتماد اجراءات تشريعية ، وانشاء معايير وطنية لمراقبة التلوث ، ورصد استهلاك الموارد الطبيعية ، وتبادل المعلومات البيئية للتعاون بين البلدان الافريقية .

جيم - الطاقة

٢٩ - استخلص المؤتمر النتائج التالية :

(أ) ينبغي اعداد وتنفيذ برامج شاملة لتطوير الطاقة على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، بغية دعم عملية التصنيع في افريقيا بالكامل ؛

(ب) ينبغي القيام بأنشطة البحث والتطوير وتكثيفها لاستحداث مصادر بديلة للطاقة ومتجددة على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ؛

(ج) يجب أن تبذل الجهود لاستغلال مصادر بديلة وأقل تكلفة للطاقة لتنمية الصناعات الصغيرة والقطاع الريفي .

أساليب تنفيذ البرنامج

٣٠ - نتيجة لمناقشة المواضيع المذكورة أعلاه استخلص المؤتمر ما يلي :

(أ) ينبغي أن تتضمن الوثيقة المذكورة أعلاه ملخصا للأفكار الرئيسية الواردة في خطة عمل لاغوس والمتعلقة بالصناعة والتجارة بين البلدان الافريقية الخ ؛

(ب) ينبغي أن تقوم الأمانات باعداد نشرة صغيرة لتوزيعها على جميع الدول الأعضاء ، عن مباديء خطة عمل لاغوس ، فيما يتعلق بالفصل الذي يعالج موضوع الصناعة ؛

(ج) ينبغي اعداد خريطة لافريقيا تظهر فيها مواقع المواد الخام وتوزيعها ، والمهارات الصناعية المتاحة ، ومستوى التكنولوجيا الخ. ، مما يسهل تنفيذ برنامج العقد ؛

(د) ينبغي بذل المزيد من الجهود لتطوير أو تحسين الأجهزة الحالية التي من شأنها أن تعزز انشاء شركات صناعية متعددة الجنسيات ومشاريع مشتركة بين البلدان الافريقية ؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم منفردة ومجتمعة بانشاء آليات لتشجيع انشاء منظمات محلية عامة وخاصة للاستشارات الصناعية ؛

(و) ينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء الخطوات لانشاء مصرف للبيانات ، في ميدان الصناعة ، على الصعيدين الوطني والمتعدد الجنسيات ؛

(ز) ينبغي أن تقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى باعادة توجيه سياستها وتنسيق مساعدتها للبلدان الافريقية منفردة ومجتمعة .

رصد تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ورفع التقارير عنه

٣١ - استخلص المؤتمر النتائج التالية :

(أ) ينبغي أن يعترف تخطيط برنامج العقد بالحاجة الى رصد تنفيذ ورفع التقارير عن ذلك بصورة منتظمة . ولذلك يجب أن يتم على أساس منتظم جمع البيانات التي ستكون مطلوبة لتقييم تقدم التنفيذ خصوصا قبل بدء التشغيل الفعلي ؛

(ب) ينبغي انشاء مراكز وصل على المستوى الوطني ، حيث لا توجد مثل هذه المراكز . وبالاضافة الى ذلك ينبغي أن تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بانشاء لجنة تنسيق وطنية مؤلفة من ممثلين رفيعي المستوى بالوزارات المعنية والقطاعين العام والخاص وغرفة التجارة والصناعة والجامعات والمؤسسات المالية والبحثية والمهنية . وينبغي أيضا انشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لتقديم المشورة والمساعدة لمركز الوصل وللجنة التنسيق ؛

(ج) عندما تصدر الدول الأعضاء شهادات الى منظمي المشاريع من القطاع الخاص ترخص لهم بالقيام بالمشاريع ، أو عندما تعقد اتفاقات مع منظمي المشاريع من القطاع الخاص ، يجب وضع الترتيبات لرصد أنشطتهم على مستوى المصنع ورفع التقارير عنها بانتظام ؛

(د) وعلى الصعيد دون الاقليمي ينبغي للمؤسسات القائمة حاليا مثل مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات أو الهيئات الحكومية الدولية الاخرى أن تقوم بالرصد ورفع التقارير ، باشراف اللجان التقنية دون الاقليمية ؛

(هـ) ينبغي تنظيم حلقات تدريبية وبعثات استعراض بمساعدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو ، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية المعنية ، وينبغي أن يستمر

مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة ولجنة المتابعة المنبثقة عنه في توفير مظلة لأنشطة الرصد على المستوى الاقليمي .

٢٢ - واتخذ المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الأفارقة أيضا قرارا بشأن وضع وتنفيذ برنامج لعقد التنمية الصناعية في افريقيا فيما يلي نصه (٣):

١٦ وضع وتنفيذ برنامج لعقد التنمية الصناعية لافريقيا

ان مؤتمر وزراء الصناعة الافارقة ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٦٦/٣٥ (ب) الذى يعلن الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا ،

واذ يشير أيضا الى قرار منظمة الوحدة الافريقية CM/Res.886 (XXXVII) الذي يطلب ، بين جملة أمور ، من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية أن تتخذ بمساعدة اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الاجراءات الضرورية لوضع وتنفيذ برامج معينة ضمن اطار العقد على الأصعدة الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية ،

ومسترشدا بمقررات رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بتعجيل التصنيع في افريقيا كما وردت في اعلان منروفيا بالالتزام ، وفي خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية ،

واذ يلاحظ أن وضع برنامج للتنمية الصناعية في البلدان الافريقية وتنفيذه أمران يتأثران على نحو متزايد بمؤثرات شتى ، منها ما يلي :

---

(٣) E/ECA/CM.8/2 ، الجزء ٣ .

- صعوبات ميزان المدفوعات ، والديون وتكاليف خدمتها المتزايدة ، بالاضافة الى الأنظمة النقدية القائمة في افريقيا ؛
- نمط الاستهلاك الذي يدل بوضوح على أن معظم البلدان الافريقية تستهلك ما لا تنتج وتنتج مالا تستهلك ؛
- الانتاج الزراعي الذي كان من نتائج اتجاهه المتواصل الى الهبوط انخفاض في المدخلات الصناعية الأساسية وزيادة في استيراد الأغذية ؛
- الطاقة التي يستحوذ استيرادها على حصة متزايدة من مجموع نفقات الاستيراد ؛
- كلفة مدخلات العوامل المستوردة التي تشكل بصورة متزايدة جزءا كبيرا من محتويات الانتاج الصناعي ؛
- مستوى تنمية الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية ؛
- الأزمة الاقتصادية العالمية المتفاقمة ووقعها على الاقتصاد في افريقيا ، بما في ذلك ما قد ينشأ عن قطع توريد السلع الأساسية لافريقيا من مشاكل لا يمكن التغلب عليها ؛
- المشاكل المعقدة لتلويث البيئة والتي قد تنشأ عن التصنيع غير السليم ؛
- تطوير القدرات الافريقية على تنظيم المشاريع الصناعية والاستخدام الكامل لهذه القدرات اللازمة لتحديد حجم الأسواق وتركيبها ولاختيار المنتجات بالاضافة الى اختيار وسائل انتاجها .

وقد عقد العزم على تعمير هياكل الاقتصادات الافريقية المنفتحة الى الخارج حاليا ، والمعتمدة على حد بعيد على الاقتصادات الخارجية ، وذلك عن طريق التصنيع ،

وآخذا في اعتباره تقرير اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المعني ببرنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، الذي عقد في أديس أبابا في اثيوبيا في الفترة من ١٩ الى ٢٤تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ ، للاعداد لهذا المؤتمر ،

ألف- إقرار المقترحات المتعلقة ببرنامج العقد

١ - يقرّ المقترحات المتعلقة بوضع وتنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا وكذلك نتائج اجتماع الخبراء الحكومي الدولي التي تمت صياغتها في ضوء الوثائق المتعلقة بالمواضيع التالية :

(أ) اطار لاعداد وتنفيذ برنامج العقد (١) ،

(ب) مبادئ توجيهية لصياغة الاستراتيجيات لأهم القطاعات الفرعية والمجالات في ميدان الصناعة (٢) ،

(ج) أساليب تنفيذ برنامج العقد (٣) ،

(د) رصد تنفيذ برنامج العقد ورفع التقارير عنه (٤) ،

٢ - يوافق على ايلاء أولوية عليا خلال المرحلة التحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤) للتدابير التالي بيانها ، الهادفة الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الأغذية ، ومواد البناء والنسيج ، وغيرها من أهداف العقد ، مما يجعل قطاع الصناعة في خطة عمل لاغوس تشغيليا ،

---

(١) الوثيقة ECA/CMI.6/INR/WP/1/Rev.1 .

(٢) الوثيقة ECA/CMI.6/INR/WP/2/Rev.1 .

(٣) الوثيقة ECA/CMI.6/INR/WP/4/Rev.1 .

(٤) الوثيقة ECA/CMI.6/INR/WP/3/Rev.1 .

وبصورة خاصة القطاعات الفرعية ذات الأولوية وهي قطاعات الأغذية والصناعات الزراعية ومواد البناء والنسيج ، والطاقة ، والحراجة ، والصناعات المعدنية والهندسية والكيميائية ، وكذلك مجالات الصناعة الرئيسية وبصورة خاصة القدرات ، والهياكل الأساسية المؤسسية ، والتكنولوجيا ، والتمويل الصناعي ، والمعلومات ، والبيئة ؛

(أ) تنسيق السياسات والاستراتيجيات الصناعية الحالية ، بغية اعادة توجيهها نحو تنفيذ الاستراتيجية الرامية الى تنمية جماعية تتسم بالاعتماد على الذات والدعم الذاتي ؛

(ب) استعراض حالة التنمية الصناعية في افريقيا مما يؤدي الى رسم خريطة صناعية لافريقيا تتألف من عناصر مثل مواقع المواد الخام الصناعية ومرافق الانتاج ، وتوفر القوى العاملة الماهرة والتكنولوجيا ؛

(ج) تنمية بيئة مؤاتية للتصنيع ، بما في ذلك ، بصورة خاصة ،تحسين المرافق المادية : النقل والمواصلات ،والمرافق الصناعية ، والتدابير الضريبية بما في ذلك الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز لمنظمي المشاريع من أبناء البلاد ، ومنافع الرعاية الاجتماعية ؛

(د) ايجاد جهاز صناعي مؤسسي وطني سليم ، للتخطيط الفعال لأنشطة التنمية الصناعية ، وتنفيذها ،ورصدها ، وتقييمها ، وتشجيع الصناعة الصغيرة والريفية والحرف اليدوية ؛

(هـ) تطوير القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية لتعطي صف المهارات والخبرات المطلوبة بأكمله في كل مرحلة من مراحل التنمية الصناعية والقضاء على " نزوح الأدمغة " ؛

(و) اعداد وتنفيذ خطط وبرامج علمية وتكنولوجية ، على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية

الاقتصادية المتصلة بها لتشمل الأجهزة المؤسسية المعنية باستحداث أو تحسين التكنولوجيات الوطنية واستغلالها تجاريا ، وترويجها في السوق ، بالاضافة الى تقييم التكنولوجيات الأجنبية الملائمة واختيارها والحصول عليها وتكييفها ، واستيعابها وتنظيمها ؛

(ز) اقامة نظام سليم للمعلومات الصناعية والتكنولوجية وقاعدة للبيانات عما يتصل بالصناعة من المواد الخام ، والطاقة ، والقوى العاملة ، والتكنولوجيا ، ومرافق الانتاج ، والتمويل ، وامكانيات الاستثمار ومشروعاته ، والتجارة ؛

(ح) تخصيص المزيد من الموارد المالية المحلية ، وتدفق قدر أكبر من الأموال الخارجية للقطاع الصناعي ، بما في ذلك تقوية الأجهزة المالية القائمة وانشاء أجهزة ماليةجديدة على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والدولية ، لتمويل برنامج العقد ، وبصورة خاصة المشاريع الاستثمارية الكبيرة والصناعات الصغيرة ؛

(ط) تطوير الطاقة وترشيد استخدامها في مجال الصناعة ؛

(ى) الدعاية للعقد داخل افريقيا وخارجها ؛

(ك) القيام ، كما طلب في وثيقة لاغوس الختامية ، بتكثيف التعاون والتكامل الصناعيين بين البلدان الافريقية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، وخاصة في مجالات الانتاج الصناعي وتجارة المواد الخام والمنتجات الصناعية ، والتمويل ، والتكنولوجيا ، والمعلومات ، والتدريب ، وكذلك في اقامة أجهزة افريقية للمشاورات والمفاوضات والتحكيم ؛

(ل) تكثيف الجهود للنهوض بالمشاريع الافريقية المتعددة الجنسيات والمشتركة المبنية على أساس اشتراك مجموعات من البلدان الافريقية ؛

(م) تكثيف التعاون الدولي ، وبصورة خاصة زيادة المساعدة التقنية من المنظمات الدولية ولا سيما من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، واليونيدو ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وذلك بغية صياغة وتنفيذ برنامج العـ :

(ن) تعزيز الأجهزة والمؤسسات القائمة أو انشاء أجهزة ومؤسسات جديدة لتنسيق وضع برنامج العقد ورصد تنفيذه على الاصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية ؛

(س) اعتماد تدابير خاصة للتقليل الى أدنى حد من آثار التصنيع على البيئة ، عن طريق مراقبة أشد لحماية البيئة من التلوث الصناعي والتشريع لذلك ، بالاضافة الى ادارة أكثر كفاءة لموارد المياه في جميع المناطق التي بها أنشطة صناعية .

باء - أساليب تنفيذ برنامج العقد

٣ - يدعو جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي للتركيز بوجه خاص على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الأعمال المقترحة للمرحلة التحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤) من العقد ، وبصورة خاصة ما يلي :

(أ) الاجراءات على الصعيد الوطني

'١' ادماج مفاهيم وأفكار برنامج العقد في غايات وأهداف التنمية الوطنية ؛

'٢' اجراء تشخيص وتحليل متعمقين لسياسات وخطط وبرامج وهياكل الصناعة الوطنية ، وكذلك للاتفاقات الصناعية القائمة ، الثنائية والمتعددة الأطراف ، بغية اعداد خطة وبرنامج شاملين للعقد ، بما في ذلك برنامج للدعاية للعقد وترويجه ؛

'٣' تعزيز لجان التنسيق الوطنية القائمة المتعلقة بالعقد أو انشاء لجان جديدة منها ، حسب الاقتضاء ، كي توفر التوجيه والارشاد العامين فيما يتعلق بوضع وترويج وتنفيذ ورصد برنامج العقد ، واجراء الاتصالات مع المنظمات الدولية ؛

'٤' القيام بالاستعراض والتعديل ، عند الضرورة ، للجهاز الحكومي الوطني للتنمية الصناعية ، لضمان وجود مركز وصل يمكنه أن يعمل بوصفه أمانة للجنة التنسيق الوطنية ويقوم بتصريف الأعمال اليومية للعقد ، ويجري الاتصالات مع المنظمات المكلفة بتنسيق برنامج العقد ؛

'٥' تنشيط واشراك العاملين في الانتاج والتوزيع في الميدان الصناعي، بما في ذلك تعزيز المشاريع الصناعية العامة والخاصة على الصعيد المحلي ، واتخاذ التدابير لمساندة زيادة الاستثمار الصناعي ، وتقوية و/أو ايجاد القدرات لتنظيم المشاريع الصناعية الصغيرة ؛

'٦' القيام بما يلزم من تقييم للأجهزة التكنولوجية الوطنية بغية وضع خطة تكنولوجية ، تشمل الهياكل الأساسية المؤسسية المطلوبة في مجالات البحث والتطوير وتوحيد المعايير بالنسبة لمراقبة النوعية واجراءات حماية البيئة عن طريق خدمات التصميم والاستشارات الهندسية ، لتمكين تلك الأجهزة من تلبية متطلبات العقد بصورة أكثر فعالية ؛

'٧' اعداد خطة لتطوير القوى العاملة الصناعية بغية تنمية مختلف مهارات تنظيم المشاريع والمهارات التقنية اللازمة للعقد ؛

'٨' اتخاذ تدابير لتعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية اللازمة لتمويل برنامج العقد . ويشمل هذا تحديد المشاريع لاعداد ملف للمشاريع الاستثمارية التي تتناول الصناعات الموجهة نحو التصدير ؛

'٩' تنسيق العمل ، بما في ذلك تعيين مراكز وصل وطنية لتعزيز المشاريع الصناعية المتعددة الجنسيات ، والتعاون ، والمشاريع المشتركة ، بالاضافة الى تحديد واعداد ملفات المشاريع الاستثمارية ؛

'١٠' تقييم وتحسين مرافق الصيانة والتصليح ، وانتاج قطع الغيار للمعدات والأدوات الصناعية .

(ب) <u>الاجراءات على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي</u>

'١' تقييم الترتيبات الحكومية الدولية القائمة لتشجيع التعاون الصناعي بين البلدان الافريقية ، بغية تقوية ما هو موجود منها حاليا وانشاء ترتيبات جديدة ،حسب الاقتضاء ، وفقا لوثيقة لاغوس الختامية ،لتوفير التوجيه والارشاد بالنسبة للسياسة العامة المتعلقة بصياغة وتنفيذ ورصد الأنشطة دون الاقليمية والاقليمية للعقد؛

'٢' تعزيز مراكز الوصل القائمة أو انشاء مراكز جديدة داخل المنظمات دون الاقليمية والاقليمية القائمة أو داخل مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات حيث لا توجد مثل هذه المنظمات الحكومية الدولية لتصريف الأعمال اليومية المتعلقة بالعقد ، والقيام وفقا لذلك باجراء الاتصالات مع مراكز الوصل الوطنية ومع المنظمات القائمة بالتنسيق (منظمة الوحدة الافريقية والبونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا) ؛

٣. استعراض السياسات والأنشطة والمشاريع والمؤسسات الصناعية القائمة بغية اعادة توجيهها نحو أهداف برنامج العقد الاقليمية أو دون الاقليمية . ويجب أن يشمل ذلك النواحي المتعلقة بالتكنولوجيا الصناعية والمعلومات والتدريب والتمويل والمواد الخام والدعاية للعقد وتحديد التدابير اللازمة لتعزيز المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية القائمة وخاصة المعهد الافريقي للتدريب العالي والبحوث ، والمركز الافريقي الاقليمي للتكنولوجيا ، والمركز الافريقي الاقليمي للتصميم الهندسي والتصنيع ، والمنظمة الافريقية الاقليمية لتوحيد المعايير ، أو انشاء مؤسسات جديدة حيثما يلزم :

٤. انشاء منظمات وقدرات استشارية على الصعيد المحلي لتوفير الخدمات الصناعية والادارية المتعلقة باعداد المشاريع ، ودراسات ما قبل الاستثمار ، والمواصفات والعطاءات ، والعقود ؛ ولمساعدة الحكومات على رصد وتقييم جميع أنشطة المشاريع بما في ذلك جدولة تنفيذها والاشراف على هذا التنفيذ وتحقيق التزام فيه على الصعيدين الوطني والمتعدد الجنسيات ؛

٥. تعزيز الصندوق الافريقي للتنمية الاقتصادية الحالي، وانشاء مؤسسات وأجهزة مالية جديدة مصممة خصيصا لزيادة قدرة الدول الأعضاء على الحصول على الموارد المالية الكبيرة اللازمة لتنفيذ برنامج العقدوالمساعدة فيتنظيم مالية الاستثمار والضمان المشترك للقروض والتعاقد ، وفي اتفاقات الشراء المعقودة بين البلدان.

ومطلوب من مصرف التنمية الافريقي أن يخصص نسبة مئوية معينة من موارده لتنفيذ برنامج العقد ؛

'٦' تقييم الاتفاقات الصناعية الحكومية الدولية الحالية ، بغية اعادة توجيهها نحو تحقيق أهداف العقد ؛

'٧' انشاء جهاز افريقي للمشاورات والمفاوضات والتحكيم ، وفق الفقرة ثانيا - باء - ١ (ب) من وثيقة لاغوس الختامية ، على أن يحصل هذا الجهاز على المساعدة التقنية وغيرها من المساعدات اللازمة له من منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو . وسيركز هذا الجهاز الاقليمي على هدفين . الهدف الأول هو أن يكون الجهاز بمثابة محفل يمكن عن طريقه أن يتم في اجتماعات اقليمية تحضيرية ، الاتفاق على المواقف العامة والأهداف المحددة للمنطقة الافريقية بالنسبة للمشاورات والمفاوضات في المحافل الدولية . أما الهدف الثاني فهو أن يكون الجهاز نواة لتشجيع التعاون الصناعي والتجارة في مجال المواد الخام والمنتجات الصناعية بين الدول الأعضاء على الصعيد الاقليمي أو دون الاقليمي ، ولبلوغ هذه الأهداف ،سيجرى تنظيم اجتماعات مشاورة في قطاعات فرعية ومجالات صناعية مختارة ، ذات أولوية ، على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، بالتعاون مع المنظمات الافريقية والدولية وغيرها من المنظمات المعنية .

(ج) <u>الاجراءات على الصعيدين الاقاليمي والدولي</u>

'١' ينبغي استخدام الفرص المتوفرة ضمن اطار التعاون التقني بين البلدان النامية على وجه أكمل. والبلدان

النامية الأكثر نموا في مناطق أخرى من العالم مدعوة لمشاطرة تجاربها الصناعية مع البلدان الافريقية . ويجب التوسع في تنظيم اجتماعات التضامن ، في بلدان افريقية مختارة ، بغرض حشد المساعدة من بلدان نامية أخرى للبلد المختار ، عن طريق مشاريع محددة معدة بعناية ؛

٢' والبلدان الافريقية مدعوة بالحاح الى اتخاذ موقف مشترك قوي في كافة المفاوضات العالمية والاقليمية ، وخصوصا في اجتماعات اليونيدو للمشاورات ، والى الاستعداد لهذه المفاوضات بصورة أفضل لضمان المراعاة الكاملة للمصالح الافريقية كما هي مبينة في اطار برنامج العقد . ويجب أن تقوم البلدان الافريقية بانشاء جهاز دائم ، على كل من الصعيدين الوطني والاقليمي ، لمتابعة جميع التطورات في هذه المفاوضات الدولية الصناعية بكل انتباه ، ولضمان استمرار مشاركة تلك البلدان على جميع الأصعدة التقنية العملية المناسبة ؛

٣' وينبغي استعراض اتفاقات التعاون الاقتصادي الحالية بين كل بلد افريقي وبين الوكالات الثنائية أو المتعددة الأطراف و/أو وكالات التمويل بغية اعادة تكييفها لتتناسب وتتمشى على وجه أكمل مع سياسة التنمية الصناعية التي تتسم بالاعتماد على الذات والدعم الذاتي ؛

٤' والدول النامية مدعوة لأن تشارك في المشاورات والمفاوضات الصناعية في جميع المحافل بقصد أكبر من الاقتناع والالتزامات في اتجاه الفائدة الحقيقية لجميع الأطراف

المعنية . وفي هذا الصدد يجب استكمال الخطوات المتخذة لوضع نظام اليونيدو للمشاورات على أساس مستمر ودائم وكشكل من أشكال المفاوضات الصناعية التي ينتج عنها التزام من جانب البلدان المشتركة ؛

'٥' والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف مدعوة لاعتماد اطار برنامج العقد كأساس لاعادة تعديل سياساتها وبرامجها في افريقيا . ويجب أن تشمل مثل هذه التعديلات السياسات الحكومية ، وعن طريقها ، سياسات الشركات عبر الوطنية وغيرها من المستثمرين المشتركين في عملية التصنيع في افريقيا . وهي مدعوة كذلك لترويج العقد والدعاية له بين المؤسسات المالية والهيئات الحكومية التي تصنع القرارات ، بغية تسهيل تعاون كلتيهما مع البلدان الافريقية في ميدان الصناعة .

(د) اجراءات تتخذها المنظمات الدولية

'١' ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، واليونيدو ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وكذلك غيرها من المنظمات الدولية المعنية ، مدعوة للقيام بدراسة ناقدة لسياساتها وبرامجها وأنشطتها في افريقيا ، بغية اعادة توجيهها وفق اطار برنامج العقد . وينبغي أن تكثف جهودها للحصول على موارد اضافية لتنفيذ برامج خاصة ينبغي أن أن تضعها لمساعدة البلدان الافريقية في تنفيذ برنامج العقد كما حثت على ذلك الفقرة ٧ من منطوق قرار منظمة الوحدة الافريقية CM/Res.888 (XXXIII) ؛

'٢' والمجموعات الافريقية ولاسيما في نيويورك (مقر الأمم المتحدة) وفيينا وبروكسل وجنيف وروما ، مدعوة لاتخاذ

لاتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من انجاز الدعوة التي تضمنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق باعلان العقد ،والموجهة الى الأمين العام للامم المتحدة كي يوفر الموارد اللازمة للسير بالعقد بنجاح،ولاعداد وتنفيذ برنامج العقد ، وللتأكد من توفير المزيد من الموظفين والموارد المالية لليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، من أجل العقد ؛

٣' والمنظمات الدولية مدعوة بصورة خاصة لمساعدة البلدان الافريقية في وضع وتنفيذ برامج خاصة للدعاية للعقد وترويجه داخل افريقيا وخارجها ولتدريب مهارات خاصة للقيام برصد تنفيذ برنامج العقد على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ؛

٤' ووفقا لما دعت اليه جميع القرارات المختلفة المتعلقة بالعقد ، فمن المتوقع أن تقوم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وغيرها من وكالات الامم المتحدة بتكثيف برامجها للمساعدة التقنية في الميدان الصناعي للبلدان الافريقية . ويجب أن تشمل هذه المساعدة ، في المرحلة التحضيرية لبرنامج العقد، ايفاد بعثات ميدانية رفيعة المستوى لمساعدة الدول الأعضاء ، بناء على طلبها ، في اعداد برامجها الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية للعقد ؛

٥' والمنظمات الدولية مدعوة لدراسة امكانية انشاء أجهزة جديدة بغية زيادة تدفق الموارد الخارجية على البلدان الافريقية بشروط أفضل لتنفيذ برنامج العقد. واليونيدو

مدعوة في هذا الصدد الى تعجيل العمل لانشاء المصرف الدولي للتنمية الصناعية في وقت قريب .

٦ ولضمان تنفيذ الأعمال الآنفة ، فان البلدان الافريقية مدعوة الى تكثيف تمثيلها واشتراكها في الاجتماعات المتعلقة بالسياسة العامة وغيرها من الاجتماعات التقنية التي تعقدها تلك المنظمات بغية ضمان تمشي برامجها المتعلقة بالصناعة في افريقيا مع اطار برنامج العقد . ويساعد هذا ايضا على ضمان تزايد اعطاء الأولوية العليا للأنشطة الصناعية في افريقيا . وينبغي للبلدان الافريقية ، في هذا الصدد، أن تتأكد أيضا من ايلاء أولوية عليا للقطاع الصناعي في البرامج القطرية والاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . ويتطلب هذا نظاما ثابتا للاتصالات بين الحكومات ، واليونيدو ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ويمكن للجان التنسيق الوطنية للعقد أن تؤدي دورا هاما للغاية في هذا المجال .

(هـ) رصد تنفيذ العقد

٤ - يحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات القائمة بالتنسيق (اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ،واليونيدو) على تعزيز الأجهزة الموجودة أو انشاء أجهزة جديدة للتنسيق والرصد المستمر لتنفيذ برنامج العقد على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية ورفع التقارير عن ذلك . وينبغي ايلاء اهتمام خاص للاجراءات التالية :

(أ) الاجراءات على الصعيد الوطني

'١' ينبغي للجنة التنسيق الوطنية للعقد القيام بتقييم شامل دوري لمدى تنفيذ برنامج العقد ، كأحد أنشطتها العادية ، ورفع التقارير عن ذلك الى الهيئات الوطنية المعنية التي ترسم سياسات التنمية الاقتصادية ؛

'٢' ينبغي للمراكز الوطنية لتجميع العمليات أن تضع نظاما لجمع وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بتنفيذ برنامج العقد . وعليها أن ترسل تقارير كل ستة أشهر الى لجنة التنسيق الوطنية والى المنظمات المكلفة برصد برنامج العقد .

(ب) الاجراءات على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي

'١' ينبغي القيام بتنسيق تنفيذ برنامج العقد ورصد هذا التنفيذ على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ضمن اطار أجهزة التنسيق الحكومية الدولية القائمة أو التي سيتم انشاؤها ؛

'٢' ينبغي عقد اجتماعات لوزراء الصناعة في كل اقليم فرعي افريقي بغية رصد تنفيذ العقد في الاقليم الفرعي. وينبغي عقد مثل هذه الاجتماعات مرة كل سنتين على الاقل أي في ١٩٨٣ و ١٩٨٥ و ١٩٨٧ و ١٩٨٩ و ١٩٩١ ؛

'٣' ينبغي لمراكز الوصل الكائنة ضمن المنظمات دون الاقليمية والاقليمية المعنية بالعقد أن تضع نظاما لجمع وتحليل المعلومات والبيانات عن حالة تنفيذ برنامج العقد . وينبغي اشراك الوكالات المتخصصة دون الاقليمية والاقليمية على نحو وثيق في هذه الأعمال.

وينبغي اعداد تقارير كل ستة أشهر ورفعها الى لجنة التنسيق الحكومية الدولية للعقد وكذلك الى منظمة الوحدة الافريقية نيابة عن المنظمات القائمة بالتنسيق (منظمة الوحدة الافريقية ،واللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو) .

(ج) الاجراءات على الصعيد الاقليمي

'١' على الصعيد الاقليمي ينبغي لمؤتمر وزراء الصناعة الافارقة ولجنة المتابعة المعنية بالتصنيع ، التابعة له ، أن يستمرا في اعطاء التوجيه للسياسة العامة بالنسبة لجميع الأمور المتعلقة بتنفيذ برنامج العقد ، ضمن اطار الجهاز الاقليمي للتنسيق والرصد الشاملين بشأن تنفيذ خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية ؛

'٢' يجب أن يعقد اجتماع سنة ١٩٨٢ للجنة المتابعة المعنية بالتصنيع في افريقيا خلال النصف الثاني من تلك السنة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ المرحلة التحضيرية للعقد . والاشتراك في الاجتماع مفتوح كالعادة لجميع البلدان التي ينبغي أن تضم وفودها المديرين الوطنيين للتخطيط الاقتصادي والصناعي . ويعتبر من الضروري أن يحضر هذا الاجتماع موظفون رسميون من المنظمات الحكومية الدولية الافريقية الاقليمية ودون الاقليمية ،والوكالات المتخصصة ، ومنظمات منظومة الامم المتحدة ؛

'٣' يجب القيام في سنة ١٩٨٤ باستعراض وتقييم للمرحلة التحضيرية لتنفيذ برنامج العقد ، واستعراض التنفيذ الفعلي للبرنامج في سنة ١٩٨٧ (استعراض نصف المدة) بينما ينبغي أن يتم الاستعراض والتقييم النهائيين في عام ١٩٩١ ؛

'٤' وكما حدث في الماضي ينبغي أن تستمر منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واليونيدو، في الاعداد لاجتماعات يعقدها مؤتمر وزراء الصناعة الافارقة ، ولجنة المتابعة المعنية بالتصنيع في افريقيا ، وتوجيه الدعوة لعقد تلك الاجتماعات ضمن اطار لجنة العقد المشتركة بين أمانات منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو .

(د) الاجراءات على الصعيد الدولي

'١' فيما يتعلق برصد التنفيذ ضمن اطار منظومة الامم المتحدة ، يتوقع أن تقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بأنشطة ومدخلات ضمن منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية ليس لدعم البرامج الوطنية فحسب بل البرامج الاقليمية أيضا ؛

'٢' بغية زيادة التبرعات التي قد تقدمها منظمات أخرى معنية من منظومة الأمم المتحدة ، الى أقصى حد ، لتطوير وتنفيذ برنامج العقد والأنشطة المتصلة به ، ينبغي وضع ترتيب خاص مناسب للتنسيق ضمن منظومة الامم المتحدة ، لتقديم المساعدة والنصح الى اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا فيما يتعلق بتنسيق ورصد المدخلات المقدمة من منظومة الامم المتحدة ؛

'٣' ينبغي اعداد تقارير دورية ، سنويا على الأقل،وتقديمها الى اليونيدو ، لاطلاع اللجنة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ،واليونيدو على حالة تنفيذ تلك المنظمات لبرامجها المتعلقة بالعقد.

جيم - أحكام عامة

٥ - يرجو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، والمدير التنفيذي لليونيدو أن:

(أ) يحيلوا ، وفقا للاجراءات المعمول بها في تلك المنظمات هذا القرار مع المقترحات المتعلقة بوضع وتنفيذ برنامج لعقد التنمية الاقتصادية لافريقيا ، الى كل من :

'١' الدورة العادية التاسعة عشرة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية للموافقة ؛

'٢' الجمعية العامة للأمم المتحدة ؛

'٣' مجلس التنمية الصناعية لليونيدو ؛

'٤' المنظمات الافريقية والدولية الاخرى المعنية .

(ب) اتخاذ جميع التدابير للدعاية للقرار ولبرنامج العقد.

٦ - كما يرجو مكتب المؤتمر أن يرفع تقريرا الى المؤتمر السابع لوزراء الصناعة الافارقة عن الخطوات المتخذة والنتائج التي تحققت .

٣٣ - وبمناسبة عقد المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافارقة ، وقع اتفاق يتعلق بالانشاء الرسمي للجنة المشتركة بين أمانات منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو والمعنية بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ضمن اطار خطة عمل لاغوس . وستقوم اللجنة بالمهام المذكورة بايجاز أدناه ، بغية تعزيز التعاون بين الأمانات الثلاث في اعداد برامج عمل أكثر فعالية لتنفيذ خطة عمل لاغوس وقراري الجمعية العامة ٣٥/٦٤ و ٣٥/٦٦ باء: (أ) التوصية الى رؤساء المنظمات الثلاثة بشأن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة

بتنفيذ برنامج العقد ؛ (ب) اقتراح أفكار وبرامج تغطي كل المتطلبات اللازمة لتنفيذ العقد ؛ (ج) تقديم مقترحات بشأن المشاورات والمفاوضات المتعلقة بالتعاون والتنمية ؛ (د) تنسيق جميع أنشطة الأمانات الثلاث المتصلة بتنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة ؛ (هـ) رصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأنشطة وكذلك المساعدة في عمليات الرصد والاستعراض والتقييم الشاملة المتعلقة بتنفيذ برنامج العقد .

٣٤ - وقد اجتمعت اللجنة المشتركة في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ وناقشت الاجراءات العاجلة الناشئة عن القرار ١ (د - ٦) . وفي هذا الاجتماع تم التشديد مجددا على أن مسؤولية تنفيذ برنامج العقد تقع على عاتق الحكومات ، والتسليم بأن أية أنشطة تتخذ يجب أن تكفل أيضا أقصى قدر من مشاركة الخبراء الوطنيين . كما وافقت اللجنة الوطنية على أنه يجب التأكد ، عند اختيار الأنشطة التي يتعين القيام بها في المرحلة التحضيرية ، من أن هذه الأنشطة : (أ) تسهم في أهداف السياسة الأساسية للتنمية القائمة على الاعتماد الجماعي على الذات والدعم الذاتي ؛ (ب) تقلل من الاعتماد على المدخلات الخارجية من العوامل ؛ (ج) تؤدي الى التغيير في نمط برامج المساعدة التقنية مما يعجل بالتقليل من الاعتماد على الخارج ؛ (د) تسلم بدور نوعم السوق وتدفق المواد الأولية كوسيلة لتحسين مدى ومستوى الانتاج ؛ (هـ) تسهم في تنمية الطاقات الانتاجية الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ؛ (و) تكفل انشاء مركز للمشروعات الموحدة من أجل التغيير الهيكلي بما يحقق أقصى قدر من الترابط مع الزراعة والنقل والاتصال بأفكار المشاريع الوطنية الراهنة ؛ (ز) تنهض بتنمية القدرات المحلية .

٣٥ - وعلى ضوء المناقشات التي جرت في المؤتمر السادس للوزراء الأفارقة تم التوصل الى اتفاق بشأن الأنشطة التي يتعين القيام بها خلال المرحلة التحضيرية على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية . وهذه الأنشطة تتراوح بين انشاء لجان تنسيق و

وطنية ومراكز تجميع للعمليات على الصعيد الوطني لتحديد مجالات معينة ذات أولوية للتعاون العاجل ، مع المراعاة التامة لأفكار المشاريع الوطنية الراهنة والمشاريع الجارية ، وتجميعها كخطوة أولى صوب اعداد البرامج الاقليمية ودون الاقليمية . وقد اعتبرت تعبئة الموارد المالية والاستخدام الأمثل للموارد المالية والقوى العاملة التقنية من الأمور الجوهرية لنجاح برنامج العقد على جميع الأصعدة ، وتم التشديد بوجه خاص على كفالة التعميم الفعّال لبرنامج العقد. واعتبر هذا المنشور عنصرا اساسيا ضمن ذلك النشاط .

٣٦ - وفي الختام ، يجدر بالتأكيد على أنه ترد في الفصول الأربعة الأخيرة من هذه الوثيقة أفكار يمكن أن تسهم في الأعمال التي يتعين أن تقوم بها البلدان الافريقية ، فرادى ومجتمعة . ويصف الفصل الأول الاطار الشامل لاعداد وتنفيذ برنامج العقد . ويعرض الفصل الثاني المبادئ التوجيهية لاعتماد الاستراتيجيات لأهم القطاعات الفرعية والمجالات الصناعية ، ولتحديد القطاعات الفرعية الصناعية الرئيسية. ويقدم الفصل الثالث مقترحات لتنفيذ برنامج العقد على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والعالمية ، في حين يصف الفصل الرابع طرق تنسيق ذلك التنفيذ ورصده ورفع التقارير عنه . والاقتراحات المعروضة في هذه الفصول ليست على سبيل الحصر ولا تزعم أنها توفّر حلا واحدا لكل بلد أو منطقة دون اقليمية أو اقليمية . بيد أنها تتضمن عناصر هامة يجدر فحصها بعناية في نطاق كل بلد على حدة عند اتخاذ القرارات المتعلقة باعتماد تدابير واجراءات تكفل نجاح العقد .

أولا - اطار لوضع وتنفيذ برنامج العقد

١ - مقدمة

١ - قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ادراكا منها لأخطار الاستمرار في السياسات السابقة وللحاجة الملحة الى احداث تغيير في النهج ، باعداد وثيقة في عام ١٩٧٥ بعنوان " اطار منقح لمبادىء تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد في افريقيا " (E/CN.14/ECO.90/Rev. 3) ، وتركز الاستراتيجية المعلنة في هذه الوثيقة على وضع هيكل للصناعات الأساسية التي لا تعزز كل منها الأخرى فحسب ولكنها تشجع أيضا نمو الصناعات والقطاعات الأخرى ، وخاصة الزراعة والتحول الريفي . وقد أقرت اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لافريقيا في عام ١٩٧٦ ذلك الاطار المنقح واعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في ليبرفيل في حزيران/يونيه ١٩٧٧ .

٢ - وفي أوائل عام ١٩٧٩ ، اشتركت منظمة الوحدة الافريقية مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عقد ندوة حول آفاق التنمية والنمو الاقتصادي في افريقيا حتى عام ٢٠٠٠ . وعقب ذلك بقليل قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعقد حلقة دراسية مشتركة حول الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في المنطقة الافريقية . ونظر المؤتمر الخامس لوزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا المنعقد في الرباط ، المغرب ، في آذار/مارس ١٩٧٩ في نتائج وتوصيات كل من الندوة والحلقة الدراسية . ووضع المؤتمر مشروع استراتيجية للمنطقة الافريقية ضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، يرد في ECA/Res.332(XIV). وأقر مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية تلك الاستراتيجية في اعلان منروفيا (CM/Res.722 (XXXIII)) المؤرخ في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، وهي

تعرف الآن رسميا باسم استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا. ولتحقيق الأهداف والأولويات الافريقية ، توصي استراتيجية منروفيا ،في جملة أمور ، بأن تعلن الفترة ١٩٨٠ - ١٩٧٩ عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا " بقصد تركيز المزيد من الاهتمام وتعبئة المزيد من الالتزام السياسي والدعم المالي والتقني ، على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية ، لتصنيع افريقيا " (القرار ٣٣٢ (د - ١٤)، المرفق ألف) . ولدى اعتماد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية لاعلان منروفيا الخاص بالالتزامات قرروا أيضا عقد دورة استثنائية مكرّسة لقضايا التنمية الاقتصادية الافريقية ، في لاغوس ، نيجيريا ، في ٢٨ - ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ . واعتمد مؤتمر قمة لاغوس الاقتصادي خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في افريقيا وبيان لاغوس الختامي اللذين ينطويان على أهمية أساسية لتنمية المنطقة في الجزء المتبقي من هذا القرن حيث أنهما يضعان نصب الأعين التحدي الذي يواجه افريقيا في قطاعها الصناعي . وثمة عنصر حاسم آخر يتمثل في أن المؤتمر العام الثاني لليونيدو وافق على أنه ينبغي زيادة نصيب البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي الى أقصى حد وأبعد مدى ممكن ليصل على الأقل الى ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ .

٣ - واعتمد المؤتمر الخامس لوزراء الصناعة الافارقة المنعقد في أديس أبابا ، في ١٧ - ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ ، القرار ٥ (د-٥) المتعلق بالموقف الافريقي المشترك ازاء اليونيدو الثالث ، الذي طالب ، في جملة أمور ، باعلان الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا . وعقب اقرار هذا الاقتراح من جانب الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في هافانا كوبا ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ،لاتخاذ موقف مشترك بشأن اليونيدو الثالث ، أوصى المؤتمر العام الثالث لليونيدو الذي اجتمع في نيودلهي في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٨٠ ، في قراره ID/CONF.4/PFS.2 بأن تعلن الثمانينيات عقدا للتنمية

الصناعية لافريقيا " بقصد تركيز المزيد من الاهتمام وتعبئة المزيد من الالتزام السياسي والدعم المالي والتقني ، على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية ، لتصنيع افريقيا" . وقد اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية هذا القرار في الفقرة ٥٨ من خطة عمل لاغوس ، وكرر المجتمع الدولي التأكيد عليه عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٦٦/٣٥ (باء) في دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

أهداف خطة عمل لاغوس وبيان لاغوس الختامي

حتى عام ١٩٩٠

٤ - تعتزم البلدان الافريقية ، كما ورد في الفقرة ٦٦ من خطة عمل لاغوس وبيان لاغوس الختامي ، أن ترسي ، خلال العقد الحالي ، الأساس للتكامل الصناعي على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ولتحقيق حد أدنى يتمثل في ١ر٤ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي بحلول عام ١٩٩٠ . وهي تعتزم ، في نفس الوقت ، أن تبذل كل ما في استطاعتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاعات الأغذية ، ومواد البناء ، والملابس والطاقة . وقد وضعت لنفسها الأهداف التالية :

- ارساء قاعدة متينة للتصنيع القائم على الدعم الذاتي على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي ؛
- تنمية الموارد البشرية ضمانا لتعبئتها الكاملة في عملية التنمية الصناعية ؛
- انتاج كميات كافية من المدخلات الزراعية مثل الأسمدة ، ومبيدات الآفات ، والأدوات والآلات الزراعية ؛

- انتاج كميات كافية من مواد البناء لتشييد مساكن ملائمة في المدن والريف لسكان القارة المتزايدين ، وللوفاء بوجه عام باحتياجات الاقتصاد من مواد البناء ؛
- تنمية صناعات السلع الوسيطة والرأسمالية وخاصة السلع المخصصة للصناعات الاخرى وبناء الهياكل الأساسية ؛
- التصنيع الميداني لجزء كبير متزايد من خامات القارة وتطويره ؛
- اشباع احتياجات الصناعة من الطاقة بتنمية مختلف أشكال الطاقة المتاحة في المنطقة ؛
- الوفاء باحتياجات صناعة النسيج .

٥ - ومما يوضح ما يترتب على هذه الأهداف من آثار ان الاحتياجات خلال العقد لثلاثة أفرع صناعية أساسية بالنسبة لقطاع مواد البناء ستشمل استثمار : (أ) ١ ٨٠٠ مليون دولار في صناعة الطلب البنائي للقيام سنويا بانتاج ٦ ملايين طن اضافية من الألواح المعدنية المغلفة وعوارض الطلب والأنابيب والقضبان ؛ (ب) و ٦ ٥٠٠ مليون دولار في صناعة الأسمنت لزيادة الناتج بمقدار ٤٠ مليون طن سنويا ؛ (ج) و ٨٧٦ مليون دولار في نشر الخشب وصناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية الأولية لزيادة الناتج بمقدار ٣ر٤ مليون متر مكعب سنويا . وفي قطاع الاغذية ، يتطلب ادخال طرق التجهيز والحفظ العصرية نحو ٢ ٦٣٠ مليون دولار لطحن وتجهيز الحبوب الغذائية والدرنات لانتاج حوالي ٢٦ مليون طن سنويا ، وكذلك ٢٣٣ مليون دولار لتعليب وحفظ نحو مليون طن من الفواكه والخضروات سنويا . وعلاوة على ذلك ، فان صناعة الطلب البنائي وانتاج الآلات والأدوات وقطع الغيار والمدخلات المعدنية الاخرى اللازمة لتجهيز الأغذية ، ومواد البناء ، والملابس ، والنقل ، والطاقة والصناعات الاخرى تقوم كلها على أساس صناعة الحديد والطلب ، التي يلزم زيادة

ناتجها في العقد الحالي بنحو ٢٠ مليون طن سنويا ، مما يقتضي استثمارا اجماليا قدره ٨ ٠٠٠ مليون دولار تقريبا .

حتى عام ١٩٨٥

٦ - حققت البلدان الافريقية بالفعل الهدف المحدد لعام ١٩٨٥ في خطة عمل لاغوس وهو واحد في المائة . وبالتالي ، فانها بمتابعة أهدافها الانمائية الصناعية المتوسطة والطويلة الأجل[١] ، تعتزم ارساء الأساس للتنمية المرحلية للصناعات الأساسية التي تعتبر جوهرية للاعتماد الذاتي . ومن الضروري انشاء ما يمكن انشاؤه من الصناعات المدرجة أدناه في المدى القصير ، على الأساس الوطني أو دون الاقليمي، وما يجب انشاؤه منها في المدى الطويل ويتطلب التعاون على الصعيد دون الاقليمي أو الاقليمي :

'١' الصناعات الغذائية والزراعية ؛

'٢' صناعات البناء ؛

'٣' الصناعات المعدنية (الميتالورجية) ؛

'٤' الصناعات الميكانيكية ؛

'٥' الصناعات الكهربائية والالكترونية ؛

'٦' الصناعات الكيميائية ؛

'٧' صناعة الطاقة ؛

'٨' الصناعات الحرجية ؛

'٩' صناعات النسيج .

---

(١) خطة عمل لاغوس ، الفقرات ٦٢ - ٦٦ .

٢ - استراتيجية الاعتماد على الذات والدعم الذاتي

٧ - لاحظت الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية [٢] أن أغلبية البلدان الافريقية لا تزال تعاني من التخلف وليس لديها سوى القليل من نشاط الصناعة التحويلية . وقد أخفقت الأنشطة الصناعية التي بدأها المستثمرون الأجانب ، مثل صنع بعض المنتجات الصناعية ، في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان : فهؤلاء المستثمرون لم يعملوا على انشاء اقتصاد متكامل ، كما لم يسهموا في تحديث المجتمع الافريقي . والتراث الذي خلفه الاستعمار يتمثل في أحسن الأحوال في هيكل اقتصادي يتضمن قطاعا عصريا صغيرا نسبيا وقطاعا زراعيا كبيرا متخلفا : والواقع أن القطاع الصناعي لا يكاد يوجد في كثير من البلدان .

٨ - وقد اقتصرت الاستعاضة عن الواردات على صناعة منتجات تناسب مطالب المجموعة المتيسّرة الصغيرة نسبيا ، وفشل تطبيقها في ادماج القطاع الزراعي في عملية النمو . وفضلا عن ذلك ، فان صناعة المنتجات المتطورة القائمة على كثافة رأس المال قد زادت من اعتماد المنطقة على القوى العاملة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية . وهذا التقييم للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الافريقية دفع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية الى اعتماد خطة عمل لاغوس وبيان لاغوس الختامي من أجل التصنيع الجماعي لافريقيا ، القائم على مبدأين توأمين يتمثلان في الدعم الذاتي والاعتماد على الذات بالنسبة للتصنيع .

٩ - وينطوي مبدأ الاعتماد على الذات على استخدام الخامات المحلية، والعمالة والادارة المحلية ، والأسواق الداخلية والاقليمية ، الخ . ويعتمد الدعم الذاتي على المدخلات والحوافز الداخلية دون الخارجية.

---

(٢) نفس المرجع ، الفقرات ٥٠ - ٥٢ .

ومنذ الاستقلال السياسي والمؤسسات الأجنبية (الخاصة) تقوم بمعظم عمليات استكشاف الموارد الطبيعية وبتصدير المواد الخام بدون تجهيز مما أضر كثيرا بتنمية الصناعات المحلية .

١٠ - ويدعو الاعتماد على الذات الى الاستخدام الأمثل للموارد المحلية - المادية منها والبشرية - قبل اللجوء الى الموارد الاجنبية. وينبغي على شعوب افريقيا أن تعتمد أساسا على جهودها الخاصة وأن تخضع المساعدة الخارجية لاستراتيجيتها الانمائية . ولا تزمع افريقيا باتباع هذه السياسة أن تعزل نفسها عن دنيا العلم والتكنولوجيا الأجنبية . وعلى افريقيا أن تعزز قدراتها العلمية والتكنولوجية الخاصة في حين تتناضل لزيادة روابطها العلمية والتكنولوجية مع البلدان المتقدمة تكنولوجيا. وعليها أيضا أن تحسّن الاختيار في سعيها للتبادل والتعاون الدولي في المجال التقني - العلمي ، وأن تدعم الاتصالات الحكومية وغير الحكومية في كافة الميادين على أساس مبدأ المساواة والمنفعة المتعادلة. ويقتضي تحقيق الاعتماد على الذات اضفاء الطابع المؤسسي على مشاريع التكامل والتعاون بين البلدان على الصعيد دون الاقليمي، وتكثيف هذه المشاريع .

١١ - وهكذا فان الاعتماد على الذات يعني الرغبة في خفض مدى الاعتماد على الدول الاستعمارية السابقة بصفة خاصة ،والدول المتقدمة النمو بصفة عامة . وليس في وسع أي بلد أن يدّعي الاعتماد على الذات اذا كان الاستثمار الأجنبي يسيطر على هيكله الصناعي ، واذا كان معظم انتاجه الصناعي تنتجه فروع للشركات الأجنبية وعبر الوطنية أو كيانات يملكها أشخاص غير مقيمين فيه ، ولا توجد لديه قدرات علمية وتكنولوجية ، سواء متلقية أو مساهمة .

١٢ - ومن شأن المعرفة العلمية والتقنية المحدودة فيما يتعلق بقاعدة الموارد الطبيعية والمواد الخام في بلد ما أن يقلل من مستوى التكامل على الصعيد الوطني والمتعدد القطاعات للمواد الخام الصناعية

ومن مدى الانتاج الصناعي وفرص المشاركة القومية في الانتاج والتجارة على الصعيد المتعدد الجنسيات . ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن أوجه التكامل على الصعيدين الوطني والمتعدد الجنسيات تعتمد كذلك على القدرات الوطنية والمتعددة الجنسيات المتعلقة باستخلاص وتنظيم تجارة الخامات الصناعية فيما بين البلدان الافريقية .

١٣ - والدور الذي يؤديه في افريقيا التعليم والمؤسسات التدريبية وسياسة تقديم المنح الدراسية من الدولة ، وكذلك ما يطلب وما يقدم من المساعدات التقنية ليس له سوى تأثير ضئيل على التنمية المنهجية للقدرات الوطنية ، بالمفهوم العصري المتعلقة بتحديد وتقييم وتنظيم قاعدة الموارد الطبيعية لاستخلاص المواد الخام أو لتحويلها الى منتجات نصف مصنّعة أو تامة الصنع .

١٤ - ويمكن تقدير مدى الاعتماد الخارجي فيما يتعلق بالمعدات اذا تصورنا المنطقة ، وقد انقطع عنها مورّدوها من البلدان المتقدمة النمو الذين يوفّرون لها كافة أنواع المعدات ، بما فيها قطع الغيار والأدوات والأجهزة البسيطة . وثمة أهمية لمدى اتصال المعدات المستوردة بالأغراض العامة أكثر من اتصالها بالانتاج الصناعي والزراعي واحتياجات السكان . وعلاوة على ذلك ، فان ترتيبات التعاون الاقتصادي الراهنة لاتزال تعكس الأنماط الجغرافية الموروثة عن العهد الاستعماري واهتمامها بالعناصر المركزية (المتعلقة باعادة تشكيل قاعدة الموارد الطبيعية والمواد الخام ، وتشجيع عمليات تكامل المواد الخام عن طريق التجارة في الخامات الصناعية بين البلدان الافريقية ، وتنمية عنصر المدخلات المحلية وانشاء المؤسسات) أقل من اهتمامها سواء بأفرقة أو اجراء اصلاحات جذرية بشأن الهياكل الموروثة ، واعداد مواقف مشتركة فيما يتعلق بالمطالب التي ينبغي توجيهها الى البلدان المتقدمة النمو .

التصنيع القائم على الدعم الذاتي

١٥ - لما كان من المتعذر أن تمضي التنمية الاقتصادية بنفس السرعة في كل الجبهات ، فانه يجب تحديد القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية التي تمثل قاعدة لحفز باقي القطاعات .

١٦ - وقد تم التشديد في خطة عمل لاغوس ليس فقط على النمو الصناعي، ولكن أيضا على التصنيع القائم على الدعم الذاتي، الذي يستهدف تلبية الاحتياجات المحلية ، واقترحت عدة تدابير استراتيجية مثل :

(أ) انشاء هيكل للانتاج الصناعي يستطيع مواجهة الاحتياجات المحلية المتغيرة ، وخاصة فيما يتعلق بالاغذية ومواد البناء والملابس، عن طريق اعداد وتنفيذ برنامج متكامل للتنمية الصناعية ، يقوم على أساس تنمية وتجهيز واستخدام الموارد الطبيعية بغية تعزيز الروابط بين مختلف القطاعات الفرعية الصناعية وبين الصناعة والقطاعات الاخرى على الصعيد الوطني ، وكذلك الروابط بين الطاقات الانتاجية الوطنية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، وخاصة في مجالات صناعات السلع الأساسية والرأسمالية .

(ب) انشاء مركز للانتاج والتسويق والبحث والتنمية والأنشطة المماثلة ، التي توفّر قوة دافعة لعمليات النمو على نطاق الاقتصاد كله وتسهّل تنمية أوجه الترابط والتكامل على الصعيد الدولي ؛

(ج) انتقاء منتجات ملائمة لاشباع الاحتياجات الاساسية لجماهير السكان (ذوي الدخول المنخفضة) ولتشجيع التنمية القائمة على الدعم الذاتي ؛

(د) توسيع نطاق الأسواق المحلية واعادة تشكيلها بما يتيح انسياب الاقتصاد الريفي في القطاع العصري عن طريق انشاء الهياكل الأساسية اللازمة ، مما يؤدي الى تسهيل تجهيز المواد الخام الزراعية ، وتوزيع السلع والخدمات الزراعية والصناعية في جميع المناطق الريفية ،وكذلك انشاء مصانع لتجهيز الأغذية تعتمد على الخامات المحلية . وفي هذا

الصدد،فان وضع سياسة للأغذية بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية القائمة على الاعتماد على الذات والدعم الذاتي من شأنه أن يمكن البلد من اختيار المنتجات الغذائية المجهزة التي تتمشى مع الاحتياجات التغذوية لأغلبية سكانه ؛

(هـ) تحقيق التكامل الاقتصادي دون الاقليمي الذي يستهدف تنمية صناعات السلع الأساسية والرأسمالية في أسواق متكاملة على النطاق دون الاقليمي ، مما يؤدي الى ترويج تجارة المواد الخام الصناعية بين البلدان الافريقية وتوسيع نطاق صنع المنتجات الصناعية ؛

(و) اعداد واستخدام معلومات وبيانات تتصل بالموارد والأحوال والامكانيات الداخلية وكذلك بالتجارة الخارجية والمساعدات والاستثمار وشروط الاقراض واتجاهاته ، وفقا لما تحتاج اليه الحكومات لدى صنع قراراتها الاقتصادية والتخطيطية . وينبغي أن تشمل هذه المعلومات بيانات مثل مسح الموارد الطبيعية ، واستقصاءات الموازنة والانفاق المنزليين ، وبيانات عن السكان ، والقدرات والأنماط الانتاجية ، والقوى العاملة المتخصصة ، والعمالة والبطالة .

التنمية القائمة على الاعتماد على الذات

١٧ - تقترن المطالبة بالدعم الذاتي الواردة في خطة عمل لاغوس، بالمطالبة بالاعتماد على الذات الذي يستلزم نمطا من التنمية والنمو في الميدان الاقتصادي يتمشى مع الموارد الطبيعية والاحتياجات البشرية بالمنطقة ، وكذلك مع الامكانيات الاجتماعية - الاقتصادية ، والاجتماعية - الثقافية .

١٨ - وتستلزم التنمية الصناعية المعتمدة على الذات وجود تصنيع محلي يمكن عن طريقه تكييف الانتاج الصناعي مع احتياجات السكان . وهذا يتناقض بشدة مع التقسيم الدولي الراهن للعمل الذي أفضى الى

تشجيع ما يلي : (أ) انتاج المواد الخام للتصدير ؛ (ب) وصناعة تجميع خفيفة موجهة لأغراض الأنماط الاستهلاكية في البلدان المتقدمة النمو .

١٩ - وينطوي الاعتماد على الذات على استحداث آلية للمساواة في الدخل تتمشى مع احتياجات كلا من سكان الحضر والريف . ويتعين أن تعطى لانتاج السلع الاستهلاكية الأساسية الأولوية على صنع السلع الكمالية . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تقوم الصناعة ، في جملة أمور ، باضفاء الطابع العصري على الزراعة ومنح الأولوية لاحتياجات المجتمع . وثمة أهمية أساسية لدور التخطيط الذي يشمل تحقيق اللامركزية في الأنشطة الاقتصادية ، نظرا لأن التغيير الهيكلي في المناطق الريفية هو هدف أساسي لعقد التنمية الصناعية لافريقيا .

٢٠ - وتستلزم استراتيجية الاعتماد على الذات أيضا القيام على نحو مشترك بالتخطيط والتمويل وتعيين مواقع المؤسسات التعليمية الرئيسية في البلدان التابعة لنفس المجموعة الاقتصادية من أجل الاضطلاع بتعليم وتدريب المهندسين ، والعلماء والتكنولوجيين وغيرهم من العاملين المهرة على أساس المنفعة النسبية والاعتماد على الذات في مجال التكنولوجيا الأمر الذي يعني تنمية القدرات المحلية لتقييم شتى التقنيات الصناعية واختيار التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للطلب المحلي كما يشمل أيضا تكييف وتحسين التكنولوجيا المستوردة واستحداث تكنولوجيا محلية .

٢١ - وعلى ذلك ، ينبغي على الدول أن تقوم بالاستثمار في مجال العلم والتكنولوجيا بهدف رفع مستويات المعيشة في افريقيا ،ومحاربة الفقر المدقع في المناطق الريفية كما ينبغي اتخاذ التدابير لضمان اقامة قاعدة وهياكل اساسية علمية وتكنولوجية مناسبة الى جانب التطبيق الملائم للعلم لتعجيل التنمية في الفروع الصناعية الرئيسية . وفي هذا الصدد ينبغي ايلاء الأولوية العظمى لتنمية الموارد البشرية

واتخاذ الخطوات اللازمة لعلاج مشكلة " هجرة العقول " علاجا جذريـــا . وينبغي للحكومات تخصيص واحد في المائة على الأقل من ناتجها القومي الاجمالي لتنمية قدراتها العلمية والتكنولوجية وانشاء صندوق وطنـي للتنمية العلمية والتكنولوجية .

٢٢ - وينبغي أن يقوم منظمو المشاريع المحليون من كلا القطاعيـن ، الخاص والعام ، بالمشاركة الكاملة وتحمل المسؤولية في تصنيع افريقيا . ولهذا الغرض ، ينبغي على الحكومات تعزيز مشاركة منظمي المشاريـع من القطاعين العام والخاص ، وكذلك الوكلاء الاقتصاديين المحليين الآخرين ، في هذه العملية ، بمساعدتهم في تحديد المشاريع الهامـة واعداد دراسات السوق والجدوى ، وتعبئة أموال الاستثمار ، وتدريـب العمالة الماهرة لانتاج وتسويق المنتجات الصناعية .

٢٣ - ويعتمد تحقيق أهداف التصنيع القائم على الاعتماد على الذات والدعم الذاتي، في جملة أمور ، على تأمين الحصول على التمويل اللازم . وكما يتبين من الجدول ١ ، فان حجم الاستثمار الصناعي كبير جدا . وقد أوضحـت التجارب أن الاستثمار الصناعي في افريقيا كثيرا ما كان يحقق مكاسب يتم توزيعها بصورة غير متساوية بين البلد المضيف ومختلف الموردين والشركاء الخارجيين نتيجة لضعف في المفاوضات ، وفي الغالب كان مـا تحققه الاستثمارات الصناعية من مكاسب يذهب الى الموردين اكثر ممـا يذهب الى المشترى الافريقي . ويتضمن الاستثمار ذو المحتوى الاستيـرادي العالى ما يلي : استيراد السلع الانتاجية والمعدات ؛ وتفضيل المؤسسات الأجنبية لاستيراد المواد الخام والمدخلات الوسيطة ،ودفع حقوق الامتياز؛ تسعير النقل ؛ والرسوم التقنية المتعلقة بتصميم المشاريع ودراسات الجدوى ؛ وقطع الغيار ؛ والأتعاب الخاصة بالادارة ؛ الرسوم التقنيـة المتصلة باختيار وشراء المعدات ، وتحويل ارباح وكلاء الانتاج والتوزيع الاجانب الى بلدانهم . وهذا النظام يستمر تلقائيا .

الجدول ١ - بعض الآثار التي تترتب على تنمية مشاريع مختارة ذات أولوية في افريقيا، ١٩٨٠-١٩٩٠

القطاع الفرعي	الاستثمارات الجديدة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (ملايين الدولارات)	نواتج اضافية مجهزة أو مصنّعة بحلول العام ١٩٩٠	القوى العاملة الاضافية المطلوبة
تجهيز الأغذية			
الحبوب (بما في ذلك الدرنيات)	٢ ٦٣٠	٢٦ مليون طن	غ ٠ م *
الزيوت والشحوم	٩٥٥	٦ مليون طن	غ ٠ م *
الفواكه والخضروات	٢٣٣	١ مليون طن	غ ٠ م *
السكر	٤ ٧٥٠	٣ر٤ مليون طن	غ ٠ م *
صناعة النسيج			
حلج القطن	١ر٣	١ر٨٤ مليون طن	غ ٠ م *
الصناعة القائمة على الغابات			
المناشير والألواح الخشبية	٨٧٦	٣ر٤ مليون م^3 خشب منشور ٩٥٨ ٠٠٠ م^3 خشب مضغوط ١٣١ ٠٠٠ لوحات جسيمات، ١٣٦ م^3 من الألواح الليفية في العام	٣٠ ٥٨٠
الأثاث	٤	٣٥٠ ٠٠٠ وحدة في العام	٦٠٠
لب الورق والورق	٧ ٥٠٠	٣ مليون طن ورق	٢٧٠ ٠٠٠
التدريب في الصناعة الحراجية	١٥٠	٢٠ مركز تدريب مهني و ١ كلية تقنية	
مواد البناء			
الاسمنت	٦ ٥٠٠	٤٠ مليون طن	غ ٠ م *
فولاذ انشاءات	١ ٨٠٠	٦ مليون طن	غ ٠ م *
الزجاج	٤٥٠	٧ مليون م^3	غ ٠ م *

(يتبع)

الأسمدة النتروجينية	٧٥٠ ١	٢ مليـــون طـن	٥٠٠ ٣
الأسمدة الفوسفاتيـــة	٥٠٠ ١	٧ر١ مليون طن	٥٠٠
الأسمدة البوتاسيـــة	٥٠٠	٢ر١ مليـون طن	٠٠٠ ١
المعدات الهندسية والزراعية			
التراكتورات	٧٠٠ ٣	٦٨٧ ٠٠٠ طـــن	٠٠٠ ١٥٠
العدد و الآلات العاملة بالكهرباء	٤٥٠	٧٥ ٠٠٠ طـــن	٥٠٠ ١
معدات الري	٠٠٠ ١	متنوعـــة	٠٠٠ ٥٠
الأدوات والعدد والقطع الاضافية	٦٦	١٦٤ ٠٠٠ طـــن	٠٠٠ ٧
الصناعة الهندسية الأساسيـــة			
آلات مكتنـــة صغيـــرة	٣٧٥	١٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠ وحدة	٠٠٠ ١٧
وحدات طلاء المعادن	١٤٠	٥ ٠٠٠ وحده (أ)	٥٠٠ ٨
المنـــاســـك	٥٠٠	٦٥٠ ٠٠٠ طـــن	٠٠٠ ١٦
مجمعات غرف العدد	١٠٠	٦٠ ٠٠٠ وحـده	٠٠٠ ٢
ورش حـــداده	١٨٠	٢١٠ ٠٠٠ طـــن	٥٠٠ ٧

(يتبـــع)

الجدول ١ - (تابع)

القطـــاع الفرعـــي	الاستثمارات الجديدة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (ملايين الدولارات)	نواتج اضافيـــة مجهـزة أو معتمـدة بحلـول العـام ١٩٩٠	القوى العاملة الاضافيـة المطلوبـة
المعـادن			
الحديد والفولاذ	٨ ٠٠٠	٢٠ مليون طن	١٠٠ ٠٠٠
الألومينـا	١ ٣٠٠	١٫٨ مليون طن	٢ ٢٥٠
الألومنيوم	٩٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ طـن	٣ ٤٠٠
النحـاس	٩٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ طـن	٢ ٢٠٠
الرصاص والزنك	٦٠٠	٥٠٠ ٠٠٠ طـن	٢ ٤٠٠
القصديـر	١٢٠	١٥ ٠٠٠ طـن	٧٥٠
الكيمائيات			

الجدول ١ - (تابع)

القطاع الفرعي	الاستثمارات الجديدة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (ملايين الدولارات)	نواتج اضافية مجهزة أو مصنعة بحلول العام ١٩٩٠	القوى العاملة الاضافية المطلوبة
معدات النقل			
معدات سكك حديدية	٣ ٠٠٠	٤٠٠ ٦ وحدة (أ)	٢٥٠ ٠٠٠
عربات ركاب	٦ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠ وحدة	١٥٠ ٠٠٠
شاحنات	٣ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠ وحدة	٢٠٠ ٠٠٠
عربات وشاحنات	٥ ٠٠٠	٦٩٠ ٢٦٦ وحدة (أ)	٣٠٠ ٠٠٠
مركبات أخرى	٧٠٠	٤٠٠ ٠٠٠ طن	١٥٠ ٠٠٠
سفن وقوارب	١ ٠٠٠	٣٣١ ٧٥٨ طن (أ)	١٠٠ ٠٠٠
معدات الطاقة	٢٧ ٠٠٠	٦٤ ٠٠٠ ميجاوات	غ ٠ م *
معدات المواصلات السلكية واللاسلكية	٧٥٠	متنوعة	٤٥ ٠٠٠
ماكينات النسيج	٥ ٠٠٠	١٫٤٤ مليون وحدة	غ ٠ م *
مجموع الاستثمارات	٩٩ ٠٠٠ تقريبا		
استثمارات اضافية في الصناعة غير مصنعة أعلاه	٤١ ٠٠٠		

حسابات الاستثمار والمدخلات للفروع الصناعية المحددة أعلاه والتي تلبي جانبا كبيرا من احتياجات السكان مبنية على بيانات أعدتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا.

* غ ٠ م غير متاح.

(أ) تقديرات مبنية على أساس أهداف خطة عمل لاغوس (١٫٤ في المائة من الانتاج العالمي).

الشروط الأساسية للتغيير

٢٤ - تستدعي عملية انشاء هيكل صناعي متكامل في افريقيا احداث تغييرات عميقة ومعقدة وسيلزم احداث تغييرات في اقتصادات البلدان الافريقية خلال فترة انتقال . وسيتعين تفكيك الهيكل التجاري الموروث عن القوى الاستعمارية السابقة وانشاء قطاع تجاري افريقي يشرف على الشركات الافريقية التجارية الكبيرة المتعددة الجنسيات . وفي اطار الاعتماد على الذات ، تحدد التجارة أيضا توزيع المنتجات الصناعية ونمو الدخل القومي وتكوين رأس المال المحلي وحجم الاستثمار كما ينبغي التخلي عن بديل الاستيراد طالما أنه يؤدي الى استمرار انماط الاستهلاك الاستعمارية ويحد من الأرباح وينبغي تنمية القطاعات الصناعية الرئيسية التي تسيطر عليها البلدان الافريقية عن طريق انشاء مؤسسات افريقية متعددة الجنسية وبذلك تنشأ هياكل صناعية قابلة للبقاء على مستوى البلد .

٢٥ - سوف يكون الهدف الوطني ، هو انشاء هيكل صناعي متكامل يتمتع بروابط قوية بين العديد من الفروع الصناعية وبطلات وثيقة بين الصناعة والقطاعات الاخرى ، وبصفة خاصة القطاع الزراعي كما ينبغي أن يوفر الانتاج على مستوى الاقليم الفرعي السلع اللازمة للاسواق المحلية .

٢٦ - الى جانب أن انشاء هياكل انتاج صناعي تكميلية عنصر هام في الاعتماد الذاتي الجماعي للتصنيع ، فهو يتيح فرصا ضخمة لنمو التجارة من البلدان الاعضاء في نفس المجموعة الاقتصادية نظرا لتنوع موارد الثروات بينما تشجع الشروط التجارية التفضيلية التخصص في داخل الصناعة وفيما بين الصناعات .

٢٧ - يستلزم الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمتطلبات الأساسية الاخرى اتخاذ تدابير عديدة . فعلى الصعيد الوطني ينبغي تنمية الاقتصاد الريفي بأسرع صورة ممكنة ورفع الانتاجية الزراعية واقامة الصناعات الحرفية الصغيرة والمنزلية (تكون مرتبطة بمنتجي المعدات والسلع الانتاجية المحلية) لتلبية احتياجات سكان المناطق الريفية . وعلى المستويين دون الاقليمي والاقليمي . نجد أن تنمية أحواض الانهار عامل هام حيث أنه يضمن توفير مساحات كبيرة مروية للتنمية الزراعية والصناعات القائمة على الزراعة .

٢٨ - وافقت البلدان الافريقية، كما نص على ذلك في بيان لاغوس الختامي ، على تعزيز الجماعات الاقتصادية الاقليمية القائمة وانشاء تجمعات اقتصادية أخرى لتحقيق الهدف النهائي والذي يتمثل في انشاء سوق افريقية مشتركة وجماعة اقتصادية افريقية بحلول عام ٢٠٠٠ ومن شأن انشاء هذه الجماعات الاقتصادية التعجيل بعملية التكامل الاقتصادي بين البلدان والتجمعات الاقتصادية في نفس الاقليم الفرعي .

٣ - اطار عمل مقترح لوضع برنامج عمل تشغيلي

٢٩ - ينبغي ترجمة خطة عمل لاغوس الى برنامج تشغيلي لتصنيع أفريقيا ويؤكد تحليل الديباجة والفصل المخصص للصناعة في خطة عمل لاغوس أهمية الأهداف السياسية والاقتصادية التي أولاها لها رؤساء الدول والحكومات ، وتضع الاطار المفاهيمي والاستراتيجي لتنمية أفريقيا. ان مفهوم التنمية المتكاملة القائمة على الدعم الذاتي التي ترفض الأشكال الراهنة من التنمية القائمة على التبعية المفرطة تقود الى جملة أهداف وأعمال على الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة وعلى المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية .

٣٠ - من وجهة النظر المفاهيمية ، من المستحيل أن يشرع الانسان في وضع برامج عمل ما دامت مثل هذه البرامج تعتمد بصورة كاملة ، على ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية موضوعية تحد من القدرة على وضع الخطط الصناعية والسياسات على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية . والاعتماد على الذات يدل ضمنا على تعبئة الشعب : ومن خلال مثل هذه التعبئة تستنفر طاقات الشعب الكامنة وتركز على التغلب على الصعاب الموضوعية . وتعبئة الشعب هو أمر داخلي بصورة أساسية : واستجابة من منظومة الأمم المتحدة للأهداف المشروعة المحددة في خطة عمل لاغوس ، فانها تقف على أهبة الاستعداد للبت في طلبات المساعدة الوطنية لتوضيح وتنقيح الخطط والسياسات الصناعية . ومن المسلم به بوضوح أن مثل هذه المبادرات ، لم تكن ، في الغالب الأعم، في الماضي ، تتواكب مع الظروف الموضوعية بصورة كافية ، وكانت ترعاها قوى من خارج افريقيا ، وفوق ذلك ، عندما تتخذ الدول الافريقية ذات السيادة المبادرة وتحدد المبادئ التوجيهية الوطنية للخطط والسياسات الصناعية ، فينبغي أن توفر لها المساعدة لتنفيذ

هذه الخطط والسياسات . ان الحاجة لمثل هذه المبادرات ، غير واردة ضمنيا ، فقط في تعريف الاعتماد الذاتي ، ولكنها واردة بوضوح في خطة عمل لاغوس والتي تؤكد في الفقرات ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٩ ، من بين جملة أمور :

- الحاجة الملحة لتنفيذ خطة للتصنيع الجماعي في أفريقيا تقوم على مفهوم الاعتماد الذاتي ؛
- الحاجة "لوضع الأساس للتنمية المرحلية للصناعات الأساسية الضرورية للاعتماد على الذات ، طالما أنها تنتج المدخلات لقطاعات أخرى . وعليه فمن المهم القيام بدراسات لانشاء هذه الصناعات الأساسية التي يمكن تنميتها ، على المدى القريب ، على أساس وطني أو دون اقليمي وتلك التي يجب تطويرها على المدى الطويل ، وتتطلب تعاونا اقليميا أو دون اقليمي . وينبغي دراسة الوسائل لانشاء هذه الصناعات الأساسية" .
- ضرورة "تصميم سياسة تصنيع وطنية ، على المستوى الوطني تحدد الأولويات والأهداف ، والموارد البشرية والمالية والمؤسسية اللازمة ".

٣١ - على ضوء مفاهيم الاعتماد الذاتي هذه ، والمبادئ التوجيهية العريضة الواردة في خطة عمل لاغوس . تقدم المقترحات التالية :

اطار عمل مقترح لبرنامج وطني

٣٢ - يمكن التعرف على بعض المتطلبات المترابطة فيما بينها على أساس خطة عمل لاغوس ، وطبيعة الاعتماد الذاتي :

- وضع سياسة واستراتيجية وطنية معتمدة على الذات ؛
- وضع هيكل صناعي متكامل على المدى الطويل ؛
- وضع وتنفيذ سياسات وطنية وخطط وبرامج تشمل العوامل الرئيسية للمواد الخام والطاقة والعلم والتكنولوجيا والقوى العاملة وتنفيذ المشاريع .

تنفيذ استراتيجية تنمية صناعية وطنية معتمدة على الذات

٣٣ - ينبغي النظر ، الى تنفيذ استراتيجية تنمية صناعية معتمدة على الذات في المقام الأول على أساس آثارها على كل قطاع ، الى جانب آثارها على الهيكل الصناعي ، الوطني ودون الاقليمي برمته . وقبل الانتقال الى نظام اقتصادي يقوم على الاعتماد الذاتي ينبغي التعرف على الصعاب التي تقف أمام الاقتصاد الراهن وكذلك الوسائل التي يمكن بواسطتها جعل المبادئ الارشادية مؤثرة في نقطة ارتكاز الاقتصاد الوطني وعمليات صنع القرار وآليات التخطيط . ونظرا للقوى الاقتصادية وغير الاقتصادية العديدة ينبغي تقييم تأثير مثل هذه الاستراتيجية على توزيع الدخل ، مثلا . والتعرف على دور الصناعة كعامل مكمّل في الاقتصاد في مجمله وكذلك العلاقة الأساسية من الصناعة والزراعة ، بالاضافة الى العلاقة بين التنمية الصناعية والتنمية الريفية . وينبغي الاهتمام بدرجة التوافق بين التنمية القائمة على الدعم الذاتي وتقسيم العمل الدولي والنظر بصورة خاصة الى آثار الأحداث الدولية على الاقتصاد الافريقي والاستراتيجيات التي تتبناها الدول الصناعية والشركات الأجنبية وحقائق التجارة الدولية . وبنفس القدر من الأهمية هناك آثار كل ما سلف ذكره على التعليم والتدريب المهني . هذه العوامل تسير في اتجاه تحديد العقبات التي ينبغي أن ينشأ في داخلها اطار عمل يقوم على الاعتماد على الذات .

٣٤ - هذه المشاكل لا يمكن حلها بالتفكير فيها كمفهوم عام أو الدخول بشأنها في نقاشات أكاديمية عقيمة اذ ينبغي تطوير مفاهيم ذات محتوى حقيقي يتلاءم مع المعطيات الفعلية في كل بلد واقليم فرعي وتحديد أطر عمل استراتيجية دلالية يمكن أن تكون بمثابة مرجع لصانعي القرار الافريقيين على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ومن المهم بحث الوسائل التي يمكن أن تؤدى الى تحرك محدود نحو خلق اقتصاد متكامل يحتوى على عناصر قاعدة صناعية في كل بلد ، خصوصا وأنه قد لا يكون لدى الدول موارد طبيعية لدعم قطاعات صناعية محددة . وفي مثل هذه الحالة يمكن أن يكون هذا الاعتبار نقطة الانطلاق لترتيبات تعاون على الصعيدين الاقليمى ودون الاقليمي .

الحاجة للتخطيط الصناعي

٣٥ - ان تنفيذ استراتيجية تنمية صناعية محددة المعالم ، تقوم على الاعتماد على الذات يتطلب وضع خطة تنمية صناعية متناسقة . فبينما نجد أن عددا من البلدان الافريقية قد بذلت جهودا لوضع مثل هذه الخطة ، فان القارة الافريقية ، ككل ، لا زالت تعاني من الافتقار للتخطيط المنهجي الواضح . فالذى يشار اليه غالبا ، على أنه خطة ، ما هو الا مجرد مجموعة أفكار لمشروع مع بعض الاشارات الى أعبائه المالية . فاذا كان لأفريقيا أن تقتحم وتنفذ استراتيجية تنمية صناعية تقوم على الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات ، فيجب توجيه مزيد من الجهود المنسقة نحو التخطيط الصناعى . وفي عملية التخطيط الصناعي ينبغي أن تكون العناصر العديدة ، وعلى الأخص ، المواد الخام والقوى العاملة والتكنولوجيا والتمويل ، جديدة التصور ، تدرج بصورة منتظمة تحت اطار جدول زمنى محدد المعالم ويربط بصورة وثيقة مع خطط تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى . وفي هذا الصدد ، ينبغى أن تتضمن الخطة تطوير المؤسسات والخدمات اللازمة

لتنفيذها والاشراف عليها . وثمة عمل هام ينبغي القيام به في هذا المقام ، يتعلق بتجزئة هدف لبما بالنسبة لأفريقيا ليصبح أهدافا اقليمية ودون اقليمية الى جانب كونه أهدافا لكل قطاع فرعي ومجال صناعي . ان تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع الصناعية الوطنية يتضمن ، من بين جملة أمور : اعداد الدراسات الصناعية ، تنمية الموارد الطبيعية ؛ تعيين الصناعات ذات الأولوية ؛ تشخيص الهياكل الصناعية القائمة ، تنمية القدرات الصناعية المحلية ، تطوير ونقل التكنولوجيا ؛ تنمية الهياكل الأساسية الصناعية المؤسسية ، تعبئة الموارد المالية ، توفير الطاقة ؛ وتنمية القدرات التفاوضية .

الدراسات الصناعية

٣٦ - ينبغي القيام بالدراسات والبحوث من أجل : (أ) الوصول الى فهم أفضل للعلاقات الزراعية الصناعية على هدى الاعتماد على الذات ؛ (ب) تحليل التبعية الهيكلية للاقتصاديات والصناعات الافريقية ؛ (ج) تقييم آثار الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية الراهنة ؛ و (د) بحث استراتيجيات البلدان الأخرى وبصفة خاصة في العالم الثالث حيث يمكن أن يوجد شركاء جدد . كما ينبغي أيضا ايجاد الوسائل لزيادة صافي الأرباح لتلك الدول التي تسمح بأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات وأيضا اجراء الدراسات لتحديد احتياجات البلدان الأفريقية وفقا للأولويات ، وأهدافها وموارد ثروتها حتى يمكن تنمية الهياكل الصناعية الملائمة . ومن الواضح أن اشتراك الخبراء الافريقيين ، وكبار موظفي الصناعة والمخططين وصانعي القرارات في مناقشة وتحليل هذه العوامل في شتى أشكالها ، أمر حيوي . ومن المطلوب أيضا اجراء تقييم متعمق في بلدان أفريقية محددة . كما يجب تشجيع كل الجوانب الايجابية للمساعدات التقنية التقليدية والتطورات الأكثر ابداعا . والمشكلة الرئيسية في اقامة

هيكل تنمية صناعية متكاملة على المدى الطويل تكمن في تحديد المنتجات الملائمة لأهداف التصنيع القائم على الاعتماد الذاتي ويمكن أن يتم هذا الاختيار فقط بعد تقييم الهيكل الصناعي للبلد وموارد ثروته بواسطة الخبراء الوطنيين وصانعي القرارات ، وطلب المساعدة، اذا استدعى الأمر ، من الخبراء الأجانب .

٣٧ - يجب أن يراعي هذا التقييم المحلي ، الظروف السائدة في القطاعات الصناعية الرئيسية (الطاقة ، وتجهيز الموارد المعدنية، والانتاج الغذائي ، والمنسوجات والكيميائيات والسلع الانتاجية ومواد البناء) في داخل القطاعات الصناعية المتعددة ومع قطاعات الاقتصاد الأخرى . كما يجب أن تبحث العلاقات بين الأنشطة الصناعية واستخدام المواد الخام المحلية واحتياجات السكان وطبيعة الاعتماد على القوى والعوامل الاقتصادية الخارجية (مثلا استيراد المنتجات شبه الجاهزة أو الماكينات والرخص ، والادارة والخبرات الهندسية والتمويل) ودور الصناعات البديلة التي تشجع الأنماط الاستهلاكية الضارة بأهداف الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات .

الموارد الطبيعية

٣٨ - ينبغي ايلاء الأولوية للتنمية المتكاملة الشاملة للموارد الطبيعية ، الأمر الذي يتطلب اجراء حصر لموارد الثروات في كل بلد . واستخدام التقنيات الحديثة لتعيين هذه الموارد الطبيعية التي يمكن تجهيزها لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان لتحل مكان المنتجات المستوردة بأسعار باهظة . ومن قاعدة هذه الموارد الطبيعية تستنبط النهج البديلة والاختيارات للتصنع . ان التنمية الكاملة للموارد الطبيعية تتطلب من بين جملة أمور ، التمويل ، والتكنولوجيا والقوى العاملة الماهرة . وعليه فينبغي التركيز على تنمية و/أو الحصول على هذه المدخلات وهذا امحال يمكن أن يلعب فيه التعاون فيما بين البلدان

الافريقية دورا هاما بصورة خاصة (أنظر الفصل الثاني ، القسم ٣ ، العوامل الأساسية والمدخلات المتصلة بها).

٣٩ - في معظم البلدان الافريقية ، لا يعرف الا نذر قليل عن موارد الاقليم الطبيعية الكامنة ، وتوزيع ومواقع مرافق الانتاج الصناعي والمهارات التقنية ومستويات التكنولوجيا وغيرها من المدخلات للتصنيع. وبالتالي ينبغي رسم خريطة صناعية لأفريقيا توفّر المعلومات عن العوامل المشار اليها أعلاه وتسهم بذلك في تعزيز التعاون الصناعي والتكامل فيما بين البلدان الافريقية .

٤٠ - ينبغي ايلاء اهتمام خاص بتسخير الطاقة المائية طالما أن امدادات الطاقة قليلة في الوقت الراهن ، في الوقت الذى توجد فيه موارد مياه هائلة غير مكتشفة في كثير من البلدان . كما أن ادارة موارد مياه الاقليم ذات أهمية حيوية لتنمية الصناعة وينبغي اتخاذ الخطوات ، ليس فقط لضمان توفر المياه للأغراض الصناعية ، بل اتخاذ الترتيبات لمنع التلوث الناتج عن الفضلات الصناعية . وينبغي على البلدان ، الى جانب رسم الخرائط الرئيسية بمصادر المياه وحمايتها من تدهور البيئة ، تدعيم أى منظمات دون اقليمية مثل لجان أحواض الأنهار أو البحيرات المكرّسة للتكامل ، وتنمية وادارة موارد المياه، بما في ذلك المحافظة على البيئة وحمايتها .

تعيين الصناعات ذات الأولوية

٤١ - ينبغى أن يكون اختيار الصناعات الرئيسية محكوما بأهداف التنمية الصناعية القائمة على الدعم الذاتي . كما أن الأنشطة الصناعية ، الرئيسية والجانبية ، القائمة على الزراعة مهمة للغاية وينطبق ذلك بصورة خاصة ، على صناعات الحديد والصلب والنحاس والألومنيوم التي يمكن أن تقوم على أساسها الصناعات الميكانيكية

الأمر الذى يؤدى الى انتاج الماكينات والأدوات الزراعية ، بالاضافة الى انتاج وصيانة معدات التجهيز الزراعي . ان المصانع التي تنتج الأسمدة والمبيدات والمبيدات الحشرية ومعدات الرى ومواد التغليف ذات أهمية حيوية وكذلك المصانع التي تنتج مدخلات قطاع النقل .

٤٢ - ينبغي الاستفادة بصورة كاملة من الموارد الطبيعية مثل الانتاج الزراعي (الحبوب ، قصب السكر ، الفواكه والخضروات والحبوب الزيتية والقطن) والموارد الحيوانية والأسماك ، والمعادن والطاقة (الكتل الاحيائية من الغابات الاستوائية والصافانا) . كما ينبغي تطوير الأنشطة الصناعية لتلبية احتياجات السكان - انتاج المنسوجات ومواد البناء والطاقة . كما يجب تكامل القطاع الصناعي الحديث مع الصناعات الصغيرة ، صناعات تجهيز المعادن (الحديد والصلب والصناعات المعدنية والصناعات الميكانيكية والكهربائية) أو مع تلك الصناعات في قطاع الكيميائيات (الصناعات الكيميائية الأساسية والصناعات البتروكيميائية الوسيطة) .

٤٣ - ينبغي اعطاء أولوية للمنتجات الصناعية التي تلبي حاجة السكان في المناطق الريفية ، وتقلل من حجم الاستيراد ، وفي هذا الصدد تلعب الصناعات اليدوية والمنزلية دورا هاما . وتتجلى أهمية هذه الصناعات ومساهمتها في الاستخدام الفعال للموارد المحلية ،وخلق الوظائف ونشر التكنولوجيا في خطة عمل لاغوس[٣] .

وضع استراتيجيات تنمية صناعية شبه قطاعية

٤٤ - ينبغي وضع استراتيجيات تنمية صناعية شبه قطاعية على مستوى الفروع وتحديد الامكانات والمعوقات والتمويل والترتيبات اللازمة في

---

(٣) نفس المرجع ، فقرة ٦٩ .

القطاعات الأخرى . ومن ثم اعداد برنامج عمل متكامل . يمكنه أن يعنى . مثلا ، بتجهيز الموارد الزراعية والأسماك . وهذا مجال يزخر بامكانيات هائلة للتنمية الصناعية المتكاملة في أفريقيا . وثمة مثال آخر ، هو قطاع القطن الفرعي ، حيث يستلزم التكامل ، تخطيط وتنفيذ صناعات ميكانيكية رئيسية مثل ورش الصيانة وقطع الغيار الى جانب صناعات جانبية مثل الغزل والنسيج ، وحتى على مستوى القرية أو المدينة الصغيرة يمكن استخدام منتجات القطن الجانبية كأساس لصناعة الزيوت والصابون .

٤٥ - ينبغي على المنظمات الدولية توجيه أنشطتها الخاصة بالتعاون التقني نحو برامج مساعدات متكاملة (بدلا عن المشاريع الصناعية البسيطة المنعزلة) تشمل الاستراتيجية ، والتخطيط ، وتعيين المشاريع والبحث العلمي ، ونقل التكنولوجيا والتدريب ، والترويج ، والتمويل والمفاوضات والتنفيذ . وقد يستدعي ذلك تعاونا وظيفيا أوثق بين تلك الأجهزة في منظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن مجالات مثل الصناعة، والزراعة والتمويل والتدريب . ويمكن تصور مثل هذه المشاريع الصناعية المتكاملة على مستوى القطاع الفرعي وكذلك على مستوى "التكتل" الصناعي (أي ربط الصناعة بالزراعة والصناعات الكيميائية والبتروكيميائية ، والصناعات الفولاذية والميكانيكية أو حتى على مستوى القطاعات الصناعية) وواضح أيضا أن مثل هذه البرامج المتكاملة تستلزم سياسات وبرامج وطنية متكاملة تشمل التدريب ، والتكنولوجيا، والتمويل ، والطاقة .

تنمية القدرات الصناعية المحلية

٤٦ - ان تحقيق استراتيجية تنمية صناعية مكثفة ذاتيا تقوم على الاعتماد على الذات ستعتمد الى حد كبير ، على تنمية القدرات الصناعية المحلية اللازمة ، وهذا بدوره يتوقف ، على أنماط الانتاج الصناعي

التي تحدد عددية ونوعية المهارات المطلوبة ، ولكن نظرا للهيكل الصناعي غير الملائم الراهن ، والافتقار الى خطط تنمية صناعية محددة المعالم ، فان أفريقيا تعاني حاليا من نقص خطير في القدرات الصناعية والتكنولوجية من حيث كل من الكمية والنوعية ، فالنظام التعليمي الراهن لا يساعد على تنمية القدرات الصناعية المطلوبة التي تستلزم تنميتها مبادرات أفريقية جديدة في الصناعة ؛ وتنمية القدرات التقنية والادارية المحلية الى جانب برامج التدريب الصناعي اللازمة . وهذا يتطلب اعادة توجيه السياسات التعليمية الراهنة والأنظمة والبرامج ، الى جانب برامج التعويض الوطنية . كما ينبغي أن تركز برامج التدريب بصورة كبيرة على تعليم العلوم والتكنولوجيا وتفاعلها مع السياسات الصناعية الوطنية بغية تنمية المهارات اللازمة لتتواكب كمّا وكيفا مع كل نطاق الأنشطة الصناعية . وفي هذا الصدد ينبغي وضع نظام للمكافآت والحوافز للموهوبين لتلبية الطلب على التنمية العلمية والتكنولوجية بصورة تجعله قابلا للتطبيق في الظروف الأفريقية .

المبادرات الافريقية في الصناعة

٤٧ - يفترض المفهوم التقليدي أن لدى منفذ المشاريع بواعث معينة (وسلوك) تدفعه لانتاج السلع في مقابل بعض الربح بالاضافة الى قدراته الادارية المعنية في تحديد المدخلات وتنظيم الانتاج وتسويق المنتجات النهائية . ولا يشير هذا الافتراض الى أي شيء يتعلق بالعمليات التقنية البحتة في اجراء دراسات الجدوى وما قبل دراسات الجدوى الباهظة التكاليف . ان التخلف وزيادة تعقد الانتاج يعني أنه اذا كان للبلدان الافريقية أن تحقق أي شيء فينبغي أن يقوم ببعض هذه الأعباء شخص هو شريك حقيقي في التنمية الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية يرتبط مصيره بمصير المجتمع بروابط أعمق بكثير من العلاقات التجارية .

٤٨ - ان نوعية وعددية منفذى المشاريع في المجتمع الافريقي الراهن فقيرة ومنخفضة بينما هناك ادراك مرتفع للمخاطر . وبالتالي فان حجم الاستثمار الصناعي ، ونوعيته ، الى جانب اضفاء الطابع المحلي على القطاع الصناعي تتحدد بصورة كبيرة ، بتقديم خدمات كاملة لتحضير المشروع والأعمال الهندسية بأرخص ما يمكن .

٤٩ - يمكن التغلب على هذا الوضع اذا أنشئت بيوت استشارات هندسية وطنية يمكنها أن تساهم بصورة كبيرة في تشجيع صناعات تقوم على الموارد المحلية وباعداد تصميمات المشاريع الكاملة بتكلفة معقولة لمنفذى المشاريع المحليين المتوقعين وشركات تنفيذ المشاريع المحلية وحتى يمكن أن تقوم شركات افريقية ذات قدرة تنافسية ، فان على بيوت الاستشارة الوطنية أن تبحث عن تسهيلات التدريب في مجال الخدمات الاستشارية في بلدان العالم الثالث وأن تدخل في مشاريع مشتركة مع هذه الشركات . وينبغي أن تكون من سياسة الحكومة ، في حالة اعطاء العقود الاستشارية الكبيرة لبيوت الاستشارة والمهندسين الاستشاريين الأجانب أن تفرض عليهم تعيين الخريجين الافريقيين في المكاتب حيث يتدا العمل المتعلق بالمشروع وبذلك يسهل لهم نقل الدراية الفنية والمهارات ، وحسبما يكون ملائما ، ينبغي اعطاء الأفضلية ، عند منح عقود الاستشارة والخدمات الأخرى ، لتلك الشركات الأجنبية التي تدخل في مشاريع مشتركة أو ترتيبات شراكة مع شركات محليين.

ريادة القدرات التقنية والادارية المحلية

٥٠ - ان تنفيذ البرامج والمشاريع محكوم بعدد ، وأهداف ، وبواعث وسلوك المنظمات ، بالاضافة الى القدرات التقنية لوكلاء الانتاج والتوزيع الخاصين والعامين والتعاونيين على استنباط وتنظيم الموارد المالية والمادية والبشرية ، وعلى الحكومات تشجيع هؤلاء

الوكلاء ليصبحوا أكثر فعالية في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الموجهة نحو الأهداف الاجتماعية للتنمية القائمة على الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات . ويمكن عمل ذلك باتخاذ الاجراءات لضمان أن تنفيذ هذه المشاريع والتي تكوّن الجوهر أو القوة الدافعة خلف التنمية المعتمدة على الذات والاكتفاء الذاتي منفّذة بصورة أساسية بواسطة وكلاء الانتاج والتوزيع المحليين سواء كانوا شركات خاصة أو شبه خاصة أو عامة أو تعاونية ، بينما ينبغي أن يوكل للشركات غير المحلية دورا تكميليا .

٥١ - في نفس الوقت ينبغي ايلاء الأولوية لانشاء خدمات ارشاد صناعي فعالة لتقديم المشورة المالية والتقنية والتسويقية للصناعات الصغيرة والحرفية والمنزلية وبذلك تسهم في التنمية الريفية الفعّالة .وينبغي تكملة هذه الخدمات بمشاريع التدريب لرفع مستوى المهارات التنظيمية والادارية والتقنية اللازمة .

التدريب الصناعي

٥٢ - لا يمكن تحقيق الاعتماد على الذات والتنمية الصناعية بدون برامج متكاملة ومخططة بصورة سليمة للتدريب الصناعي في شتى مستوياته اذ ينبغي وضع برامج تدريب مرتبطة بصورة وثيقة بالصناعة القائمة تعدل مع الخطط الصناعية المستقبلية بدعم من المنظمات الدولية وكذلك بدعم من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى. ويجب التركيز على تدريب :

- القادة الصناعيين ومنظمي المشاريع وواضعي السياسة والمخططين ليضعوا وينفذوا ويشرفوا على البرامج الصناعية والتكنولوجية وفقا للأهداف الوطنية والأولويات ، وكذلك للتفاوض بشأن اتفاقيات نقل التكنولوجيا ؛

- مصممي المشاريع ، لاعداد وتقييم واختيار المشاريع التي تسهم بأقصى قدر في تحقيق الأهداف الوطنية ؛

- التكنولوجيين والتقنيين لانشاء وتشغيل المصانع بكفاءة ولتقديم خدمات الدعم التقنية في ميادين مثل البحوث الصناعية ومراقبة الجودة وتوحيد المعايير والأرصاد الجوي وقانون الترخيص والتصميم الهندسي ، والاصلاح والصيانة وكذلك في تقييم واختيار وتكييف ونشر التكنولوجيات الأجنبية ؛

- المديرين ومحاسبي التكلفة والمحللين الماليين لادارة المؤسسات الخاصة والعامة بصورة مربحة وادارة مفاوضات الأعمال بشأن أسس وشروط المشاريع المشتركة ؛

- فرق عاملين بالارشاد متعددى الاختصاصات لاعطاء التوجيه والمساعدة للصناعات الصغيرة والريفية في عملياتهما اليومية وكذلك في تخطيط وبرمجة عملياتهما على المدى الطويل ؛

- خبراء سوق وتسويق لتحديد الطلب المحلي والدولي المتصاعد على المنتجات الصناعية ، وبذا يتم ضمان برامج انتاج ذات كفاءة .

٥٣ - ينبغي وضع برامج تدريب معجلة لتلك القطاعات الصناعية التي تعتمد بصورة كبيرة على المهارات الأجنبية كما ينبغي أن يولي رعاة المشاريع وصانعو القرارات اهتماما خاصا بالتدريب في المشاريع الصناعية الجديدة في تلك القطاعات ذات الأولوية التي حددتها خطة عمل لاغوس والتدريب على المستوى الوطني مهم ، بيد أن التدريب على المستوى دون الاقليمي ، في فروع صناعية معينة ، يبرر تكلفته ويؤدي

الى أشكال أخرى من التعاون دون الاقليمي والاقليمي . كما ينبغي ايلاء اهتمام خاص بتدريب المدربين .

٥٤ - وحتى يمكن تحقيق ما سلف ذكره ، يحتاج كل بلد افريقي الى اتخاذ عدد من التدابير يشتمل أهمها على مايلي :

- تحليل تفصيلي للاحتياجات من القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية بهدف بدء العمل في التنمية الصناعية ويشمل ذلك تقييما للأنظمة التعليمية القائمة ومرافق التدريب والبرامج ومساهمة المؤسسات الصناعية في التدريب الصناعي؛
- انشاء مؤسسات تدريب متعددة الأغراض لتلبية احتياجات قطاعات صناعية فرعية محددة مثل صناعات مواد البناء والكيميائيات والصناعات المعدنية والجلدية والنسيج ؛
- ضمان اشتراك الخبراء المحليين في تصميم المشروع الكامل وعملية التخطيط والمفاوضات على العقد وتنفيذ المشروع ؛
- رفع مستوى الوضع الاجتماعي للموظفين الصناعيين والتكنولوجيين وتخفيض "هجرة العقول" ؛
- تأمين دعم مالي سليم مستمر للتدريب الصناعي.

٥٥ - ينبغي أيضا اعداد برامج تدريب مكثفة ، عملية التوجه وقصيرة المدى لتدريب موظفي الخدمة المدنية المسؤولين عن الأنشطة المرتبطة بالصناعة في مجالات مثل التخطيط الصناعي واعداد المشاريع والتصميم والتمويل وترويج الصناعة والتجارة (٤).

---

(٤) دراسة مشتركة بين اليونيدو ومنظمة الوحدة الافريقية عن تنمية القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية في البلدان الافريقية اطار عمل مقترح (ECA/IDD-1/INR/BD/5:ECA/CMI.6/INR/BD/5) وزعت أثناء المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين .

العلم والتكنولوجيا

٥٦ - ان تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية هو وسيلة تؤدي الى غاية والغاية هي أهداف التنمية لكل بلد ، وهناك ضرورة حيوية لتكامل العلم والتكنولوجيا مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق ربطهما بأهداف التنمية . وهذا من ناحية ، أكثر أهمية وحيوية ، من مجرد النظر في آليات مستخدمة لتشجيع تنمية العلم والتكنولوجيا . وعلى الرغم من الاجراءات الدولية والمجهودات التي بذلتها البلدان الافريقية ، جماعيا وعلى انفراد فلا زالت قاعدة العلم والتكنولوجيا في افريقيا ، ضعيفة جدا . وتشير التجربة المستقاة من البلدان الصناعية أنه لا يمكن احداث التنمية الصناعية والتكنولوجية الا اذا وصلت القاعدة العلمية الوطنية الى مستوى أدنى معين - وعليه فينبغي بذل جهود منسقة على المستوى الوطني للتعجيل بتنمية قاعدة علمية ومن ثم تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية الصناعية . ان العنصر الرئيسي في عملية تكامل العلم والتكنولوجيا مع التنمية الصناعية هو تبني سياسات واستراتيجيات ملائمة الى جانب اثارة الاهتمام والوعي لدى كل الشركاء وصانعي القرارات المشتركين في عملية التنمية الصناعية . وعن طريق مثل هذا التكامل من حيث المفهوم والواقع يمكن أن يؤدى تطبيق التكنولوجيا الصناعية ، وبدرجة كبيرة ، الى أقصى مساهمة فعّالة في التنمية الصناعية والاقتصادية . وفي هذا الصدد سيلعب المركز الافريقي الاقليمي للتكنولوجيا بداكار دورا رئيسيا .

٥٧ - في اطار هذه الاعتبارات الأساسية وبدرجة كبيرة ، يمكن تطبيق العلم والتكنولوجيا بصورة فعّالة وواقعية . ويمكن تعيين ثلاثة عناصر رئيسية في تشجيع تطبيق العلم والتكنولوجيا على المستويين الوطني والدولي . الأول ان ربط التكنولوجيا بالتنمية الصناعية ،

وعن طريق التنمية الصناعية بأهداف التنمية الشاملة يمكن أن يكون ناجحا فقط في اطار وضع اجراءات سياسية ملائمة وثيقة الصلة تقوم بها الحكومات الوطنية وبالتالي تصبح السياسة التكنولوجية والتخطيط عناصر هامة . ثانيا ، ان تنمية القدرات التكنولوجية في كل بلد هي شرط أساسي لاختيار التكنولوجيا والحصول عليها وتكييفها والتشرب بها أو تطوير تكنولوجيا صناعية . وهذا يشمل من بين جملة أمور، انشاء المؤسسات التكنولوجية وتدريب القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية . ثالثا ، ان الاختيار المناسب للتكنولوجيا ذو أهمية حيوية ذلك أن الاختيار غير المناسب لن يكون باهظ التكلفة فحسب بل سيؤدي الى تشويه نمط التنمية .

٥٨ - ورغم الجهود التي تبذل لتطوير ونقاء التكنولوجيات التقليدية في افريقيا والارتقاء بها ، سينقضي بعض الوقت قبل أن تصبح هذه التكنولوجيات المصدر الرئيسي للتنمية الصناعية . سوف تستمر البلدان الافريقية ، لعدد كبير من السنوات القادمة في استيراد التكنولوجيا . فلا زالت معظم هذه البلدان تفتقر الى الموظفين الملائمين ، من حيث العددية والنوعية ، لتقييم التكنولوجيا الأجنبية والحصول عليها والأخذ بها ونشرها والتشرب بها ، وهذا اختصاص بالغ التقنية والتقدم ، فثمة بلدان قليلة فقط اتخذت الخطوات لتنمية الآليات المؤسسية اللازمة لتشجيع تنمية التكنولوجيا المحلية ورفع مستواها أو الحصول على التكنولوجيات الأجنبية وتنظيمها . وحتى يمكن ضمان تحقيق استراتيجية افريقية للتصنيع قائمة على الاستكفاء والاعتماد على الذات يتحتم على البلدان الافريقية أن تكفل لنفسها سيطرة أكبر على الأنشطة التكنولوجية في داخل حدودها وهذا يقود بلا ريب ، الى تطوير لسياسات وخطط تكنولوجية منصفة ، و الآليات المؤسسية ، والقوى العاملة والبيئة ، وبذا يتم تعزيز تنمية قدرات البلد

التكنولوجية الشاملة. وهناك مسائل ذات أهمية خاصة تتعلق باختيار التكنولوجيا والبحوث والهندسة والتصميم الصناعي وتطوير وتسويق نتائج البحوث الانمائية.

اختيار التكنولوجيا

٥٩ - ان الاختيار التكنولوجي لا يتعلق فقط باختيار المنتجات والمعدات في مرحلة محددة بعينها من التقدم التكنولوجي . بل يتصل أيضا ، وبصورة متزايدة بتقييم المزايا النسبية للاستثمار في التكنولوجيات التي أثبتت ملاحيتها على مر الزمن أو تلك التي ترتكز على العلم الحديث المتقدم. وهناك كثير من الوزارات والدول الافريقية وكذلك المؤسسات الخاصة تركت لأساليبها الخاصة أو قدمت لها نصيحة أجنبية منحازة عندما كان عليها أن تقرر هل تستمر في التقدم التكنولوجي المتفاوت بين أبسط الأوليات الى التكنولوجيات البالغة التقدم ، ونتيجة لذلك يشترون منتجات بها عيوب أو معدات مصانع أعيدت تهيئتها أو ذات سعر مبالغ فيه أو تكنولوجيات غير ملائمة بالنسبة للعمالة ورأس المال أو مورد الثروات أو تجهيزات غير ملائمة للمواد الخام المحلية أو البيئة . كما أن هناك مشكلة خطيرة أخرى تأتي من صعوبة الحصول على قطع الغيار للسلع المستوردة ، وعليه فهناك حاجة الى عمل لمحاربة النواقص التالية :

- سياسات شراء ومشتريات غير ملائمة بصفة عامة ؛
- عدم وجود وسائل لجمع بيانات عن مصادر وأسعار عوامل الانتاج الرئيسية وعن التغييرات التكنولوجية في الأسواق الأجنبية ؛
- خبرة تفاوض على العقود وممارسات تعاقدية غير منظمة .

٦٠ - وعليه فينبغي ايلاء اهتمام بالبراعة في تقييم التكنولوجيات ونقلها وتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية الملائمة فاذا ما أريد للعلم والتكنولوجيا أن يخدما التنمية الصناعية ينبغي اشراك العلماء التكنولوجيين ومهندسي التصميم والاقتصاديين المخططين في عملية تقييم واختيار التكنولوجيات لطائفة واسعة من القطاعات الصناعية بغية تكييف التكنولوجيات الأجنبية على الظروف والتكنولوجيات المحلية . وبالتالي ، على البلدان الافريقية ايلاء الأولوية القصوى لتدريب مهندسي التصميم عن طريق نصوص تعاقدية ملائمة مع بيوت الاستشارة الأجنبية والمقاولين الذين يمنحون أو سيمنحون عقود خدمات وامدادات أو تشييد وكذلك عن طريق المركز الافريقي الاقليمي للتصميم الهندسي والصناعي .

٦١ - ينبغي على البلدان الافريقية وضع سياسات تعاقد وشراء ومشتروات محددة كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الانمائية . ومن الضروري تنمية الخبرة الوطنية لصياغة العقود والتفاوض والمشتريات فيما ينبغي عمل ترتيبات على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي للمفاوضات المشتركة والحصول على التكنولوجيا .

البحوث والتصميم الصناعي والهندسي والتنمية
وتسويق نتائج البحث الاجتماعي

٦٢ - وثمة فجوة تقنية أخرى في افريقيا تتمثل في نقص الأنشطة والطاقات للبحث الانمائي الصناعي الملائم وكذلك التصميم الهندسي والصناعي والتنمية ،(ان المعادل الزراعي للأنشطة المشار اليها هنا معروف جدا ويشمل، اختيار البذور والحيوانات ، وتربيتها وتكييف السلالات الجديدة ورفع مستوى الماشية والمحاصيل عن طريق الاستيلاء الموجه والتهجين) ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة تقنيات وتجهيزات

للتكييف المحلي واختبار وتطوير التقنيات المحلية وادخال توحيد المعايير وضبط الجودة والارصاد الجوي ، وتخفيض المعدات المستوردة ودراسة تكييف منتجات مستوردة مختارة بعناية ، ودراسة استخدام مواد بديلة بتصميم نماذج انتاج وتجهيزات جديدة وكذلك اختبار وتصنيع نماذج أولية - ولعل العنصر الحيوى في هذا المجال يتمثل في الحاجة لخلق صلات بين البحث الانمائي والانتاج الفعلي : الأمر الذى يستدعي اشتراك المديرين من قطاعات الانتاج في الأجهزة التنفيذية لمعاهد البحوث الانمائية اشتراكا فعّالا وتمويل مثل هذه المعاهد بدرجة كبيرة بواسطة المؤسسات الخاصة والعامة .

٦٣ - ان كل هذه الأنشطة مصممة لربط التقنيات بموارد الثروة المحلية لتطوير منتجات تتلاءم مع الخاصية الاجتماعية الثقافية للسكان المحليين وبأسعار في متناول أيديهم ، لخلق قدرات انتاجية أكبر ورفع الدخل ومستوى الحياة . ولهذا فهناك ضرورة حيوية لايلاء اهتمام بما يلي :

- التركيز على عدد من المنتجات ذات الأولوية ؛
- تعزيز التعاون مع منظمات مثل المركز الافريقي الاقليمي للتصميم الهندسي والصناعي والمؤسسات دون الاقليمية والوطنية .

٦٤ - ان القيام بأنشطة البحث الانمائي وانشاء مؤسسات غير ملائمة وغير مناسبة أو ذات فائدة هامشية يعوق أكثر مما يسهم في رفع مستوى المعيشة ويبعثر الموارد النادرة ، وفوق ذلك ، وبما أن أكثر من ٩٠ في المائة من التكنولوجيا الملائمة لاحتياجات البلدان الافريقية غير مرخصة وغير متوفرة بحرية لأولئك الذين يختارون بحكمة فان اختيار وتصميم التكنولوجيا يستحق أقصى العناية ، وينبغي ايلاء عناية بما يلي :

- ان الحلول التي تقدمها البحوث الانمائية المبررة التكلفة يمكن أن تستجيب للمشاكل و الاحتياجات التي تنشأ على مستوى المصنع ؛ وينبغي على المنتفعين أن يكونوا على استعداد للدفع لدعم البحوث الانمائية ولا يجب أن يحدث أى انفصام بين موظفي الانتاج و البحوث الانمائية ، ومن الضروري ألا تخلق البحوث الانمائية طلبا خاصا بها بل أن تستجيب للطلب الحقيقي ؛

- ان كل الابتكارات تحدث على مستوى المصنع تحت ظروف الانتاج عندما يحاول المنتجون حل مشاكل محددة ؛ وينبغي أن تكون هناك تغذية عكسية بين البحوث الانمائية والمصانع ؛

- ينبغي أن تكون كل نشاطات البحث الانمائي متكاملة بروابط دعم متبادل محددة ؛

- يجب أن تتركز أنشطة البحث الانمائي التي تبشر بزيادة المردودية (عندما تكون الموارد ضئيلة) في مجال محدود بهدف محدد وبأقصى درجات الترابط ، حتى يكون لنتائج البحث الانمائي تأثير سريع على أنشطة الانتاج ؛

- لا تقوم الشركات الأجنبية عادة ، بأنشطة بحث انمائي محليا وعليه فينبغي أن يكون من سياسة الحكومة وضع علمائها ومهندسيها الشباب ، في ادارات البحوث الانمائية للمؤسسات الأجنبية ، عن طريق ترتيبات تعاقدية ملائمة ، وذلك لضمان نقل المعرفة وامكانية تطبيق نتائج البحوث الانمائية على الظروف الاجتماعية الاقتصادية المحلية والموارد الطبيعية.

٦٥ - ان مهمة تسويق البحوث الانمائية وادخال تجهيزات ومنتجات مبتكرة حديثا الى الأسواق الكبيرة يتطلب الانتاج على نطاق واسع على نماذج مكيفة على الاستخدام المحلي . ويستدعي التسويق غالبا ،

أدوات جديدة واعادة تنظيم المرفق ، ومن الجائز تدريب خاص للفنيين الرئيسيين ، وغالبا معدات جديدة مصممة خصيصا أو مكيفة . والشركات أو المؤسسات التي تدخل في عمليات خارج نطاق انتاج المنتجات المعيارية المجربة من قبل هي هياكل رأسمالية عالية المخاطرة تتطلب الحماية ووضع أنظمة خاصة للحوافز بها ، كما أنها تحتاج الى الارتباط بصورة متكررة مع مؤسسات البحوث الانمائية . والى جانب بيع المنتجات الجديدة أو المحسّنة ، فان الشركات تكسب ايرادا من بيع التراخيص لشركات أخرى أو تقدم المساعدة التقنية للشركات التي ترغب في استخدام منتجاتها . وبهذه الطريقة فان تسويق البحوث الانمائية يكون احدى القنوات الرئيسية العملية لنشر التكنولوجيا.

٦٦ - قدمت مقترحات للحلقة المشتركة بين اليونيدو ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن التكنولوجيا الصناعية لأفريقيا تتعلق بتعزيز القدرات التكنولوجية في أفريقيا بغية تحقيق الاعتماد الذاتي - التي عقدت بالخرطوم - السودان[٥] ،ويمكن أن تكون هذه المقترحات أساسا لاعداد البرامج العملية .

الهيكل الأساسي المؤسسي الصناعي

٦٧ - ان تحقيق التصنيع القائم على الاستكفاء والدعم الذاتي ، يتطلب تنمية هيكل أساسي مؤسسي صناعي فعّال ، وهو في الوقت الراهن غير ملائم بصورة فاضحة في معظم البلدان الافريقية . وعليه فمن الضروري اتخاذ الاجراءات ، في أفريقيا ، وخصوصا على المستوى الوطني لتنمية مؤسسات صناعية جديدة أو تعزيز القائم منها ، وينبغي ايلاء

---

(٥) ECA/IDD-1/INR/BD/4 :ECA/CMI.6/INR/BD/4.

اهتمام خاص بالمؤسسات التي تعمل في : وضع السياسات الصناعية والاشراف عليها ؛ الخطط والبرامج ؛ تعيين المشاريع ؛ الاعداد والتقييم ؛ تنمية أو رفع مستوى التكنولوجيات التقليدية ؛ تقييم واختيار التكنولوجيا الأجنبية والحصول عليها وتكييفها ؛ تنظيم التكنولوجيا ؛ التمويل الصناعي ؛ والاستشارات الصناعية ؛ والادارة وغيرها من الخدمات ؛ توحيد المعايير ؛ والاختبار وضبط الجودة ؛ والتصميم الصناعي والهندسي والمعلومات الصناعية ؛ والترويج الصناعي والتجارى؛ والتدريب الصناعي. وتتصل بهذا الأمر ، بصورة وثيقة ، الحاجة لتطوير مراكز التنمية الصناعية والآليات التكنولوجية المؤسسية اللازمة .

مركز التنمية الصناعية

٦٨ - ينبغي على كل بلد افريقي انشاء مراكز تنمية صناعية أو تدعيم الموجود منها بالفعل ، وتستطيع هذه المراكز الوطنية أن تعمل على تنفيذ برامج التنمية الصناعية المتكاملة واعداد برامج التنمية القطاعية . وينبغي أن تقوم بتعيين المشاريع ، والاعداد والتقييم الى جانب اعداد دراسات الجدوى للمشاريع ذات الأولوية (وحيثما كان ملائما بالتعاون معرعاة المشاريع) . ومتابعة تنفيذ هذه المشاريع ، ومن السمات الخاصة بعمل المراكز تقديم الخدمات الاستشارية والنصح الاداري .

٦٩ - وتتعلق الخدمات التي تقدمها مراكز التنمية الصناعية هذه ، ليس فقط في المساعدة في تنمية الشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط، بل أيضا بمشاكل اللامركزية الصناعية وادخال وحدات صناعية في المناطق الريفية ولاسيما عن طريق اعتماد تدابير سياسة من شأنها أن تشجع وتسهل المبادرات الصناعية المحلية ، مثلا اطار عمل ادارى، وضريبي ، ومالي ، وتسويقي ، ملائم وفعّال .

الآليات التكنولوجية المؤسسية

٧٠ - يوصى بأن يقوم كل بلد افريقي بانشاء آليات مؤسسية لتطوير أو رفع مستوى التكنولوجيات المحلية وتسويقها ، وكذلك تقييم واختيار التكنولوجيات الأجنبية الملائمة والحصول عليها وتكييفها والتشرب بها وتنظيمها ، وينبغي أن تضم هذه الآلية المؤسسية الوطنية مؤسسات تعمل في :

- خطط وسياسات التكنولوجيا ؛
- البحث الانمائي الصناعي والتكنولوجي ؛
- توحيد المعايير وضبط الجودة والارصاد الجوى ؛
- تنظيم التكنولوجيا ؛
- تسويق التكنولوجيات المحلية ؛
- المعلومات الصناعية والتكنولوجية ؛
- التصميم الصناعي والهندسي بما في ذلك تكييف المنتجات والتجهيزات .

٧١ - ينبغي أن تعمل الآليات المؤسسية على انشاء وحدات انتاج رائدة لسلع صناعية مختارة وكذلك توفير قطع الغيار والمكونات ويمكن القيام بتجارب حاكمة بهدف اجراء التغييرات المناسبة في التصميم والمعالجات لرفع مستوى التكنولوجيا التقليدية وتكييف التكنولوجيا المستوردة ، ومهم بنفس القدر انشاء شبكات معلومات تكنولوجية عن التكنولوجيا ذات التكلفة المنخفضة والتكنولوجيات المكيفة من الأقطار والأقاليم النامية الأخرى وانشاء نظام لرصد الأسعار بصورة مستمرة ، وأحكام وشروط نقل التكنولوجيا لتعزيز القدرات الوطنية للتفاوض حول النقل الكفء للتكنولوجيا المستوردة .

المعلومات الصناعية

٧٢ - من الشروط الأساسية للتنمية الصناعية المستكفية والمعتمدة على الذات ، توفر المعلومات الصناعية والتكنولوجية ، ذلك أن التزود بالمعلومات حيوي لتنمية التكنولوجيا الصناعية واختيارها والحصول عليها ونقلها . ويجب أن توفر هذه المعلومات لصانعي القرارات بواسطة مؤسسات المعلومات الوطنية والتي قد يحتاج الأمر لانشائها أو تعزيزها كما ينبغي تقييم المعلومات وتقديمها بصورة مناسبة اذا ما أريد لها أن تكون مفيدة لصانعي القرارات .

٧٣ - ونظرا لأن المنتفعين بالمعلومات الصناعية والتكنولوجية متعددين ، فيجب أن تكون المعلومات متنوعة في طبيعتها ومداها تشتمل على بيانات واحصائيات اقتصادية اجتماعية وكذلك مالية وتشريعية . وبيانات عن السوق ومعلومات ادارية وتكنولوجية ، كما ينبغي أن يكون لدى المؤسسات توجها صناعيا واقتصاديا اجتماعيا فعّالا ، ينبغي عليها تحديد مصادر المعلومات والاتصال بها ، وعن طريق التحليل الكفء يكون في مقدورها تقييم وتخزين واسترجاع المعلومات وينبغي أن يكون في مقدروها تقديم المعلومات الصحيحة في الشكل المناسب وفي الوقت المناسب للطرف المنتفع .

٧٤ - ينبغي وضع اطار عمل ملائم لشبكة معلومات صناعية تكنولوجية وطنية من نقطة مركزية محددة المعالم . وفي الوقت الذى بذلت فيه الجهود على نطاق العالم لتنمية أنظمة معلومات وخدمات موجهة لتلبية احتياجات الموظفين العلميين ، نجد أن الافتقار الى معلومات "صناعية وهندسية" مناسبة ، وعدم القدرة على الاستخدام الفعّال للمعلومات المتاحة هي مشاكل مشتركة لكثير من هذه الأنظمة . وأن تحسين استخدام موارد البحوث الانمائية الضئيلة ممكن فقط عندما تكون هناك قدرة لجمع المعرفة المتاحة وتخزينها واسترجاعها وتفسيرها واستخدامها

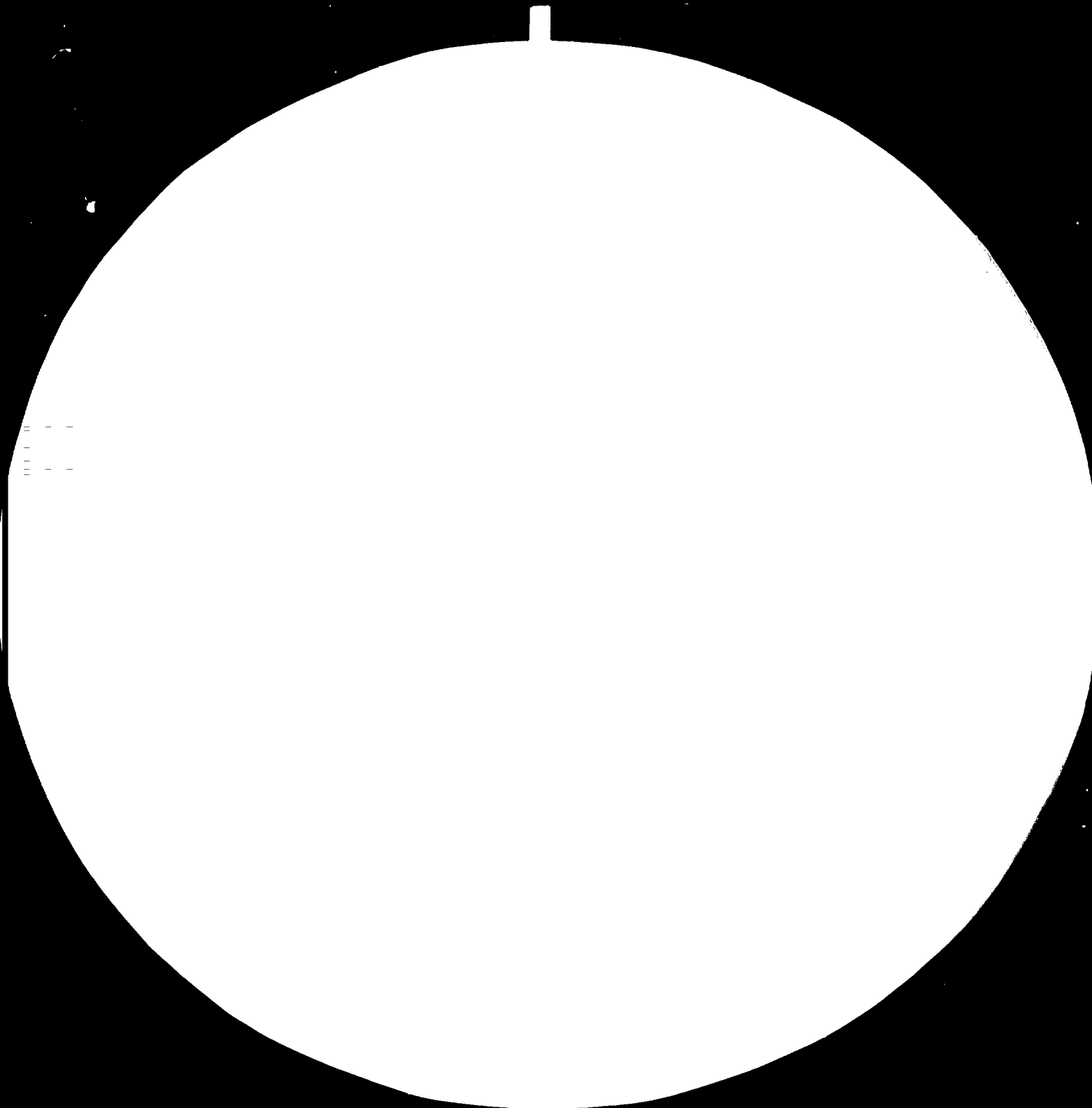

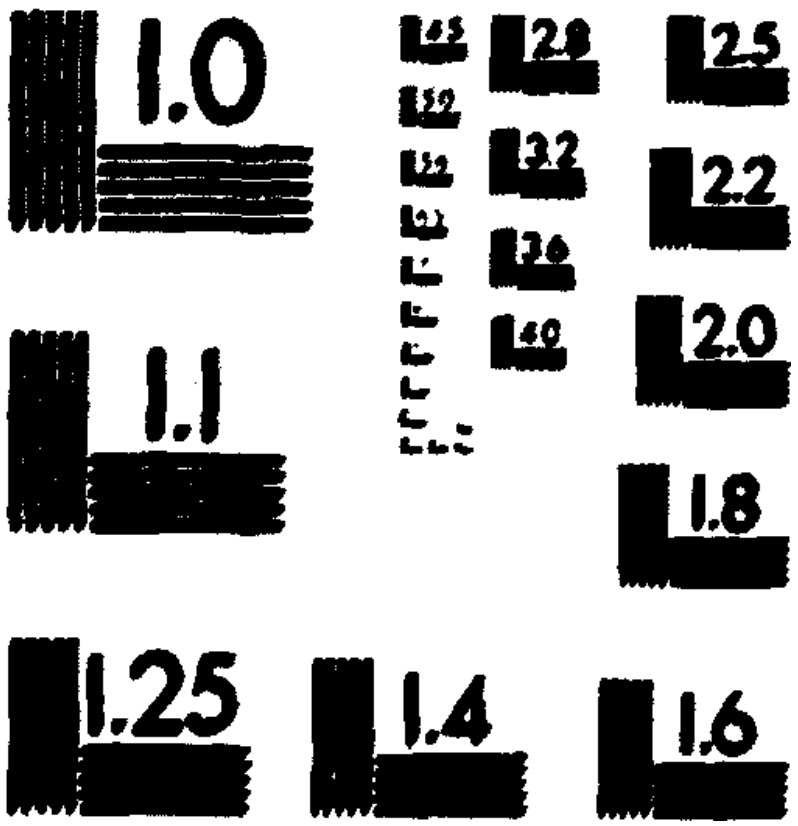

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No 2)

عن طريق معلومات من النوع الذي يحتاج اليه المهندسون الصناعيون والتكنولوجيون ، وهي معلومات تختلف عن تلك التي يحتاج اليها أشخاص يعملون في مجال البحث والعلم المجرّد . ان التكنولوجيا الصناعية متوفرة على نطاق العالم ، وتتطلب المؤسسات الوطنية تدفقا مستمرا من المعلومات والدعم الخارجي.

٧٥ - ان أي برنامج لتنمية قاعدة بيانات ومعلومات صناعية وتكنولوجية سليمة في البلدان الافريقية يجب أن يتم وضعه في اطار عمل دولي مثل بنك اليونيدو للمعلومات والبيانات الصناعية والتكنولوجية أو نظام المعلومات والتوثيق الافريقي . بيد أنه يمكن الاشارة الى أن الأمر لا زال يحتاج لعمل ضخم كبير لتحديد الاحتياجات الفعلية من المعلومات التكنولوجية في كل بلد وتطوير نظام أو شبكة متصلة بالمصادر الأجنبية لتقديم المعلومات المطلوبة في كل مرحلة من عملية التصنيع بطريقة تتسم بالكفاءة ، وفي الوقت المناسب .

تعبئة الموارد المالية

٧٦ - التمويل مهم جدا: فهو مقياس أساسي يؤثر مباشرة في عملية الانتاج كلها ، وفي نقل واختيار التكنولوجيا ، واختيار المنتجات وشكل الشركات ، وفوق كل شيء ، في الموقف التفاوضي بالنسبة للعالم الخارجي . وفي افريقيا تتفاقم هذه المشكلة نظرا للتقلقل الغالب في ميزان مدفوعات البلد ، وماليته العامة وميزانيته ، وكذلك لانخفاض مستوى الصفقات الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية وبصفة خاصة في القطاع الزراعي .

٧٧ - ينبغي على الحكومات أن تعمل على تعبئة مواردها المالية الداخلية عن طريق اجراءات ضريبية فعّالة وذات كفاءة أو اجراءات لكسب الدخل ، و/أو عن طريق تنفيذ سياسات ضريبية وصناعية أو غيرها من الاجراءات التي تحفز الادخار والاستثمار . وينبغي تنفيذ ترتيبات مؤسسية ، وخصوصا سياسات ملائمة لحفز المبادرات المحلية في القطاعات الصناعية الصغيرة والريفية . ذلك أن الأنشطة في هذه القطاعات يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق الاستكفاء والاعتماد على الذات في الزراعة . ومن الضروري أن ينمي كل بلد أو ينشيء أو يعزز مصرف التنمية الصناعية الخاص به والذي يتمثل دوره الأساسي في تعبئة المدخرات للاستثمار الصناعي. فمصارف التنمية الصناعية ،بتقديم القروض وأسهم رأس المال في المؤسسات التابعة لها أو في المؤسسات التي تستثمر فيها (السندات القابلة للتحويل)، تستطيع أن تجتذب اهتمام بيوت الاستيراد والتصدير ومؤسسات التجارة والنقل وشركات التأمين والمصارف التجارية ورجال الأعمال المحليين للاشتراك واقتسام مخاطر وفوائد التنمية الصناعية .

٧٨ - وتستطيع المنظمات الدولية المختلفة ، بتقديم المساعدات التقنية والتدريب أن تساعد في الآتي :

- تدبير الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الصناعية على الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة ؛
- وضع سياسة وطنية وانشاء الآليات المؤسسية اللازمة لتعبئة الموارد والمدخرات الوطنية ؛
- تعيين الموارد المالية الأجنبية ، خصوصا تلك التي تأتي من البلدان المنتجة للنفط ، وتوجيهها نحو البلدان الافريقية وزيادة مساهمتها المباشرة في تمويل المشاريع الصناعية في افريقيا ؛
- ترويج المشاريع الصناعية حيث يتطلب الأمر شركاء أجانب، ولا سيما الشركاء من البلدان الافريقية الأخرى وبلدان العالم الثالث .

٧٩ - ويمكن أن تتضمن الاجراءات الهامة الأخرى لزيادة تكوين رأس المال الصناعي ما يأتي :

- وضع سياسات لاعادة الاستثمار بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المشتركة ، وكذلك المؤسسات المحلية ، لا لتحقيق أهداف سياسية وطنية أخرى فحسب بل أيضا لضمان اعادة استثمار قسم أكبر من مدخرات الشركات المساهمة ؛
- تحويل مدخرات الشركات من تلك القطاعات التي أعطيت أولوية منخفضة نسبيا الى القطاعات ذات الأولوية العليا، خصوصا في الصناعة ؛
- زيادة مدخرات المؤسسات العامة بالاشراف عليها ومراجعة أدائها وفحصه بصورة حازمة ومستمرة بهدف رفع مستوى القدرات على ادارة الأعمال فيها .

٨٠ - تضمنت مقدمة هذه الوثيقة بعض الأمثلة على الاستثمارات المطلوبة في فروع مختارة من الصناعة مثل الحديد والصلب ، ومواد البناء بغية استشراف الاستكفاء والاعتماد على الذات وتحقيق النصيب الموضوع كهدف وهو ١ر٤ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي بحلول عام ١٩٩٠ . بيد أن معظم البلدان الافريقية تقريبا تعاني في الوقت الحاضر من عجز في موازين مدفوعاتها ؛ بل أن كثيرا من الدول تواجه أزمات في موازين المدفوعات . وعلى ضوء هذه الخلفية وضعت بعض التقديرات المحافظة للاستثمار المطلوب لتحقيق النصيب الموضوع كهدف وهو ١ر٤ في المائة . والمبلغ المطلوب يصل الى حوالي ٢٠ مليار دولار سنويا أى الى مبلغ اجمالي قدره ١٤٠ مليار من دولارات الولايات المتحدة خلال العقد . وتجدر الاشارة الى أن هذه الأرقام تعود فقط للاستثمار الصناعي: فهي لا تشمل الاستثمار في الطاقة ، والزراعة ، والنقل والهياكل الأساسية المادية والاجتماعية كالمدارس والمستشفيات والسكك الحديدية والطرق .

٨١ - والخطوة الأولى في الحصول على هذه المبالغ الطائلة في التمويل الاستثمارى يجب أن تقوم على الدعم الذاتي ، أى أنه يجب أن تزداد المدخرات المحلية التي تؤدى الى الاستثمار ، ولكن حتى لو وصلت المدخرات المحلية والاستثمارات ، عن طريق مجهودات تفوق الطاقة البشرية ، الى ٣٠ في المائة من اجمالي الناتج المحلي، وهو قمة ما وصل اليه كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين خلال السنين التي بذل فيها هذان البلدان جهودا خارقة لارساء الأساس للدعم الذاتي . فسوف تظل هناك فجوة استثمار . وهذه الفجوة سوف تكون أكثر حدّة اذ أن جزءا كبيرا من تقديرات الاستثمار التراكمي البالغ ١٤٠ مليار دولار سوف تكون بالعملات الأجنبية . وافريقيا اليوم أكثر من غيرها من الأقاليم اعتمادا على استيراد المعدات الانتاجية . وفوق ذلك ،فان حصائل افريقيا من النقد الأجنبي ، وهي في حد ذاتها

تابعة لانحدار أسعار السلع الأولية الى الحضيض ، اضافة للتضخم في البلدان المتقدمة النمو ، تبيّن صافي العجز الخطير الموضح أعلاه . وفي ضوء هذه الخلفية من ضخامة متطلبات النقد الأجنبي والاستثمار للصناعة في افريقيا يتحتم أن يبحث الاقتراح بانشاء مصرف دولي للتنمية الصناعية (٦) كآلية لاعادة تدوير الفوائض المالية لكل من الشمال والجنوب . وسوف يكون لمثل هذه الآلية الطاقة على الاسهام بنصيب حيوي في تلبية متطلبات الاستثمار الهائلة الموضحة أعلاه . كما أن ذلك يساعد أيضا في تأييد المقترحات بانشاء صندوق للتضامن الافريقي للصناعة (٧).

الطاقة

٨٢ - أثر الارتفاع المستمر في أسعار البترول والمعدات الانتاجية، بدرجة خطيرة ، في اقتصاديات معظم البلدان الافريقية. وفي الوقت الحاضر ، تستخدم نحو ٢٥ في المائة من موارد افريقيا من النقد الأجنبي لدفع قيمة الوقود المستورد ؛ وفي بلدان معيّنة يرتفع هذا الرقم الى أكثر من ذلك بكثير . وهذه الظاهرة تقوّض ، بصورة خطيرة ،

---

(٦) ID/261/Add.7 اقتراح بانشاء مصرف دولي للتنمية الصناعية ، يونيدو ، فيينا ١٩٨١.

(٧) أنظر وثيقة منظمة الوحدة الافريقية CM/11-34(XXXVII)- Annex 1 برنامج عمل قابل للتنفيذ خلال ١٩٨٢-١٩٨٣ لتنفيذ خطة عمل لاغوس وبيان لاغوس الختامي ، الفقرة ٧٨ آذار/مارس ١٩٨١ .

تنمية الصناعة في البلدان الافريقية غير المنتجة للنفط ، حيث تستخدم المحروقات مباشرة كمدخل صناعي وكذلك في انتاج الكهرباء. وعليه فمن المحتوم أن تربط التنمية الصناعية المتكاملة باعتماد سياسات للطاقة وأن توفر الطاقة للصناعة بتكلفة معقولة . فلا غنى عن الطاقة للتصنيع ، اذ أن زهاء ٣٠ في المائة من اجمالي الطاقة في العالم تستهلك في الصناعة .

٨٣ - ان ما تقدم ذو أهمية استثنائية في هذا الصدد نظرا لأن القارة الافريقية غنية بموارد الطاقة مثل البترول والفحم والطاقة الكهربائية المائية والخث والمواد المشعة (خصوصا اليورانيوم) ومصادر الطاقة غير التقليدية (الطاقة الشمسية والحرارية الأرضية وطاقة الرياح والغازات البيولوجية). ويقدّر أن لدى افريقيا نحو ٣٠ في المائة من اجمالي الطاقة الكهربائية المائية الممكنة الاستخلاص في العالم. ولكن افريقيا ، على الرغم من الطاقة الهائلة الكامنة فيها ، لا تزال أقل القارات نموا من حيث استغلال موارد الطاقة الخاصة بها ، اذ أن معظم عمليات الاستكشاف والاستغلال والتسويق في أيدى مؤسسات متعددة الجنسيات.

٨٤ - وتتمثل المشكلة الأساسية في الافتقار الكامل للتخطيط الخاص بالطاقة . وفي الواقع تشترى بعض البلدان الافريقية طاقة لا تحتاج اليها أو طاقة تمتلك هي مصادرها بالفعل . ولذلك يتحتم وضع خطط وسياسات شاملة للطاقة تشتمل على ما يلي :

- تحديد واضح للاحتياجات من الطاقة ، خصوصا في الصناعة ؛
- اجراءات لانتاج الطاقة المطلوبة لتلبية الاحتياجات التي تم تحديدها من الموارد التقليدية وغير التقليدية والمتجددة البديلة ولا سيما عن طريق البحث الانمائي ؛
- أولويات فيما بين مصادر الطاقة المختلفة ؛

- برامج لتدريب الموظفين التقنيين لاستكشاف الطاقة واستغلالها وانتاجها وادارتها تجاريا وتسويقها ؛
- تنبؤات تتعلق بالطاقة ؛
- التصنيع المحلي لمعدات انتاج الطاقة وقطع الغيار والمكوّنات المتعلقة بها ؛
- أنشطة بحوث انمائية لتطوير مصادر طاقة بدلية ، ولا سيما من المناطق الريفية واستبدال استخدام الخشب كوقود ؛
- تدابير للمحافظة على الطاقة - خصوصا الطاقة المستمدة من مصادر غير متجددة مثل البترول والفحم والمواد المشعة ؛
- تدابير للتوفير في استخدام الطاقة .

٨٥ - وعلى البلدان الافريقية اجراء دراسات استقصائية لموارد الطاقة وامكانيات تنميتها . وينبغي عليها وضع برامج ملائمة لانتاج الطاقة آخذة في الاعتبار احتياجات القطاع الصناعي على الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة . وسوف يساعد قرار رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بانشاء لجنة افريقية وصندوق للطاقة ، كثيرا في الاسهام في هذا المجهود . كما يمكن أن يسهم انشاء مصانع ذات سعة صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية المائية في المناطق الريفية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، مثل المعاصر التي تدار بالماء ، اسهاما حاسما في التصنيع الريفي والاستكفاء على صعيد الانتاج الغذائي . واعتماد سياسة للطاقة تقوم على الاستخدام المتزايد لموارد البلد الكهربائية وتحديد مواقع مصادر الطاقة الأخرى وانتاج معدات الطاقة وقطع الغيار والمكونات اللازمة لها سيضمن تنفيذ سياسة تنمية صناعية متكاملة . والتدابير الموجزة في الفصل الحادى عشر من

خطة عمل لاغوس والبرنامج الذى اعتمدته البلدان الافريقية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ذات أهمية خاصة في هذا الصدد (أنظر الفصل الثاني).

المفاوضات والاعتماد على الذات

٨٦ - ان الاعتماد الوطني على الذات يعني اتخاذ مبادرات محلية لتوليد تنمية ، وبصورة خاصة لتنمية صناعية ، تتناسق مع قطاعات الاقتصاد الحيوية الأخرى . وبما أن افريقيا تعتمد بصورة مفرطة على البلدان المتقدمة النمو للحصول على موارد التكنولوجيا ورأس المال والمهارات الادارية فان الخطوة الأولى يجب أن تتمثل في تحسين الأحكام والشروط التي يتم الحصول بموجبها على هذه الموارد . وهذا التحسين ، فيما يختص بالموارد المتاحة ، يمكن تحقيقه عن طريق مفاوضات ناجحة تقوم على الاعتماد الذاتي الجماعي بين البلدان الافريقية على المستويين دون الاقليمي والاقليمي ، وكذلك بين افريقيا والعالم الثالث، تعبيرا عن تضامن العالم الثالث على المستوى الأقاليمي .

٨٧ - وتعتمد المفاوضات الناجحة على موقف مساومة قوى وعلى المقدرة على استخدام هذا الموقف القوى . فمركز القوة في المفاوضات هو الوسيلة الرئيسية التي يمكن بواسطتها الحصول على تحسينات في شروط نقل الموارد . وأحد السبل التي يمكن بها التفاوض من مركز أكثر قوة من أجل الاعتماد على الذات في الصناعة يمر عبر طريق محفل للتفاوض والتشاور . وعن طريق هذا المحفل يمكن أن تدعّم المواقف التفاوضية بالنسبة لمشروع أو فرع صناعي منفرد أو على مستوى القطاع الصناعي ككل . وفوق ذلك فان نجاح المفاوضات يعتمد أيضا على توفر المعلومات عن أحوال السوق الحاضرة والقادمة وعلى تجربة مشترى المعدات والخدمات الآخرين وعلى المصادر البديلة للامداد وخصوصا من البلدان النامية الأخرى . بيد أن هذا النوع من المعلومات المميزة

لا تتوفر في يسر ، بل يصعب الحصول عليه حتى من بيوت الاستشارة ذات الخبرة أو وكالات المساعدة التقنية .

٨٨ - وبتحديد أكثر ، يتطلب الأمر ترتيبات محسّنة لشراء المعدات الانتاجية ، ونقل التكنولوجيا وخدمات الادارة والتسويق والتمويل والتدريب في كل الفروع الصناعية ذات الأولوية الواردة في خطة عمل لاغوس . ويمكن الحصول على هذه الترتيبات المحسنة بتغيير "قواعد اللعبة" ، أي تغيير الأحكام والشروط القانونية والمالية والتقنية للعقود ؛ واتخاذ مواقف مساومة جماعية ؛ والحصول على معلومات عن استراتيجيات التفاوض مع مقدمي الامدادات وعلى مساعدة في هذا التفاوض ، والتعرف على بدائل لمقدمي امدادات التكنولوجيا ،والمصانع والمعدات ورؤوس الأموال والخدمات .

٨٩ - وفي ضوء ما تقدم ، يتحتم على البلدان الافريقية أن تعتمد اجراءات مناسبة على المستوى الوطني لتعزيز مواقفها التفاوضية وللاستزادة من الهيمنة على استمرار التكنولوجيا الأجنبية . وفي هذا الصدد يجب اعطاء اعتبار خاص لانشاء نوع من النقاط المركزية الوطنية ، مثل مكتب وطني للتكنولوجيا ، يقوم بتنسيق الأنشطة المتعلقة بتقييم استيراد التكنولوجيا الأجنبية بواسطة المؤسسات الخاصة والعامة ؛ واختيارها والتفاوض بشأنها والحصول عليها وتنظيمها .

الترويج للعقد واكسابه الشعبية

٩٠ - يتحتم أن يتضمن البرنامج الوطني للعقد ، بالضرورة ، أنشطة ترويجية تستهدف اضفاء الشعبية على العقد . وهذا شيء هام للغاية اذ أريد تأمين أوسع اشتراك ممكن من قبل كل السكان في عملية التصنيع . وهذه الأنشطة الترويجية ، التي يجب أن تصمم بعناية ، يمكنها ، مثلا أن تساعد في : توليد مبادرات جديدة من قبل رجال الأعمال المحليين

في الأنشطة الصناعية ؛ وتوضيح الفوائد العملية لتصنيع المناطق الريفية ؛ والاسهام في تنمية المواهب الهندسية لدى الأطفال ؛ واقناع القادة السياسيين الوطنيين بحيث يضمن اخلاصهم لعملية التصنيع ودعمهم المستمر لها .

٩١ - وينبغي اتخاذ عدد من الاجراءات للترويج للعقد لدى الجمهور وجعله شعبيا لديه ، ولا سيما الاشتراك الكامل من قبل أجهزة الاعلام الجماهيرى (الراديو والتلفزيون والصحف) والآلية السياسية الوطنية كما يجب التفكير في تنظيم ندوات خاصة في اجزاء مختلفة من القطر لمجموعات متنوعة تغطي كل قطاعات السكان ، والنظر في توزيع مواد اعلانية (ملصقات ، قمصان ، بالونات) وكذلك اعلان " يوم الصناعة " الوطني ، واجراء مقابلات اذاعية وتلفزيونية وصحفية مع مختلف السلطات الوطنية التي تضطلع بدور في التنمية الصناعية وفي أنشطة العقد . وتتطلب تنمية وتنفيذ هذه الأنشطة الترويجية تمويلا، وينبغي أن يدرج في البرنامج الوطني للعقد .

إطار عمل مقترح لبرامج على المستويين دون الاقليمي والاقليمي

٩٢ - يمثل انشاء هيكل دون اقليمي احد احجار الزاوية للتصنيع في افريقيا . وقد جرى تركيز خاص في خطة عمل لاغوس على التعاون الصناعي بين البلدان الافريقية كوسيلة لتهيئة الظروف المؤدية للاعتماد الذاتي الجماعي على المستويين دون الاقليمي والاقليمي. وينبغي أن يتيح التعاون الصناعي للبلدان الافريقية أن تضع الأساس للتنمية الممرحلة للصناعات الأساسية ، الحيوية للاعتماد على الذات نظرا لكونها تنتج مدخلات للقطاعات الأخرى . وسيسمح هذا التعاون أيضا بالتنمية التدريجية لصناعات السلع الانتاجية ، وبذلك يعزز أنشطة التنمية الوطنية ودون الاقليمية ، والاستخدام الأمثل لما لدى الدول

الأعضاء المختلفة من موارد محدودة . ويعرّف بيان لاغوس الختامي اطار هذا التعاون الصناعي ، قائلا انه ينبغي تعزيز التجمعّات القائمة وجعلها أكثر فعّالية عن طريق سياسات وحوافز ملائمة ، كما ينبغي خلق تجمعّات اقتصادية جديدة أينما كان ذلك ضروريا ، وأيضا اتخاذ اجراءات مؤقتة تغطي عددا محدودا من القطاعات الصناعية كخطوة نحو ترتيبات أكثر توسعا .

٩٣ - وهناك تدابير ملموسة عديدة لتشجيع التعاون الصناعي على المستويين دون الاقليمي والاقليمي مقترحة في الفقرة ٧٠ من خطة عمل لاغوس . ولكن من الضرورى قبل تنفيذها ، اتخاذ قرارات بشأن تقييم وتخطيط الأنشطة الصناعية دون الاقليمية بصورة مفصلة ، مع تحليل للوسائل المطلوبه لتنفيذ البرامج دون الاقليمية .

تنمية وتخطيط الأنشطة الصناعية على المستوى دون الاقليمي

٩٤ - ان تطوير أنشطة صناعية على المستوى دون الاقليمي ، تأتي مكمّلة للأنشطة الوطنية ، هدف رئيسي لخطة عمل لاغوس[٨] . وهذا يستدعي: خلق هياكل صناعية على درجة عالية من الترابط والتكامل المتبادل ، والتوسع في الأنشطة الاقتصادية المترابطة في تحويل المواد الخام الى سلع شبه جاهزة وسلع جاهزة ، واختيار فئات منتجات محددة لتلبية الاحتياجات المحلية ، وبصورة خاصة سلع الاستهلاك الواسع النطاق، واستقصاء فوائد ما يبتكره المنتجون والموزعون من أساليب جديدة ، والتوليد الداخلي للطلب الفعّال على القوى العاملة الماهرة لجعل التدريب الرسمي مبرر التكلفة عن طريق توسيع فرص العمالة . وينبغي أن تهدف جهود التنمية دون الاقليمية أولا وقبل كل شيء الى تدعيم الهياكل الصناعية الوطنية والى تكامل الاقتصاديات الوطنية والى تشجيع الاعتماد الذاتي دون الاقليمي .

---

(٨) خطة عمل لاغوس ، الفقرة ٥٧ .

٩٥ - وتقوم منهجية وضع برامج صناعية دون اقليمية على تعيين الفروع ذات الأولوية والهياكل المطلوبة بين القطاعات في داخل الاقليم الفرعي : ويمكن أن تتضمن هذه قطاعات أساسية مثل قطاعات الحديد والصلب ، والصناعات المعدنية والكيميائية والبتروكيميائية والميكانيكية والهندسة الكهربائية والسلع الانتاجية والمنتجات القائمة على الزراعة والمنتجات الحراجية ومواد البناء . فمثلا تنمية الصناعة الكيميائية ضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الافريقيين . فهي توفر الأسمدة والمبيدات المطلوبة لزيادة الانتاجية الزراعية وتخفيض الفقد في المحصولات ، وتنتج المواد الصيدلية وكذلك الكيميائية لمعالجة مياه المجارى ، التي تستخدم لحماية السكان والماشية من الأمراض ، وهي تكمل احتياجات السكان من الملابس بانتاج خيوط صناعية وتوفر للافريقيين الأسمنت والزجاج والطلاء للمباني ، والورق والحبر للتعليم ، والوقود والاطارات للنقل ، والكيميائيات لتنقية مياه الشرب .

٩٦ - وثمة مرحلة هامة في تحقيق الأهداف المشار اليها أعلاه تتمثل في اعداد الخطط الرئيسية للصناعة دون الاقليمية . وتشتمل هذه العملية على ما يلي :

- التنبؤ بالطلب دون الاقليمي لكل من المنتجات ، تنبؤا يبنى على التحليل والاسقاط : مثلا استهلاك الأمونيا في مصانع الأسمدة النتروجينية القائمة والمقرر قيامها في شتى البلدان ؛
- تقدير الانتاج الحالي والمستقبلي دون الاقليمي ؛
- حساب الكميات اللازمة لتلبية الطلب ، بمقارنة الطلب المسقط بالقدرات الحالية ، وبذلك يتحدد اذا ما كان هناك مبرر للانتاج على المستوى دون الاقليمي ؛

- تعيين المشاريع الصناعية الرئيسية الأخرى التي تستخدم هذه المنتجات الأساسية كمدخلات .

٩٧ - عند تخطيط هذه الفروع الصناعية ذات الأولوية على المستوى دون الاقليمي ، على المرء أن يحدد أولا ، على مستوى الفرع ، تلك الأنشطة المناسبة للعمليات الوطنية . فالقيام بدراسة لسلاسل التجهيز المتعلقة بالموارد المعدنية تسمح بتحديد الصناعات ذات عتبة الكفاءة التقنية العالية والصناعات ذات عتبة الكفاءة المنخفضة . ومن المهم تحليل عمليات التجهيز المتعاقبة التي تبدأ صاعدة من المواد الخام المعدنية أو النباتية ثم تنتهي بعد عدة مر حل ، على شكل منتجات نهائية . ففي تجهيز الحديد مثلا هناك خمسة أنشطة صناعية : (أ) استخراج ركاز الحديد ؛ (ب) الاختزال ؛ (ج) الصهر والسبك (مشغولات فولاذية) ؛ (د) الدلفنة أو التجهيز الأول ؛ (هـ) التجهيز الثانوي (المنتج النهائي) . وبعض مراحل عملية التجهيز التي تتطلب أفران صهر عالية واستخداما للأوكسجين في تشغيل الفولاذ تفوق كثيرا طاقة الأسواق الوطنية وتتطلب بالتالي تناولا متعدد الجنسيات ، بينما نجد عمليات أخرى يمكن تكييفها مع الأسواق الوطنية مثل اعادة الدلفنة وسحب الأسلاك .

٩٨ - ومن شأن انشاء الصناعات المشار اليها أدناه أن يمكن من ضمان تكامل الاقتصاد برمته بخلق ترابط فعّال بين الصناعة والزراعة والصناعة والنقل ، والصناعة والموارد الطبيعية ، والصناعة والطاقة ؛

(أ) الصناعات التي تسهم في تنمية الزراعة وزيادة المعروض من الغذاء والتي تتطلب صناعة معدات تخزين وتجهيز ومعدات نقل ومعدات تشييد وصيانة (مثل الجرافات والقلابات والمداخل للطرق الفرعية) ، وأدوات ومعدات وآلات زراعية ومعدات رى ، وأسمدة ومبيدات ؛

(ب) الصناعات التي تسهم في تنمية النقل والمواصلات والتي تشتمل على صناعة قضبان السكك الحديدية ، والقاطرات والشاحنات والباصات وعربات القطارات والدراجات وعربات النقل الخفيفة ومعدات المواصلات السلكية واللاسلكية (بما في ذلك أجهزة الاستقبال الاذاعية والتلفزيونية) والقوارب ومعدات تشييد الطرق (بما في ذلك الجرافات ومعدات الحفر) ؛

(ج) الصناعات التي تسهم في تنمية الموارد الطبيعية ومنها صناعة معدات الاختبارات الجيولوجية والتنقيب عن المعادن ، ومعدات وآلات التعدين ، ومعدات ومكنات ومصانع تجهيز المعادن ، والمرافق المساعدة مثل المسابك وورش الحدادة ومرافق الاصلاح والصيانة ؛

(د) الصناعات التي تسهم في تنمية الطاقة وتشتمل على صناعة التوربينات والمولدات والمحولات والمفاتيح الكهربائية وكوابل البث والتوزيع وأبراج الأسلاك .

الشروط الأساسية لتنفيذ البرامج الصناعية دون الاقليمية

٩٩ - تعهدت الدول الافريقية ، في بيان لاغوس الختامي ، بتعزيز الجماعات الاقتصادية القائمة مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبانشاء تجمعات اقتصادية في أقاليم افريقيا الأخرى (وسط افريقيا ، وشرق افريقيا ، وجنوب افريقيا ، وشمال افريقيا) . ومن شأن هذه الجماعات الاقتصادية دون الاقليمية أن توفر منطقة اقتصادية دون اقليمية مثلى قادرة على التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات ومسؤولة عن البرامج الصناعية دون الاقليمية .

١٠٠ - ستكون الجماعات دون الاقليمية مسؤولة عن المشاورات والمفاوضات اللازمة لانشاء مؤسسات صناعية متعددة الجنسيات . كما ستنشئ الهياكل

الأساسية الملائمة لرصد التقدم نحو التصنيع على المستوى دون الاقليمي والقيام بالدراسات اللازمة .

١٠١ - ويجب أن يكون التركيز خلال المرحلة الأولى على تنسيق استراتيجيات التنمية الصناعية ، وخطط وسياسات البلدان المعنية ، تنسيقا ثنائيا ومتعدد الأطراف ، وتنمية آليات مؤسسية للتعاون المذكور بصورة تدريجية .

تعبئة الموارد المالية

١٠٢ - ان تنفيذ الخطط دون الاقليمية والمشاريع الصناعية الناتجة عن ذلك سيتطلب رأس مال استثماريا ضخما . ولكن نظرا للاحتياجات المالية لخطط التنمية الوطنية ، فمن غير المحتمل أن يستطيع كل من البلدان تمويل حصته من رأس المال المطلوب للمؤسسات دون الاقليمية من ميزانياته الوطنية . وعليه فمن الجوهر ، انشاء آلية دون اقليمية فعّالة لتعبئة الأموال اذا ما أريد للمشاريع دون الاقليمية الكبيرة أن تنفذ . وجوهري بنفس القدر أن تنشأ مصارف انمائية دون اقليمية للمساعدة في تعبئة الموارد المالية وغيرها من الموارد ، من داخل الاقليم الفرعي ومن خارجه ، بما في ذلك من قبل الشركاء الماليين والتقنيين من أهل الدول النامية الأكثر تقدما والبلدان النامية ذات الفوائض المالية . وفي هذا الصدد فان رابطة المصارف الافريقية المركزية والمركز الافريقي للدراسات النقدية ومصرف التنمية الافريقي يمكن أن تلعب دورا حيويا . ومطلوب من مصرف التنمية الافريقي ، بصفة خاصة ، تخصيص نسبة مئوية معينة من موارده لتمويل تنفيذ برنامج العقد وفوق ذلك فان انشاء مصرف دولي للتنمية الصناعية ذو ضرورة حيوية . وعلى كل الدول ، وخصوصا الافريقية منها ، أن تعطي دعمها الكامل لانشاء هذه الآلية الدولية الجديدة للتمويل الصناعي في أقرب وقت .

١٠٣ - وتستطيع المصارف دون الاقليمية الاشتراك في انشاء سوق مالية صناعية بدائية للاقليم الفرعي بتشجيعها اشتراك الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات ومصارف التنمية الوطنية والمصارف التجارية وشركات التأمين والعديد من الحكومات في داخل الجماعة الاقتصادية، بل حتى المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة الكبيرة . اذا كان ذلك ممكنا . وسوف يكون من الضروري للمؤسسات التي تسيطر عليها دول نامية ، مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، أن تعزز مبادرتها للتمويل الصناعي وأن تستخدم المؤسسات المالية دون الاقليمية والوطنية القائمة في افريقيا الى أقصى ما يمكن .

١٠٤ - ومن المقدر أن تحقيق الحد الأدنى من الانتاج الصناعي العالمي وقدره ٤ر١ في المائة بحلول العام ١٩٩٠ سيتطلب استثمارات تبلغ ١٤٠ ألف مليون دولار ا[٩]. وهذا الرقم مبني على أساس استثمارات مقدرة لتنمية الفروع الصناعية الرئيسية تبلغ ٠٠٠ ٩٩ مليون كما هو موضح بالجدول ١ ، بالاضافة الى استثمار ٠٠٠ ٤١ مليون لازمة لتنمية بقية الفروع الصناعية ؛ تجهيز المواد الخام ، صناعة السلع للتصدير وتنمية نطاق كامل من القدرات والخدمات الصناعية اللازمة للتنمية المدعومة ذاتيا والمستكفية خلال العقد . والتنمية المدعومة ذاتيا لا تتجاهل الصادرات : فهي تركز على تلبية احتياجات السكان ، بينما يوفر قطاع التصدير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الانتاجية. بيد أن السلع الانتاجية مطلوبة أيضا لانتاج الصادرات : ان افريقيا تسلم بأن من الضروري ، في اطار استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات ، الانتقال من مرحلة تصدير المواد الخام الى تصدير المنتجات المجهزة أو شبه المصنعة بدون السقوط في شراك التنمية الصناعية المتجهة للتصدير .

التدريب الصناعي

١٠٥ - ان مجال التدريب الصناعي مجال يلائم التعاون فيما بين البلدان الافريقية على المستويين دون الاقليمي والاقليمي . وهو يتطلب تنسيق برامج التدريب المتخصصة في مؤسسات التعليم العليا والمدارس الهندسية التي يجب أن تكون مقارها في الجماعات الاقتصادية

---

(٩) ان رقم الـ ٠٠٠ ١٤٠ مليون دولار تقدير مستمد من دراسة أعدتها اليونيدو ، للمبلغ اللازم لانجاز نصيب افريقيا المتمثل في ٢ في المائة على الأقل من الناتج الصناعي العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ .

وفقا للتخصص الصناعي لكل اقليم فرعي ، مع اتاحة المجال لتبادل الطلاب والمتدربين . ويمكن انشاء معاهد تكنولوجية صناعية عديدة في الجماعات الاقتصادية المختلفة مثل معاهد التعدين والهندسة الميكانيكية وتجهيز الأغذية والمعادن اللافلزية ، يمكن أن تربط بشبكة من معاهد الادارة الصناعية في كل جماعة . كما يمكن النظر جديا في انشاء معاهد تكنولوجية عليا على المستوى دون الاقليمي ، وكذلك في ادخال برامج للتدريب المتخصص للمهندسين والمديرين الأفريقيين في داخل كل اقليم فرعي . وفي هذا الصدد ينبغي للحكومات أن تلاحظ أن من المنتظر أن يقدم المعهد الافريقي للتدريب والبحث التقنيين العاليين بتدريب الموظفين الى أعلى مستويات المهارات التقنية بحيث سيكون في مقدورهم لا مجرد ادخال وتكييف التكنولوجيا بل التجديد وتطوير التكنولوجيا المحلية .

١٠٦ - وبصورة أكثر تحديدا ، يمكن أن يشتمل التعاون في مجال التدريب الصناعي على المستويين دون الاقليمي و الاقليمي ، على الآتي :

- تنسيق السياسات والبرامج الوطنية لتنمية القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية ؛
- اعداد دراسة استقصائية عن القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية بهدف تشجيع تنميتها وتبادلها في داخل الاقليم ككل ؛
- انشاء مراكز تدريب واحدة القطاع ومتعددة القطاعات على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ، ولا سيما للمديرين الصناعيين والتكنولوجيين والتقنيين ، وتسهيلات لتعيين وتحضير وتقييم دراسات الجدوى ؛
- وضع برامج ومؤسسات تدريب اقليمية ، بما في ذلك شركات تدريس متعددة الجنسيات ، في داخل القطاعات الرئيسية

والقطاعات الفرعية ذات الأولوية ، تكون ، في أنشطتها العملية ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجامعات والكليات الفنية وغيرها من المؤسسات العلمية والتدريبية ؛

- اقامة روابط بين المؤسسات في الاقليم تعنى برفع القدرات التقنية بهدف ازالة الازدواجية في الجهود وكذلك ، وهذا أكثر أهمية ،لتمكين موظفي هذه المؤسسات من تبادل خبراتهم مع الآخرين ؛

- تجميع مرافق التدريب الوطنية ، وخصوصا مؤسسات تخطيط التعليم واصلاحه ، وتدريب المدربين ، والتدريب على المهارات الصناعية المتخصصة .

تطوير التكنولوجيا الصناعية وتكييفها ونقلها

١٠٧ - بالنظر الى ضخامة وشدة تنوع الاحتياجات من الخبرة الفنية والأموال وغيرها مما يلزم لتطوير العلم والتكنولوجيا واستخدامهما في التنمية الاقتصادية ، فان التعاون بين الدول الافريقية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي في هذا المجال هو أمر لا بد منه . وكما أشارت الفقرتان ١٨٥ و ٢٥٨ من خطة عمل لاغوس ، فقد تم انشاء عدد من المؤسسات التكنولوجية الاقليمية ودون الاقليمية ، منها :

- معهد التخطيط الاقتصادى والتنمية (داكار ، السنغال)

- المركز الاقليمي الافريقي للتنمية (داكار ،السنغال)

- المركز الاقليمي الافريقي للتصميم الهندسي والصناعة التحويلية (ايبادان ، نيجيريا)

- مركز شرقي افريقيا لتنمية الموارد المعدنية (دودوما ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

- المعهد الافريقي للتدريب والبحث العالي (نيروبي ، كينيا)
- المنظمة الاقليمية الافريقية للتوحيد القياسي (نيروبي، كينيا)

١٠٨ - وهناك حاجة الى تعزيز المبادرات المذكورة أعلاه ببرامج جديدة يمكن أن تتضمن :

تبادل الخبرة الفنية والمعلومات والبرامج ؛

الاحتياز المشترك للتكنولوجيا ؛

التطوير والتمويل المشترك لمشاريع البحث والتطوير ؛

تنسيق سياسات البحث والتطوير ؛

انشاء مؤسسات تكنولوجية ومراكز تفوق اقليمية متخصصة ومتعددة الأغراض ؛

اعداد واصدار كشف بالخبراء الأفارقة والمنظمات والبرامج الافريقية في ميدان العلم والتكنولوجيا ؛

انشاء آلية اقليمية لتبادل المعلومات عن شروط وظروف العقود التكنولوجية والاحتياز المشترك للتكنولوجيا ؛

انشاء شبكة اعلامية للعلم والتكنولوجيا وخصوصا فيما يتعلق ببراءات الاختراع .

وفي هذا الخصوص ، ينبغي ايلاء اهتمام خاص للمقترحات المتعلقة باصدار موسوعة للتكنولوجيات الافريقية ومجلة افريقية للعلم والتكنولوجيا ؛ وانشاء وصيانة متحف افريقي للعلم والتكنولوجيا ؛ وتنظيم معرض افريقي للعلم والتكنولوجيا ؛ وانشاء جائزة افريقية للعلم والتكنولوجيا .

الاعلام الصناعي

١٠٩ - مهما قيل في تأكيد الحاجة الى التعاون الافريقي الداخلي على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي في اعلام الصناعي والتكنولوجي فلامبالغة في ذلك . وقد قدمت اقتراحات في مختلف المحافل بانشاء شبكة افريقية للاعلام الصناعي والتكنولوجي. ومن شأن تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان الافريقية ، لا سيما فيما يتعلق بشروط وظروف العقود الصناعية ، أن يعزز الى حد كبير الموقف التفاوضي لهذه البلدان . وهناك ، على وجه العموم ، تفاهم ضمني بين المرخصين والمرخص لهم بضرورة الحفاظ على سرية العقود . غير أن العقود التجارية هي ترتيبات محض تجارية وطالما لا يتم انشاء معلومات تتعلق بالملكية أو معلومات تقنية سرية ، فليس هناك من اعتراض قانوني على تبادل المعلومات بين الهيئات الضابطة الوطنية . وليس من شأن قيام احدى الهيئات الوطنية الضابطة للتكنولوجيا بالكشف عن شروط تجارية أمام هيئة وطنية أخرى أن يمثل في العادة انتهاكا لمصالح المرخص أو المرخص له وانما يتيح للهيئات المنظمة الوطنية أن تتخذ قراراتها في ضوء الخبرات الأوسع للبلدان الافريقية الأخرى .

١١٠ - وينبغي للبلدان الافريقية كذلك أن تتبادل المعلومات عن التدابير التشريعية أو الادارية التي تتخذ في كل بلد ، وعما يتجمع لدى كل بلد من مبادئ ارشادية لتقييم التكنولوجيا ، وعن التكنولوجيات والخدمات المحلية التي يمكن استخدامها في بلدان نامية أخرى . وفي هذا الصدد ، ومن أجل تسهيل تبادل المعلومات واتاحة تحليلها وتعميمها ، يمكن للمركز الاقليمي الافريقي للتكنولوجيا ، بمساعدة اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، أن يتولى مسؤولية تلقي ومعالجة وتحليل وتوزيع المعلومات التي تقدمها البلدان الافريقية .

١١١ - ويمثل تطوير التكنولوجيات المحلية مجالا قد يكون التعاون فيه

بين الدول الافريقية بالغ النفع . ويمكن لتبادل المعلومات عن التكنولوجيات المحلية المتوفرة وعن برامج البحث والتطوير التي تقوم بها مؤسسات هذه البلدان أن تساعد على استخلاص أقصى الفائدة من استغلال الموارد القليلة وأن يشجع على تقاسم الخبرات . كما يمكن تحديد وتعزيز امكانيات اجراء بحوث جماعية .

أهمية التجارة للتكامل الاقليمي الافريقي

١١٢ - وقد كان توسيع التبادل التجاري واحدا من الأولويات التي اختارها مؤتمر القمة الاقتصادي لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في لاغوس عام ١٩٨٠ . وهناك نقطتا ارتباط رئيسيتان بين التجارة والتصنيع أولاهما عن طريق توفير الأسواق ، ومنافذ التسويق ، واتاحة الوصول الى الأسواق ، والتسهيلات التجارية بهدف الحد من الطاقات الزائدة في المصانع القائمة وتوسيع الأسواق أمام المصانع التحويلية والمؤسسات الصناعية الجديدة التي تقوم بمعالجة المواد الخام بحيث تصبح قادرة على النمو اقتصاديا . وبهذه الصورة يمكن زيادة الطلب الاقليمي ودون الاقليمي على المصنوعات وزيادة الطلب الصناعي على المواد الخام والسلع الوسيطة أن تسهما في توسيع التبادل التجاري داخل افريقيا . ونقطة الارتباط الثانية هي أنه لا يمكن احتياز بعض مدخلات الانتاج الصناعي الا عن طريق توسيع التجارة ، انطلاقا من عدم التكافؤ في امتلاك الموارد الطبيعية وتكاملية التسهيلات التجارية في المواد الخام والمدخلات المتصلة بها ، بحيث لا يضطر كل بلد افريقي الى الاعتماد في تصنيعه على موارده الطبيعية الخاصة وحدها ، وبحيث لا يكون استغلال الموارد الطبيعية الذي يحقق قيمة مضافة معتمدا كليا على أسواق خارج المنطقة الافريقية وعلى السوق المحلية .

١١٣ - وتتمثل العوائق الرئيسية أمام التجارة الافريقية الداخلية في ما يلي : وجود عيوب في البنية الأساسية المادية (النقل والمواصلات) والمؤسسية (تبادل السلع ، ودور المقاصة) ؛ وحواجز تعريفية وغير تعريفية ؛ ونقص المعلومات المناسبة عن المنتجات ؛ والارتفاع النسبي لأسعار المصنوعات الأفريقية والحاجة الى أسعار تنافسية ؛ ونقص مرافق الائتمان التجارى والتصديرى ؛ وعدم كفاية قنوات التسويق والتوزيع ؛ وعدم استقرار الامدادات ؛ ووجود صعوبات في مجال المدفوعات .

١١٤ - وينبغي للجماعات الاقتصادية دون الاقليمية أن تعتمد سياسات وحوافز تجارية ، وأن تباشر نشاطات دعائية لتنسيق التعريفات الجمركية وتخفيف الحواجز التجارية بحيث يمكن تحقيق التكامل الاقتصادى أولا على المستوى دون الاقليمي ثم على المستوى الاقليمي . وقد تم انشاء عدد من المؤسسات لتعزيز التجارة فيما بين بلدان افريقيا ، مثل رابطة المنظمات الافريقية لتنشيط التجارة ، ودار المقاصة لغربي أفريقيا ، فيما يجرى اتخاذ خطوات لانشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا ، وبنك انمائي لنفس البلدان .

١١٥ - وينبغي توخى اتخاذ التدابير التالية :

تحديد وتحليل الطلب والعرض من المنتجات الصناعية والخامات الصناعية والسلع الوسيطة والاستهلاكية التي تلبي احتياجات البلدان الافريقية ؛

انتاج السلع الصناعية بما يتفق مع احتياجات الأسواق الافريقية وتكامليتها ؛

اعتماد حوافز تساعد المصدرين والمستوردين الأفارقة على زيادة التبادل التجارى فيما بين البلدان الافريقية ؛

انشاء وتعزيز مؤسسات حكومية أو شبه حكومية للتبادل التجارى

تتولى شق الطريق أمام التجارة بين البلدان الافريقية ، وتنشيط تسويق وتوزيع المواد الخام والسلع شبه المجهزة والسلع المصنعة ؛

تعزيز رابطة المنظمات الافريقية لتنشيط التجارة والتي ستقوم بتنشيط التجارة الافريقية الداخلية باقامة اتصال بين المشترين والبائعين ، وتشجيع المعارض التجارية ، ونشر البيانات والمعلومات ؛

تعزيز أنشطة دار المقاصة دون الاقليمية التي ستقدم للمصدرين والمستوردين الأفارقة تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل .

وعلاوة على ذلك ، فان من شأن ربط البلدان بوسائل نقل واتصالات والغاء الحواجز التجارية في مختلف الاقاليم الفرعية أن يؤديا الى تسهيل عملية التكامل الاقتصادى دون الاقليمي وتوسيع سوق المنتجات الصناعية وتنشيط النمو الصناعي .

التعاون الاقليمي في القطاعات ذات الأولوية العليا

١١٦ - ضمن القطاعات الرئيسية المتمثلة في الموارد الطبيعيةوالتكنولوجيا والتمويل ، تضمنت خطة عمل لاغوس دعوة الى تعزيز مؤسسات دون اقليمية و اقليمية معينة مثل المركز الاقليمي الافريقي للتكنولوجيا ، و المركز الاقليمي الافريقي للتصميم الهندسي و الصناعة التحويلية ، و الصندوق الافريقي للتنمية الصناعية ، وبنك التنمية الافريقي(١٠).

١١٧ - وينبغي تقييم وظائف وبرامج هذه المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية من زاوية احتياجات العقد من الخامات الصناعية و الطاقة ، ومتطلباته من التكنولوجيا الصناعية . وتتضمن هذه المتطلبات تدريب التكنولوجيين الأفارقة في الفروع الصناعية ذات الأولوية و التكييف العاجل لمختلف التكنولوجيات لتحقيق تغير هيكلي في مجالات معينة كانتاج محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة لتزويد المناطق الريفية بالكهرباء ، ولبدء تطبيق اللامركزية الصناعية على الصعيد الوطني.

١١٨ - وقد اقترحت خطة عمل لاغوس أيضا انشاء مركز اقليمي افريقي للاستشارات الهندسية وخدمات الادارة الصناعية(١١). ويمثل انشاء مركز كهذا أحد الشروط الأساسية للاعتماد على النفس . وينبغي أن يقوم باعداد الخطط الرئيسية القطاعية دون الاقليمية وبوضع البرامج الصناعية المتكاملة كبار مسؤولي التخطيط الافريقيين بالتعاون مع المنظمات الاقليمية المختصة في مجالي الاستشارات و الادارة .

---

(١٠) المصدر نفسه ، الفقرة ٧٠ (د) .

(١١) المصدر نفسه ، الفقرة ٧٠ (و) .

١١٩ - وفي نفس الوقت ، يجب ايلاء اهتمام اضافي للصندوق الافريقي للتنمية الصناعية ولبنك التنمية الافريقي . ذلك أن تنفيذ برنامج العقد سيتطلب مبالغ كبيرة من المال للمشاريع التي سيشرع في تنفيذها على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي . وفي هذا المجال قد يكون لنجاح الاقتراح الخاص بانشاء بنك دولي للتنمية الصناعية أهمية جوهرية في تعزيز القاعدة المالية لبنك التنمية الافريقي .

١٢٠ - وانطلاقا من روح التعاون بين البلدان الافريقية ، ينبغي لبنك التنمية الافريقي أن يخصص مزيدا من موارده لتمويل المشاريع الصناعية المتعددة الجنسيات . ولذلك ، فمن الأساسي درس الأساليب والوسائل الكفيلة بزيادة الموارد المالية لبنك التنمية الافريقي عن طريق تعبئة الموارد المالية للقارة أو باللجوء الى رأس المال الاجنبي.

١٢١ - وتركز خطة عمل لاغوس تركيزا خاصا على قطاع الطاقة (١٢). وانطلاقا من افتراضات متحفظة جدا فيما يتعلق بنمو السكان ، وعوامل الطلب الأقصى ، وأسعار الوحدة لعام ١٩٧٧ ، واحتياجات النقل والتوزيع قدرت احتياجات طاقة التوليد الكهربائي بأنها ستتطلب استثمارات بما يزيد عن ٤٠ مليار دولار . وينبغي لبرنامج العقد أن يضمن سرعة وضع مقررات لاغوس موضع التنفيذ ، مثل انشاء لجنة افريقية للطاقة لتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالطاقة في افريقيا ، وانشاء منظمة افريقية للطاقة النووية ، وانشاء مركز اقليمي للطاقة الحرارية الأرضية ، وانشاء مركز اقليمي للطاقة الشمسية ، وأخيرا انشاء صندوق تنمية افريقي لشؤون الطاقة . وينبغي أن تكون جدوى هذه المراكز الاقليمية وكيفية انشائها موضع دراسة . وينبغي لبرنامج

---

(١٢) المصدر نفسه . الفقرات ٢٨٤ - ٢٩٤ .

العقد ، في سعيه لايجاد حل لمشاكل الطاقة ، أن يعطى الأولوية القصوى للمواقع ذات الامكانات الكهرومائية الضخمة والمرتبطة ارتباطا وثيقا مع الشبكات الكهربائية لبلدان متعددة . وعلى المدى البعيد ، ينبغي أن يتم ربط شبكات الضغط العالي بعضها ببعض على الصعيد الوطني ودون الاقليمي ، وفي النهاية على الصعيد الاقليمي ، من أجل ضمان استغلال أفضل للطاقة المائية وكذلك لخفض استهلاك النفط والفحم في محطات الطاقة الكهروحرارية . ومن شأن ذلك الا يؤدى فحسب الى تلبية الاحتياجات الحضرية وانما الى دفع عملية كهربة الخطوط الحديدية أيضا .

ترتيبات التشاور الافريقية

١٢٢ - حاولت البلدان الافريقية خلال العقود الثلاثة الأخيرة اقامة أشكال مختلفة من التجمعات الاقتصادية ، كمناطق التجارة الحرة ، والاتحادات الجمركية ، والأسواق المشتركة ، والاتحادات الاقتصادية على أساس دون اقليمي أو اقليمي : أى أنه جرى عمليا تجريب جميع أشكال التعاون والتكامل الاقتصادى . وهذه المحاولات ، التي لقيت ترحيبا وحماسا شديدين في البداية ، آلت في النهاية الى الفشل ، وكثيرا ما كان ذلك بسبب مشاكل متكررة ومتشابهة . وبرغم هذه المشاكل ، فانه اذا أريد لأفريقيا أن تبلغ أهدافها في مجال التنمية الصناعية فلا بديل أمامها غير انشاء مؤسسات صناعية متعددة الجنسيات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية .

١٢٣ - وللتغلب على المشاكل التي تعوق انشاء وتشغيل مؤسسات صناعية متعددة الجنسيات ، تم التقدم باقتراح [١٣] لانشاء آلية للمشاورات

---

(١٣) أنظر وثيقة منظمة الوحدة الافريقية CM/1134 (د-٣٧) ، المرفق ١ ، برنامج العمل التنفيذى لمنظمة الوحدة الافريقية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ لتنفيذ خطة عمل لاغوس وبيان لاغوس الختامي، الفقرة ٥٥، آذار/مارس ١٩٨١ .

الصناعية والتحكيم الصناعي تساعد الحكومات في التفاوض بشأن الاتفاقات المتعلقة بالمشاريع الصناعية المتعددة الجنسيات وفي حل النزاعات الصناعية بين الدول الافريقية ، الأمر الذى يفضل أن يتم على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات . ويمكن لهذه الآلية أن تباشر مشاورات على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي من أجل التعاون الافريقي الداخلي في تنمية القطاعات الصناعية الرئيسية . والى جانب تنسيق السياسات والنهج الوطنية وتجميع الموارد المالية والتقنية والبشرية المتواضعة ، يمكن لهذه المشاورات أن تؤدى أيضا الى اعتماد تدابير لتنمية القطاعات الفرعية والمجالات الصناعية ، كانشاء روابط للمصنّعين والمستهلكين وانشاء مؤسسات للتدريب ، والاعلام والبحث والتطوير .

١٢٤ - وبخصوص ما تقدم ، يمكن لنظام مشاورات اليونيدو أن يقدم مساهمة هامة ، فعلى سبيل المثال ، سوف تشهد افريقيا عقد جولة المشاورات الاقليمية الأولى بشأن صناعة الآلات الزراعية . والهدف من هذه المشاورات الاقليمية ، التي سيحضرها ممثلون عن وزراء الزراعة والصناعة ، وعن مؤسسات صناعية وروابط من افريقيا وبلدان نامية أكثر تقدما ومن بلدان صناعية ، هو مناقشة كل التبعات ، التقنية منها والمالية ، المتعلقة بالانتقال من مرحلة انتاجية الى أخرى. وعلاوة على ذلك ، يتوقع أن يتم اعداد برنامج عمل لافريقيا من أجل تنمية هذا القطاع صناعي استنادا الى التعاون المكثّف بين بلدان الاقليم ، وكذلك بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة النمو . وبالاضافة الى ذلك فان امانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو قد شاركت جميعها في التحضير لجولة المشاورات الاقليمية الأولى هذه .

١٢٥ - ورهنا بنجاح هذه الجولة من المشاورات ، يقترح اجراء جولات أخرى بشأن القطاعات الصناعية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لافريقيا خلال العقد . ولذلك ، يمكن توجيه الاهتمام نحو امكانية اجراء مشاورات اقليمية في افريقيا اثناء العقد تتناول تجهيز الأغذية ، والنسيج ، ومواد البناء ، والخشب ، والحديد والفولاذ (الصلب) ، والسلع الانتاجية ، والمستحضرات الصيدلية ،وصناعات الأسمدة ، وكذلك قضايا مشتركة كالطاقة ،

وتدريب القوى البشرية الصناعية ، والتمويل الصناعي . وبالاضافة الى ذلك ، يرتقب عقد اجتماعات اقليمية تحضيرية قبل المشاورات العالمية المقبلة تعنى بفروع صناعية معينة لكي تتمكن البلدان الافريقية من اعداد موقف مشترك .

١٢٦ - وتجدر الملاحظة بأن الاهتمام في المشاورات الماضية كان موجها الى جملة أمور منها :

التغير في نمط القطاع الصناعي والاتجاهات الرئيسية التي تحكم التطور المقبل ؛

تقديرات الطلب العالمي في القطاع حتي عام ٢٠٠٠ والنصيب الذى يمكن للبلدان النامية أن تحققه في مجموع الانتاج العالمي، وكذلك دراسة وسائل التغلب على المشاكل القصيرة والطويلة الأجل التي تواجهها البلدان النامية ؛

توصيات بتوسيع وتعزيز التعاون الدولي من أجل زيادة نصيب البلدان النامية في القطاع ، جنبا الى جنب مع توسيع الانتاج بشكل يحد من الاضطراب في أسواق التصدير ؛

دراسة أشكال نموذجية من العقود لتوريد مختلف أنواع المصانع والمعدات ، جنبا الى جنب مع دراسة مختلف أشكال الترتيبات التعاقدية والمبادىء التوجيهية المتعلقة بها .

التعاون الصناعي مع الأقاليم النامية الأخرى

١٢٧ - لن تتمكن البلدان الصناعية في المدى القريب من تفهم وجود تصنيع مستكف ومعتمد على النفس في افريقيا . وكانت شركات التعدين المتعددة الجنسيات التي تستغل الموارد الطبيعية في افريقيا تعارض دائما انشاء

صناعات أساسية أو صناعات للسلع الانتاجية في الاقليم . وهذه الشركات لا تسيطر على الأسواق فحسب ، ولكنها تتحكم أيضا في استخدام التكنولوجيا . ولمقاومة هذه المعارضة الصارمة للتنمية الصناعية في افريقيا ، ينبغي للبلدان الافريقية أن تتعاون مع الأقاليم النامية الأخرى التي بلغت مرحلة أكثر تقدما في ميدان التصنيع بما فيه المنفعة المتبادلة لجميع الأطراف . ونظرا لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للتصنيع الافريقي ، فان ترتيبات التعاون (مع بلدان كالبرازيل وجمهورية كوريا والصين والمكسيك والهند) على صعيد الفروع الصناعية يمكن أن تتخذ شكل المشاركة في تمويل المشاريع الصناعية ، ونقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة والمشورة في المفاوضات (على صعيدى المشروع المنفرد والفرع الصناعي على السواء) مع البلدان المتقدمة بشأن اختيار المعدات والتكنولوجيا الانتاجية ، وتنظيم برامج تدريب تقني مشتركة ،واتفاقات للتعاون الصناعي الطويل الأجل في مجال المنتجات الجاهزة وشبه الجاهزة .

١٢٨ - وقد أشير سابقا الى أنه يمكن تطوير وتحسين المواقف والمهارات التفاوضية عبر المشاركة في المحافل التي تجرى فيها المفاوضات . ومن هذه المحافل ، في ميدان الصناعة ، المحفل الذى يوفره نظام المشاورات في اليونيدو . وزيادة في التحديد ، يمكن استخدام آلية نظام المشاورات من جانب افريقيا كمجموعة ، أو من جانب افريقيا مع بلدان أخرى من العالم الثالث ، لتحسين ترتيبات التعاون الصناعي مع البلدان المتقدمة . ويمكن لنظام المشاورات أن يمثل وسيلة لمباشرة وتسهيل الترتيبات الرسمية وغير الرسمية للتعاون الاقليمي و الاقاليمي.

١٢٩ - وعلى سبيل المثال ، لا ريب في أنه يمكن لبرنامج للتعاون مع البرازيل أو الصين أو المكسيك أو الهند في تصنيع القاطرات أن يعجل استغلال الموارد الافريقية الهائلة من ركاز الحديد وأن يسهل انشاء شبكة قارية للخطوط الحديدية . ويمكن وضع مخطط للتعاون يخدم مصالح كل من

البلدان الافريقية والأقطار العربية المصدرة للبترول لتقديم موارد مالية للمشاريع الصناعية الاستراتيجية في افريقيا ، فيما يمكن للبلدان العربية أن تضمن امدادات من المنتجات شبه الجاهزة التي تحتاجها في تصنيعها ، مثل الألومينا والمنتجات الخشبية والخامات الأساسية .

١٣٠ - وينبغي أن تتولى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو اجراء دراسات كخطوة تمهيدية نحو اعداد مقترحات محددة لتعزيز التعاون بين الحكومات الافريقية والبلدان النامية المتقدمة من جانب ، والأقطار العربية المنتجة للنفط من جانب آخر ، بهدف تنمية الصناعات الأساسية وصناعات السلع الانتاجية في افريقيا .

الدعاية للعقد وترويجه

١٣١ - جرى التأكيد في فقرات سابقة على أهمية القيام بأنشطة دعائية وترويجية على الصعيد الوطني . وتم تقديم عدد من المقترحات بعضها موجه نحو التعاون الافريقي الداخلي على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي. وتضم هذه الأنشطة الانتاج المشترك لبرامج اذاعية وتلفزيونية ، واصدار مواد دعائية ، مثل دوريات تتناول الجوانب العامة للعقد ، والتنظيم المشترك لحلقات دراسية وغيرها من الأنشطة الدعائية .

١٣٢ - ولذلك ، فمن المهم أن تولي المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية لدى اعداد برامجها الخاصة بالعقد ، اهتماما خاصا للجوانب الدعائية للعقد ، وأن تدخل في برامجها أنشطة محددة الى جانب التمويل اللازم . وفي هذا الصدد يمكن للمنظمات الدولية أن تقدم مساعدة كبيرة للمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية في تحديد هذه الأنشطة واعدادها وتنفيذها وتمويلها .

٤ - انشاء برنامج عقد التنمية الصناعية

١٣٣ - ينبغي تحويل خطة عمل لاغوس وبيان لاغوس الختامي الى برنامج عمل للبلدان الافريقية والمنظمات الافريقية المشتركة بين الحكومات ، بنم فيه تحديد الغايات بالنسبة لكل بلد ولكل مجموعة دون اقليمية ، كما يتم تقرير وسائل تحقيق هذه الغايات ، بما في ذلك المساهمات التي ينبغي أن يقدمها المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الرئيسية المشاركة في تصنيع افريقيا . وليست المسألة مجرد تحقيق كل التغييرات الهيكلية الضرورية للتصنيع المستكفي والمعتمد على النفس ، وانما ينبغي توجيه جميع التدابير المتعلقة بالسياسة العامة نحو تحقيق تلك الغايات . وبالنسبة لكثير من البلدان والجماعات الاقتصادية ، قد يحتاج الأمر الى تعديل الخطط والبرامج والسياسات القائمة لتسهيل ادخال سياسات صناعية وطنية ودون اقليمية جديدة ، ولصياغة خطط التنمية الصناعية ، وانشاء المؤسسات اللازمة لتنمية الامكانات الافريقية في مجال تحديد وتصميم وتنفيذ البرامج ذات الأولوية والتي ترمي الى تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للمنطقة .

صياغة البرنامج وتنفيذه

١٣٤ - من الضروري التمييز بين مرحلتين في برنامج العقد : مرحلة الاعداد الممتدة من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٨٤ ، ومرحلة التنفيذ الممتدة من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٩٠ .

مرحلة الاعداد

١٣٥ - تعتبر مرحلة الاعداد أساسية لنجاح العقد . اذ سيتم في هذه الفترة وضع الاستراتيجيات والبرامج الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية

بما يتماشى و الأهداف الأساسية لحظة عمل لاغوس وبيان لاغوس الختامي، فيما سيجرى اعادة توجيه التنمية الصناعية الافريقية نحو الاعتماد على النفس و الاستكفاء الذاتي .

على الصعيد الوطني

١٣٦ - على الصعيد الوطني ، سيكون من الضرورى :

اعداد وتنفيذ برنامج للدعاية للعقد وترويجه ؛

اعداد أو تحديث خطط متكاملة للتنمية الصناعية تشتمل على (أ) تشخيص للهيكل الصناعي القائم وللسياسات والحوافز من ناحية الأولوية المعطاة للاعتماد على الذات ؛ (ب) دراسة استقصائية لموارد البلد الطبيعية ؛ (ج) تحديدالفروع الصناعية ذات الأولوية و(د) اعتماد استراتيجيات وترتيبات قطاعية (بما فى ذلك تعيين مشاريع صناعية محددة) ؛

وضع برنامج وطني للتكنولوجيا ؛

انشاء برنامج تمويلي للمشاريع الصناعية الوطنية ؛

بدء برنامج وسياسة وطنية لتطوير الطاقة ؛

انشاء مراكز وطنية للتنمية الصناعية أو تعزيز الموجود منها ؛

اعداد اطار و استراتيجية عامة للمشاورات والمفاوضات يمكن عن طريقها تحقيق الأهداف الوطنية بالتعاون الصناعي مع العالم الخارجي .

ومع أن تحقيق هذه الأهداف أمر مستحسن لجميع البلدان فان من المسلم به أن هذه المهمة قد تكون بالغة الصعوبة بالنسبة للبعض . ومع ذلك يحسن بجميع البلدان تحقيق أقصى تقدم ممكن نحو بلوغ هذه الأهداف

وأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية، وكذلك المنظمات الدولية والافريقية الأخرى ، مدعوة لتقديم المساعدة الضرورية في هذه المهمة ، متى طلب اليها ذلك .

على الصعيد دون الاقليمي

١٣٧ - سيكون من الضروري على الصعيد دون الاقليمي أن تكثف الجهود الجاري بذلها بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، واليونيدو ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية من أجل :

اعداد سياسات وبرامج قطاعية داخل الفروع الصناعية الاستراتيجية ؛

تحديد المشاريع الصناعية الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة لبلدان الاقليم الفرعي ؛ و

انشاء أو تعزيز مؤسسات دون اقليمية لتشجيع التكامل الصناعي دون الاقليمي .

كما ستكون هناك حاجة الى استحداث وتنفيذ أنشطة جديدة تشتمل على أنشطة دعائية وترويجية لتسهيل تحقيق هدف التعاون والتكامل بين البلدان الافريقية .

على الصعيد الاقليمي

١٣٨ - وعلى الصعيد الاقليمي ينبغي اتخاذ خطوات لتحديد وصياغة استراتيجيات مشتركة لتنمية الصناعات الثقيلة ذات الأولوية ، كصناعة السلع الانتاجية التي يحتاجها الاقليم ككل . وينبغي انشاء آلية للتشاور والتفاوض ضمن اطار منظمة الوحدة الافريقية . وعلى اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من المنظمات

الدولية ذات الصلة أن تساعد في وضع ترتيبات التشاور والتفاوض الافريقية هذه وفي تعزيز المؤسسات التالية التي ترعاها اللجنة الاقتصادية لافريقيا:

معهد التخطيط الاقتصادى والتنمية ؛

المركز الاقليمي الافريقي لتكنولوجيا ؛

المركز الاقليمي الافريقي للتصميم الهندسي والصناعة التمويلية ؛

الصندوق الافريقي للتنمية الصناعية ؛

بنك التنمية الافريقي ؛

المعهد الافريقي للتدريب والبحث التقني العالي .

١٣٩ - وعلاوة على ذلك ، سيكون من الضرورى انشاء مؤسسات اقليمية أخرى، وخصوصا في مجالات الطاقة ، والاعلام الصناعي والتكنولوجي ، والاستشارات والادارة الهندسية ، والتدريب الصناعي .

الاجتماعات المتعلقة بالسياسة والتخطيط الصناعي

١٤٠ - من المقترح أن تجتمع لجنة المتابعة المعنية بالتصنيع في افريقيا خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٢ . وينبغي أن تكون المشاركة في الاجتماع مفتوحة لجميع البلدان التي ينبغي أن تضم وفودها مدراء معاهد التخطيط الاقتصادي والصناعي . ومن الضرورى كذلك أن يحضر هذا الاجتماع وزراء أو هيئات مختصة أخرى مسؤولة عن التخطيط الاقتصادى الوطني ، وكذلك مسؤولون من المنظمات دون الاقليمية والمنظمات الدولية الحكومية المتعددة القطاعات. وستتيح هذه الاجتماعات للمسؤولين التعرف على غايات العقد واتخاذ تدابير مناسبة لتنفيذ البرنامج العام .

١٤١ - وينبغي استعراض التقدم المحرز في اعداد برامج ومشاريع صناعية محددة على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي في الاجتماعين العاديين للجنة

المتابعة المعنية بالتصنيع في افريقيا ومؤتمر وزراء الصناعية الافريقيين في عام ١٩٨٣ ، واللذين من المزمع عقدهما خلال النصف الثاني من العام . وينبغي أن تكون المشاركة في هذين الاجتماعين أيضا مفتوحة وفق ما اقترح في الفقرة السابقة . وسيجرى في عام ١٩٨٤ استعراض وتقييم المرحلة التحضيرية في تنفيذ برنامج العقد .

المشاورات الاقليمية في افريقيا

١٤٢ - يقترح أن يتم خلال العقد ، اجراء مشاورات اقليمية في افريقيا تشمل الصناعات التالية : الحديد والصلب ، وتجهيز الأغذية ، والمنسوجات ، ومواد البناء ، والخشب والمنتجات الخشبية ، والسلع الانتاجية ، والمستحضرات الصيدلية ، والأسمدة ، والطاقة . كما ينبغي اجراء مشاورات اقليمية بشأن تدريب القوى البشرية الصناعية ، والتمويل الصناعي ، والاعلام الصناعي والتكنولوجي . وينبغي ربط تنظيم المشاورات الاقليمية المذكورة بالجدول الزمني لمشاورات اليونيدو .

١٤٣ - وينبغي أن يكون الغرض الرئيسي من المشاورات توفير محفل للبلدان الافريقية تصب فيه أهتمامها على المشاكل الافريقية في المجال أو القطاع الفرعي الصناعي المختار . ولذلك ، يرتأى أن تنظم هذه المشاورات على مرحلتين . فيتم أولا عقد اجتماع تحضيرى اقليمي لتحديد موقف افريقي مشترك ولاتخاذ تدابير لتعزيز التعاون مع بلدان أخرى من العالم الثالث من ناحية ، ومع البلدان المتقدمة من ناحية أخرى ، وذلك بالنسبة لكل جولة مشاورات قطاعية أو شاملة تنظمها اليونيدو . ثم يعقد اجتماع متابعة اقليمي لتقييم نتائج كل جولة من مشاورات اليونيدو . وسيتم في هذا الاجتماع اعتماد تدابير سياسية ومؤسسية ومالية وغيرها من التدابير المناسبة ، وكذلك برنامج عمل (يقوم ، جزئيا ، على توصيات مشاورات اليونيدو) لتعزيز التعاون فيما بين البلدان الافريقية في التنمية اللاحقة للقطاع الفرعي أو الفرع أو المجال الصناعي في أفريقيا .

المشاورات الاقاليمية

١٤٤ - وينبغي كذلك النظر في عقد جولة مشاورات أقاليمية في أواسط العقد لاستعراض وتحديد كيف تمكنت بلدان العالم الثالث الأخرى من زيادة التعاون الصناعي مع البلدان الافريقية في رفع مستوى الصناعات ذات الأولوية في المنطقة ، علما بأن افريقيا هي أقل المناطق تصنيعا في العالم .

١٤٥ - وينبغي أن توجه الثلاثة ملايين دولار التي خصصها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعقد التنمية الصناعية في القائمة الأولية للمشاريع الاقليمية الخاصة بدورة البرمجة الثالثة نحو الاسهام في تمويل الأعمال المزمع تنفيذها في المرحلة التحضيرية لبرنامج العقد . وقد تم ايجاز الأنشطة الرئيسية المعتزم تنفيذها خلال المرحلة التحضيرية في الفصل المعنون " أساليب لتنفيذ برنامج العقد " . وبالاضافة الى ذلك ، واثناء اعداد برنامج الأمم المتحدة الانمائي للبرامج القطرية والاقليمية لافريقيا (١٩٨٢ - ١٩٨٦) وبعد ايفاد اليونيدو لبعثات البرمجة الى مختلف البلدان والمنظمات الاقليمية في افريقيا ، تم ادراج عدد معين من مقترحات وأفكار المشاريع على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي ضمن البرامج القطرية والاقليمية ذات الصلة . ثم قدمت بعد ذلك الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي للموافقة عليها من حيث المبدأ. وقد سلكت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مسلكا مماثلا اذ قدمت عددا من المقترحات والأفكار الاقليمية . كما قدمت منظمة الوحدة الافريقية عددا من المشاريع ووافق برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، من حيث المبدأ ، على تمويل بعض أنشطتها المتعلقة بتعزيز التعاون بين البلدان الافريقية والتي لها صلة بأعمال العقد .

مرحلة التنفيذ

١٤٦ - ستتضمن المرحلة الثانية تنفيذ المشاريع الصناعية والأنشطة الأخرى التي تم تحديدها أثناء المرحلة تحضيرية . وستشمل هذه المرحلة تحديد الشركاء التقنيين ، واعداد دراسات جدوى مشتركة حسب الاقتضاء ، وكذلك تعبئة الموارد المالية سواء من داخل افريقيا أم من البلدان المتقدمة ، أو من مكان آخر في العالم الثالث . كما ستشهد تنفيذ الأنشطة الدعائية لترويج العقد . وسيتم في عام ١٩٨٧ اجراء استعراض متوسط الأجل لتنفيذ برنامج العقد ، ثم يعقبه الاستعراض والتقييم النهائي في عام ١٩٩١.

١٤٧ - ستقوم اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية بتنظيم اجتماعات لوزراء الصناعة في كل اقليم فرعي افريقي مرة كل سنتين لرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العقد في هذا الاقليم الفرعي . وستعقد هذه الاجتماعات في أعوام ١٩٨٣ و ١٩٨٥ و ١٩٨٧ و ١٩٨٩ و ١٩٩١ ، وينبغي تنظيم هذه الاجتماعات ، حيثما أمكن ، جنبا الى جنب مع غيرها من الاجتماعات ، ذات الصلة التي تعقدها المنظمات دون الاقليمية ومراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات .

١٤٨ - ولمساعدة البلدان الافريقية في تنفيذ مشاريعها الصناعية الوطنية والمتعددة الجنسيات ، ستقوم اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية كذلك بتنظيم مشاورات في الأقاليم الفرعية الافريقية بمشاركة المؤسسات المالية الافريقية ، والصناعيين والمسؤولين الحكوميين ، ومنظمات تشجيع الاستثمار من البلدان الصناعية ، والمؤسسات المالية الدولية .

١٤٩ - وبموجب التفويضات المختلفة الممنوحة لهما على المستوى الدولي، تعتبر اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا هما المنظمتان المسؤولتان معا ضمن منظومة الأمم المتحدة عن اعداد وتنفيذ برنامج العقد . وسوف تواصل أمانتاهما ،جنبا الى جنب مع أمانة منظمة الوحدة الافريقية ، تعاونها الوثيق في وضع الصيغة النهائية للبرنامج وتنفيذه .

١٥٠ - ولهذا السبب بالذات ، قررت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو انشاء لجنة مشتركة تعنى بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا . وستقوم هذه اللجنة بتنسيق أنشطة الأمانات الثلاث فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة وبرصد واستعراض التقدم في تنفيذ أنشطة العقد . وأخيرا ، ستقدم اللجنة المساعدة في عمليات الرصد والاستعراض والتقييم الشاملة لتنفيذ البرنامج.

الدعاية للعقد وترويجه

١٥١ - ومن الضروري ، كما أشير سابقا ، البدء ببرنامج شامل للأنشطة الدعائية على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي والعالمي ، من أجل ترويج العقد . وبالاضافة الى هذه المقترحات ،قد يكون من الجدير بالاهتمام أيضا انتاج سلسلة من الأفلام على المستوى الاقليمي تسلط الضوء على ما تقدمه التنمية الصناعية من مساهمة هامة في التنمية الاقتصادية لافريقيا ، وخصوصا في المناطق الريفية ، وينبغي تعميم هذه الافلام السينمائية أو الشريحية على نطاق واسع في افريقيا كلها ووضع ترتيبات لعرضها اما في دور السينما التجارية أو عبر التلفزيون . ومن المفيد كذلك انتاج عدد من البرامج الاذاعية لتبث عبر شبكات الاذاعة الوطنية في كل بلد وكذلك عبر محطة اذاعة الأمم المتحدة ومحطات الاذاعة الدولية الأخرى. وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي اصدار نشرة اعلامية مثل "الصناعة - افريقيا" وكذلك مجلات ودوريات ومواد دعائية أخرى يتم تعميمها على نطاق واسع داخل افريقيا وخارجها على السواء .

١٥٢ - وتعتبر العروض التوضيحية من أكثر وسائل الدعاية فعالية . ولذلك ينبغي لبرنامج ترويج العقد على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي أن يتضمن سلسلة حلقات دراسية ، وجولات دراسية ، ومعارض صناعية ، ووحدات متنقلة للعروض التوضيحية الصناعية ، ومسابقات ،وجوائز صناعية ، وعروضا للمنتجات الصناعية المحلية . وهذه الأنشطة ، التي ينبغي أن

توجه نحو الفئات المختلفة من الناس الذين لهم دور في التنمية الصناعية ، وخصوصا القادة السياسيين ، والمخططين الاقتصاديين ، والصناعيين ومنظمي المشاريع الصناعية المحتمل ، وهيئات التنمية الريفية ، وتلاميذ المدارس الابتدائية ، وطلاب المدارس الثانوية والجامعات ، والنساء ، والشباب من شأنها أن تسهم في تبادل الخبرات ، وأن تساعد على خلق مبادرات افريقية جديدة في مجال الصناعة ، وزيادة الوعي بما يمكن لكل عضو في المجتمع أن يقدمه من مساهمة في التنمية الصناعية ، وابراز المساهمة الهامة التي تقدمها الصناعة في التنمية الاقتصادية .

١٥٣ - وستلعب المنظمات الدولية دورا بالغ الأهمية في الترويج للعقد ، ليس فقط داخل افريقيا وانما داخل المجتمع الدولي كله أيضا . اذ يمكنها أن تتخذ ترتيبات ؛ لتوزيع منشوراتها بصورة أكثر فعّالية على المؤسسات الصناعية والجامعات والمكتبات العامة في افريقيا ؛ ولاصدار نشرات اعلامية خاصة عن التنمية الصناعية الافريقية وتوزيعها على نطاق واسع ؛ وتنظيم وتمويل حلقات وجولات دراسية للدعاية الصناعية داخل افريقيا وخارجها ؛ واذاعة برامج عبر وسائل اعلام الأمم المتحدة ووسائل الاعلام الدولية الأخرى (الاذاعة والتلفزيون) .

ثانيا - مبادىء توجيهية لصياغة استراتيجيات للقطاعات الفرعية والمجالات الصناعية الرئيسية

١ - مقدمة

١ - لا يقصد من هذا الفصل أن يكون برنامجا صناعيا لافريقيا ، التي تمثل اقليميا يضم ٥٠ دولة مستقلة تتفاوت في درجات نموها الاقتصادى وفيما تمتلكه من موارد . وسوف يدرك أولئك الذين اعتادو صياغة خطط التنمية الصناعية في بلدانهم استحالة مثل هذه العملية فعليا .

٢ - ويحاول الفرع الأول تحديد الأفكار الرئيسية المتعلقة بمشاريع صناعية في القطاعات الفرعية ذات الأولوية : الأغذية ، والمنسوجات ، ومواد البناء ، والطاقة ، والصناعات القائمة على الغابات ، والميتالورجيا ، والصناعة الكيميائية ، والصناعات الهندسية ، والصناعات الصغيرة . وقد تم اختيار أفكار المشاريع بناء على واحد أو أكثر من العوامل التالية : الأولويات المعطاة في خطة عمل لاغوس ؛ وتوفير مدخلات لأنشطة صناعية واقتصادية أخرى ، ولا سيما الزراعة ؛ والاستغلال الأمثل للموارد المحلية للاستخدام الافريقي سعيا لتحقيق هدف الاستكفاء ؛ وانتاج بدائل لمدخلات أساسية مستوردة في تلك الدول الأعضاء حيث أخذت طاقات الاستيراد تصبح محدودة أكثر فأكثر ؛ واستغلال المفعول المضاعف للصناعات الاساسية .

٣ - ويتناول الفرع الثاني المكون من جزأين تأثيرات مدخلات عوامل الانتاج . فالجزء الأول يغطي مدخلات الموارد الطبيعية والمواد الخام والطاقة : أى الأساس الذى تقوم عليه التنمية الصناعية المعتمدة على النفس ، والمستكفية ، والمتكاملة ، والمترابطة ، والمكتسبة طابعا ذاتيا . ويتناول الفرع الثاني مدخلات عوامل الانتاج الأخرى واللازمة لاعداد المشاريع ودعمها وتنفيذها ، كالقوى البشرية والقدرات والطاقات المؤسسية والتمويلية .

٢ - القطاعات الفرعية الصناعيـــة الرئيسية ذات الأولوية

٤ - لقد أدت استراتيجية احلال الواردات التي اعتمدتها البلـــــدان الافريقية على الدوام الى خلق هيكل صناعي يعتمد بصورة متزايدة علـــى مدخلات كالسلع الانتاجية ، والمنتجات الوسيطة ، وقطع التبديل وغيرها من الامدادات والخبرة الفنية . ومع سرعة تضاؤل المبالغ المتوفرة من العملـة الأجنبية فقد أخذت هذه الصناعات تتحول الى عوائق.

٥ - وقد أصبح من الواضح جدا أن البلدان الافريقية لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تواصل السير على الدرب المطروقة لاحلال الواردات والتي تقودها الـــى الكارثة . وعليها أن تغير الهيكل القائم حاليا تغييرا جذريا وأن تسعى الى التنمية الجماعية المعتمدة على النفس والذاتية النمو . ولا يمكن فعـل ذلك الا بتنمية الصناعات الرئيسية ذات الأولوية والقائمة على استخـــدام الموارد المحلية والتي لها مفعول مضاعف وترابط أقصى مع القطاعات الاقتصادية الأخرى .

٦ - وقد تم اختيار أفكار المشاريع المحددة ضمن كل قطاع فرعي في هذا الفصل بصورة أساسية لما يمكن أن تسهم به في زيادة انتاجية القطـــاع الزراعي ، ولا سيما الأغذية ، وهو المجال الذي أعطيت له الأولوية العليـــا في خطة عمل لاغوس . وقد قدمت أرقام تقريبية عن الطاقة المتوقعة لبعض هذه المشاريع واحتياجاتها من الاستثمارات ومن القوى البشرية . وجـــرى اقتراح الأنشطة المطلوب تنفيذها وكذلك الاطار المؤسسي اللازم لتنفيـــذ أفكار المشاريع هذه .

صناعة تجهيز الأغذيـة

٧ - حيث أن الاكتفاء الذاتي في الأغذية ، وتنمية الصناعة ، وتدريب الموارد البشرية هي من الأولويات الأساسية في خطة عمل لاغوس ، فان انشاء صناعات قادرة على الحياة لتجهيز الأغذية يصبح أمرا حيويا .

٨ - وتبرز خطة عمل لاغوس التدهور الخطير في الامدادات والنقص الشديد في الأغذية (١) ، وهبوط استهلاك الفرد الى ما دون الاحتياجات التغذوية الأساسية ، وضياع أجزاء كبيرة من المحاصيل فيمراحل ما بعد الحصاد، وسرعة تزايد الاعتماد على الواردات الغذائية خلال العقدين الماضيين . ومن الأسباب الرئيسية لوصول الأمور الى هذه الحال أن الحكومات لم تعط الأولوية اللازمة للأغذية والزراعة في تخصيص الموارد وفيالسياسات العامة (٢)، وغياب الارادة السياسية القوية كجزء لا يتجزء من عملية التنمية ،والانتشار غير الكافي للتكنولوجيات المحسنة والمكيفة ، ونقص المرافق الأساسية وقلة المقترحات الخاصة بمشاريع استثمارية مجدية .

٩ - يمكن لوجود استراتيجية وبرنامج لتنمية الصناعة الغذائية كجزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية القائمة على الاستكفاء أن تخفض الى حد كبير الخسائر في المواد الغذائية وأن تزيد الانتاج الغذائي والامدادات الغذائية عبر تحسين التسويق والتوزيع وأن يحسن توزيع الدخل . ويمكن لصناعة تجهيز الأغذية الى جانب ذلك، أن تقدم مساهمة فعّالة في التنمية الاقتصادية اجمالا عبر روابطها الداخلية الواسعة الانتشار .

---

(١) خطة عمل لاغوس ، الفقرة ١٦.

(٢) المصدر نفسه ، الفقرة ١٧.

الوضع الراهن

١٠ - تتميز صناعة تجهيز الأغذية ، وخاصة الاغذية الرئيسية ، بالصغر النسبي لوفورات الحجم ، وارتفاع انتاجية اليد العاملة ، والاستثمار الرأسمالي المنخفض نسبيا والذي يتراوح بين مليون وخمسة ملايين دولار (٣).

١١ - تنبثق الحاجة الى تجهيز الأغذية في العادة أولا من أن الأغذية الأساسية ، القابل معظمها للتلف ، يجرى انتاجها في مواقع بعيدة عن مراكز الاستهلاك العالي ، وثانيا أن مواسم الحصاد عادة ما تسبق مواعيد الاستهلاك بشهور - وأحيانا بسنوات . وثالثا أن انتاج الأغذية ، وخاصة في افريقيا ، حيث يعتمد الانتاج على الأمطار بدلا من الرى ، عرضة لتقلبات واسعة في المحاصيل ، اذ تشهد بعض السنوات فوائض كبيرة فيما تشهد سنوات أخرى انهيارات مرّوعة . وانطلاقا من هذه العوامل ، فان ادخال صناعة تجهيز الأغذية ، يتيح تخزينا أفضل ، الأمر الذى يقلل من الخسائر في الأغذية وذلك بالحد من التلف واختصار تكاليف النقل الباهظة بتوفير الأغذية في مختلف انحاء البلاد . كما أشير سابقا ، فان لتجهيز الأغذية ، جنبا الى جنب مع رفع المستويات التغذوية تبعا لنمو السكان، أثرا في توسيع واستقرار سوق الأغذية ، مما يؤدى الى تحقيق استقرار أسعار الانتاج ، وبالتالي الى تشجيع المزارعين على الانتاج.

١٢ - وهكذا ، فان وضع "سياسة غذائية" كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستكفية والمعتمدة على النفس من شأنه أن يمّكن كل بلد من

---

(٣) مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، الشركات عبر الوطنية في ميدان تجهيز الأغذية والمشروبات . (ST/CTC/19 الصفحتان).

تحديد و اختيار المنتجات الغذائية المطلوب تجهيزها بغية تلبية الاحتياجات التغذوية لغالبية السكان ، والتركيز على تجهيز المحاصيل الغذائية المحلية التي تزرعها غالبية سكان الريف في مناطق البلد الايكولوجية المختلفة . وهكذا ، فان اختيار وتعزيز "سلة أغذية" وطنية مرنة ولكن واسعة كفيل بأن يربط البحث الغذائي بالانتاج من جانب أكبر عدد من السكان الريفيين الذين يعيشون في ظل نظم ايكولوجية مختلفة ، ودلك لخلق دخول ريفية .

وستؤدى هذه السياسة الدخيلة والانتاجية بدورها ، عبر نظام سليم للتسويق والتوزيع ، الى توسيع السوق المحلية للأغذية المجهزة وغير المجهزة ، وستكون هذه السوق الغذائية الوطنية ، الموسعة ، بجعلها الطلب المحتمل عاملا فعّالا ، حافزا يعول عليه للمزارعين على اعتماد تقنيات جديدة للانتاج وزيادة الانتاجية . وبهذه الطريقة ، أى بانتاج الاقتصادات الافريقية لما تستهلكه ، تصبح هي ذاتها أفضل أسواق لمنتجاتها وأكثرها موثوقية ،مما ينشيء التغذية المرتدة الداخلية اللازمة للتنمية المستكفية .

١٣ - وفي غياب سياسة تغذوية وغذائية وطنية فعّالة ، جرى توجيه الانتاج الغذائي والزراعي نحو الصادرات الى الاقتصادات المتقدمة . وكان اختيار خطوط الانتاج للتجهيز المحلي يعتمد في الغالب على الطلب الخارجي الذى يشجع أحيانا الانتاج المحلي لمحاصيل غير محلية في الأصل . وكانت غالبية الأغذية المجهزة موجهة لاستهلاك الصفوة الحضرية العالية الدخل لا لغالبية السكان . ونتيجة لذلك ، انتشر سوء التغذية مما جعل عدد الافريقيين الذين يقدر أنهم ماتوا عام ١٩٨١ نتيجة لسوء التغذية ونقصها بأكثر من مليون نسمة .

١٤ - وفى السعي لتحقيق الغاية ذات الأولوية المتمثلة في الاكتفاء الذاتي، يجب ادراك أن نظام انتاج الأغذية وتجهيزها وتسويقها يمثل علاقة متكاملة ومتكافلة حيث أنه لا يمكن تنمية محال منها بمعزل عن المجالين الآخرين. وتعتمد الصناعات الغذائية القابلة للحياة على امدادات ثابتة من المواد

الخام ذات النوعية الأدنى بالاضافة الى طلب ثابت على المنتجات النهائية . والتكامل المتأصل فيهذا " النظام " الغذائي يعني أن عدة وزارات ووكالات وهيئات حكومية أخرى تلعب دورا في هذا النظام ، مما يجعله في بعض الأحيان غير منظم على نحو فعّال .

١٥ - ولا تحتاج بعض المواد الغذائية الى تجهيز اذا كانت تستهلك محليا وبصورة فورية . على أن من الضرورى تجهيز المواد الغذائية اذا كان حفظها ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها وتسويقها تمثل عناصر رئيسية في النظام . ويعتبر تجهيز الأغذية مهما كذلك لمشروعات " الأمن الغذائي ".

١٦ - ولقد تطورت الصناعات الغذائية والزراعية في افريقيا ببطء. وتصدر غالبية المنتجات الزراعية كمواد خام ، ونظرا لتزايد أسعار السلع المصنعة ، فانه لا بد من زيادة صادرات المنتجات الزراعية مقابل السلع المصنعة المستوردة .

١٧ - ستؤدى الصناعات الغذائية النامية في البلدان الافريقية الى تحسين الامدادات الغذائية وتقلل من الواردات ، وستساهم في زيادة الاعتماد على النفس وذلك بتخفيض خسائر الأغذية ، واضافة قيمة الى المواد الخام وزيادة عائدات التصدير ، ورفع مستويات العمالة وتحسين الدخول . وستكفل الى جانب ذلك تسويقية أفضل ، وتنشيط الانتاج والتنمية الريفية ، وتخفيض الهجرة الى الحضر ، وتحسين مستويات التغذية نوعا وكما ، وزيادة فرص الاستثمار في الزراعة والصناعات التجهيزية ، وتنشيط تنمية قطاعات الاقتصاد المرتبطة بها .

١٨ - لقد أعطت جميع المؤتمرات الخمسة لوزراء الصناعة الأفارقة الأولوية العليا لتنمية الصناعات الغذائية والزراعية . ويعتبر مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة الهيئة الوحيدة التي تمثل الصناعة الأفريقية ككل ، ولذلك ، فان دأبه على اعتبار قطاع الصناعة الغذائية والزراعية واحدة من أهم الأولويات يعني أنه يجب أن تؤخذ تنمية القطاع مأخذ الجد وأن تنفذ البرامج المتعلقة

بتنميته تنفيذا فعّالا . وانطلاقا مما تقدم ، ينبغي أن تظل للصناعات الغذائية والزراعية أولوية عليا في السياسات العامة وفي تخصيص الموارد، وينبغي لجهود التصنيع أن تعطي أولوية لتصنيع المدخلات الزراعية وتجهيز المخرجات الزراعية .

١٩ - وبالرغم من ذلك ، فان التقدم لا يتمشى مع الحاجة المعلنة ، ويبلغ نصيب تجهيز الأغذية ما يصل الى ٦٠ في المائة من القيمة المضافة في جميع الصناعات التحويلية الافريقية .

٢٠ - يمكن مما تقدم تبين الاستراتيجية الضرورية . ومن الأساسي النظر الى الانتاج والتجهيز والتسويق على أنها تمثل نظاما متكاملا ومتكافلا في أي نشاط لتجهيز الأغذية . ويجب السعي لتحقيق درجة أكبر من التجهيز المحلي للخامات الغذائية المحلية . وينبغي أن يكون الاتجاه نحو انشاء وحدات التجهيز الأصغر ، لا الأكبر حجما ، والتي تناسب المناطق الريفية المنتجة للأغذية وتقام فيها ، وهذا من شأنه توفير فرص عمالة أكبر . وينبغي استعمال معدات أكثر ملاءمة ، سواء من انتاج محلي أو افريقي ، في حين ينبغي بذل جهد دائب لتحديد وتنفيذ أنشطة تعاونية لتجهيز الأغذية وتسويقها وتوزيعها لتشمل بلدين أو أكثر من البلدان المتجاورة .

أفكار المشاريع (٤)

٢١ - لقد تضمنت خطة عمل لاغوس عشرة أهداف محددة ، تغطي أفكار المشاريع التالية ستة منها هي : (أ) تخفيض خسائر الأغذية في فترة ما بعد الحصاد (مرافق التجهيز والحفظ والتخزين والتوزيع والتسويق) ؛ (ب) الأمن الغذائي الوطني ؛ (ج) انتاج الحبوب لتقليل الاعتماد على واردات القمح (والشعير) ؛ (د) التدريب ؛ (هـ) التعاون فيما بين البلدان بما في ذلك تجارة الاغذية والتسويق والتوزيع وكذلك التدريب ، (و) المساعدة الخارجية (الاستثمار والمساعدة التقنية والتدريب) .

٢٢ - وتتعلق أفكار المشاريع الرئيسية بما يلي :

- الحبوب والجذور والأدران ؛
- الزيوت الصالحة للأكل ؛
- الفواكه والخضروات ؛
- علف الحيوانات ؛
- اللحوم واللبن والحليب ومشتقاته ؛
- المنتجات البحرية ؛
- التدريب في الجوانب المختلفة لتجهيز هذه السلع .

---

(٤) تستند معظم الأرقام التي وردت في هذا الفرع الى الارقام الواردة في دراسة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، الزراعة : نحو عام ٢٠٠٠ (C79/24 روما ، تموز/يوليه ١٩٧٩) .

تجهيز الحبوب والجذور والأدران المنتجة محليا لانتاج أنواع الدقيق اللازمة للمنتجات المحلية القائمة والجديدة والمتنوعة وكذلك للخلط مع دقيق القمح لانتاج أنواع الخبز والمعجنات المصناعة من "الدقيق المولف" والمنتجات المرتبطة بها

٢٣ - لقد تزايدت واردات القمح الى افريقيا من حيث الحجم بمعدل سنوى وسطي قدره ١٤ في المائة (١٩٧٠ - ١٩٧٨) الى أن بلغت في مجموعها أكثر من ١٣ر٤ مليون طن مترى عام ١٩٧٨ ؛ وبمعدل تزايد سنوى وسطي في القيمة قدره ٢٦ في المائة (١٩٧٠ - ١٩٧٨) زادت قيمتها عن ٢ مليون دولار في ذلك العام . ويستخدم حوالى ٦٠ الى ٨٠ في المائة من هذه الواردات في صنع منتجات المخابز .

٢٤ - وخير دليل على خطورة معدل تزايد استيراد الحبوب - وخاصة القمح - الى افريقيا أن واردات القمح في عام ١٩٧٨ وصلت الى مستوى كان قد قدّر في العام ذاته كرقم لواردات عام ١٩٩٠.

٢٥ - ولمنتجات المخابز التي تصنع من الدقيق المولف ميزات كثيرة على تلك التي تصنع من دقيق القمح الخالص . وتنطبق جميع أو معظم الميزات المدرجة أدناه على أى بلد افريقي يستورد القمح بكميات متزايدة مع أنها تزرع الحبوب والجذور أو الأدران المناسبة للاستخدام في الدقيق المولف :

(أ) تقليل اعتماد المخابز المحلية والصناعات المرتبطة بها على واردات القمح ، مما يؤدى الى تحقيق وفورات في النقد الأجنبي ؛

(ب) الاستخدام المتزايد للانتاج المحلي ، ما يوفر حافزا على الانتاج ؛

(ج) زيادة الاستثمار الصناعي ، مما يوفر فرصا أكبر للعمالة ؛

(د) رفع درجة الاكتفاء الذاتي في الأغذية ؛

(هـ) تعزيز "الأمن" الغذائي حينما يكون القمح المستورد نادرا أو حينما يتم تخفيض انتاج نوع معين من الحبوب أو المحاصيل الدرنية التي تستخدم في انتاج الدقيق المولف (٥) ؛

(و) ملاءمته كأداة لتحسين التغذية عن طريق اضافة دقيق البقول الغنية بالبروتين ، الخ .

٢٦ - يقدر حجم الحبوب الاضافي الذى سيجرى تجهيزه في افريقيا في عام ١٩٩٠ زيادة عما تم تجهيزه في عام ١٩٨٠ بحوالي ٢٦ مليون طن ، مما يمثل نموا سنويا يزيد عن ٤ في المائة . وسيزيد الاستثمار السنوى الاجمالي في تجهيز الحبوب من ٢٢٤ مليون في عام ١٩٨٠ الى ٣٣١ مليون في عام ١٩٩٠ ، بما في ذلك زيادة في اجمالي الاحتياجات السنوية من النقد الاجنبي من ١٧١ مليون دولار الى ٢٢٩ مليون دولار في نفس المدة .

٢٧ - يحتاج تشغيل نظام الطاحونة الدراسة - القشارة على نطاق القرية ، مثل طاحونة بوتسوانا ، ذات الطاقة الانتاجية السنوية (بنوبة عمل واحدة) البالغة ٤٠٠ ١ طن متري من السرغوم أو الدخن ، الى مدير للطاحونة وميكانيكى واحد وعامل الى ثلاثة عمال . والى جانب ذلك ، ونظرا لأنه ستكون هناك حاجة الى وحدات طحن كثيرة من هذا النوع في المناطق الريفية ، فستم خلق فرص كبيرة للعمالة ، باستثمار للوحدة يناهز ٠٠٠ ٥ دولار (في عام ١٩٨٠) .

---

(٥) لما كان يمكن انتاج الدقيق المولف من مادة أو أكثر من المواد الخام المحلية ، فانه يمكنه تعويض نقص أو فقدان واحد منها ، بزيادة انتاج مكوّن آخر .

٢٨ - ويحتاج تشغيل مطحنة دقيق قمح متوسطة الحجم ذات طاقة انتاجية يومية (٢٤ ساعة) قدرها ١٢٠ طنا متريا الى مهندسين اثنين وعشرة عمال مهرة ، في حين يحتاج مخبز متوسط الحجم ذو طاقة انتاجية يومية قدرها ٣٤٠ كيلو غراما ، الى مهندسين اثنين وأربعة من العمال المهرة .

تجهيز المواد الحاملة للزيوت الصالحة للأكل والتي تجهّز محليا بصورة جزئية في الوقت الحاضر

٢٩ - من خصائص صناعة تجهيز الزيوت الصالحة للأكل في افريقيا أن نسبة كبيرة من الزيت تصدر سائبة بعد تجهيز أولي الى البلدان المتقدمة حيث يتم تجهيزها نهائيا وتعبئتها وتسويقها . (وكثيرا ما يعاد شحن الانتاج الجاهز الى بلد المنشأ حيث يباع). ومن البديهي أن البلد المنتج يخسر من حيث العمالة ، والقيمة المضافة ، والنقد الأجنبي ، ثم يضطر فوق ذلك الى دفع المزيد لشراء المنتوج الجاهز .

٣٠ - تقدر الكمية الاضافية من الزيت النباتي وحده التي سيجرى تجهيزها في عام ١٩٩٠ زيادة عن عام ١٩٨٠ بستة ملايين طن - أي بتزايد قدره ٣٫٩ في المائة سنويا . وسيزيد الاستثمار الاجمالي السنوي في معاصر الزيت من ٧٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١٢٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ ، بما في ذلك زيادة في الاحتياجات الاجمالية السنوية من النقد الأجنبي من ٥٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٨٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ .

تجهيز الفواكه والخضروات

٣١ - يعتبر الطلب المحلي على الفواكه والخضروات المجهّزة ، وكذلك فرص تصديرها . ولكن هذا القطاع بالذات كثيرا ما يفتقر الى امدادات مضمونة من المواد الخام من نوعية تفي بمتطلبات أسواق البلدان المتقدمة . والى

جانب ذلك ينبغي ايلاء اهتمام لوحدات التجهيز المتنقلة في القرى والمناطق ذات الانتاج غير الكافي .

٣٢ - تقدر الكمية الاضافية للفواكه والخضروات التي ستم تجهيزها في افريقيا في عام ١٩٩٠ زيادة عن عام ١٩٨٠ بمليون طن - أي بتزايد سنوى قدره ٦ر٨ في المائة . وسيزيد الاستثمار السنوى الاجمالي في مرافق التجهيز في هذا القطاع من ١٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٣٧ مليون عام ١٩٩٠ بما في ذلك زيادة في الاحتياجات الاجمالية السنوية من النقد الأجنبي من ١٢ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٠.

٣٣ - يحتاج مصنع لتجهيز عصير البرتقال ، بطاقة قدرها ٨٠٠ كيلوغرام من العصير المركز (٨ ساعات) ، الى خمسة مهندسين وعشرة من العمال المهرة .

انتاج العلف الحيواني

٣٤ - في حين تستورد افريقيا كمية معينة من علف الحيوانات ، فانها تصدر كميات أكبر (وخاصة الكسب) الى الخارج . وهكذا ، فهناك أساس طيب للتجارة بين البلدان الافريقية وكذلك لزيادة تجارة الصادرات في هذا القطاع . ومن المؤكد أن الاكتفاء الذاتي الافريقي في العلف الحيواني هو هدف يمكن تحقيقه ، ويمكن التوصل الى التنويعات اللازمة في تكوين الاعلاف باستخدام المنتجات الجانبية لتجهيز السلع الآنفة الذكر (الحبوب ،والجذور ، والأدران وبذور الزيوت النباتية ، والفواكه والخضروات) .

٣٥ - يحتاج مصنع للعلف الحيواني بطاقة انتاجية شهرية قدرها ١ ٠٠٠ طن مترى من الاعلاف المختلفة الى ثلاثة مهندسين و ١٥ عاملا لتشغيل الآلات.

اللحوم واللبن (الحليب) ومنتجات الألبان

٣٦ - لا يمكن أن يكتب النجاح لتنمية صناعة اللحوم التي تعتبر واسعة

الامكانيات في افريقيا ، الا اذا شكلت جميع جوانب الصناعة - أى انتاج وتوفير المواد الخام المناسبة ، والمناولة ، والتجهيز ، والتعبئة ، والتخزين والتوزيع والتسويق - مراحل مكملة لبعضها البعض ويمكن ، ومن شأن فشل مرحلة واحدة فحسب من مراحل الانتاج ، أن يؤدى بسهولة الى التشرذم وأن يحمل آثارا سيئة على سلامة المشروع كله .

٣٧ - ما زالت صناعة اللحوم في معظم البلدان الافريقية في مرحلة مبكرة من التطور ، تنعكس في قلة المجازر الآلية وصناعات تجهيز اللحوم وفي صغر انتاجها من اللحوم ، وبوجه خاص من منتجات اللحوم المجهزة . على أن صناعة اللحوم مع ذلك ذات أهمية بالغة لاقتصادات بعض البلدان . وفي بلدان أخرى ، لم تستغل الامكانات استغلالا كاملا ، في حين ليس لصناعة اللحوم أى وجود تقريبا في بلدان ثالثة .

٣٨ - ولقد أجريت دراسات استقصائية كثيرة لامكانات انشاء صناعة للحوم في البلدان الافريقية تمخضت عن اقتراحات بمشاريع متعددة ، وعن دراسات جدوى تمهيدية ودراسات جدوى . غير أن تنمية صناعة اللحوم على المستوى الاقليمي لم تكن ناجحة بالرغم من الامكانات الكبيرة .

٣٩ - ولذلك يبدو أن ثمة حاجة الى نهج أكثر تكاملا في تنمية صناعات اللحوم لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الحيوانية وغيرها من موارد اللحوم المتوفرة ، وكذلك لضمان توجيه الموارد المالية القليلة توجيها كاملا وأكثر فعالية نحو مشروعات سليمة وقابلة للحياة اقتصاديا .

٤٠ - تستورد افريقيا كميات كبيرة من منتجات الألبان من البلدان المتقدمة . وهكذا ، فان الاستثمار في تجهيز اللبن (الحليب) ومنتجات الالبان يمكن أن يحقق وفرا في النقد الأجنبي ، وأن يوفر العمالة ويخفض تكاليف المنتجات . ويحتاج تشغيل مصنع لتجهيز اللبن ذو طاقة انتاجية قدرها ٦٠٠٠ لتر (٦ ساعات) الى ثلاثة مهندسين وعامل ماهر واحد.

المنتجات البحرية

٤١ - تمثل الاسماك والقشريات والأعشاب البحرية وغيرها من المواد الغذائية البحرية مصدرا هاما للبروتين لا يتوفر عادة الا في المناطق الساحلية . ونظرا لسرعة فساد الأسماك في مناخ حار ، يجب انشاء نظام لتبريد الأسماك وتخزينها ونقلها مثلجة ، وكذلك لتجهيزها بالتمليح والتدخين والتعليب ؛ كما ينبغي توفير الوسائل لانتاج الوجبات السمكية . ومن شأن نظام كهذا أن يحفظ الأسماك ويسمح بتوزيعها الى مناطق أبعد . وستكون هناك حاجة الى مصانع قياسية لانتاج الثلج والمخازن المبردة والثلاجات المتنقلة ، ونظرا لطول الساحل الافريقي ، قد يصل عدد ما يلزم منها الى مرتبة الألوف . ونتيجة لذلك ، فانه ينبغي النظر في تصنيع مثل هذه الوحدات محليا أو اقليميا .

الأنشطة

٤٢ - تستدعي الحاجة القيام بأنشطة منها :

(أ) وضع أهداف تغذوية وطنية وسياسات في ميدان الصناعات الغذائية ؛

(ب) سن تشريع ملائم لتشجيع وتسهيل الاستثمار في صناعة الأغذية على المستويين الوطني ودون الاقليمي ؛

(ج) المراجعة المستمرة لاسقاطات الطلب على الأغذية المجهزة وكذلك للأسعار والاعانات حتي يمكن تشجيع الانتاج الزراعي للمحاصيل الاساسية وضمان كسب معقول لأصحاب مصانع تجهيز الأغذية ؛

(د) وضع برامج لتنمية الصناعات الغذائية الوطنية ،لتقيم روابط فعالة بين البحث الغذائي وأنشطة تجهيز الأغذية وترويج نتائج الأبحاث

تجاريا مع ابداء كل عناية ممكنة لضمان الارتباط بين الصناعات الزراعية والقطاعات الصناعية الأخرى ؛

(هـ) الامداد المستمر بمواد خام من نوعية الزامية وبكميات وافية ؛

(و) وضع برامج تنمية لدعم وانشاء وتعزيز الشركات المحلية العاملة في تجهيز الأغذية وتوزيعها ؛

(ز) ادماج انتاج الأغذية وتجهيزها وتسويقها في نظام متكامل ورعاية هذا النظام في النشاط الحكومي اليومي وفي المؤسسة المعنية لكي يتحقق التوازن بين العرض والطلب في مجال الأغذية ؛

(ح) توفير قوة الدفع الكبيرة اللازمة لزيادة تدفق الاستثمارات وحجمها ؛

(ط) اعداد ملامح بيانية عن القوى العاملة والتنسيق الملائم لبرامج التعليم والتدريب لسد الحاجات التقنية والادارية لصناعة الأغذية .

الاطار المؤسسي

٤٣ - فيما يلي أمثلة عن الترتيبات المؤسسية التي يمكن بحثها :

(أ) انشاء مجلس لشؤون الأغذية والتغذية على مستوى مجلس الوزراء ويشمل عدة وزارات (أو ما يعادل ذلك) لاستعراض الوضع الغذائي المتدهور واتخاذ قرارات سياسية واصدار توجيهات ؛

(ب) انشاء مرفق لاعداد المشروعات الصناعية ، يركز من جهة على صناعة الأغذية ويكون مرتبطا بمرافق للاستثمار في الصناعة الغذائية ولتسويق المنتجات الغذائية ؛

(ج) اقامة مؤسسات (موجهة نحو غايات محددة ومحكومة

احتياجات صناعة الأغذية) لتولي نشاط البحث والتطوير ولتوفير التدريب متعلق بمجالات مثل علوم وتكنولوجيا الأغذية ؛ وتطوير المنتجات ؛ التعبئة ؛

(د) انشاء مركز وطني للتصميم الهندسي والانتاج لتنمية لقدرات فيما يتعلق بانتاج معدات تجهيز الأغذية .

٤٤ - يقترح أن تولى العناية اللازمة لتعزيز التعاون بين البلدان الافريقية في انتاج وتجارة الأغذية وكذلك لعقد اتفاق افريقي بشأن الأغذية يسهل استغلال الأسواق الداخلية في الاقليم ويوفر قوة دفع لعملية تعبئة امكانات قطاع تجهيز الأغذية .

المنسوجات

٤٥ - ان المنسوجات (الملبوسات) ، وهي أحد الأشياء الأساسية الهامة التي تمس اليها الحاجة ، هي أيضا أحد القطاعات الصناعية الأربعة التي ستبذل افريقيا كل ما في وسعها لكي تحقق فيها الاكتفاء الذاتي خلال العقد ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (٦).

الموقف الراهن

٤٦ - ازداد استهلاك ألياف النسيج في افريقيا ، كما يتبين من الجدول رقم (٢) ، من ٠٠٠ ٩٥٢ طن في عام ١٩٧١ الى ١ر٢٣ مليون طن في عام ١٩٧٩ بمعدل نموّسنوى ٣ر٣ في المائة في المتوسط . وتشير المقارنة بين

---

(٦) خطة عمل لاغوس ، الفقرة ٦٦ .

الجدول رقم (٢) : استهلاك ألياف النسيج في افريقيا

(كميات الألياف بآلاف الأطنان)

		الألياف الطبيعية				الألياف الصناعية			الاجمالي الكلي		السكان	
		قطن	صوف	كتان	المجموع	تركيبية	صناعية	المجموع	الكمية (أ)	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
افريقيا	١٩٧١	٦٢٥	٥٧	١٣	٦٩٥	١٣٠	١٢٧	٢٥٧	٩٥٢	٤	٣٥٠	٩ر٢
	١٩٧٩	٦٢٦	٢٤٠	١٢	٨٧٨			٣٥٣	١ ٢٣١	٤ر٦	٤٥٥	١٠ر٥
العالم	١٩٧١	١١ ٨٠٨	١ ٦٤٤	٣ ٤٧١	١٦ ٩٢٣	٥ ٨٥٤	٧٥٧	٦ ٦١١	٢٣ ٣٧٥	١٠٠	٣ ٧٩٩	١٠٠
	١٩٧٩	١٤ ٢٠٠	٤ ٢١٠	٦٠٧	١٩ ٠١٧			٧ ٨٦٢	٢٦ ٨٧٩	١٠٠	٤ ٣٣٥	١٠٠

المصادر : جمعت من أرقام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن استهلاك الألياف بالنسبة لكل فرد ، واردة في أعداد مختلفة في: الدليل السنوي للانتاج والتجارة ، وفي منشور اللجنة الاقتصادية لافريقيا : صناعة النسيج في افريقيا .

(أ) تم التوصل الى الاجمالي الكلي لعام ١٩٧٩ باستخدام المتاح من كل الألياف عن كل فرد في عام ١٩٧١ (٧ر٢ كجم لافريقيا و ٢ر٦ كجم للعالم) .

- 142 -

الاستهلاك (٠٠٠ ٩٥٢ طن) والناتج (٠٠٠ ٣٣٠ طن) في عام ١٩٧١ الى وجود فجوة واسعة قدرها ٠٠٠ ٦٢٢ طن ٠

٤٧ - ومع أن استهلاك المنسوجات منخفض في معظم البلدان الافريقية (وهو يمثل نحو ٤ في المائة من الاستهلاك العالمي) ، فان الاعتماد فيها على الواردات مرتفع جدا ٠ ويمكن تقسيم البلدان الافريقية ، استنادا الى وضعها الحالي وامكانيات تطور صناعات النسج المحلية فيها ، الى المجموعات الثلاث التالية :

(أ) بلدان تكاد تتمتع بالاكتفاء الذاتي في المنسوجات القطنية وتبدى امكانيات طيبة فيما يتعلق بالتصدير ٠ ومن الأرجح أن تركز هذه البلدان على أنشطة التصدير بالاضافة الى تلبية الطلب المحلي المتزايد ؛

(ب) بلدان تنتج محليا القطن الخام ولكنها لا تزال تستورد كميات كبيرة من الأقمشة القطنية ٠ ومعظم البلدان المنتمية الى هذه المجموعة تبدى امكانيات نجاح في بذل أنشطة للاستعاضة عن الاستيراد وقد تتمكن أيضا ، في وقت لاحق ، من تصدير كميات كبيرة من الأقمشة القطنية ؛

(ج) بلدان لا تنتج محليا من القطن ما فيه الكفاية ٠ وفي وسع البلدان المذكورة استكمال احتياجاتها بالاستيراد من البلدان الافريقية التي لديها فائض من القطن ٠

غير أنه تنبغي الاشارة الى أن القدرة التجهيزية المنشأة في معظم هذه البلدان لا ينتفع بها على نحو كاف ، ولذلك فان الضرورة تقضي بايلاء اهتمام خاص للتغلب على هذه المشكلة من أجل تحقيق تقدم في هذا القطاع الفرعي ٠

٤٨ - يمكن أن ينظر الى تطور صناعة النسج في البلدان الافريقية على أنها تمر بثلاث مراحل : الاستعاضة عن الاستيراد فيما يتعلق بالمنتجات التي تصنع محليا بسهولة ؛ والاكتفاء الذاتي في تلبية الاحتياجات المحلية ؛

والعمل على تصدير المنسوجات . وينبغي ، فيهذا الصدد ، أن يلاحظ أن من الأرجح أن يحفز اتجاه تكنولوجيا النسيج على اجراء تغيير هيكلي سريع : ذلك أن صناعة النسيج أخذت تقوم بصورة متزايدة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتطورة . ولذلك فان متطلبات اليد العاملة لكل وحدة من وحدات الناتج سوف تهبط على الأرجح ، ولكن نسبة أكبر من القوى العاملة سيكون عليها أن تتمتع بالمهارة التكنولوجية . وهذا الاقتران بين الكثافة الرأسمالية والتطور التكنولوجي يزيد من شدة الحاجة الي اختيار الأنواع الملائمة من التكنولوجيا بعناية لمنع تفاقم الوضع الراهن للبطالة في افريقيا.

٤٩ - وتستخدم صناعة النسيج أنواعا مختلفة من المواد الأولية مثل القطن ، والصوف ، والحرير ، والألياف الصناعية . وانتاج القطن ، وهو المادة الخام الأكثر استعمالا ، يتم محليا بكميات تكفي لدعم صناعة النسيج المتنامية في الاقليم الافريقي . فاذا أضيف الى ذلك أن انتاج الألياف من المواد الهيدروكربونية غير القابلة للتجدد يتطلب كثافة في رأس المال وأن مثل هذه الألياف الصناعية يتوقع أن تصبح متصاعدة التكلفة . فان هذا يستتبع أنه يجب نصح معظم البلدان الافريقية بالتركيز على النهوض بمصانع النسيج التي تستخدم القطن . وينبغي على بعض البلدان التي لديها موارد حراجية أن تنظر في امكانية انتاج ألياف صناعية تستند الى السليلوز ، وخاصة الريون الفيسكوزى . ومن الجدير بالملاحظة أن صناعة مثل هذه الألياف يمكن أن تربط بمصانع لبّ الخشب ، وهي بالتالي تفسح مجالا واسعا للتنمية التعاونية فيما بين الدول الأعضاء . وينبغي أيضا الاهتمام بانتاج الألياف الصلبة لاستخدامها في صناعة التغليف ، وخاصة في العمليات المتصلة بصناعة تحضير الأغذية .

٥٠ - وستكون الحاجة ماسة ، وفقا لما ذكرته منظمة الفاو[٧] ، الى كمية اضافية من ألياف القطن قدرها ١٫٨٤ مليون طن خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، بينما قدّر أن الاستثمار في مصانع حلج القطن اللازمة لحلج هذه الكمية سيزداد من ١٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٧٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٠ ، ويشمل ذلك زيادة اجمالي الاحتياجات السنوية من العملات الاجنبية من ١٠٠ ٠٠٠ دولار الى ١٤٠ ٠٠٠ دولار خلال نفس الفترة . ومن الجلي أن هذه الأرقام ستكون أعلى كثيرا لو أخذت في الحسبان عمليات الاستثمار في زراعة القطن و الألياف الطبيعية الأخرى وكذلك في انشاء مرافق لانتاج الألياف والمنسوجات الصناعية . فينبغي على البلدان الافريقية أن تحاول زيادة انتاجها من المواد الخام المحلية زيادة كبيرة ، بما في ذلك القطن و الألياف الصناعية بدلا من استيرادها من البلدان الواقعة خارج الاقليم.

---

(٧) الزراعة : صوب عام ٢٠٠٠ .

الأنشطة والمشروعات

٥١ - فيما يلي بعض الأنشطة التي ينبغي القيام بها :

(أ) تقييم الأيدي العاملة اللازمة وتنظيم التدريب على الأصعدة الوطنية والمتعددة الجنسية ؛

(ب) تكثيف الجهود الموجهة صوب تنمية المواد الخام المحلية واستخدامها الناجع ؛

(ج) تقييم استهلاك المنسوجات والطلب عليها وقدرة انتاجها، بما في ذلك ما يتعلق بحلج القطن ، وغزله ، ونسجه ، والألياف الصناعية وتشطيب عمليات النسيج ؛

(د) وضع وتنفيذ مشروعات القطن والمنسوجات الأخرى التي تستخدم فيها الألياف الطبيعية ، مع مراعاة تحقيق تكاملها مع انتاج الألياف الطبيعية ؛

(هـ) تقييم جدوى ربط صناعة ألياف السليلوز ، وخاصة الرايون الفيسكوزي ، مع مشاريع اللب والورق (في البلدان الغنية بالغابات) ؛

(و) تقييم امكانية تحقيق تكامل صناعة الألياف الصناعية ، وخاصة البوليستر والأكريليك ، مع المنتجات البتروكيميائية (في البلدان الكبيرة الانتاج للنفط) .

الاطار المؤسسي

٥٢ - فيما يلي أمثلة للترتيبات المؤسسية التي يمكن النظر فيها :

(أ) شركات النسيج الوطنية ؛

(ب) آلية للتفاوض الجماعي على ازالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية في أسواق البلدان المتقدمة النمو ؛

(ج) شبكة من أجل تبادل المعلومات التقنية والسوقية عن الألياف والمنسوجات ، بما في ذلك مرفق اعلامي مركزي لخدمة الحكومات؛

(د) مؤسسات تدريب وطنية ومتعددة الجنسيات ؛

(هـ) مؤسسات بحوث انمائية بشأن الألياف الطبيعية ؛

(و) آليات للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة تحت اشراف المنظمة الاقليمية الافريقية للتوحيد القياسي ؛

(ز) آليات لتشجيع التبادل التجاري فيما بين البلدان الافريقية ، وحماية الأسواق الافريقية وتعزيز الصادرات الى البلدان الواقعة خارج الاقليم ؛

(ح) ترتيبات لتشجيع التعاون فيما بين البلدان الافريقية في مجال انتاج المنسوجات ، بما في ذلك انشاء مشاريع مشتركة .

الصناعات الحراجية

٥٣ - جرى التشديد في خطة عمل لاغوس على استخدام الموارد الطبيعية المحلية [٨]. وطبيعة الغابات وتنوع المناخ والتربة في افريقيا تجعل في امكانها ، لو استخدمت على الوجه السليم ، أن توفر أساسا طيبا لتنمية متكاملة للصناعات الحراجية ، التي كانت من بين القطاعات الفرعية الصناعية التي أعطيت لها أولوية في خطة عمل لاغوس [٩].

---

(٨) خطة عمل لاغوس ، الفقرات ٥٦ (ب) ، ٥٩ (ج) ، ٦٦ (و) ، ٦٨ (أ) ، ٧٠ (ب) ، ٧١ .

(٩) نفس المرجع ، الفقرة ٦٧ (ب) '٧'.

٥٤ - والمنتجات الرئيسية التي أساسها الأخشاب والناتجة عن اجراء تحويل هام في الأخشاب هي الألواح التي تقوم صناعتها على الأخشاب (القشرة ، والرقائق ، وألواح الخشب الحبيّبي ، والألواح الليفية) ، ولبّ الخشب والورق (بما في ذلك ألياف الريون الفيسكوزية ، وطلاء اللّك والنتروسيليلوز) ، والأثاث ومنتجات النجارة (بما في ذلك المنتجات والهياكل الهندسية الخشبية) ، والفحم النباتي ونواتجه الثانوية ، والمواد الكيميائية ، والكبريت ، والصمغ ، ومواد الدباغة . وهكذا فان الصناعات القائمة على المنتجات الحرجية يمكن أن توفر منتجات تسد الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالمسكن والكساء والتعليم واعداد الأغذية .

٥٥ - وتتراوح درجة التجهيز في الصناعات القائمة على المنتجات الحرجية بين مجرد قطع الأشجار الى كتل (علما بأن الانتاج الصناعي الاقليمي لقطع الأخشاب الاسطوانية الشكل يبلغ ما بين ٣ و ٣ر٤ في المائة من الانتاج العالمي) وبين عمليات التجهيز الكيميائية المعقدة لانتاج ألياف الريون الفيسكوزية . ويستخدم معظم الخشب في افريقيا للوقود ، ولا يستخدم سوى جزء صغير منه على شكل فحم نباتي . ففي عام ١٩٧٧ مثلا ، استخدم من اجمالي انتاج ٣٨٣ مليون متر مكعب من قطع الخشب الاسطوانية ، ٣٣٦ مليون متر مكعب ، أي ٨٩ في المائة ، خشبا للوقود أو كفحم نباتي(١٠). أما تجهيز الكمية الباقية فيقتصر عموما على مجرد تحويلها الى منتجات تستخدم في البناء والتشييد (الخشب) ، والأثاث ومنتجات النجارة ، وأعمدة الكهرباء والبرق ، وعوارض السكك الحديدية .

---

(١٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، الكتاب السنوي للمنتجات الحرجية ، روما (عام ١٩٧٨) .

٥٦ - وقد عمد عدد محدود من البلدان الى القيام بعمليات تحضيرية أكثر تعقيدا . ومع أن بعض البلدان تنتج الورق ، فان مصانعها التي تنتج الورق تعتمد في انتاجها على لبّ الخشب المستورد . ولهذا فان ثمة آفاقا عريضة في افريقيا لتوسيع وتنمية الصناعة القائمة على المنتجات الحرجية . وفي هذا السياق ، يجب ايلاء اهتمام خاص لتنمية الصناعات الصغيرة الحجم في هذا القطاع . غير أنه فيما يتعلق بعمليات التجهيز الأكثر تعقيدا ، يجب أن ينظر في اقامة تعاون بين عدد من البلدان ، بما في ذلك تجميع الموارد ، وانشاء ما يلائم من المشاريع المشتركة .

٥٧ - ان تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في المنتجات القائمة على الصناعة الحرجية ، هذه المنتجات التي تستند هي ذاتها الى موارد متجددة ، من شأنه أن يساعد البلدان الافريقية على خفض وارداتها من مثل هذه المنتجات ويمكّنها من استيراد سلع انتاجية ذات أهمية أساسية لتنميتها الاقتصادية . وينبغي ، في هذا الصدد أن يلاحظ أن ما استوردته البلدان الافريقية (باستثناء جنوب افريقيا) من المنتجات الحرجية قد تضاعف خمس مرات : من ٢٢١ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٦٧ الى ١٠٧٤ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٧٨ ، بينما تضاعفت أرقام الصادرات المقابلة ثلاث مرات من ٢٦٦ الى ٨٣٧ مليون دولار أمريكي خلال نفس المدة . وخلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨ ، كان متوسط نسبة ما استورد من لبّ الخشب والورق ٥٠ في المائة من اجمالي الواردات ، وما صدّر من قطع الأخشاب الاسطوانية نحو ٧١ في المائة من اجمالي الصادرات . وكان متوسط ما استورد من كميات اللبّ والورق مليون ونصف مليون طن سنويا خلال الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٨[(١١)] . ويتضح من هذه الأرقام

---

(١١) استنادا الى "الكتاب السنوي للمنتجات الحرجية" .

أنه ، في حين أن الخشب غير المجهز (الكتل الخشبية) يتصدر قائمة صادرات افريقيا ، فان وارداتها تهيمن عليها المنتجات المصنعة التي تشتمل على قيمة مضافة أعلى بكثير .

المشاكل والعوائق

٥٨ - فيما يلي بعض المشاكل والعوائق الرئيسية التي حالت حتى الآن دون تحقيق التنمية الكاملة للصناعة الحرجية :

(أ) الاستخدام غير المخطط للأراضي مما أفضى الى تخريب الغابات (وترتب على ذلك أنه أصبح من الصعب التخطيط للصناعات الحرجية وضمان توريد الأخشاب) ؛

(ب) سيطرة الشركات الأجنبية العاملة محليا على الصناعة ؛

(ج) نقص الأيدي العاملة المدربة ؛

(د) الافتقار الى الموارد المالية بما في ذلك العملات الأجنبية ؛

(هـ) عدم الاستقرار السياسي والتدخل في شؤون الصناعة والتجارة ؛

(و) الافتقار الى قوائم جرد كاملة للغابات والى المعرفة فيما يتعلق بالانتفاع ببعض الأشجار الموجودة ؛

(ز) ضيق الأسواق المحلية والافتقار الى التبادل التجاري فيما بين البلدان الافريقية وكذلك المعايير والمواصفات المالية والتقييدية ؛

(ح) الحواجز التجارية الدولية .

٥٩ - تتمتع بعض أجزاء افريقيا بموارد حرجية . ويمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الحرجية داخل الاقليم لو طبق التخطيط في مجال استغلال الغابات ، والتشجير ، واعادة التشجير .

٦٠ - ونظرا للظروف البيئية السائدة ، التي تتراوح بين غابات كثيفة وصحاري قاحلة ، فان تنمية الصناعة الحرجية توفر أفاقا عريضة للتجارة في المنتجات الحرجية التي توردها الدول الأعضاء التي وهبت موارد حرجية الى البلدان المحرومة منها أو التي ليس لديها منها ما فيه الكفاية .

٦١ - ومن جهة أخرى ، فانه في حين أن المشكلة الهامة التي تسبب أوجه عجز في افريقيا هي نقص الموارد في الأقاليم الفرعية التي تشكل الأسواق الرئيسية ، فان البنية الأساسية للانتاج تتسم بالضآلة والضعف في المناطق التي تحوي فائضا من موارد الأخشاب .

٦٢ - وثمة أولوية انمائية واضحة وهي زيادة الاستثمار من أجل تجديد شباب الصناعة القائمة وانشاء قدرات جديدة في المناطق الغنية بالخشب ، وخاصة في منطقتي ياوندى وجيسيبني .

٦٣ - غير أن هاتين المنطقتين اللتين تنتميان الى مراكز البرمجة والعمليات المتعددة التوصيات والغنيتين بالأخشاب لا يعيش فيهما سوى عدد ضئيل من السكان كما أن حظ هذين الاقليمين الفرعيين في المجال الاقتصادي محدود . ولهذا فانهما لا يستطيعان أن يقوما ، دون الاعتماد على الغير ، بتحويل القدر الكافي من الاستثمارات في مجال البنية الأساسية ومرافق الانتاج التي تمس اليها الحاجة لتحقيق انتاج كاف وجدير بالاعتماد عليه .

٦٤ - والمنطقة التي تشكو من نقص جسيم في منتجات الغابات وموارد الخشب هي شمال افريقيا ، وهي منطقة تنعم بفائض كبير من الدخل الناجم عن البترول . ومن ثم فان التعاون القائم على المنفعة المتبادلة يجب أن يكون ممكنا ، بحيث يأتي التمويل من شمال افريقيا والموارد من وسط افريقيا ، وهكذا سوف يضمن لشمال افريقيا الحصول على امدادات مستمرة ويعتمد عليها من الخشب بأسعار يمكن أن يكون لها بعض الرأى في تحديدها ، في حين سيتاح لوسط افريقيا الحصول على التمويل اللازم لبنيتها الأساسية ومرافقها الصناعية التي لاتستطيع تنميتها معتمدة على نفسها لأن أولويات ميزانيتها المحدودة تقوم في جوانب أخرى .

٦٥ - كذلك يمكن اتخاذ ترتيبات لتنفيذ مشاريع مماثلة مع بعض البلدان الغنية الأخرى مثل نيجيريا ، التي لن تلبث مواردها الخاصة أن تكون عاجزة عن الوفاء بالطلب المحلي .

٦٦ - ان من شأن ترتيبات الترابط المذكورة آنفا تلبية احتياجات معظم بلدان شمال افريقيا والمناطق شبه القاحلة في غرب افريقيا من الخشب الصلد ، التي تتمثل في الأخشاب المنشورة والقشرة والرقائق والخشب الحبيبي والألواح الليفية ، ولكنها لن تجدي نفعا في معالجة النقص الموجود في كتل الخشب اللين .

٦٧ - في هذه الحالة ، يمكن للبلدان التي تشملها أنشطة مراكز البرمجة والعمليات المتعددة القوميات والتي تعاني عجزا في الخشب أما التعاون مع وسط افريقيا (على أن تعاد زراعة الأشجار اللينة الخشب في الأراضي التي تزال منها الأشجار الصلدة الخشب) أو مع شرق ووسط افريقيا . وهذه المنطقة الأخيرة قد أصبحت لديها بالفعل خبرة في زراعة الغابات ، كما أن لديها في أجزاء عديدة منها ، مزارع واسعة لينة الخشب أنشئت أصلا من أجل سوق لب الخشب لم تعد الآن مواتية .

٦٨ - لكن ينبغي أن يلاحظ أن مثل هذه المشاريع التعاونية سيكون مصيرها الفشل ما لم تحل في نفس الوقت مشكلة النقل فيما بين البلدان الافريقية . والجوانب التي تتطلب أعظم الاهتمام هي الملاحة الساحلية الافريقية ومرافق الموانىء ووصلات السكك الحديدية .

أفكار لمشاريع

٦٩ - لما كانت افريقيا تملك احتياطيات كبيرة من الخشب الصالح للتحويل الى مختلف المنتجات التي تمس اليها الحاجة في الاقليم وكذلك خارجه ، فان ثمة الكثير من الفرص المتاحة لزيادة التجارة في المنتجات الحرجية . وعلى أساس الانتاج المحلي فيما مضى ، واحصائيات الواردات ، وامكانيات المستقبل ، ووفورات الانتاج الكبير ، وكثافة رأس المال ، والتجهيز المقعد نسبيا ، والحاجة الى تعاون متعدد الجنسيات ، يبدو أن المنتجات التالية هي أهم المنتجات الحرجية التي يجب أن توجه لها عناية خاصة عند التخطيط للصناعات الحرجية على الصعيد الوطني و/أو الصعيد المتعدد الجنسيات .

(أ) المناشر ومناشر الألواح المنتجة أساسا من الخشب:

تشمل المنتجات الحرجية الخشب المنشور والألواح المنتجة أساسا من الخشب (القشرة ، والرقائق ، وألواح الخشب الحبيبي ، والألواح الليفية) . وانتاج الألواح يغلب عليه الخشب القشرة من أجل التصدير ، الذي بلغ انتاجه ٦ في المائة من انتاج الخشب في عام ١٩٧٧ ، في حين كان الاقليم مستوردا صافيا لأنواع الخشب المذكورة الأخرى . والتوسع في الناتج يجب أن يقوم ، كلما كان ذلك ممكنا ، على أساس الانتفاع بالكتل الخشبية التي ، اذا لم يتم ذلك ، قد تدمر عندما تزال الغابات من أجل التنمية الزراعية . ومن ثم فان التوسع يجب أن يستهدف أساسا زيادة قدرة المناشر بمقدار ٣٫٤

و ٧ر٤ مليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ على التوالي . ويقدر اجمالي الاستثمار عن المدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ بنحو ٣ مليارات دولار أمريكي ، في حين تزيد المتطلبات من القوى العاملة على ٣٠ ٠٠٠ شخص .

(ب) الأثاث : ان انتاج الأثاث أو مكونات الأثاث على قدر كبير من الجودة أمر ممكن وعملي ، وذلك باستخدام الأخشاب الجميلة الموجودة في الغابات الطبيعية والمغارس الافريقية ويقترح أن تقوم أربعة مصانع تجريبية (أحدها في غرب افريقيا ، واثنان في وسط افريقيا ، وواحد في شرق افريقيا) لتمكين البلدان النامية الافريقية من انتاج أثاث رفيع المستوى يستطيع منافسة الصادرات الأخرى الى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان الافريقية التي تفتقر الى موارد حرجية . والأمر يتطلب استثمارا اجماليا يبلغ ستة مليارات دولار أمريكي وقوة عمل تتألف من ٦٠٠ شخص. واذا كتب النجاح لهذه المصانع فان عددها يمكن أن يزداد .

(ج) لب الخشب والورق : يتوقع ، استنادا الى ما ذكرته منظمة الفاو[١٢] ، أن يزداد استهلاك الورق من مليون طن في عام ١٩٨٠ الى ٤ ملايين طن في عام ١٩٩٠ والى ٧ ملايين طن في عام ٢٠٠٠. وهناك اذن مجال رحب للتوسع في انتاج لب الخشب والورق في افريقيا من أجل الاستهلاك الاقليمي . وفي الامكان استخدام خشب المغارس وكذلك خشب الغابات الخليط لانتاج عجينة الورق والرايون الفيسكوزي . ويقوم الاقتراح على قدرة جديدة لانتاج ما مجموعه ثلاثة ملايين طن ، وتكون عاملة بحلول عام ١٩٩٠ ، مع زيادة ثلاثة ملايين طن أخرى بحلول عام

---

(١٢) الزراعة : صوب عام ٢٠٠٠ .

٢٠٠٠ . ويقدر أن الاستثمار اللازم لكل ٣ ملايين طن يتراوح بين ٦ مليارات و ٩ مليارات دولار أمريكي ، مع قوة عاملة قوامها ٣٠ ٠٠٠ شخص .

(د) الفحم النباتي : ينبغي أن يتم التخطيط لزيادة انتاج الفحم النباتي على نحو يسمح بالانتفاع بمخلفات الصناعة الحرجية والكميات الكبيرة من الأخشاب التي سوف تتبدد ، اذا لم يتم الانتفاع بها ، عند ازالة الغابات لاستخدام أراضيها في مختلف الأغراض . ويجب أن تكون بعض وحدات الانتاج من طراز المعوجات لكي يمكن استرداد المنتجات الكيميائية الثانوية . وانشاء وحدة معوجات تتراوح قدرتها بين ٣ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ طن سنويا سيتطلب استثمارات تتراوح بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ١٠ ملايين دولار أمريكي .

(هـ) التدريب على العمل في صناعات نشر الخشب والألواح الخشبية : قدر أن هذه الصناعات ستحتاج قبل حلول عام ٢٠٠٠ الى ١٦ ٧٣٠ من العمال المهرة ، والتقنيين ، والتكنولوجيين ، ولتلبية هذا العدد الضخم لمطلوب من العاملين المدربين ، اقترح انشاء ٤٥ مركزا للتدريب الحرفي وكليتين تقنيتين بتكلفة اجمالية تبلغ ٢٩٤ مليون دولار أمريكي (بأسعار عام ١٩٨٠)[١٣] . كما يجب توفير التدريب فيما يتعلق بالصناعات الثانوية لتجهيز الخشب . وينبغي تغيير المنهج التعليمي بحيث يمكن تدريب نسبة أكبر من العاملين على

---

(١٣) قدم هذا الاقتراح الفريق الاستشاري لمنظمة الفاو واللجنة الاقتصادية لافريقيا المعني بالصناعات الحرجية .

الآلات الخاصة بتشغيل الخشب وتدريب نسبة أقل ، مقابل ذلك ، من نجاري التركيب . وفضلا عن ذلك ، يجب توفير التدريب لكبار ومتوسطي رجال الادارة في كل التخصصات وعلى كل الأصعدة وذلك للتعجيل بعملية نقل الصناعة الى أيدي الافريقيين .

الأنشطة

٧٠ - من بين الأنشطة التي تمس الحاجة الى الاضطلاع بها :

(أ) اعداد سياسات واستراتيجيات وطنية لتنمية واستغلال الموارد الحرجية بصورة رشيدة ؛

(ب) تحديد المنتجات ذات الأولوية ، القائمة على أساس المصادر الحرجية والمخصصة للأغراض المحلية أو لأغراض التصدير والتي سيتم انتاجها محليا ، وذلك على ضوء موارد الغابات والبنية الأساسية المتاحة ؛

(ج) اعداد برامج للتشجير واعادة التشجير (لتوريد الأخشاب على نحو دائم) ، قائمة على أشجار ملائمة للأغراض الصناعية ؛

(د) اعداد برنامج لاستحداث وحدات انتاجية من أجل الحصول على المنتجات المختارة في الفقرة (ب) أعلاه مع مراعاة احتياجات البلدان الافريقية التي تعاني نقصا في الغابات وكذلك امكانيات التصدير الى خارج الاقليم . ويجب أن يشتمل البرنامج على دراسات حالات فردية لانشاء وتشغيل مصانع صغيرة الحجم لتشغيل الخشب ؛

(هـ) النهوض بمشاريع وطنية لتشغيل الخشب لتكون بمثابة نماذج لتنمية قطاع الصناعات الحرجية في الاقليم ؛

(و) حفز التعاون بين البلدان التي تعاني عجزا في الخشب وتلك الغنية بالخشب في الاقليم .

الاطار المؤسسي

٧١ - فيما يلي أمثلة لترتيبات مؤسسية يمكن بحثها :

(أ) ادماج وحدة مسؤولة عن الصناعات الحرجية في هيئة وطنية مسؤولة عن التخطيط والاعداد ، والتقييم ؛

(ب) انشاء منظمات مسؤولة عن المحافظة على الغابات وادارتها ؛

(ج) اقامة مراكز للبحث ، والتنمية ، والتدريب لتحقيق الانتفاع الفعال بالموارد الحرجية ، بما في ذلك اعداد اللب من أخشاب استوائية مختلطة ؛

(د) انشاء مؤسسات للصناعات الحرجية للشروع في اقامة مشاريع للمنتجات الحرجية وتعزيزها وتنفيذها وادارة مرافق الانتاج ؛

(هـ) اقامة منظمات للخشب على الصعيد الوطني والصعيدين دون الاقليمي والاقليمي لتشجيع التجارة في الخشب والمنتجات الحرجية داخل افريقيا وخارجها .

مواد البناء والتشييد

٧٢ - كان مما تم التشديد عليه ، في خطة عمل لاغوس ، الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان واستغلال الموارد الطبيعية المحلية ، كما دعت الخطة الى انشاء قاعدة متينة للتصنيع الذاتي الدعم على الصعيد الوطني والصعيدين الاقليمي والاقليمي[١٤] . وقد دعت ، في هذا السياق ، الى انتاج كميات كافية من مواد البناء لتشييد مساكن لائقة في المدن والريف من أجل سكان الاقليم المتزايدي العدد ، والى الوفاء

---

(١٤) خطة عمل لاغوس ، الفقرة ٥٦ .

على وجه العموم بالمتطلبات الاقتصادية فيما يتعلق بمواد البناء عند حلول عام ١٩٩٠[١٥]. كما أن استحداث صناعات مواد البناء والتشييد هو احدى الأولويات القصيرة المدى التي يجب أن توضع عن طريقها أسس التنمية السريعة للصناعات الأساسية[١٦]. وفضلا عن ذلك، فانه ليس هناك قطاع من الأنشطة لا تلعب فيه مواد البناء وخدمات التشييد دورا، كما أن هذا القطاع يتلاءم مع الوحدات الكبيرة والصغيرة على السواء وبذلك يمكن تجنب أن يتم تعزيز الوحدات الكبيرة على حساب الوحدات الصغيرة. وسواء تعلق الأمر بانشاء أو تحسين الهياكل الأساسية من أجل التنمية الاقتصادية أو بالوفاء بالمتطلبات الاجتماعية الثقافية، فان صناعة التشييد تضع الأساس لتوفير ظروف مواتية لذلك الانشاء أو التحسين.

٧٣ - ان العلاقات التي تربط بين الاستهلاك، والانتاج، والتشييد تظهر أن النمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية يعتمدان على التشييد. فأنشطة صناعة التشييد لا تقتصر على اقامة دور سكنية، بل تمتد لتشمل البنية الأساسية، والمعدات، والخدمات وكذلك اصلاحها وصيانتها. ومن ثم فان التشييد حافز قوي للنمو والرخاء الاجتماعيين. ولهذا فانه ليس مما يثير الدهشة أن الاستثمار في قطاع التشييد في البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك مواد البناء، أكبر منه في أي قطاع آخر (أكثر من نصف اجمالي الاستثمارات). وبالنظر الى العوامل الأخرى التي تمس اليها الحاجة من أجل الادارة السلسة لصناعة التشييد، مثل السلع التي تنتجها الصناعات الأخرى، والأيدي العاملة والمدخلات الأخرى، فانه من السهل أن ندرك لماذا كان هذا القطاع شديد الحساسية ازاء الظروف الاجتماعية الاقتصادية، ولماذا يولي الزعماء السياسيون كل هذه الأهمية للهيمنة على تنميته وذلك باعداد وانتهاج استراتيجيات

---

(١٥) نفس المرجع، الفقرة ٦٦.

(١٦) نفس المرجع، الفقرة ٦٧.

وسياسات محددة بجلاء . وفي مقابل ذلك ، يمكن القول ان بعض البلدان رغم مواردها المادية ، ولأنها أخطأت فيما مضى ولا تزال تخطيء في تقدير أهمية قطاع مواد البناء وصناعات التشييد وما له من علاقات قوية بالقطاعات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى ، قد كررت الوقوع في تجارب غير ناجحة في ميدان التشييد جعلت منه في نهاية المطاف ، لا أداة للتنمية ، بل حفرة لا قرار لها تبتلع ثروات تلك البلدان وتبدد جهودها ، ولا يشكل أكثر من مجال اجتماعي - اقتصادي معطل .

الخصائص العامة لصناعة التشييد في افريقيا

٧٤ - تظهر صناعة التشييد في الحسابات الوطنية مرتين ، الأولى كجزء من التكوين الرأسمالي بحسب نوع الأصول ، والثاني كمكون من الناتج المحلي الاجمالي بحسب المنشأ الصناعي . فمن زاوية التكوين الرأسمالي ، توضح المعلومات الأخيرة أن صناعة التشييد في افريقيا ، تشكل من ٤٠ الى ٥٦ في المائة من مجموع التكوين الرأسمالي ، في حين أنها تشكل ما بين ٥١ و ٦٦ في المائة من التكوين الرأسمالي في البلدان الأوروبية . وفيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي ، فيتراوح اسهام هذا القطاع في البلدان الافريقية بين ٤ و ١١ في المائة ، في حين أنه يتراوح بين ٥٠ و ٩٥ في المائة في البلدان الصناعية .

٧٥ - ومن المعروف جيدا أن صناعة التشييد تستخدم عادة نسبة عالية من الأيدي العاملة . وحيث أن الكثير من أعمال البناء لا يتعلق بالقطاع الصناعي بالمعنى الدقيق ، (الاصلاحات والصيانة في البلدان المتقدمة وتشييد المساكن الريفية والمحيطة بالمدن في البلدان النامية) ، فمن الصعوبة بمكان تحديد عدد العمال المستخدمين في

قطات التشييد على نحو دقيق . ومع ذلك ، فاذا كان ما يقرب من ١٠ في المائة من العمالة المتوفرة في أكثر البلدان الصناعية تقدما ، تجد فرصا للعمل في صناعة التشييد ، في الوقت الذي يتباطأ فيه معدل نموها على نحو ملحوظ ، فان فرص العمل التي قد يقدمها هذا القطاع في البلدان الافريقية يمكن ادراك قيمتها ، لاسيما اذا ما تعين تعزيز التقنيات كثيفة العمالة . وقد أثبتت دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا مؤخرا أن نصيب العمال المشتغلين في صناعة التشييد يتراوح بين ٣ و ٥ في المائة للبلدان الافريقية في مقابل النسبة المشار اليها أعلاه للبلدان الأوروبية وهي ١٠ في المائة .

٧٦ - وتعد صناعة التشييد في افريقيا ، من حيث خصائصها العامة مرنة ، ويمكنها أن تتسع وتتقلص بشكل ملحوظ استجابة لتقلبات الطلب ، ويمكن ملاحظة مثل هذه التقلبات السنوية الكبيرة في ناتج بعض قطاعات الصناعة عقب البدء في أشغال الهياكل الأساسية الرئيسية واستكمالها مثل السدود ومخططات الري الضخمة والمطارات والموانيء. وتعتمد الصناعة لمشاريع من هذا القبيل على الاحتياطيات الهائلة من العمال غير المهرة ، الذين يسهل حشدهم عندما يتم البدء في عمل جديد وتسريحهم حينما يوشك العمل على الانتهاء . ويعد الثمن الذي تدفعه حتى تتكيف هذه القدرة مع الطلب عاليا ، من حيث الاستخدام الفعال للموارد البشرية والتقنية والمالية . وقد تشمل الأعمال الرئيسية أيضا وظائف تتصل بقطاعات الصناعة التحويلية والنقل والتجارة والطرق والصحة العامة والتعليم وغيرها من الخدمات العامة. وتؤلف الأعمال الرئيسية للقطاع الفرعي ما بين ٦٥ و ٧٠ في المائة من جميع أعمال البناء ، كما أنها تؤثر تأثيرا مباشرا على تنمية صناعة التشييد في البلدان الافريقية . ومما يدعو للأسف أن الشركات الأجنبية تسيطر عليها في حقيقة الأمر ، اذ أنها تمتلك عادة المجموعة الكاملة من الموارد التقنية والمالية التي يقتصر توفرها لدى الشركات المتعددة الجنسية للبلدان الصناعية دون سواها .

٧٧ - ويستأثر الاسكان بنحو ٣٠ - ٣٥ في المائة من ناتج صناعة البناء . ويمكن في هذا المقام التمييز بين الهياكل التقليدية والحديثة . وتتوفر معلومات ضئيلة عن حجم الأنشطة في القطاع التقليدي الذي يمكن فيه تصنيف العمل الذي يقوم به معظم الأفارقة . وتتسم أنشطة هذا القطاع أساسا بتشييد المنازل اعتمادا على الذات ، ويختلف طرازها من منطقة الى أخرى . وأكثر المباني شيوعا هي المباني ذات الجدران المصنوعة من الأحجار والأنواع المختلفة من الجدران المصنوعة من الطين والأسقف الطينية المستندة على روافد خشبية والأسقف المصنوعة من سعف النخيل .

٧٨ - على الرغم من شتى الجهود المبذولة في بعض البلدان لتحسين أساليب البناء والمواد المستخدمة في القطاع التقليدي ، فيبدو أن معظم الحكومات الافريقية تولي اهتماما أكبر لمشكلة الاسكان في الحضر. فقد شرعت بعض البلدان في برامج جديرة بالثناء لتشييد منازل غير باهظة كتدبير عاجل يرمي الى تلبية احتياجات سكان المدن ، الذي يعيش معظمهم في مساكن غير صالحة للسكنى . ومع ذلك ، ففي أغلب الأحيان ، تظهر المشاكل فيما يتعلق بالتكاليف المرتفعة للمباني والافتقار الى نهج منظم حيال احتياجات المنتفعين . وأحيانا ، تحدث أخطاء صارخة في طرق البناء . وتوضح برامج الاسكان هذه الفجوة الضخمة بين المباني المشيدة بموجب هذه البرامج والمساكن الريفية من حيث الطراز والتكلفة . ويكمن أحد الحلول الممكنة لمشاكل الاسكان هذه في الجهود التي يمكن بذلها لسد الفجوة بين برامج تشييد المنازل الحضرية وبرامج تشييد المنازل الريفية ، وذلك عن طريق استخدام مواد بناء أكثر ملاءمة .

٧٩ - وتتنوع المعلومات بشأن تفصيل تكاليف البناء حسب عامل الانتاج اعتمادا على نمط العمل المطلوب والفترة التي استغرقها الأداء . أما فيما يتعلق بتفصيل تكاليف بناء المساكن ذات " التشطيب"

المعقول والمجهزة على نحو كامل بالكهرباء والمواسير ، فان هذا التفصيل يوضح أن مواد البناء تمثل ٤٥ - ٦٥ في المائة من جملة التكاليف ، في حين أن الأيدي العاملة تؤلف ٢٠ - ٢٥ في المائة وتمثل المعدات والمصروفات غير المباشرة ١٥ - ٢٥ في المائة .

السمات المميزة الرئيسية لصناعات مواد البناء الافريقية

٨٠ - فيما يلي مواد البناء المستخدمة بدرجات متفاوتة في المنطقة الافريقية : الحجر الطبيعي وفضلات الألياف الزراعية والأخشاب والطلصال العادي وقوالب الطوب النيء وقوالب الطلصال المحروق والقرميد والجير والاسمنت ومنتجات الاسمنت وألواح الاسبستوس الأسمنتي وألواح الحديد المطلع وألواح الألمنيوم وحديد الهياكل والطلب والألمنيوم وألواح الزجاج والخزفيات (الأدوات الصحية وقرميد الأسطح والأنابيب) . ويتحدد اختيار المواد بالبيئة الخاصة لاستخدامها (ريفية وحضرية ومحيطة بالمدن) والاعتبارات الوظيفية وتوفرها وتكاليفها والمرافق المستخدمة .

٨١ - ويعد الاسمنت ومنتجات الاسمنت أوسع المواد الأساسية استخداما، فقد حلت محل الحجر والطين والآجر وغيرها من المواد المحلية التقليدية . وقد أدى استخدام الاسمنت أيضا الى انتشار استخدام الطلب على نطاق واسع في شكل طلب للهياكل مما ترتب عليه الاستغناء التدريجي عن الخشب كمادة تسليح تقليدية . وقد أدى سحر الاسمنت الى تصاعد الطلب عليه بدرجة كبيرة بحيث أنه يتعين اليوم على معظم البلدان الافريقية أن تستورده نظرا لعدم كفاية الانتاج المحلي .

٨٢ - وعلى نفس النحو ، أصبحت ألواح الحديد المطلع (وفي بعض الحالات ألواح الألمنيوم) ، المادة الرئيسية لصنع الأسطح وغير ذلك من الأغراض ، مع الفارق وهو أنه ، على خلاف الاسمنت ، فقد أصبح بندا أساسيا لقطاع السكان المحيط بالمدن بل وحتى لقطاع سكان الريف

فضلا عن قطاع المستقطنات الحضرية . وتضطر معظم البلدان الى استيراد هذا الصنف .

٨٣ - ومن بين المواد الأخرى ، يعد الزجاج والخزف مواد بناء ثانوية ذات وظائف خاصة بها وحدها ، ويقتصر الطلب عليها حاليا لأعمال التشييد في الحضر ، غير أنها ستنتشر الى المناطق الريفية في نهاية الأمر . وعادة ما تستورد هذه المواد . ويعطي الجدول ٢ فكرة سريعة عن اتجاهات الاستهلاك والانتاج والواردات لبعض مواد البناء ، كما يبين الجهود المطلوبة لبلوغ الاكتفاء الذاتي في انتاج مواد بعينها ، مثل الاسمنت .

٨٤ - وفيما عدا الانشاءات الحضرية المعقدة وحالة استخدام مواد البناء مثل الاسمنت والطلب والألمنيوم وهي جميعا منبثقة عن نظم أجنبية ، فلا تنطبق أية تكنولوجيا مادية متقدمة على نظم البناء أو على انتاج مواد البناء التي تتنوع تنوعا كبيرا من بلد الى آخر. بالتالي ، يبدو أن الكثير من أعمال التشييد في افريقيا يقوم على الأساليب العتيقة ويفتقر الى النهج العلمي لانتاج مواد البناء واستخدامها . وذلك أن الكثير من مواد البناء ، وعلى سبيل المثال ، الآجر وقرميد الاسمنت من نوعية رديئة ولا تطابق المقاييس المعترف بها . ومن ثم ، تؤثر في نوعية ومتانة التشييد وما يستلزمه ذلك من اصلاحات متكررة للبناء ومن تكاليف .

٨٥ - وثمة مشكلة أخرى شائعة في القطاع المحيط بالمدن وأجزاء من القطاع الحضري وهي أن معايير التصميم قلما تطابق الحد الأدنى لمعايير التشييد كما هي ممثلة في أنظمة البناء ولا تبلغ مقاييس الصحة والسلامة التي تحكم العزل الحراري والحماية من المخاطر الطبيعية مثل الأمطار وتسرب المياه والرياح العاصفة والزلازل والتحات الجوي ، بل ان الموقف أسوأ من ذلك في حالة المباني الريفية ، فمعظمها ذاتي التصميم وذاتي الصنع ولا يلتزم بأصول البناء ولا نظمه .

٨٦ - ومن الواضح أن المواد والأساليب الجديدة لاستخدام المواد التقليدية لم تستوعب بالقدر الكافي بحيث تبرر توقعات بلوغ الاعتماد الذاتي في القرن الحالي . وقد نشأ هذا الموقف من أوجه الضعف التالية : الافتقار الى السياسات الخاصة والمساندة (التوجيه والترويج والنشر) ؛ الثغرات المؤسسية والمعرفة غير الكافية والاستخدام غير الملائم للمواد الخام المحلية ، وأوجه النقص في تمويل المشروعات والمهارات المهنية والأيدي العاملة المدربة وانعدام التدفق المنظم للمعلومات والاتصالات وتطور التكنولوجيا وانعدام نظم مراقبة النوعية والتوحيد القياسي وعدم وجود قاعدة مناسبة للأبحاث وعدم كفاية ترتيبات التعاون الضرورية بين البلدان .

انتاج مواد البناء

المواد اللاصقة

٨٧ - وفيما يتعلق بانتاج مواد البناء ومع مراعاة الظروف السائدة في المنطقة الافريقية ، ينبغي أن تكون المبادئ الارشادية هي : التنوع واللامركزية والحجم المتوازن للمصنع بحيث يتناسب مع حجم الأسواق المحلية في مسافة معقولة والانتفاع الفعال بالطاقة وتوحيد مقاييس النوعية والروابط مع الصناعات الأخرى . وعلى الرغم من أن بعض المواد ، مثل الآجر والاسمنت ، يقصد بها على وجه الحصر أن تستهلكها صناعة التشييد ، فقد يستخدم بعضها الآخر مثل الحديد والطلب والخشب والزجاج في عدد من القطاعات ، وثمة مادة مثل الجير تستخدم على نطاق واسع في المسابك والأحماض والمعادن غير الفلزية والزجاج والمواد المقاومة للحرارة ولب الخشب وصودا الأمونيا والزيوت والشحوم ومستحضرات التجميل والأسمدة وصناعات تجهيز الأغذية ، كما يستخدم في تنقية المياه أو معادلتها والانتفاع به في عدد من الأغراض مثل تربية الأسماك وعلم العقاقير ومكافحة الأوبئة والوفاء بعدة أغراض أخرى الى جانب مختلف أوجه استخدامه في صناعة التشييد ذاتها ، بما

في ذلك شق الطرق ومد السكك الحديدية . واذا أخذنا في الاعتبار استخدامات الجير المتعددة وبعض العوامل الأخرى مثل المجموعة الواسعة من المواد الخام التي يمكن أن تستخدم في انتاجه والمجموعة العريضة من التقنيات المتاحة وتكلفة الاستثمار الرأسمالي المنخفضة (أنظر الجدول ١٣)، فان الجير يعتبر بالتأكيد مادة من مواد البناء التي يجب أن يولي كل بلد الأولوية العليا لانتاجه .

٨٨ - وبالمثل ، ولأغراض التنويع ، تتوافر التكنولوجيات لانتاج بدائل الاسمنت القائمة على استخدام الجير . ويعد البوزولان الجيري أهم هذه المنتجات ويمكن انتاجه في جميع البلدان تقريبا ، كما أنه يمكن أن يحل محل الاسمنت في معظم برامج الاسكان الحضري والمحيط بالمدن والريف ، بما في ذلك مخططات تحسين المستوطنات البشرية على نحو مربح .

٨٩ - ونظرا لأن الاسمنت يستخدم على الصعيد العالمي في جميع أنواع مشاريع البناء والهندسة المدنية ، فان صناعة الاسمنت تعد من القطاعات الفرعية الهامة لصناعة مواد البناء . ومع أن عملية صناعة الاسمنت بسيطة في طابعها ، فانها قد أصبحت اليوم آلية للغاية بحيث أنها تتطلب ، في معظم الوقت ، نفقات رأسمالية ضخمة . ولهذا السبب، ومع مراعاة أي عوامل أخرى ، مثل توافر موارد الخام والطاقة والأسواق التي قد يستوجب توحيدها اتخاذ تدابير مشتركة على المستوى دون الاقليمي ، فانه ينبغي تشجيع أساليب الفصل الموقعي لانتاج الاسمنت بحيث يمكن سحق مخلفات الاحتراق الناتجة عن مصانع الحرق الضخمة في وحدات منشأة على مقربة من مراكز الاستهلاك ، بينما ينبغي للبلدان الافريقية أن تنظر في امكانية استخدام البوزولانا في مصانع الاسمنت الموجودة كوسيلة لتحسين ربحيتها وزيادة توافر الاسمنت لأغراض البناء (بصنع اسمنت البوزولانا) . وبالمثل ، ينبغي للبلدان التي تتوفر فيها المتخلفات الزراعية مثل قش الأرز أو غيره من الفضلات أن تنظر في انتاج رماد الاسمنت على أساس التكنولوجيا التي طورتها بعض البلدان النامية .

الجدول ٣ : اتجاهات الاستهلاك والانتاج والاستيراد فيما يخص
حبوب بنا محاره في المنطقه الافريقيه

المادة	الوحدة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧١	١٩٨٠ ■	١٩٨٥ ■	١٩٩٠ ■	١٩٩٥ ■	٢٠٠٠ ■
أ الأعلاف . الحبوب . الحبيبات									
الاستهلاك	بملايين الأطنان المتريه	٣٤ر٣	٣٤ر٧	٣٨ر١	٤٦ر٧	٦٨ر٧	١٠٥ر٣	١٦٢ر١	٢٥٠
الانتاج	" " " "	٢٣ر٤	٢٣ر٥	٢٥ر١	٣٠ر٧	٥٠ر٠	٨٨ر٠	١٦٢ر٠	٢٦٠
الواردات (صافي) الكميه	" " " "	١٠ر٩	١١ر٢	١٣ر١	١٦ر٠	١٨ر٧	١٧ر٣	لا ح٠	لا ش٠
القيمه	بملايين الدولارات	٥٢٢ر٥	٥٣٢ر٧	٨٥٠ر١	–	–	–	–	–
ب طب تلهياكل									
(القصان . السقسان . الأثواج . المواسير . الوصلات . الاسلاك الخ)									
– الاستهلاك	بملايين الأطنان المتريه	٥ر٠	٤ر٥	٤ر٧	٥ر٧	٨ر٣	١٣ر٤	٢١ر٦	٣٤ر٨
– الانتاج	" " " "	٢ر٥	٢ر٧	٢ر٩	٣ر٧	٥ر٦	٨ر٩	١٤ر٣	٢٥ر٦
– الواردات (صافي) الكميه	" " " "	٢ر٥	٢ر٨	١ر٨	٢ر٠	٢ر٠	٤ر٥	٧ر٣	لا ش٠
القيمه	بملايين الدولارات	٢٧٨ر٦	١٠٦ر١ ٢	٣٠٩ر٠ ٢	–	–	–	–	–
ج مسحات طلمبات تلهياكل									
الاستهلاك	بملايين الأطنان المتريه	–	١٥ر٠	١٨ر٠	٢٣ر٩	٣٨ر٥	٦٢ر٠	٩٩ر٨	١٦٠ر٦
الانتاج	" " " "	–	١١ر٦	١٣ر٥	١٩ر٢	٣٤ر٦	٦٢ر٣	١٠٠ر٣	١٦١ر٠
الواردات (صافي) الكميه	" " " "	–	٣ر٤	٤ر٥	٤ر٧	٣ر٩	لا ش٠	لا ش٠	لا ش٠
القيمه	بملايين الدولارات	١٢٩ر٤	١٠١ر٦	١٣٦ر٦	–	–	–	–	–
د الرشاح									
الاستهلاك	بملايين الأطنان المتريه	١ر٧	١ر٦	٢ر٢	٢ر٩	٤ر٩	٨ر٩	١٦ر٠	٢٩ر٠
الانتاج	" " " "	—	لا يذكر	—	—	—	—	—	—
الواردات (صافي) الكميه	" " " "	١ر٧	١ر٦	٢ر٢	٢ر٩	٤ر٩	٦ر٢	١٦ر٠	٢٩ر٠
القيمه	بملايين الدولارات	٦٧ر٩	٦٣ر٧	٨٧ر٤	–	–	–	–	–

■ تقديرات اللجنه الاقتصاديه لافريقيا .

ملاحظات :

– استبعد كميه الواردات من قيمة الواردات المقدره .

– مصدر المعلومات بالنسبه للواردات : الكتاب السنوى لاحصاءات التجاره الدوليه ١٩٧٨ . المجلد الثانى . المكتب الاحصائى . ادارة الشؤون الدوليه الاقتصاديه والاجتماعيه .

– مصدر المعلومات بالنسبه للاستهلاك والانتاج . الاحصاءات العالميه بالجدول . المكتب الاحصائى . ادارة الشؤون الدوليه الاقتصاديه والاجتماعيه (مطبوعات الامم المتحده ، رقم المبيع (E.78 XVII.9) .

٩٠ - وعلاوة على ذلك ، ففي بعض الحالات ومن أجل استغلال رواسب الحجر الجيري الصغيرة في شتى المواقع ، يمكن ايلاء الاهتمام لاقامة مصانع صغيرة لكي تتماشى مع التوفر المحدود من القدرة والمياه والمدخلات الأخرى وتلبية الطلب في سوق محلية مقيدة ، مما يخفف الضغط على شبكة المواصلات الوطنية ويسمح بمساهمة صغار المقاولين المحليين ويساعد على ازدهار الاقتصاد المحلي . ومع ذلك ، فينبغي أن يسبق اقامة مصانع الاسمنت الصغيرة ، اجراء دراسات تقنية - اقتصادية واجتماعية شاملة وذلك لضمان اتخاذ قرارات سليمة . وفي هذا الصدد، قد يكون من الضروري أولا اقامة عدد قليل من المصانع رائدة للايضاح والتدريب بمساعدة المنظمات الدولية ذات الصلة . ويمكن أن يتبع نفس النهج بالنسبة لانتاج بدائل الاسمنت المشار اليها أعلاه .

المنتجات القائمة على الطلصال

٩١ - وبخلاف المواد اللاصقة ومكوناتها ، تشكل المنتجات القائمة على الطلصال مجموعة أخرى من مواد البناء التي يرجح أن يكون لتطويرها اثر فوري في تعزيز الصناعات الافريقية لمواد البناء . ومن بين هذه المواد ، ينبغي ايلاء أهمية خاصة لانتاج الطوب المحروق وقرميد السطوح بتكلفة معقولة واستخدام مختلف التقنيات المتاحة كبديل ينطوي على مقومات الاستمرار ، للمواد التقليدية المستخدمة حاليا ، ولاسيما الاسمنت ومنتجات الاسمنت . ورهنا بالموقع والحاجات والمتطلبات يمكن اتخاذ اما قمين خندق بول أو قمين حرق الطوب باستخدام الخشب أو المخلفات الزراعية كوقود قد المستطاع .

الخشب والمنتجات القائمة على الخشب

٩٢ - وفيما يتعلق باستخدام الخشب والمنتجات القائمة على الخشب ، ينبغي أن تركز الجهود الوطنية ودون الاقليمية على الحاجة الى :

جدول ٤ : التكلفة المقارنة للاستثمار الرأسمالي
في انتاج مواد بناء مختارة

المادة	تكلفة الاستثمار (لكل طن متري)	أساس حجم المصنع لبلوغ تكلفة الاستثمار (أطنان مترية في اليوم)	تكلفة المواد (لكل طن متري)	مصدر المعلومات
الأسمنت	١٥٠	١٠٠ (قمينة دوارة)	٧٢(أ)	مجموعة التكنولوجيا الوسيطة، لندن
	٢٠٠	٦٠٠ (قمينة دوارة)		- do -
	٥٠	٦٠٠ (قمينة دوارة)		الهند
	٢٥	١٠٠ (قمينة انبوبية)		الهند
آجر الطلصال المحروق	٩٨	٦٠ (قمينة هوفمان)	٢٤	اليونيدو
	١١٠	٦٠ (قمينة طنل)	٢٦	اليونيدو
	٤٨	١٢٥ (قمينة هوفمان)	١٩	الهند
الكتل الترابية المستقرة	٣(ب)	-	٣٨٤ فرنك غرب افريقيا/م٢	توغو
كتل الأسمنت	٥(ب)	-	٤٩٤ فرنك غرب افريقيا/م٢	توغو
الجير	٨(ب)	-	١٧	جمهورية تنزانيا المتحدة
قوالب الطوب الرملي الجيري	٣	-	١٢	الهند
الخرسانة الخلوية (الجير، الرماد المتطاير)	١٣م٣	١٫٧ مليون م٣	-	الهند
(صروخي)	١٤	٢٠	٢٢	الهند
طلصال - بوزلانا	٨	٢٠	١٠	الهند
سيزال - ألواح الأسمنت	٥(ب)	-	٢	جمهورية تنزانيا المتحدة
ألواح التسقيف الأسفلتية	٣٫ /م٢	١ مليون م٢	١٫٤/م	الهند/ جمهورية تنزانيا المتحدة
ألواح الحديد المضلع	٣٠٠	-	٢٫٤/م٢	جمهورية تنزانيا المتحدة (بتصرف)

جدول ٤ (تابع)

المادة	تكلفة الاستثمار (لكل طن متري)	أساس حجم المصنع لبلوغ تكلفة الاستثمار (أطنان مترية في اليوم)	تكلفة المواد (لكل طن متري)	مصدر المعلومات
ألواح الألومنيوم				
المطلع	٣٠٠	-	٩٣ر٤/م	جمهورية تنزانيا المتحدة
عجينة الجبس	١٢ر٤	١٠ (قمينة دوارة)	٢٢	الهند
زجاج الألواح	٥٠ (فوركولت)			
		٤٠	-	الهند
	٨٠ (عملية بتسورح لصناعة ألواح الزجاج (ح)	٤٠	٢	الهند

(أ) التكاليف السائدة بجمهورية تنزانيا المتحدة في سنة ١٩٨٠ .

(ب) تقديرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالنسبة لتكلفة الاستثمار .

(ح) عملية بتسورح لصناعة ألواح الزجاج .

ملاحظة: يمكن أن يحل جير البازولانا محل ما يصل الى ٤٠ في المائة من أسمنت بورتلاند .

يمكن أن يحل طلصال البورولانا محل ما يصل الى ٢٥ في المائة من أسمنت بورتلاند .

يمكن أن تحل الكسل النراسية المسفرة محل ٧٥ في المائة من كسل الأسمنت .

يمكن أن تحل ألواح الأسبست المطلع / ألواح سيزال والأسمنت محل ما يصل الى ٥٠ في المائة من ألواح الحديد المطلع / الألومنيوم في التسقيف .

يمكن للطوب المصنوع آليا من الطلصال أن يخفض من استهلاك الأسمنت بنسبة ١٠ في المائة .

(أ) وضع واعتماد أنظمة للبناء تتيح الاستخدام الرشيد للأخشاب في التشييد . وينبغي أن تتخذ عدة تدابير لتشجيع استخدام الخشب ، كلما اقتضى الأمر ، بما في ذلك تشكيلة من الأنواع والتطبيقات أوسع نطاقا مما كان مستخدما حتى الآن . وينبغي وضع وتطبيق معايير وطنية واقليمية لمكونات ألواح الأخشاب المصنوعة ؛

(ب) استحداث تصميمات هندسية رخيصة التكلفة للألواح الخشبية في صناعة التشييد ، سواء للمناطق الحضرية أو الريفية ؛

(ج) انتاج ألواح قائمة على الخشب من الأنواع الثانوية ومن فضلات الغابات والمناشر ؛

(د) استحداث مجموعات جذرية من أنواع الأخشاب وتصنيفه (بما في ذلك تصنيف الجهد) ؛

(هـ) استحداث تقنيات تجهيز علمية .

٩٣ - ونظرا لأن المنطقة تشتمل على بلدان ذات موارد حرجية وفيرة وأخرى تعوزها الغابات على السواء ، فان استخدام الأخشاب في أعمال التشييد ، ينبغي أن يقترن باستخدام غيره من المواد . ويمكن انتاج الألواح من الفضلات الزراعية ؛ وفي الامكان الحصول على وفورات كبيرة لدى استخدام الخشب عن طريق التعميم والاستخدام الرشيدين لقوالب الانشاءات الهيكلية المؤقتة في أعمال الخرسانة (باستخدام الألواح المسطحة الملائمة على نحو ملائم) .

مواد البناء الأخرى

٩٤ - وعلى غرار المنتجات الأخرى مثل الحديد والصلب وما يتصل بها من مواد ، ينبغي أن ينظر الى انتاج الزجاج والأدوات الصحية والتركيبات وقطع الغيار الكهربائية في اطار القطاعات الأخرى وعلى أساس دون اقليمي بالدرجة الأولى .

٩٥ - ويقدم الجدولان ٣ و ٤ فكرة عن التكلفة المقارنة للاستثمار في انتاج مواد بناء مختارة ، فضلا عن تقدير متطلبات الاستثمار لتنمية طاقة انتاجية اضافية .

البحوث

٩٦ - أولا وقبل كل شيء ، لن يتسنى تحقيق التنمية المنتظمة والسريعة لمواد البناء وصناعات التشييد الافريقية القائمة على استخدام الموارد المتاحة محليا الا عن طريق تطوير البحوث (رفع مستوى مرافق البحوث الوطنية القائمة وانشاء مراكز بحوث للتشييد ومواد البناء على المستوى دون الاقليمي) . وينبغي تعزيز المبادرة التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في هذا الشأن وتوسيع نطاقها. وعلى أية حال ، ينبغي أن تشمل أولويات البحوث ما يلي : تقنيات لرفع انتاج مواد البناء الهامة الى المستوى الأمثل (الاسمنت في المقام الأول) من المصانع الموجودة واستحداث تقنيات جديدة لاستخدام مواد البناء التقليدية والمواد المحلية لتحسين نوعية المباني الريفية وتطوير أساليب استعاضة المواد والمحافظة على الموارد النادرة واستحداث أساليب لتحويل الفضلات الزراعية والنفايات الصناعية الى مواد بناء وايجاد وسائل لخفض تكاليف البناء ، والانتاج الصغير ومتوسط الحجم لمواد البناء واعادة صياغة أنظمة البناء ولوائحه .

التدريب

٩٧ - يعتمد تطوير مواد البناء وصناعة التشييد في المنطقة الافريقية على الدراية التقنية والادارية والتنظيمية لعاملي البناء المحليين . ويعزى انعدام الدعم المالي عادة الى أوجه النقص سالفة الذكر . ومع ذلك ، فان المقاولين المحليين ، في التحليل الأخير ،هم الذين سوف يشجعون الانتاج المحلي لمواد البناء واستخدامها . ومن هنا تتضح ضرورة تدريب هؤلاء المقاولين أو اعادة تدريبهم على المستويين

الجدول ٥ - تقدير متطلبات الاستثمار
لتنمية طاقة مواد بناء اضافية

(بملايين الدولارات)(أ)

المادة	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	المجموع
الأسمنت	٢ ٠٠٠	٤ ٥٦٠	١١ ١٠٠	١٦ ٦٠٠	٣٤ ٢٦٠
طلب الهياكل	٦٠٠	١ ١٥٥	٢ ١٦٠	١٠ ٦٥٠	١٤ ٥٦٥
ألواح الزجاج	١٢٥	٣٨٧	٩٤٠	٨٧٥	٢ ٢٤٧
منتجات الهياكل الطلمالية	٣١٦	٦٩٢	١ ١٤٠	٢ ٤٢٨	٤ ٥٧٦
المجموع	٣ ٠٤١	٦ ٧١٤	١٥ ٣٤٠	٣٠ ٥٥٣	٥٥ ٦٤٨

(أ) يشتمل على معامل تصاعد التكلفة .

- 172 -

الوطني ودون الاقليمي عن طريق تقديم دورات دراسية في مواد محددة وبصفة دورية . وينطبق نفس الشيء أيضا على الفنيين متوسطي المستوى والعمال الذين يواجهون صعوبات جمة في استخدام المواد الجديدة .

٩٨ - وينبغي أن تشمل برامج التدريب أيضا اطلاع جميع الفنيين المعنيين على التجربة الناجحة لبعض البلدان النامية خارج المنطقة الافريقية . وهنا أيضا ينبغي تعزيز المبادرة التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا وتوسيع نطاقها .

الأنشطة

٩٩ - واستنادا الى أفكار المشاريع السالف ذكرها ، ينبغي الاضطلاع بالأنشطة الرئيسية التالية :

(أ) تقدير الاحتياجات على المدى الطويل والقصير من مواد البناء ومكونات وخدمات التشييد مع مراعاة جوانب خطط التنمية الاقتصادية الوطنية المتصلة بطريق مباشر أو غير مباشر بأنشطة التشييد ؛

(ب) اجراء دراسات واستقصاءات لعوامل الانتاج مثل المواد الخام الأساسية والموارد وغيرها من المدخلات ومرافق الانتاج والمرافق الهيكلية الأساسية والأيدي العاملة الماهرة ، وهي العوامل التي يمكن على أساسها تحديد الثغرات ؛

(ج) واستنادا الى التقييم أعلاه الوارد في (أ) ، يستكمل تقييم شامل لتنمية القطاع يبين بجلاء الاحتياجات والامكانيات والعلاقة بين الاستهلاك والانتاج والأساليب الكفيلة بتنمية عوامل الانتاج الواردة في (ب) أعلاه ؛

(د) تحديد التدابير الانمائية المطلوبة مع ايلاء اهتمام خاص بما يلي :

- استكشاف المواد الخام واجراء دراسات استقصائية بشأنها وتعدينها والانتفاع بها ؛
- الطاقة والمياه وغيرها من الموارد ؛
- المرافق الأساسية للنقل والاتصالات ؛
- انتاج مواد البناء الضرورية مثل الاسمنت والقرميد والآجر والجير وأحجار البناء ومواد الأسطح المتينة في المرحلة الأولى من التنمية يتبعها صناعة الزجاج والخزفيات والمنتجات المعدنية في مرحلة لاحقة ؛
- التسويق ونظم وخدمات التوزيع الرامية الى تلبية احتياجات المستهلك ؛
- تنمية المهارات من أجل انتاج المواد وخدمات البناء.

(هـ) تعزيز ترشيد نظم البناء عن طريق اعادة صياغة قواعد البناء ومقاييسه ولوائحه ، الأمر الذي يؤدي الى استخدام أكبر لمواد البناء المحلية ويساعد على خفض تكاليف البناء ؛

(و) تنظيم ودعم البحوث وأنشطة التنمية والتدريب الموجهة الى تطوير مواد البناء المحلية واستحداث الأساليب المناسبة لاستخدامها في البناء ؛

(ز) مسايرة التطورات في مواد البناء وصناعة التشييد التي حدثت في مناطق أخرى من افريقيا وغيرها من الأقاليم النامية والأخرى مع اعطاء أهمية خاصة لترتيبات التعاون فيما بين البلدان ؛

(ح) اجراء دراسات عن أنظمة تقنيات الاسكان التقليدي بغية تعزيز المناسب منها للانتاج الصناعي .

الاطـار الصناعي

١٠٠ - والآلية المؤسسية ، التي تعتبر ضرورية للتنفيذ الناجح للمشاريع والأنشطة المحددة أعلاه ، وبصفة خاصة على المستوى الوطني، تتضمن ما يلي :

(أ) استحداث " آلية عقدية " ، كجزء من الجهاز الحكومي، تنهض بمسؤولية التخطيط الشامل والمنسق لقطاع مواد البناء والتشييد مع ايلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى . وسوف تؤدى مثل هذه الآلية ، التي ستؤلف بين جميع القطاعات الرئيسية التي تتصل بمختلف جوانب مواد البناء وصناعة التشييد ، الى تيسير التعرف على القيود التشغيلية وغيرها من العقبات التي تعرقل برمجة وتنفيذ وتقييم المشاريع ومتابعتها ، كما أنها تبين لوكالات صنع القرارات والوكالات المنفذة السياسات الواجب اتباعها فضلا عن السبل المؤدية اليها ؛

(ب) اقامة مؤسسات البحوث والتنمية والتدريب وتعزيزها من أجل تعزيز الاستخدام الرشيد والكفء للموارد المحلية في مجال التشييد، مما يؤدي الى زيادة انتاج صناعة التشييد وخفض تكاليف التشييد ؛

(ج) خلق وتعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لاعداد المشاريع، والأعمال الهندسية والادارة والتوحيد القياسي للمنتجات ومراقبة النوعية واستقصاءات المواد الخام وانتاج مواد البناء وتوزيعها .

١٠١ - ان استحداث آلية على المستوى دون الاقليمي ، مثلا عن طريق انشاء مجلس لتنمية مواد البناء وصناعات التشييد ضمن اطار التجمعات الاقتصادية المقررة والقائمة ، قد يشكل اطارا ملائما لتشجيع الأنشطة المشتركة على المستوى دون الاقليمي وتنسيق السياسات ووضع أساليب لتخطيط المشاريع وتنفيذها في المجالات ذات المصالح المشتركة . وينبغي تنسيق هذه الآليات على المستوى الاقليمي .

١٠٢ - ينبغي اتخاذ الخطوات لانشاء شبكة اقليمية تتصل بروابط دون اقليمية ووطنية لتقديم المعلومات بشأن مواد البناء وصناعات التشييد.

الصناعة المعدنية

١٠٣ - وفقا لخطة عمل لاغوس ،ومن أجل انشاء نمط للتصنيع ذاتي الدعم، فمن الضروري أن تجهز المواد الخام الوطنية محليا وأن يتم محليا صنع الكثير من السلع الوسيطة والرأسمالية كليا أو جزئيا (١٧). ويقتضي تصنيع افريقيا، ارساء قاعدة صناعية تستهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للناس(١٨)،ومن المنتظر أن تسعى الحكومات جاهدة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ الى تحقيق ٤ر١ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي وبلوغ الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمواد الغذائية ومواد البناء والملابس والطاقة (١٩). وينبغي استنباط الطرائق(٢٠). المؤدية الى انشاء الصناعات الأساسية مثل الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية ، وينبغي بصفة خاصة تشجيع التعاون الصناعي داخل البلدان الافريقية واقامة مرافق انتاج متعددة الجنسية من أجل صناعات مثل الصناعات المعدنية التي عادة ما تتجاوز تكاليفها وطاقاتها الانتاجية القدرة المالية الوطنية وطاقة استيعابها (٢١). وفي هذا الصدد ، ستمنح أولوية عالية لتنمية صناعة الحديد والصلب وكذلك صناعات النحاس والألمنيوم .

---

(١٧) المرجع السابق ، الفقرة ٥٦ (ب) و (د) .

(١٨) المرجع السابق ، الفقرة ٥٦ (أ) .

(١٩) المرجع السابق ، الفقرة ٦٦ .

(٢٠) المرجع السابق ، الفقرة ٦٧ (ب) .

(٢١) المرجع السابق ، الفقرة ٧٠ (أ) و (ج) .

خصائص الصناعة المعدنية

١٠٤ - لدى وضع سياسة لتنمية الصناعة المعدنية يجب أخذ الخصائص التالية المميزة للصناعة في الاعتبار وهي :

(أ) عمليات بديلة لانتاج نفس المنتج ؛

(ب) تكنولوجيا معقدة ومتطورة تشمل التجهيز ومراقبة الانتاج؛

(ج) الحاجة الى هياكل دعم أساسية على نطاق واسع ؛

(د) كثافة رأس المال ، التي ترتهن بدرجة كبيرة على الوفورات الضخمة ؛

(هـ) متطلبات مرتفعة من الطاقة لأنواع معينة من الانتاج ؛

(و) الحاجة الى قدر كبير من الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا ؛

(ز) تباين خلط المنتجات والقدرة على النمو رهنا بنهج متكامل وأسواق كبيرة على نحو اقتصادي ؛

(ح) آثار الوحدات التصنيعية ، وما تتطلبه كل عملية لبلوغ الحد الأمثل ؛

(ط) روابط وثيقة بالصناعة الهندسية وقطاعات الاقتصاد الأخرى ؛

(ى) متطلبات خفض التلوث .

١٠٥ - وينبغي لمرافق انتاج المواد المعدنية حتى تكون قادرة على التنافس وخاصة مصانع الحديد والصلب ، أن تحقق وفورات كبيرة بالنسبة لكل من المصانع المتكاملة وغير المتكاملة . ويتجاوز النطاق الاقتصادي للمصانع المتكاملة بكثير طلب البلدان المنفردة ، كما أن

تكاليف الاستثمار مرتفعة للغاية . ومن ثم ، فمن الضروري استنباط طرائق عملية للتعاون بين الحكومات في انشاء المصانع المتكاملة . وينبغي في نفس الوقت تكثيف البحوث بشأن مصانع الطلب الصغيرة على اختلاف طاقاتها الانتاجية ، معتعزيز انشائها كوحدات انتاجية قابلة للحياة .

الروابط مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى ووقعها عليها

١٠٦ - ويتطلب صنع وتطوير السلع الاستهلاكية النهائية والمعدات في افريقيا نموا متزامنا للصناعات الوسيطة التي توفر مدخلات مثل الحديد والصلب والألمنيوم وغيرها من المنتجات المعدنية التي تعتمد بدورها على استغلال الموارد المعدنية الهائلة للقارة . ويتم في الوقت الحالي تصدير معظم هذه المعادن على شكل منتجات خام ونصف نهائية الى البلدان المتقدمة . وتقدر النسبة المئوية للطلب على المعادن الأساسية والمنتجات الوسيطة والنهائية التي يلبيها الانتاج المحلي بما يتراوح بين ٧ و ١٠ في المائة بالنسبة للمنطقة الافريقية . وبالنظر الى النمو الصناعي في افريقيا ، فمن المحتم أن يزداد السوق المحلي بالنسبة للمعادن الصناعية والمنتجات المصنوعة . وهذا يعني أن التكامل الرأسي ابتداء بالتعدين وحتى التكرير والصنع قد يصبح أكثر أهمية واغراء من الناحية الاقتصادية .

١٠٧ - والواقع ان استهلاك المنتجات المعدنية ، ولاسيما الطلب ، يعد مؤشرا لمستوى التنمية الاقتصادية المحرز ، فكلما ارتفعت مرحلة التنمية الاقتصادية التي تحققت ، كلما ازدادت أهمية القطاع الفرعي التعديني . وقد قدر أن معدل الطلب على السلع الهندسية انما يميل الى أن يزيد على معدل الناتج المحلي الاجمالي بمقدار مرة ونصف على الأقل . وتصدق هذه الحقيقة على الصناعة المعدنية التي يستخدم ناتجها كمدخل وسيط في الصناعات الهندسية .

١٠٨ - وتعد تنمية الصناعة المعدنية ، ولاسيما صناعة الحديد والصلب، شرطا لا بد منه لتصنيع أفريقيا وذلك لأن القطاع الفرعي يوفر الروابط الفعالة ، كما أنه ضرورى لانتاج المعدات الأساسية وعدد الآلات . وأنشط القطاعات استخداما لمنتجات المعادن الأساسية الوسيطة منها والنهائية هي قطاعات التشييد والنقل والمواصلات والآلات والمعدات الزراعية ومعدات البناء والمعدات الكهربائية والالكترونية ومعدات التعدين وغيرها من قطاعات صنع المعدات المعدنية (أنظر الرسم البياني ١).

١٠٩ - وتعتمد مقومات النمو الاقتصادى للصناعة المعدنية في افريقيا، حيث يعد حجم السوق المحلي عائقا هاما ، على حجم ونمو وهيكل وادارة الصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية . ويعتبر الطلب على المنتجات الصناعية النهائية العامل الذى يحدد بطريق غير مباشر اقامة صناعات معدنية قابلة للنمو في افريقيا .

تحديد المنتجات ذات الأولوية الأساسية

١١٠ - تزود الصناعة المعدنية جميع قطاعات الاقتصاد بالمواد المعدنية والسبائك . وتحدد الاعتبارات الاقتصادية اختيار هذه المواد واستعمالها. وكما سبقت الاشارة ، تعد المواد المعدنية والسبائك مدخلات ضرورية في عملية التصنيع بأكملها .

١١١ - ويعتبر الصلب أقل المواد الهندسية تكلفة وأسهلها توافرا لتشييد وصنع المعدات والآلات والمصانع . ويستهلك الصلب ويستخدم في عدة أشكال وأحجام في عمليات التشييد الصناعي وتركيب الآلات وفي الصناعات التحويلية وغيرها من الصناعات وفي النقل والهياكل الأساسية .

١١٢ - ويستخدم الألومنيوم على نطاق واسع في صناعة الطائرات والصناعة الكهربائية وصناعة التشييد وصناعة الأدوات المنزلية .

الرسم البياني ١ : الترابط بين المعادن الأساسية / الصناعات الهندسية والاحتياجات الأساسية

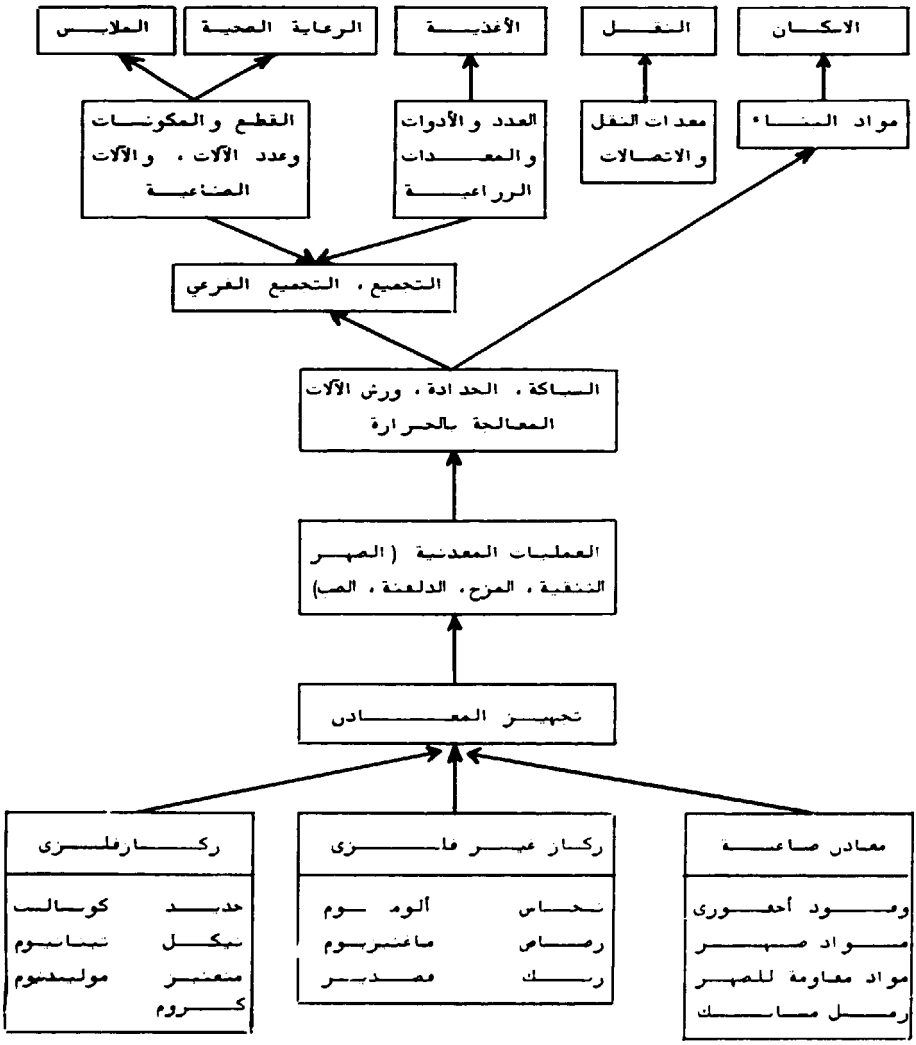

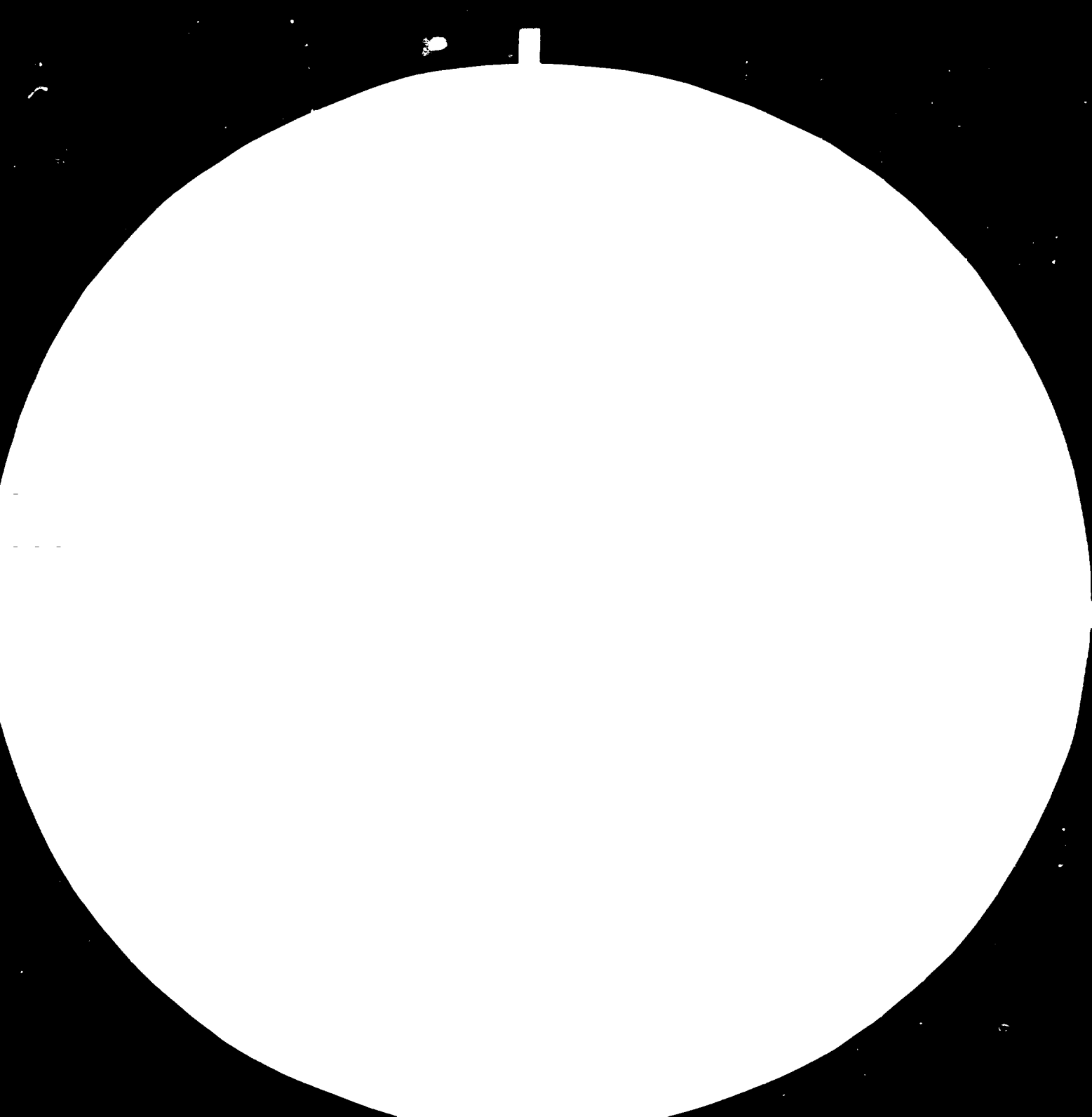

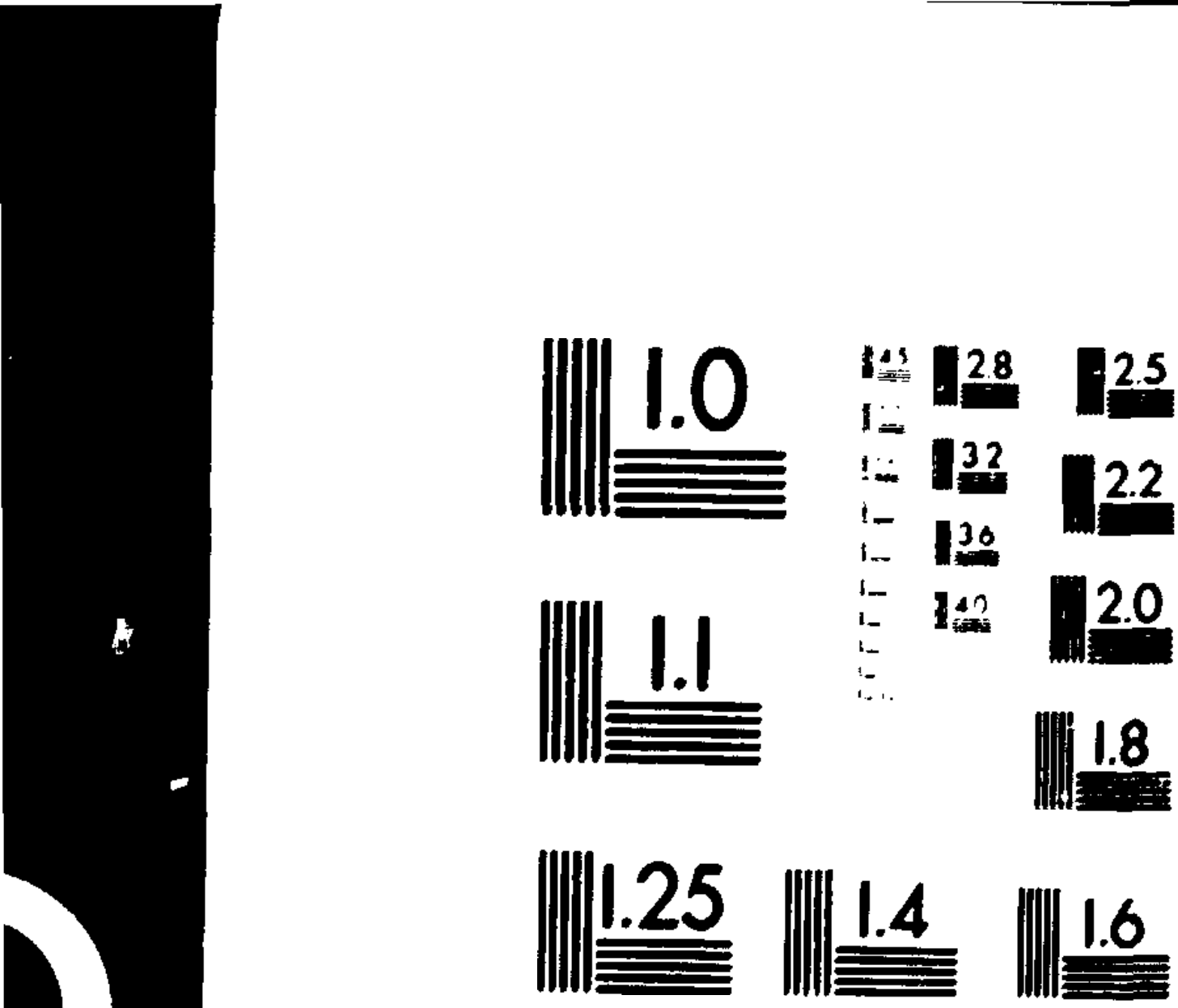

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

١١٣ - ويعد النحاس أحد المدخلات الرئيسية في الصناعة الكهربائية ، كما يستخدم أيضا على هيئة نحاس أصفر في كثير من الصناعات الأخرى .

١١٤ - ويستخدم القصدير والرصاص في المقام الأول بمثابة معادن مساعدة في الانتاج الصناعي ، وبمثابة مكونات رئيسية في البرونز. وعلاوة على ذلك ، يعتبر القصدير ضروريا لتطوير صناعة حفظ الأغذية . وغالبا ما يستخدم الزنك لصنع قوالب الصب وبطانات المحمل في صناعة السيارات .

المشكلات الرئيسية والقيود

١١٥ - تعد تنمية الصناعة المعدنية نشاطا استثماريا طويل الأجل يستغرق أمده عدة خطط انمائية لبلد ما وتمتد منافعه للبلد الى أعماق المستقبل .

١١٦ - تتسم منتجات الصناعة المعدنية بالتعدد ، ونتيجة لذلك تتغير المدخلات اللازمة للصناعة من حيث النوعية والخصائص ، الأمر الذى يؤدى الى اختلاف سبل التصنيع التي تحددها خواص المواد الخام ، مما يستدعي اتخاذ قرارات صعبة بالنسبة لموقع المرافق واختيار التكنولوجيا . كما أن تنمية الصناعة تنطوى على استغلال موارد غير متجددة التي غالبا ما توجد في مناطق نائية ومنعزلة ، وهو ما يقتضي استثمارا ضخما في المرافق الهيكلية الأساسية .

١١٧ - وعادة ما تكون الصناعة المعدنية كثيفة رأس المال والتكنولوجيا مما يجعل امكانية اقامة مصنع ذى حجم أمثل بالنسبة لمعظم البلدان ذات الأسواق الوطنية الصغيرة في حكم المستحيل. ومن القيود الرئيسية الافتقار الى جميع أنواع المواد الخام الأساسية ضمن الحدود الوطنية وعدم كفاية القوة البشرية القادرة على معالجة جميع جوانب مشروع ما من التصميم الى الانتاج الفعلي ، فضلا عن قصور الهياكل الأساسية ونقص الطاقة والتمويل . وتشمل المعوقات

الأخرى : صعوبة احتياز التكنولوجيا العصرية والوحدات الصناعية والعجز عن التنافس في الأسواق الدولية بالنسبة للمنتجات الرفيعة المستوى و/أو المصنعة (وغالبا ما يتوقف ذلك على تكلفة التنقيب والاستحداث ونوعية المنتج ونوع التكنولوجيا المستخدمة) وغيبة الارادة السياسية القادرة على تجميع الموارد واقامة مشاريع متعددة الجنسية .

١١٨ - وبالاضافة الى ذلك ، فقد اتسم هيكل الصناعة المعدنية وادارتها بمضي الوقت بقدر كبير من التركيز مع تكامل رأسي شامل بدءا من الاستكشاف ومرورا بالتجهيز والصنع الى تسويق المنتجات النهائية . وتتعرض الصناعة الى تقلبات الأسعار في أسواق المعادن والفلزات . وتفضي هذه الخاصية المميزة الى تعارض في المصالح بين البلدان التي توجد بها موارد معدنية والبلدان التي تستخدم مثل هذه المعادن ، ومن هنا تأتي الحاجة الى توزيع عادل للملكية ومراقبة الصناعات المعدنية الوطنية منها أو المتعددة الجنسية أو دون الاقليمية .

المشاريع المتعددة الجنسية ذات الأولوية

١١٩ - من المتوقع أن يغطي برنامج الصناعة المعدنية خلال العقد الأنشطة الترويجية الرامية الى تشجيع العرض المحلي من المعادن والسبائك بهدف بلوغ الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بهذه المواد لاستخدامها في الصناعة الهندسية . فاذا ما وضعنا هذا الهدف نصب أعيننا ، أمكن تحديد المشاريع التالية بوصفها مجالات ذات أولوية عالية .

صناعة الحديد والصلب

١٢٠ - يستهدف هذا البرنامج تلبية الحاجة الى الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي بالنسبة لأنواع الصلب المكربن التي تستورد حاليا

بكميات ضخمة (١٣٫٤ مليون طن في عام ١٩٧٦) . فأنواع الصلب المكربن لازمة للتشييد الصناعي واقامة الهياكل الأساسية ، فضلا عن الحفاظ على القدرات الصناعية القائمة .

١٢١ - وتقدّر جملة موارد افريقيا من ركاز الحديد بما يربو على ٢٠ مليار طن من الحديد . وتقدر موارد الفحم المعروفة والقابلة للاسترداد (باستثناء جنوب افريقيا) بزهاء ٥ مليار طن . وبالمثل، فان الكميات الاحتياطية من الغاز الطبيعي هائلة (زهاء ٦ مليار متر مكعب أي نحو ١٠ في المائة من الاحتياطيات العالمية المعروفة (القابلة للاسترداد) . وتقدر احتياطيات افريقيا من عناصر مزج سبائك الصلب ، بالمقارنة مع الاحتياطيات العالمية كما يلي : ٣٨ في المائة من ركاز الكروم و ٤٣ في المائة من الكوبالت و ٥٠ في المائة من المنغنيز ونحو ٧ في المائة من فلوريد الكالسيوم البللورى وكميات لا يستهان بها من النيكل والفناديوم والتنغستن .

١٢٢ - وغير خاف أن قاعدة الموارد اللازمة لتنمية الحديد والصلب توجد في افريقيا ، وتتيح فرصا لاقامة صناعات كبيرة تلبي الاحتياجات المحلية للمنطقة الافريقية ، وتقوم على طرق صناعة الصلب عن طريق اختزال الأوكسجين مباشرة باستخدام الفرن الكهربائي أو باستخدام الفرن العالي التقليدى خطوط صنع الصلب بالأوكسجين . وتوضح قاعدة الموارد أيضا أن هناك امكانات هائلة لصناعة السبائك الحديدية بالنظر الى موارد الطاقة الوفيرة المتاحة في أفريقيا .

١٢٣ - ومن أجل تعزيز تنمية صناعة الحديد والصلب في أفريقيا ، ينبغي أن ينظر الى مرافق الانتاج المتصلة بصناعة الحديد والصلب التالية كأجزاء لا تتجزأ من تلك الصناعة : المسابك ومصانع اعادة الدلفنة القائمة حاليا على السبائك المعدنية المستوردة ومصانع الأفران الكهربائية القائمة على الخردة والصب المستمر وآلات الدلفنة

ومصانع الحديد والصلب المتكاملة القائمة على الاختزال المباشر والمصانع التقليدية لصهر الصلب في الفرن العالي .

١٢٤ - ومن المقدر أن يصل استهلاك الصلب الخام في المنطقة الافريقية بحلول عام ٢٠٠٠ الى نحو ٣٩ مليون طن في السنة (بافتراض عدد سكان قدره ٧٨٠ مليون نسمة ومتوسط استهلاك للصلب الخام قدره ٥٠ كجم للفرد . وطبقا للاسقاطات (المستندة الى سيناريو الاتجاهات بالنسبة لاستهلاك الصلب المباشر ، وسيناريو معياري بالنسبة لاستهلاك الفولاذ غير المباشر) يصل الاستهلاك الى مستوى ٧٠ مليون طن بحلول عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن يتم انتاج ٥٠ - ٦٠ في المائة على الأقل من متطلبات الصلب الخام محليا . ولبلوغ هذا الرقم المعتدل وقدره ٣٩ مليون طن سيقتضي الأمر اقامة ٢٠ مصنع تقليدي لصهر الصلب بالفرن العالي/ الأكسوجين ، تبلغ طاقة انتاج كل منها مليون طن في السنة ، وهذا يتضمن استثمارا تبلغ قيمته ٨٢٠ مليون دولار أمريكيا (بأسعار عام ١٩٧٩)و ٠٠٠ ٥ شخص مدرب للمصنع الواحد . وتبلغ الأرقام المناظرة بالنسبة للاختزال المباشر/الفرن القوسي الكهربائي ، ٤٠ مصنعا و ٥٠٠ ألف طن في السنة و ١٨٥ مليون دولار أمريكي و ٥٠٠ ٢ شخص . وقد اقتصرت الأرقام على حدود المجموعات الانتاجية وحدها (والتي لا تشمل تكلفة اقامة الهياكل الأساسية) في ظل الظروف الأفريقية .

صناعة الألومنيوم

١٢٥ - يوجد في أفريقيا ككل زهاء ٤٣ في المائة من موارد البوكسيت في العالم ، ولكنها لا تنتج الا نحو ١٥ في المائة من انتاج البوكسيت العالمي وتحول ٢ر٦ في المائة تقريبا من الناتج العالمي الى أكسيد الألومنيوم وألومنيوم أولي .

١٢٦ - وصناعة الألومنيوم هامة لبلوغ أهداف لاغوس ، ولاسيما فيما يتعلق بانتاج الطاقة الكهربائية ونقلها . وبقدر ما يستهلكه الفرد

الواحد من الألومنيوم في أفريقيا اليوم بما يبلغ ٠٫٢ كيلوغرام مقارنة بالمتوسط العالمي وقدره ١٣٫٥ كيلوغرام ومتوسط قدره ٠٫٤ كيلوغرام بالنسبة لأمريكا اللاتينية ٠

١٢٧ - وبافتراض أن عدد السكان في المنطقة الأفريقية يبلغ ٧٨٠ مليون نسمة ، وأن الاستهلاك المقدر للفرد الواحد هو ١ كيلوغرام بحلول عام ٢٠٠٠ ، فان الطلب على الألومنيوم سيبلغ ٧٨٠ ألف طن في السنة بمعدل تحويل قدره ٢ من أكسيد الألومنيوم الى فلز الألومنيوم و ٣٫٢ من البوكسيت الى أكسيد الألومنيوم ٠ وستكون جملة طاقة تجهيز أكسيد الألومنيوم المطلوبة ٣٫٦ مليون طن/سنويا بحلول عام ٢٠٠٠ ٠ وبافتراض حجم اقتصادى لمصنع أكسيد الألومنيوم قدره ١٫٠ طن/سنويا ، فان هذا يعني أن هناك حاجة الى أربعة مصانع لانتاج أكسيد الألومنيوم٠ وسيتطلب كل مصنع استثمارا قدره ٦٥٠ مليون دولار (بأسعار عام ١٩٧٩) و ١ ٢٥٠ عاملا مدربا ٠

١٢٨ - وفي حالة متطلبات السعة لفلز الألومنيوم ، من المقدر أنه بافتراض حجم اقتصادى لمصاهر الألومنيوم قدره ١٥٠ ألف طن/سنويا ، فسوف تكون هناك حاجة الى نحو خمسة مصانع ٠ وستطلب كل مصنع استثمارا قدره ٤٠٥ مليون دولار (بأسعار١٩٧٩) و ١ ٢٥٠ عاملا مدربا وقدرة كهربائية تبلغ قرابة ٣ مليار كيلووات في السنة ٠

١٢٩ - وسيقتضي برنامج تطوير صناعة الألمنيوم تنمية متزامنة لطاقة توليد الكهرباء القائمة على القدرة الكهرمائية والفحم والمواد الحرارية الأرضية ٠

صناعة النحاس

١٣٠ - تقدر موارد أفريقيا من النحاس بحوالي ٦٤ مليون طن من فلز النحاس المتوافر على شكل خامات يبلغ متوسط محتواه من النحاس ٢٫٦ في المائة ونحو ١٣ في المائة من الاحتياطيات العالمية ٠

وهذا يعني أن قاعدة الموارد لتنمية صناعة النحاس توجد في أفريقيا .

١٣١ - ويرمي برنامج تنمية صناعة النحاس خلال العقد الى تعزيز التجهيز الأمامي في الصناعة بهدف ضمان توافر الفلز اللازم للصناعة الكهربائية وامداداته في أفريقيا .

١٣٢ - ويقدر استهلاك النحاس بما يصل الى ٧٨٠ ألف طن سنويا (بافتراض عدد سكان قدره ٧٨٠ مليون نسمة و ١ كيلو غرام للفرد في عام ٢٠٠٠) . وبحجم اقتصادى أمثل قدره ١٥٠ ألف طن/سنويا للمصهر ، ستكون هناك حاجة الى نحو خمسة مصاهر . وسيتطلب كل مصهر استثمارا قدره ٣٠٠ مليون دولار أمريكي (بأسعار عام ١٩٧٩) و ٠٧٠ ١ عاملا مدربا .

١٣٣ - ستدعو الحاجة الى ما يقرب من ثمانية مصانع لتنقية النحاس على أساس طاقة انتاجية قصوى قدرها ١٠٠ ألف طن/سنويا لكل مصنع تنقية ، في حين سيحتاج كل مصنع تنقية استثمارا قدره ٥٠ مليون دولار أمريكي و ٧٢٠ عاملا مدربا .

صناعة الرصاص والزنك

١٣٤ - ولدى وضع هذا البرنامج للعقد ، تم التسليم بحقيقة أن الطلب على هذه المعادن ستحدده التطورات التي ستطرأ على صناعات تحويل المعادن والصناعات الهندسية . والاستخدامات الرئيسية للزنك هي : طلاء أنواع الصلب والنحاس الأصفر وقوالب الصب . وتتضمن خطة عمل لاغوس الطلب الفرعي التالي على الزنك: شرائط الصلب المطلية بالزنك للسيارات والشاحنات والحافلان وأبدان المركبات الحديدية والألواح المجلفنة لصناعة التشييد ومكونات وقطع قوالب الصب لصناعة النقل .

١٣٥ - ويفترض أن البطاريات ذات الألواح الرصاصية هي المنفذ الرئيسي للرصاص . ومن هنا ، سيقوم الرصاص بدور هام فيما يتعلق بانتاج معدات النقل .

١٣٦ - وتمثل الموارد المعروفة من الرصاص والزنك التي يمكن استغلالها على نحو اقتصادى زهاء ٧ في المائة من اجمالي احتياطيات العالم من الرصاص و ١١ في المائة من اجمالي احتياطيات العالم من الزنك .

١٣٧ - ويقدر استهلاك الرصاص بنحو ٧٨٠ ألف طن/سنويا (بافتراض أن عدد السكان هو ٧٨٠ مليون نسمة ، والاستهلاك ١ر٠ كيلوغرام للفرد في عام ٢٠٠٠ بالنسبة للمنطقة الأفريقية) . وهذا يتطلب خمسة مسابك ومعامل تنقية للرصاص ذات حجم اقتصادى أمثل تبلغ طاقة انتاجها ١٥٠ ألف طن/سنويا . وستبلغ الاستثمارات المطلوبة لكل وحدة صناعية ١٠٥ مليون دولار أمريكي (بأسعار عام ١٩٧٩) وستحتاج كل وحدة صناعية الى قرابة ٦٧٠ عاملا مدربا .

١٣٨ - ويقدر الطلب على الزنك بنحو ٤٦٨ طن/سنويا (بافتراض أن عدد السكان هو ٧٨٠ مليون نسمة ومعدل استهلاك الزنك ٦ر كجم/للفرد لعام ٢٠٠٠ بالنسبة للمنطقة الافريقية) وهذا يتطلب ثلاثة مصاهر زنك ذات حجم اقتصادي أمثل قدره ١٥٠ ألف طن/سنويا . وسيحتاج كل مصهر للزنك الى استثمار قدره ٢٤٠ مليون دولار (بأسعار ١٩٧٩) وعدد من العمال قدره ٧٥٠ عاملا .

صناعة القصدير

١٣٩ - يتمثل أوسع استخدام وحيد للقصدير في طلاء أنواع الصلب. وبالنظر الى التركيز الكبير على الأغذية ،يفترض أن صناعة الصاج المطلي بالقصدير هي العامل المحدد الوحيد لمستقبل القصدير خلال

١٤١ - على الرغم من امكانية اقامة عدد من المؤسسات المستقلة ذاتيا لأداء وظائف محددة مثل استغلال وتنمية وتجهيز المعادن واستخدام الطاقة، فان تنسيق أنشطة كل منها سيصبح يسيرا لو نفذت الوظائف المطلوبة بموجب نفس التنظيم على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ويبدو أن الجمع بين شركات التعدين الوطنية وشركة تعدين متعددة الجنسية المستوى دون الاقليمي ، وعلى أن تكون هذه الأخيرة مصممة على غرار الشركات عبر الوطنية ، هو خيار جدير بالدراسة . وينبغي أن تصمم الشركات بحيث تنهض بالأنشطة التالية :

(أ) تحديد المشاريع التعدينية وصياغتها وتصميمها ؛

(ب) تعزيز المشاريع التعدينية وتنفيذها ؛

(ج) اختبار المشاريع التعدينية وتشغيلها ؛

(د) تسويق المنتجات والمواد الخام وتوزيعها مع التركيز بصفة خاصة على التجارة فيما بين البلدان الافريقية ؛

العقد . ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستويات المعيشة واستهلاك الأغذية المعلبة نتيجة التحضر وتحسين تدابير حفظ الطعام الى زيادة استهلاك الصاج المطلي بالقصدير على الرغم من أنه قد يحدث تنافس بينه وبين الطلاء بدون قصدير .

١٤٠ — ويقدر استهلاك القصدير بما يصل الى ١٦ ألف طن/سنويا (بافتراض أن عدد السكان هو ٧٨٠ مليون نسمة ومعدل استهلاك ٠٫٢ كجم للفرد في عام ٢٠٠٠) . ولن تكون هناك حاجة الا لمصهر قصدير واحد بأدنى حجم اقتصادي وقدره ١٥ ألف طن/سنويا . وستبلغ قيمة الاستثمارات المطلوبة ١٢٠ مليون دولار (بأسعار ١٩٧٩) وسيحتاج الأمر الى قوة عاملة قدرها ٧٥٠ عاملا مدربا .

الاطار المؤسسي

(هـ) تدريب الموظفين الفنيين والقائمين على التنفيذ والادارة ؛

(و) اجراء البحوث والتطوير ؛

(ز) التعاون مع شركات التعدين وغيرها من الشركات التي تعمل في مجال استخراج المواد الخام ؛

(ح) تعبئة الأموال اللازمة للاستثمار .

١٤٢ - وتجدر الاشارة الى أن الشركات السالف ذكرها ، ستحتاج ، في بعض الحالات الى أن تتعاقد من الباطن مع مؤسسات متخصصة داخل افريقيا وخارجها للقيام بأنشطتها .

الصناعة الكيميائية

١٤٣ - تبرز خطة عمل لاغوس الحاجة الى انشاء قاعدة صناعية ترمي ، من بين جملة أمور ، الى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان[٢٢] . ومن المتوقع أن تبذل الحكومات قصارى جهدها خلال العقد ١٩٨٠-١٩٩٠ لبلوغ نسبة ١ر٤ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي وأن تحقق الاكتفاء الذاتي في القطاعات الفرعية التالية : الأغذية ومواد البناء والملابس والطاقة[٢٣] ، وجميعها على غرار القطاعات الاقتصادية كلها تستخدم المنتجات الكيميائية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر وتشمل الفقرات الأخرى ذات الصلة الواردة في خطة عمل لاغوس فقرات تتعلق

---

(٢٢) المرجع نفسه ، فقرة ٥٦ (أ) .

(٢٣) المرجع نفسه ، فقرة ٦٦ .

بارساء قاعدة للتنمية المرحلية للصناعات الأساسية بما في ذلك الصناعات الكيميائية والتعاون على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي[٢٤] واعداد خطط على المستويين دون الاقليمي والاقليمي من أجل انشاء مجمعات صناعية رئيسية[٢٥]، فضلا عن ايلاء أولوية عليا للصناعات المتعددة الجنسية ، بما في ذلك الصناعات الكيميائية[٢٦].

خصائص الصناعة الكيميائية

١٤٤ - ويتعين لدى وضع سياسة لتنمية الصناعة الكيميائية أخذ الصفات الخاصة بالصناعة التالي ذكرها في الاعتبار :

(أ) العمليات البديلة والمواد الخام البديلة لانتاج نفس المنتج ؛

(ب) التكنولوجيا المركبة والمتقدمة التي تتضمن معالجة متعددة المراحل ؛

---

(٢٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٧ (ب) .

(٢٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٠ (أ) .

(٢٦) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٠ (ج) .

(ج) كثافة رأس المال التي تعتمد اعتمادا كبيرا على وفورات الانتاج الكبير ؛

(د) الاحتياجات الضخمة من الطاقة لبعض المنتجات ؛

(هـ) نسبة كبيرة من الاحتياجات الى الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا ؛

(و) اختلاف المنتجات وقدرتها على البقاء والنمو رهنا بالنهج المتكامل والمنافذ الاقتصادية بالنسبة للمنتجات المناظرة والثانوية ؛

(ز) الاثار على النظام الأيكولوجي مما يتطلب ادماج معالجة النفايات وتدابير السلامة ؛

(ح) الروابط الوثيقة بالصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد .

١٤٥ - ويترتب على الخصائص السابق ذكرها أنه ينبغي للمصانع الكيميائية أن تلبي وفورات الانتاج الكبير على مستوى الانتاج الأساسي والوسيط حتى تكون قادرة على التنافس. غير أن مثل هذه الأحجام تتجاوز بكثير طلب البلدان المنفردة - ومن ثم ، تظهر الحاجة الى استنباط طرائق عملية للتعاون بين الدول الأعضاء .

الارتباط بالأنشطة الاقتصادية الأخرى ووقعها عليها

١٤٦ - ويزداد الطلب على المواد الكيميائية بمعدل أسرع من النمو العام للاقتصاد . ويعني هذا أنه كلما ارتفعت مرحلة التنمية الاقتصادية المحرزة ازدادت أهمية دور القطاع الفرعي الكيميائي ، ويستلزم هذا بدوره ازدياد درجة الارتباط بالصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. (أنظر الرسم البياني ٢) .

١٤٧ - وتجدر الاشارة الى أن جزءا هاما من ناتج الصناعة الكيميائية يستخدم كمدخل وسيط في العمليات الكيميائية وغيرها من الصناعات والأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والبناء والنقل . ولا يوجد بالفعل أي منتج صناعي لا تدخل فيه المواد الكيميائية بشكل أو بآخر .

١٤٨ - ومن الواضح تماما أن معظم المنتجات الكيميائية ترتبط ارتباطا مباشرا بتلبية الاحتياجات الأساسية وأهمها الأغذية والصحة. وخلال العقد المنصرم، أفضى بطء نمو الانتاج الزراعي في افريقيا الى تحويل قدر متزايد من الموارد الى استيراد الأغذية بأسعار باهظة للغاية ، الأمر الذي ترتب عليه نقص مقدار العملة الأجنبية المتوفرة واللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنمية القطاعات الأخرى . ويستطيع الانتاج المحلي للمواد الكيميائية الضرورية القائم على الموارد المحلية (الغاز الطبيعي والفحم وصخور الفوسفات وهيدروكسيد البوتاسيوم والملح والحجر الجيري ومواد الكتلة الحيوية

الرسم البياني ٢ - ترابط صناعات المعالجة الكيميائية مع الاحتياجات الأساسية

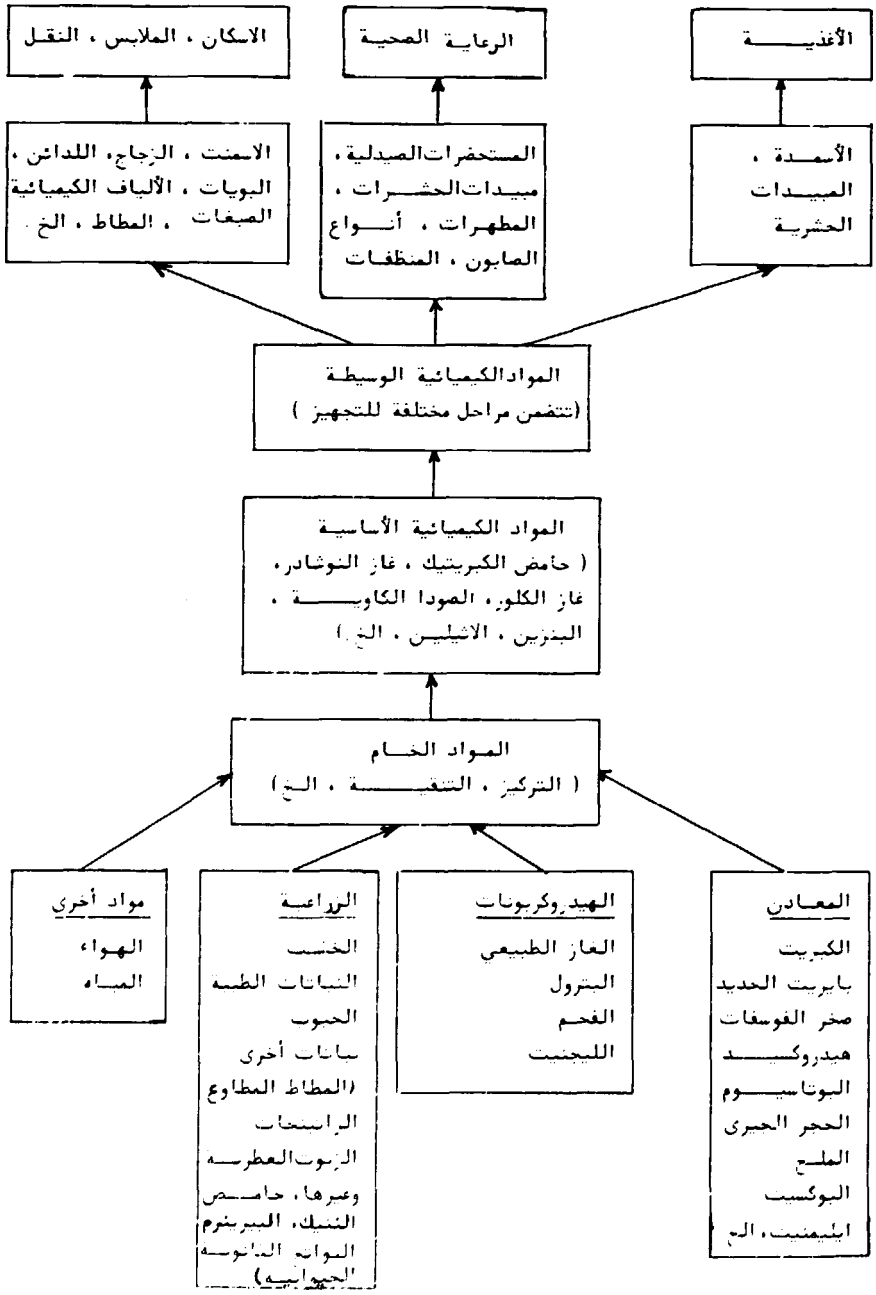

المتجددة فضلا عن الطاقة الكهربائية) أن يحفز تنمية الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى التي لن تسنح لها مقومات الحياة اذا ما اعتمدت على المدخلات الكيميائية المستوردة . وعلى أية حال ، ينبغي ايلاء عناية خاصة للآثار البيئية المترتبة ليس فحسب على انتاج المواد الكيميائية ، بل أيضا على تطبيقاتها ، اذ لا ينبغي الاستهانة بآثارها على النظام الأيكولوجي على المدى البعيد .

تحديد المنتجات الأساسية ذات الأولوية

١٤٩ - يتسم القطاع الفرعي الكيميائي بالضخامة وبالتنوع الشديد، اذ أنه يضم مئات الآلاف من المنتجات الكيميائية . ويمكن تصنيف الكثير من المواد الكيميائية الى مجموعات على أساس الاستخدام . وفي افريقيا تبدو المواد الكيميائية التي لها مجالات للتصريف في الزراعة والصحة العامة هي أنسب المواد . وتؤيد احصاءات الاستيراد هذا الرأي ، ومن هذه المواد الكيميائية الأسمدة والمبيدات الحشرية . وفي حالة الأسمدة ، يبدو أن الاتجاه يميل نحو الأسمدة المركزة ، لاسيما اليوريا وثنائي فوسفات الأمونيوم وثلاثي سوبر فوسفات وكلوريد البوتاسيوم . أما فيما يتعلق بالمبيدات الحشرية ، فقد تم حظر استخدام طائفة واسعة من مبيدات الحشرات التقليدية جزئيا ، مثل الـ د د ت DDT وسادس كلوريد البنزين BHC في بعض البلدان الصناعية ، ومع ذلك ، ينبغي ألا يمتد حظرها تلقائيا الى البلدان الافريقية حيث تختلف الظروف اختلافا تاما . وينبغي امعان النظر في محاسن ومساوئ استخدام مثل هذه المبيدات الحشرية في افريقيا قبل اتخاذ أي قرار بشأن أنواع المبيدات الحشرية الواجب انتاجها في افريقيا .

١٥٠ - وفيما يتعلق بالمستحضرات الصيدلية ، فينبغي اختيار المنتجات الواجب تصنيعها محليا من بين العقاقير الأساسية البالغ عددها ٤٠ عقارا واللقاحات والأمصال البالغ عددها ١٠ والمدرجة في

القائمة الافريقية للعقاقير الأساسية التي أعدتها منظمة الصحة العالمية بالتشاور مع البلدان الافريقية . وفي الوقت نفسه ، ينبغي ايلاء اهتمام لامكانية انشاء صناعات لانتاج الزيوت والعطور من النباتات العطرية في تلك البلدان التي يتوفر لديها مواد خام مناسبة .

١٥١ - وبالنظر الى أهمية البتروكيميائيات ، يجدر بالبلدان خاصة تلك البلدان التي تتوفر لديها موارد الغاز الطبيعي والبترول أن تبذل الجهود لتكرير تلك الموارد وتحويلها الى بتروكيميائيات ، وخاصة اللدائن ، والألياف الاصطناعية والمطاط ومواد التنظيف . وتعد اللدائن ، ولاسيما كلوريد البوليفينيل والبوليثيلين ، من المنتجات الكيميائية التي تؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر في الزراعة (الري) والصحة العامة (امدادات المياه) وفضلا عن ذلك نجد لها كثير من التطبيقات في البناء والسلع المنزلية .

المشاكل الرئيسية والقيود

١٥٢ - نظرا لتشعب طبيعة الصناعة الكيميائية ، يتعذر بالفعل على أي بلد ذي سوق صغيرة أن يصبح مكتفيا ذاتيا في المنتجات الرئيسية ، ذلك لأن وفورات الانتاج الكبير والاستثمارات الضخمة تعد من بين القيود الهامة . وثمة عامل معرقل آخر يتمثل في نقص الأيدي العاملة على جميع المستويات ، ابتداء من استهلال المشروع الى تشغيل المصانع الكيميائية ، بما في ذلك تصميم المشروع والترويج له والمفاوضات التعاقدية وتشغيل المصانع وصيانتها ، بالاضافة الى ما يترتب على هذا النقص من ارتفاع تكلفة الموظفين المغتربين ، وتشمل القيود الأخرى : عدم كفاية الهياكل الأساسية والطاقة والتمويل والاطار المؤسسي وعجز الحكومات عن تقدير أهمية القطاع الفرعي الكيميائي ووضع سياسات وبرامج فعالة والافتقار الى الاتصالات وتبادل

المعلومات بين المنظمات الحكومية والحكومات واستغلال الشركات الأجنبية والمؤسسات المالية الجشعة ونقص الخبرة في صيانة المصانع الكيميائية .

المشاريع المتعددة الجنسية ذات الأولوية

١٥٣ - ومن المنتظر أن يشمل برنامج العمل من أجل الصناعة الكيميائية خلال العقد تعزيز الأنشطة الرامية الى انتاج المنتجات الكيميائية محليا وهي منتجات ترتبط مباشرة بتلبية الاحتياجات الأساسية ، لاسيما الأغذية والصحة . وفيما يلي وصف بالمجالات التي يمكن تحديدها بوصفها ذات أولوية عليا .

المواد الكيميائية الزراعية

١٥٤ - يواصل الوضع الغذائي وبالتالي معدل الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية تدهوره في افريقيا . فعلى سبيل المثال ، ارتفعت الواردات الاقليمية (باستثناء جنوب افريقيا) من الحبوب من ٦ر٦ مليون طن في عام ١٩٧٠ لتصل الى ١٨ر٤ مليون طن في عام ١٩٧٨ . وتجدر الاشارة الى أن الرقم الأخير يتطابق مع أعلى الاسقاطات لعام ١٩٩٠ في خطة الغذاء الاقليمية لافريقيا . وتعد الأسمدة والمبيدات الحشرية من أكثر المدخلات الوافية بالغرض على الأجلين القصير والطويل معا ، لزيادة الانتاج وخفض خسائر الأغذية على التوالي . وينتظر أن يرتفع الاستهلاك الاقليمي من الأسمدة من ٧ر٢ مليون طن من الأطعمة المغذية في عام ١٩٧٧ الى ٥ر٦ مليون طن في عام ١٩٩٠ . وتبلغ الأرقام المناظرة بالنسبة للمبيدات الحشرية ٤٠٠ مليون دولار و ٠٠٠ ١ مليون دولار على التوالي .

١٥٥ - وينبغي أن توجه الأنشطة المتصلة بالمواد الكيميائية الزراعية وغيرها من المواد الكيميائية نحو تعزيز تنمية الوحدات الانتاجية الأساسية والوسيطة التي توفر المدخلات اللازمة لمرافق التجهيز والصنع على المستوى الوطني أساسا ، في الحاضر والمستقبل .

غاز النوشادر والأسمدة النتروجينية

١٥٦ - تنعم افريقيا بالمواد الخام والطاقة اللازمة لصنع غاز النوشادر . وتشمل هذه المواد الغاز الطبيعي (٦٠٠ مليار متر مكعب) والبترول (٨ر٢ مليار طن) والفحم (٤ر٤ - ٩ر٠ مليار طن) والطاقة الكهرمائية (٣٥٠ ٠٠٠ ميغاوات) وامكانات هائلة للطاقة الحرارية الأرضية .

١٥٧ - وتبين الاسقاطات المستندة الى اتجاهات الاستهلاك أن ثمة حاجة خلال الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ ، الى اثنتين أو ثلاث وحدات صناعية لغاز النوشادر (١ ٠٠٠ طن) يوميا في شرق وجنوبي افريقيا ولأربع الى خمس وحدات في غرب افريقيا ووحدة واحدة فيوسط افريقيا ، بما في ذلك مشاريع صنع غاز النوشادر في نيجيريا وتنزانيا التي بلغت مراحل متقدمة . وتحتاج وحدة بهذا الحجم الى اجمالي استثمار يبلغ ٢٠٠ - ٢٥٠ مليون دولار بأسعار عام ١٩٨٠ وقوى عاملة في حدود ٣٠٠ - ٥٠٠ عامل . والأرقام المناظرة بالنسبة لوحدة من وحدات انتاج اليوريا التي تستهدف تحويل ناتج وحدة صناعية من غاز النوشادر الى أسمدة يوريا ، هي ١٠٠ مليون دولار أمريكي و ١٠٠ - ٢٠٠ عامل على التوالي .

حامض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية

١٥٨ - تستأثر افريقيا التي تبلغ احتياطياتها من صخور الفوسفات ٤٧ر٢ مليار طن ، نسبة ٧٠ في المائة من الاحتياطيات العالمية . لكن

افريقيا لسوء الحظ تفتقر الى المادة الخام الهامة الثانية وهي الكبريت . وهذا يعني أنه يتعين استيراد الكثير من المتطلبات ما لم يستخدم الجهد الكهرمائي الهائل (ما يربو على ٣٠ في المائة من الجهد العالمي) فضلا عن الطاقة الحرارية الأرضية لتحويل صخور الفوسفات الى حامض الفوسفوريك .

١٥٩ - وتبين اسقاطات مماثلة لاسقاطات غاز النوشادر أن الأمر سيتطلب انشاء خمس أو ست وحدات صناعية لحامض الفوسفوريك (٠٠٠ ١ طن في اليوم) في شرقي وجنوبي افريقيا وثلاث أو أربع وحدات في غرب ووسط افريقيا بحلول عام ٢٠٠٠ . وفي حين أن المرافق والمشاريع القائمة في السنغال وتوغو في امكانها تغطية الطلب في غرب ووسط افريقيا بالنسبة للثمانينات ، فثمة ضرورة لانشاء وحدة صناعية على الأقل لشرقي وجنوبي افريقيا خلال هذا العقد .

١٦٠ - وانشاء وحدة صناعية لحامض الفوسفوريك بالحجم السابق ذكره ووحدة لسماد ثنائي فوسفات الأمونيوم بهدف تحويل ناتج الأولى الى الثانية ، يحتاج الى استثمار تبلغ قيمته ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، كما يتطلب قوى عاملة يتراوح عددها بين ٨٠٠ و ٠٠٠ ١ شخص .

أسمدة هيدروكسيد البوتاسيوم

١٦١ - قد يتراءى أن رواسب هيدروكسيد البوتاسيوم القابلة للاستغلال في افريقيا محدودة ، والواقع أنه لم يحدد حتى الآن الا موقع طبقتين من هذه الرواسب ذات أهمية تجارية ، توجد احداهما في الكونغو ، وكان قد تم البدء في استغلالها ، ثم تعين ايقاف الاستغلال نظرا للمشاكل وخاصة غمر المناجم بمياه الفيضان ، مما ترتب عليه أن افريقيا اليوم تعتمد اعتمادا كاملا على الواردات من أسمدة هيدروكسيد البوتاسيوم . أما الطبقة الثانية ، وقد ثبت وجودها في جزء صغير من رواسب الملح

الهائلة الواقعة في منخفض الدناكل بأثيوبيا ، فيحتوى على نحو ١٠٠ مليون طن من اكسيد البوتاسيوم . ويجرى الآن الاضطلاع بدراسة استقصائية للسوق وينتظر أن تسفر عن انشاء مصنع لهيدروكسيد البوتاسيوم تبلغ طاقته الانتاجية ٦٠٠ ألف أو ٢ر١ مليون طن من اكسيد البوتاسيوم . ويبلغ اجمالي الاستثمار والقوى العاملة المطلوبة للوحدة الصناعية الأكبر ٥٠٠ مليون دولار و ١٠٠٠ شخص على التوالي .

المبيدات الحشرية

١٦٢ - تضم المواد الخام والوسيطة الرئيسية اللازمة لصنع المبيدات الحشرية الفعالة النحاس الخردة وغاز الكلور والبنزين والكحول المثيلي والايثيلي والبيريثرم . ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد أن المواد الخاملة (المواد المعبئة والحاملة والمخففة) مثل الطلصال والتلك والكاولين والسيليكا وحجر الخفاف والتراب الدياتومي وكيزان الذرة وقشر الفول السوداني ومنتجات البترول والمياه ، ويوجد الكثير منها محليا ، تشكل ما بين ٧٥ و ٩٩ في المائة من منتجات المبيدات الحشرية المحددة التركيب .

١٦٣ - وباستثناء وحدة صغيرة لصناعة الـ د.د.ت في مصر واستخراج البيريثرم في شرق ووسط افريقيا ، لا توجد أية وحدة انتاجية لصناعة المبيدات الحشرية الفعالة في افريقيا النامية . وتستورد مبيدات الحشرات التي تستهلك أما في شكل جاهز معد للاستخدام أو في شكل سائب تمهيدا لتركيبها محليا .

١٦٤ - واستنادا الى اسقاطات الاتجاهات ، يبدو أن هناك ما يبرر اقامة مصنعين أو ثلاثة مصانع كبيرة الحجم لمبيدات الحشرات خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ في شرقي وجنوبي افريقيا واقامة عدد مماثل في غرب افريقيا ومصنع واحد في وسط أفريقيا .

١٦٥ - وتعد أكاسيد النحاس والمبيدات الحشرية المعالجة بالكلور والمبيدات الحشرية الفسفورية من المبيدات الرئيسية المستخدمة . ونظرا لحظر استخدام مجموعة واسعة من المبيدات الحشرية في البلدان المتقدمة والتحول المستمر في المتطلبات المتعلقة بمختلف أنواع المبيدات الحشرية والبحوث العالمية النطاق واستحداث أنواع جديدة من المبيدات الحشرية ، ينبغي ايلاء عناية كبيرة لاختيار المبيدات الحشرية الواجب تصنيعها محليا .

المستحضرات الصيدلية

١٦٦ - استهلكت افريقيا في عام ١٩٧٨ (باستثناء جنوب افريقيا) ما قيمته ٣٢٦ ١ مليون دولار من المستحضرات الصيدلية . وعلى غرار المبيدات الحشرية ، استوردت المستحضرات الصيدلية في معظمها على شكل منتجات جاهزة معدة للاستخدام أو على شكل سائب تمهيدا لتركيبها محليا . وتحتوي بعض المنتجات ، ولاسيما سوائل الحقن في الوريد ، على ما يصل الى ٩٨ - ٩٩ في المائة من المواد الخاملة مثل الماء المقطر .

١٦٧ - وبافتراض أن استهلاك الفرد الواحد قدره ٨ دولارات في عام ١٩٩٠ و ١٢ دولارا في عام ٢٠٠٠ (بأسعار عام ١٩٨٠) اذا ما قورن بمتوسط عالمي قدره ١٠ دولار في ١٩٧٥/١٩٧٦ ، فمن المقدر أن يصل الطلب على المستحضرات الصيدلية في افريقيا الى ٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ و ١٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ .

العناصر الصيدلية الفعالة

١٦٨ - وتشمل المواد الخام والوسيطة الرئيسية اللازمة لانتاج بعض مواد صيدلية فعالة ، مايلي ، حامض الخليك وحامض الخليك اللاماثي

والبنزين وغاز النوشادر والأنلين والسكر وشراب منقوع الذرة والنشاء وسيتعين استيراد أنواع معينة من هذه المواد لفترة مقبلة .

١٦٩ - وتشمل بعض المواد الفعالة التي يمكن تبرير انتاجها، المضادات الحيوية (البنسلين والستربتومايسن والتتراسيكلين والأمبسلين) والمسكنات (الأسبرين) وعقاقير السلفا (السلفاتيازول والسلفاديازين والسلفاديامين) ومكافحات الملاريا (الكلوروكين والبريماكين) وينبغي اقامة مصنع واحد على الأقل في كل منطقة فرعية خلال الثمانينات والتفكير في توسيع نطاق هذه المصانع وتنميتها بالنسبة للعقد القادم .

١٧٠ - كما أن اقامة مصنع لانتاج المضادات الحيوية تتراوح طاقته الانتاجية بين ٥٠٠ و ٧٥٠ طن سنويا ، سيتطلب استثمارا تبلغ قيمته ١٠٠ - ١٢٥ مليون دولار وزهاء ٥٠٠ عامل .

المستحضرات الصيدلية القائمة على النباتات الطبية التقليدية

١٧١ - تنعم افريقيا بمجموعة متنوعة من الحيوانات والنباتات. وعلاوة على ذلك ، فان التجربة الناجحة لاستقدام حيوانات ونباتات معينة من المناطق الأخرى في الماضي توضح امكانية تحقيق جوانب نجاح مماثلة .

١٧٢ - وقد جاء أن المستحضرات الصيدلية التي تنتجها الولايات المتحدة من أصل نباتي ، تؤلف ٢٥ في المائة من الوصفات الطبية التي تركب في الصيدليات العامة ، الأمر الذي يوحي بأن هذه النسبة يمكن وينبغي أن تكون أعلى في افريقيا . وبعبارة أخرى ، فان الامكانات في هذا المجال لم تستثمر بالفعل فيما يتعلق بالاستخدامات العصرية .

١٧٣ - وتقوم ٢٣ وحدة صناعية على الأقل باجراء بحوث عن النباتات الطبية في افريقيا ، بما في ذلك النباتات التي توجد في الكاميرون

ومصر واثيوبيا ومدغشقر ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة . وينبغي أن تشجع مثل هذه المرافق ونظائرها على دراسة امكانيات الانتاج وأنشطة استغلالها تجاريا ، كما ينبغي اقامة وحدات انتاجية جديدة . وتتسم متطلبات الاستثمار بالانخفاض النسبي ، اذ تتراوح قيمتها بين ٥ ملايين دولار و ١٠ ملايين دولار للوحدة الانتاجية . وقد تصل الاحتياجات من العمال ، بما في ذلك العمال اللازمين لزراعة النباتات الطبية وجمعها ، ١ ٠٠٠ عامل .

المواد الكيميائية القائمة على الكتلة الاحيائية

١٧٤ - كانت الكتلة الاحيائية تستخدم ، قبل ظهور البترول ، مع الفحم كمواد خام لصناعة المواد الكيميائية العضوية . وبالارتفاع التصاعدي في أسعار البترول ، أخذت القيمة النسبية لمخزونات المواد الكيميائية تتغير ، وبالتالي تتغير القيمة النسبية لمزيج مواد الخام الكيميائي . ويبدو أن المواد الكيميائية المشتقة من تحويل الكتلة الاحيائية للمواد الزراعية المتجددة ، مثل المواد النشوية ودبس السكر وقصب السكر ، سوف تزاحم المواد الكيميائية المشتقة من البترول في نهاية الأمر . ويعد الحكول الأثيلي وحامض الخليك وحامض الخليك اللامائي من المواد الكيميائية ذات الأهمية في ظل الظروف الافريقية . وتستخدم جميع هذه المواد كمدخلات في صناعة المستحضرات الصيدلية .

١٧٥ - وبالاضافة الى استخدام الكحول الميثيلي كوقود للمحركات (مخلوطا مع البنزين) ، فان من الممكن تحويله الى اثيلين لصناعة مواد أخرى من ضمنها ، كلوريد البولي بيلين والبوليثلين وهما أهم اللدائن المستخدمة في افريقيا . ويمكن الاستمرار في صناعة الاثيلين ومشتقاته من الكتلة الاحيائية بطاقات أقل كثيرا من المواد القائمة

على البترول . وهذا يعني أنه ، في البلدان الافريقية حيث تضع وفورات الانتاج الكبير قيودا ضخمة على التصنيع ، ينبغي اعتبار الطريق الكيميائي المستند الى الكتلة الاحيائية بديلا للمواد المشتقة من البترول عند تقييم المشاريع البتروكيميائية ولاسيما في البلدان التي تفتقر الى البترول والبلدان غير الساحلية .

١٧٦ - وسيتطلب معمل لتقطير الحكول الأثيلي تبلغ طاقته ١٢٠ ألف لتر يوميا ، استثمارا تتراوح قيمته بين ١٠ و ١٥ مليون دولار وأيدي عاملة قدرها ١٠٠ عامل . أما فيما يتعلق بتحويل هذا الكحول الى أثيلين ثم الى كلوريد البوليفينيل أو البوليثيلين فيتضمن استثمارا يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ مليون دولار وأيدي عاملة بين ١٠٠ و ٢٠٠ عامل .

الاطار المؤسسي

١٧٧ - على الرغم من امكانية اقامة عدد من المؤسسات المستقلة ذاتيا للاضطلاع بوظائف محددة مثل استغلال وتنمية وتجهيز المواد الخام الكيميائية واستخدام موارد الطاقة ، فان تنسيق أنشطة كل منها سيمضي على نحو أيسر لو نفذت الوظائف المطلوبة بموجب نفس التنظيم على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية . هذا وان الجمع بين شركات المواد الكيميائية والوطنية وشركة كيميائية متعددة الجنسية على المستوى دون الاقليمي ، مصممة على غرار الشركات عبر الوطنية ، يبدو كخيار جدير بالدراسة . وينبغي أن تصمم الشركات بحيث تضطلع بالأنشطة التالية :

(أ) تحديد المشاريع الكيميائية وصياغتها وتصميمها ؛

(ب) الترويج للمشاريع الكيميائية وتنفيذها ؛

(ج) اختبار المشاريع الكيميائية وتشغيلها ؛

(د) تسويق منتجات المصانع والمواد الخام وتوزيعها مع التركيز بصفة خاصة على التجارة فيما بين البلدان الافريقية ؛

(هـ) تدريب الموظفين التقنيين والقائمين على التنفيذ والادارة ؛

(و) اجراء البحوث والتطوير ؛

(ز) التعاون مع شركات التعدين وغيرها من الشركات التي تعمل في مجال استخراج المواد الخام ؛

(ح) تعبئة الأموال اللازمة للاستثمار .

١٧٨ - وتجدر الاشارة الى أن الشركات السالف ذكرها ، ستضطر ، في بعض الحالات ، الى التعاقد من الباطن مع مؤسسات متخصصة داخل افريقيا وخارجها على النهوض بأنشطتها .

الصناعات الهندسية

أهمية الصناعات الهندسيه

١٧٩ - يتطلب تصنيع افريقيا ، كما ورد في خطة عمل لاغوس[٢٧] ، انشاء قاعدة صناعية ترمي الى تلبية الاحتياجات الأساسية للناس . هذا وقد انصب التشديد على ضرورة انشاء عدة روابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى ، وبين شتى القطاعات الصناعية الفرعية كذلك بغية تعزيز الترابط بين تلك القطاعات الفرعية وتحقيق تصنيع متجانس[٢٨] . وخلال

---

(٢٧) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٦ (أ) .

(٢٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٤ .

العقد ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، ينتظر أن ترسي الحكومات الأساس الذي تقام عليه التنمية المرحلية للصناعات الأساسية الضرورية للتصنيع القائم على على الاعتماد على الذات وعلى الدعم الذاتي ، نظرا لأن هذه الصناعات تقوم بانتاج مدخلات القطاعات الأخرى[٢٩] . وتوفر تنمية الصناعات الهندسية مثل صناعات الأدوات المعدنية والصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية تنمية متكاملة ومترابطة لانتاج المعدات الأساسية والمعدات الآلية ، فضلا عن انتاج السلع الرأسمالية والوسيطة لاستخدامها في القطاعات ذات الأولوية التي أقرتها خطة عمل لاغوس (الأغذية والصناعات الزراعية ومواد البناء والمواد المعدنية والكيميائية والغابات والطاقة) . وقد أوصي أيضا بقيام التعاون الصناعي باعتباره أداة للاعتماد على الذات والتعجيل بخطى التنمية الصناعية ، ولاسيما انشاء المجمعات الصناعية التي تتجاوز تكاليفها وطاقاتها الانتاجية قدرات التمويل والاستيعاب الوطنية [٣٠] .

الحالة الراهنة

١٨٠ - بالنظر الى أن تنمية القطاع الهندسي الفرعي لم تحظ بأي تشجيع قط ابّان الحقبة الاستعمارية ، فقد ترتب على ذلك أن تفاقمت خلال الستينات والسبعينات مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان الافريقية بعد حصولها على الاستقلال . ومن أجل أن تلبي افريقيا الاحتياجات الأساسية لسكانها ، تعين عليها أن تستورد من العالم المتقدم تقريبا جميع المنتجات الهندسية اللازمة للأنشطة التحويلية .

---

(٢٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٧ (ب) .

(٣٠) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٠ .

خصائص الصناعات الهندسية وصناعات الأدوات المعدنية المرتبطة بها

١٨١ - لدى وضع سياسة واستراتيجية لتنمية الصناعات الهندسية وصناعات الأدوات المعدنية المرتبطة بها ، ينبغي مراعاة خصائص الصناعة التالية :

(أ) موردون لمجموعة واسعة من السلع الرأسمالية والمنتجات وقطع الغيار لجميع الأنشطة الصناعية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية ،

---

(٣١) النشرة الاحصائية للجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن التجارة العالمية في المنتجات الهندسية ١٩٧٢ - ١٩٧٧ .

وبلغت تكاليف هذه الواردات ٦ مليار دولار تقريبا تسليم ظهر السفينة (فوب) في عام ١٩٧٢ . ثم ارتفعت الى ٢٣ مليار دولار (فوب) بحلول عام ١٩٧٧[٣١]، ولا تزال التكاليف تتزايد . وفيما يلي تقسيم للواردات بحسب المجموعات الرئيسية :

المجموعة	١٩٧٢	١٩٧٧
	(بمليارات الدولارات)	
الآلات (غير الكهربائية)	٢ر٠	٧ر٠
الآلات الكهربائية	٩ر٠	٤ر٠
معدات النقل	٣ر٢	١١ر٣

ومن ثم ، فان تصنيع افريقيا القائم على الاعتماد على الذات والذاتي الدعم يتطلب القيام بتطوير الصناعات الهندسية وصناعات الأدوات المعدنية المرتبطة بها في أسرع وقت ممكن . ويفضل أن يتم ذلك خلال العقد ١٩٨٠ - ١٩٩٠ .

(ب) درجة عالية من الأساليب والعمليات الصناعية والتقنية والهندسية المترابطة والتوحيد القياسي للمنتجات ودقتها ؛

(ج) تنوع الآلات والمعدات ؛

(د) تكنولوجيات تحويلية تتراوح بين الأساليب اليدوية وعمليات خطوط النقل ؛

(هـ) تختلف مستويات الانتاج من المستوى المنخفض للانتاج بالقطعة على المستوى المرتفع للانتاج بالجملة ومن الآلات والمعدات البسيطة الى الآلات والمعدات المعقدة ؛

(و) ترتهن تكاليف استثمار المصنع والآلات بالتكنولوجيا المختارة ؛

(ز) اعتماد مقومات النمو اعتمادا كبيرا على توافر السباكة والحدادة والمعالجة بالحرارة وورش الآلات وغرف الأدوات ومرافق الاصلاح والصيانة داخل المصنع أو كمرفق خدمة ؛

(ح) الاعتماد على الصناعات المساعدة وترتيبات التعاقد من الباطن ؛

(ط) الروابط الوثيقة بصناعة المعادن الأساسية وقطاعات الاقتصاد الأخرى ؛

(ى) الحاجة الى موظفين مدربين ومؤهلين تأهيلا عاليا .

هيكل الصناعات الهندسية وصناعات الأدوات المعدنية المرتبطة بها

١٨٢ - يمكن ايجاز هيكل الصناعة الهندسية على النحو التالي :

(أ) الصناعات الهندسية الجوهرية التي تعمل بمثابة قاعدة صناعية لتحضير السلع الرأسمالية الهندسية الأساسية لانتاج غيرها

من السلع الرأسمالية مثل عدد الآلات والماكينات والمعدات المعدنية من أجل الصناعات الهندسية المحيطة التي تقوم بصنع الآلات والمعدات الزراعية وعدد الآلات اللازمة لصنع ماكينات النسيج ومعدات أشغال النجارة لصنع العدد اليدوية ؛

(ب) الصناعات الهندسية المحيطية لصنع السلع الرأسمالية الهندسية والخدمات التي تعد مدخلات هامة في الصناعات التي تقوم بصنع منتجات تلبي الاحتياجات الأساسية مثل الماكينات الزراعية والسيارات وقطع الغيار والمحركات والآلات البحرية وماكينات النسيج ومعدات توليد الطاقة .

١٨٣ - تقوم هذه الصناعات أيضا بصناعة قطع الغيار وترميم السلع الرأسمالية وتضطلع مجموعة عريضة من أنشطة الاصلاح والصيانة . والوحدات التحويلية الأساسية التي تدعم الصناعات الهندسية الجوهرية هي السباكة والحدادة وورش المعالجة بالحرارة وورش الآلات وغرف الأدوات وورش الصنع وورش طلاء المعادن الخ ..

الترابط بين الصناعات الهندسية والقطاعات
الصناعية والاقتصادية الأخرى

١٨٤ - وفيما يتعلق بالقطاع الفرعي للصناعة الهندسية ، تتشابك الصناعات الهندسية المحيطية وصناعات تحويل المعادن المرتبطة بها مع الصناعات الجوهرية التي تنتج السلع والخدمات مثل :

(أ) عدد الآلات التقليدية والمصنوعة لأغراض خاصة ومعدات صنع الأدوات المعدنية اللازمة لصنع أجزاء ومكونات محددة ؛

(ب) القوالب المصبوبة في المسابك ؛

(ج) القطع المشكلة في ورش الحدادة ؛

(د) التشغيل الآلي والمعالجة بالحرارة في ورش الآلات ؛

(هـ) أدلة التشغيل والأدوات وقطع التثبيت ومعدات القطع في غرف الأدوات ؛

(و) مختلف القطع المجمعة الملحومة في ورش الصنع ؛

(ز) النيكل والكروم والفوسفات والأجزاء والمكونات الأخرى المعالجة بالطريقة الأثودية والمطلية بالمعادن في ورش طلاء المعادن ؛

(ح) مرافق اصلاح الماكينات والمعدات البالية في ورش الاصلاحات الكبيرة والصيانة .

١٨٥ - ولا بد من النظر الى الترابط بين الصناعات الهندسية المحيطية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية على أنه شرط لا بد منه لتصنيع افريقيا وتحقيق الأهداف التي أوضحتها خطة عمل لاغوس . والصناعات الهندسية المحيطية بوصفها أحد المصادر الهامة لمواد المدخلات في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فانها تصنع وتقدم الآلات والمعدات لما يلي :

(أ) الأغذية والزراعة : مصانع الأسمدة والمبيدات الحشرية ومعدات امداد المياه والري ومصانع تجهيز الأغذية ومرافق تخزين الأغذية ؛

(ب) الملابس : مصانع النسيج والملابس ؛

(ج) البناء والتشييد : مصانع اعادة دلفنة الطلب ومعامل الاسمنت ومصانع صنع الآجر ومصانع الخزفيات وأعمال البناء والتشييد والمنتجات القائمة على الخشب ؛

(د) النقل والاتصالات : معدات النقل والهياكل الأساسية للطرق والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية ؛

(هـ) الطاقة : مولدات القدرة ونقل القدرة الكهربائية وانتاج الطاقة الشمسية والانتفاع بها ؛

(و) الصحة : أدوات الجراحة ومصانع المستحضرات الصيدلية والمصانع الكيميائية الأساسية ؛

(ز) التعليم : مصانع الورق وصناعة الأدوات الكتابية والأجهزة السمعية والبصرية .

ونتناول بالعرض فيما يلي الصناعات المرتبطة بالقطاعات ذات الأولوية .

الصناعات الهندسية الجوهرية

١٨٦ - ينبغي أن توجه المكونات الرئيسية للصناعات الهندسية الجوهرية في افريقيا نحو اقامة وتوسيع نطاق مرافق الخدمات المساندة للصناعات الأساسية (أنظر الرسم البياني ٣) . وتشمل هذه الخدمات اقامة وتوسيع نطاق ما يلي :

(أ) مرافق السباكه (الحديدية وغير الحديدية) لصناعة القوالب المصبوبة قبل التشغيل الآلي النهائي ؛

(ب) مرافق الحدادة لصنع القطع المشكلة باستخدام الحرارة الخارجية والضغط وقوى الشد والطرق ؛

(ج) مرافق المعالجة بالحرارة لتصليد الأجزاء والمكونات وتطويعها ؛

(د) مرافق ورش الآلات لانتاج مجموعة عريضة من الأجزاء والمكونات مثل الأشغال بالقطعة أو الانتاج بالجملة لأغراض التجميع والتجميع الفرعي ؛

الشكل السادس ٣ : البنية المترابطة للصناعة الهندسية وصناعات الأدوات المعدنية المتصلة بها من أجل تحقيق خطة عمل لأسوس

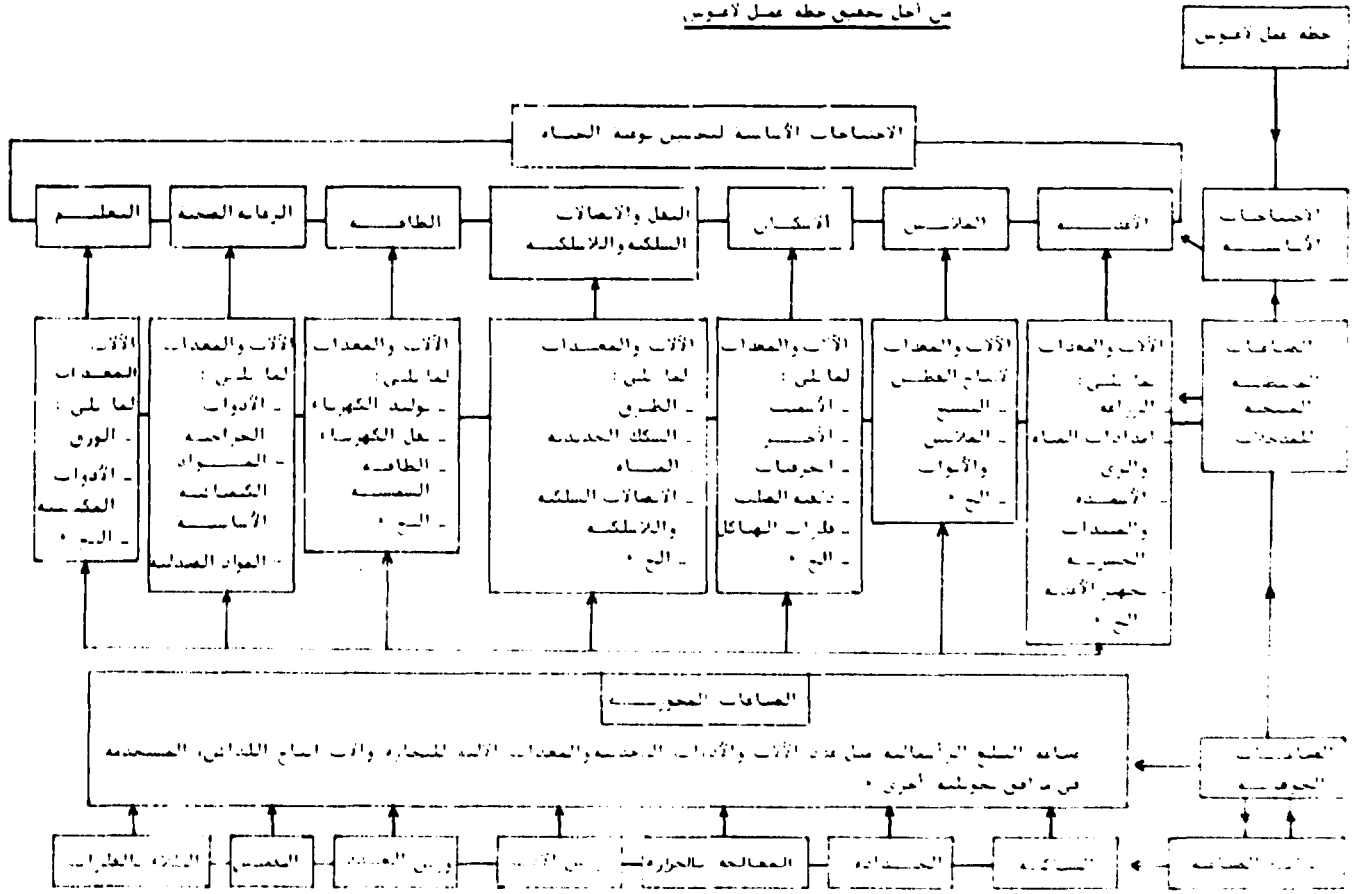

(هـ) مرافق غرف العدد لصنع أدلة التشغيل والعدد وقطع التثبيت اللازمة للانتاج بالجملة واصلاح العدد وصيانتها ؛

(و) مرافق تقميش لحماية أسطح الأجزاء والمكونات لاطالة عمرها .

وفي افريقيا ، توجد المكونات السابق ذكرها أساسا في ورش السكك الحديدية وأحواض اصلاح السفن وورش الاصلاحات الكبيرة والصيانة والصناعة الخاصة وشبه الحكومية .

١٨٧ - وتنطوي الوظائف الهامة الأخرى للصناعات الجوهرية على تزويد جميع الأنشطة الاقتصادية بالسلع الرأسمالية . ونظرا لأن الصناعات الجوهرية تعتبر بمثابة صانع رئيسي ومورد هام ، فانها تكون مسؤولة عن :

'١' انتاج الآلات المكنية وذات الأغراض الخاصة ومعدات صنع الأدوات المعدنية والمعدات الآلية للنجارة ؛

'٢' انتاج قطع الغيار وتجديد السلع الرأسمالية البالية ؛

'٣' استعياب وتوفير العمال الفنيين المدربين والعمال المهرة المختصين بادارة الآلات ، الخ .

دور الصناعات الهندسية الأساسية

١٨٨ - مع انشاء الصناعات الهندسية الأساسية ، يتزايد الانتفاع بالموارد الطبيعية وخاصة المعادن الأساسية ، وتتكون رؤوس الأموال بسرعة ، ويجري تشجيع وترويج انتاج المكوّنات وقطع الغيار والآلات والمعدات (بدائل الاستيراد) . وتتم المحافظة على النقد الأجنبي الذي تمس الحاجة اليه لأنشطة اقتصادية أخرى ، وتسهم هذه الصناعات في ادامة وانتاجية الزراعة والقطاعات الصناعية الأخرى ، كذلك تتيح الصناعات الهندسية الأساسية قاعدة لتنمية العلم والتكنولوجيا ، بما في ذلك أنشطة البحث الانمائي . كما أنها ، بوصفها حافزا للاستثمار في الأنشطة الصناعية ، تسهم في تنمية أعمال المقاولات والقدرات الوطنية ، وتزيد فرص العمالة لا في اطار قطاعاتها الفرعية فحسب وانما في القطاعات الاقتصادية الأخرى أيضا ، وتوفر العمال ذوي المهارات والمؤهلات العالية الممكن استيعابهم في جميع الأنشطة الصناعية . وتعزز الصناعات الهندسية الأساسية وتنشىء مرافق البنى الأساسية الحديثة . وهي أيضا مدخلات ضرورية للتنمية الاقتصادية ذاتية الدعم والاستكفاء ، وتعزز تنمية التجارة بين البلدان النامية .

تحديد المنتجات ذات الأولوية على مستوى الصناعات الأساسية

١٨٩ - يشمل القطاع الفرعي الهندسي سلسلة واسعة من المنتجات الهندسية ومنها السلع الرأسمالية والمكنات والمعدات اللازمة لصنع الأدوات المعدنية وما يتصل بها من صناعات ، والتي تؤدي دورا هاما في التغيير الأولي والثانوي (٣٢) للأجزاء والمكونات . ولذلك فان تحديد المنتجات ذات الأولية على مستوى الصناعات الأساسية يقتصر على :

'١' صنع أهم آلات المكنية ومكنات صنع الأدوات المعدنية والمعدات الآلية للنجارة وقطع الغيار المتعلقة بها؛

---

(٣٢) يشمل التغيير الأولي مرحلة التحويل من معدن سائل الى تشكيل قوالب الصب لصناعة الأجزاء ، في حين أن التغيير الثانوي يمتد من الأشكال المسبوكة الى الصنع التام للأجزاء .

'٢' السباكة و التطريق و التشكيل بالحرارة ومرافق ورشات المكنات وغرف العدد اللازمة للتغيير الأولي و الثانوي للأجزاء و المقومات التي ستصنع على المستوى القطري وفيما بين البلدان في المنطقة الافريقية .

١٩٠ - ومن المتوقع أن تؤدي الصناعة المحلية للآلات المكنية والآلات والمعدات وقطع الغيار المتعلقة بها دورا هاما في عملية التصنيع في البلدان الافريقية :

(أ) الآلات المكنية و المكنات و المعدات

'١' آلات مكنية عادية يمكن أن ترتفع قدرتها حتى عشرة أحصنة بخارية ، ومناشير شريطية للصناعة المعدنية و النجارة ؛ ومكنات للحفر ، ومكابس ومكنات ليّ ، الخ ؛

'٢' عدد يدوية قابلة للحمل تشغّل آليا ، ذات قدرة لا تتجاوز حصانا واحدا ، ومناشير نجارة وجلاخات الخ ؛

'٣' معدات يدوية مثل مكنات الثني و التشكيل و أدوات الثقب الخ ؛

'٤' آلات يدوية كالمقصات و المطارق و الزرديات و آلات الحدادة و الأزاميل الخ ؛

'٥' آلات للقطع مثل نصال مناشير المعادن ، و المبارد و المثاقب و السدادات الملوّلبة و المقاطعات ؛

'٦' معدات غيار القياس .

(ب) منشآت السبك و التشغيل الآلي

'١' مجمع سباكة للحديد الزهر الرمادي ، وقوالب صبّ نحاسية و ألومنيومية قادرة على سبك قواعد المكنات حتى خمسة أطنان ؛

'٢' مجمع تشكيل بالحرارة و التطريق قادر على تشكيل الأجزاء حتى ٤٠ كيلوغراما ؛

'٣' مجمع لورش التشغيل الآلي ، قادر على السباكة حتى خمسة أطنان وعلى صبّ أجزاء يمكن أن يبلغ قطرها ٤٠ سنتيمترا وطولها ٢٠٠ سنتيمترا ؛

'٤' مجمع غرف عدد لانتاج موجبات التشغيل والعدد والتركيبات واطلاح العدد وصناعة أجزاء الضبط الدقيق ؛

'٥' مجمع صناعة لانتاج الأجزاء والمكونات الملحومة ؛

'٦' مجمع لتبطين المعادن للتصفيح بالكروم والنيكل والمعالجة الفسفورية ، الخ .

١٩١ - والقائمة الآنفة الذكر من المكنات والمعدات الأساسية ارشادية فحسب . وتعتبر مصر البلد الافريقي الوحيد (باستثناء جنوب افريقيا) الذي ينتج آلات مكنية ومعدات عادية مختارة . وستبدأ قريبا كل من الجزائر وكينيا ونيجيريا صنع آلات مكنية عادية مختارة .

المشاكل والقيود الرئيسية

١٩٢ - تجري تغطية معظم المطلوب من الآلات المكنية وما شاكلها من الآلات والمعدات التي تستخدم في صنع الأدوات المعنية والنجارة بواسطة الاستيراد ، فالامدادات المحلية ليس لها وجود تقريبا في معظم البلدان الافريقية . وفيما يلي المشاكل والقيود الرئيسية المتعلقة بتنمية الصناعات الهندسية الرئيسية :

(أ) عدم توفر المواد الخام الأساسية وخاصة الحديد الغفل والأجزاء المدلفنة القابلة للطرق آليا والفولاذ السبيكي الخ ؛

(ب) عدم وجود سياسات واستراتيجيات للتصنيع المتكامل ؛

(ج) نقص القدرات المحلية لمعالجة الجوانب المختلفة للمشروعات ، بما فيها تعرفها وتخطيطها وتصميمها وتشييدها وتنفيذها وكذلك الحصول على التمويل والتكنولوجيا ؛

(د) عدم استعداد الشركات عبر الوطنية المتوطدة بالفعل في افريقيا لانشاء صناعات أساسية ؛

(هـ) الافتقار الى الارادة السياسية لتجميع الموارد من أجل تنفيذ مشروعات الصناعة الأساسية دون الاقليمية و المتعددة الجنسيات ؛

(و) النقص في مرافق السبك و التشكيل بالحرارة و التطريق وورش المكنات وغرف العدد ، و المرافق المساعدة على المستوى الوطني و انخفاض استغلال قدرة المصانع القائمة ؛

(ز) الافتقار الى مرافق للبحث الانمائي وتقييس المنتجات ؛

(ح) النقص في مرافق الاتصالات و المشاكل المتعلقة بجمع ونشر المعلومات فيما بين الحكومات في ميدان تنمية الصناعات الأساسية .

ولكي تتغلب البلدان الافريقية على المشاكل و القيود الآنفة الذكر، عليها أن توحّد جهودها لاعادة تشكيل المرافق الحالية ، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية لتحقيق التنمية المتكاملة و المترابطة للصناعات الهندسية الأساسية .

المشاريع و الأنشطة ذات الأولوية لتنمية الصناعات الأساسية

١٩٣ - يتوقع للأنشطة الوطنية و المتعددة الجنسيات المتعلقة ببرنامج تنمية الصناعات الهندسية أثناء العقد أن تشمل الأنشطة التعزيزية التي تستهدف تنمية صناعات هندسية أساسية في مجالات الآلات المكنية وما اليها من مكنات لتصنيع المعادن ، وكذلك المعدات المخصصة بصفة رئيسية لصناعة مكنات المدخلات وذلك لتغطية الاحتياجات الأساسية في البلدان الافريقية . وقد حددت المجالات التالية على أنها ذات أولوية عالية :

(أ) استحداث وصناعة الآلات المكنية وما يتصل بها من معدات صنع الأدوات المعدنية

'١' آلات مكنية عادية ذات قوى حتى عشرة أحصنة : مصنع واحد لكل منطقة فرعية ، ذو طاقة سنوية تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ وحدة (قابلة للزيادة الى ١ ٢٠٠ وحدة) ،

وذلك لصناعة المنتجات المبينة أعلاه ، ويحتاج كل مصنع منها الى استثمارات تتراوح بين ١٠ ملايين و ١٥ مليونا من الدولارات (٣٣)، وقوة عاملة تتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ شخص ؛

'٢' عدة يدوية نقالية تشغّل بالكهرباء وتصل قوتها الى حصان واحد ، ومعدات يتم تشغيلها يدويا . والمطلوب مصنعان على الأقل لكل منطقة فرعية يبلغ انتاج الواحد منهما سنويا ١٠٠ ٠٠٠ عدة يدوية مشغلة آليا و١٠ ٠٠٠ وحدة من الوحدات مبينة أعلاه ، ويتطلب كل مصنع استثمار ما يتراوح بين ٨ و ١٠ مليون دولار وقوة عاملة تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٥٠ شخصا ؛

'٣' تشكيلة كبيرة من العدد اليدوية الميكانيكية : في أي بلد يزيد عدد سكانه على أربعة ملايين نسمة ، يحتاج الأمر الى مصنع واحد ذي طاقة انتاج سنوية قدرها خمس ملايين وحدة من الأنواع المبينة أعلاه : ويحتاج كل مصنع منها الى استثمار يتراوح بين ٣ر٥ مليون و ٦ ملايين دولار أمريكي ، وقوة عاملة تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ شخص ؛

'٤' تشكيلة كبيرة من آلات القطع : مصنع واحد لكل منطقة فرعية ، تبلغ طاقته الانتاجية السنوية مليون وحدة من التشكيلة المبينة أعلاه . ويحتاج كل مصنع الى

---

(٣٣) هذه الأرقام الاستثمارية وغيرها من الأرقام اللاحقة لاتشمل ثمن الأرض وكلفة البناء ، ولا الأجزاء والمكوّنات التي تصنع وفقا لعقد من الباطن .

استثمار يتراوح بين ستة وثمانية ملايين دولار وقوة عاملة تبلغ ٤٠٠ شخص تقريبا ؛

'٥' معدات قياس مختارة وقطع غيار مصنع واحد لكل منطقة فرعية ذو طاقة انتاجية سنوية قدرها ٠٠٠ ١٠٠ وحدة من التشكيلة المبينة أعلاه : ويحتاج كل مصنع منها الى استثمار يتراوح بين ٥ر١ مليون وثلاثة ملايين دولار ، وقوة عاملة قوامها ٢٠٠ شخص تقريبا .

(ب) تنمية الصناعات الداعمة الأساسية

'١' مجمع سباكة على المستوى الوطني أو المشترك بين البلدان : في أي بلد يزيد عدد سكانه على ثلاثة ملايين نسمة ، يلزم اقامة مصنع (على أساس توسيع ورفع مستوى المسابك القائمة حينما يكون ذلك قابلا للتطبيق) ، تبلغ طاقته الانتاجية السنوية ٠٠٠ ١٠ طن من المعدن السائل لتحويله الى حديد رمادي عالي المقاومة ، وحديد عادي الدرجة ، وصلب ونحاس ، وقوالب ألومنيوم :

ويحتاج كل مصنع الى استثمار يتراوح بين ١٠ ملايين و ١٥ مليون دولار وقوة عاملة تتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ شخص . وتشمل المنتجات قواعد الآلات المكنية وأجسام الدعامة والمئزر الدوار وغراب الذيل وأغطية محاور الدوران والأجهزة الدليلية ، والقطع الآلية المنزلقة وهياكل المضخات ، والعنفات والحواف الناتئة ومجموعات المحركات وأطر محاور الدواليب وعلب المرافق وقطع معدنية كبيرة من الحديد الزهر لصنع أجهزة نقل الحركة وقطع التحويل التي يبلغ أقصى وزن للقطعة منها ٣ر٢ طن ؛

'٢' مجمع للتشكيل بالتطريق و الحرارة على المستوى الوطني و المشترك بين البلدان : في أي بلد يزيد عدد سكانه على أربعة ملايين نسمة ، تكون هناك حاجة الى مصنع واحد ذي طاقة انتاجية سنوية قدرها ٢ ٠٠٠ طن من القطع المشكّلة المتوسطة و ٥ ٠٠٠ طن من القطع المشكّلة الصغيرة ومرافق مقابلة للمعالجة الحرارية : ويحتاج كل مصنع الى استثمار يتراوح بين ٤ر٥ مليون وستة ملايين دولار وقوة عاملة قوامها ٢٥٠ شخصا . وتتراوح أحجام المنتجات من خمسة كيلوغرامات الى ٢٠ كيلوغراما للآلات المكنية و النقل وصناعات الآلات الزراعية ؛

'٣' انشاء ورش للآلات وورش للتشكيل وفقا للموصي به أعلاه ؛

'٤' مجمع لغرف الآلات على المستوى الوطني أو المشترك بين البلدان : في أي بلد يزيد عدد سكانه عن ثمانية ملايين نسمة ، يكفي اقامة مصنع ذي قدرة انتاجية سنوية ١ ٠٠٠ دليل تشغيل و أدوات و أجهزة تتفاوت أوزانها حتى ٥٠ كيلوغراما ، و ٥ ٠٠٠ مشحذ لتجديد العدد و ٢٠٠ من القوالب و اللوالب ، ويحتاج كل مصنع الى استثمار يتراوح بين خمسة ملايين وعشرة ملايين دولار وقوة عاملة قوامها حوالي ٢٠٠ من العمال ذوي المهارة العالية . ويكون المصنع قادرا على تدريب ١٠٠ شخص سنويا ؛

'٥' مصانع للتغليف المعدني على المستوى الوطني : في أي بلد يزيد عدد سكانه عن مليوني نسمة يكفي مصنع واحد يشمل مرافق الطلاء بالنيكل و الكروم و الجلفنة و الفسفتة و المعالجة بالطريقة الأنودية للطلاء بالميناء

ويحتاج كل مصنع الى استثمار يقدر بحولي ٢٫٥ مليون دولار الى أربعة ملايين دولار وقوة عاملة قوامها ٢٥٠ شخصا .

الصناعات الهندسية ذات الروابط بالقطاعات ذات الأولوية

١٩٤ - كوسيلة لضمان التنمية المستكفية على أساس الاعتماد الذاتي، يشدد القسم الخاص بالصناعة في خطة عمل لاغوس تشديدا خاصا على ضرورة اقامة قاعدة صناعية من شأنها أن تكفل تكامل الاقتصاد كله(٣٤) عن طريق روابط متبادلة فعّالة بين الصناعة والقطاعات الأخرى(٣٥)، بغية انتاج مدخلات لقطاع البنى الأساسية (٣٦)، وغيره من القطاعات، وتغطية الاحتياجات الأساسية لجماهير السكان الذي يعيش معظمهم في المناطق الريفية ، فبالاضافة الى القطاعات المحددة التي خصّها وزراء الصناعة بأولوية عليا ، مثل الأغذية والزراعة ومواد البناء(٣٧)، فان رؤساء الدول والحكومات اتفقوا في قمتهم الاقتصادية على اعطاء أولوية للقطاعات التالية : الأغذية والزراعة ، والنقل والمواصلات ، والصناعة والطاقة والتجارة والتمويل . ولقد سبق أن تم تبيان العلاقة بين القطاعات الهندسية وقطاعات الأولويات هذه .

---

(٣٤) خطة عمل لاغوس ، الفقرتان ٥٢ و ٥٦ (د) .

(٣٥) نفس المصدر ، الفقرة ٦٤ .

(٣٦) نفس المصدر ، الفقرة ٦٦ (هـ) .

(٣٧) نفس المصدر ، الفقرتان ٦٧ و ٦٦ (د) .

الزراعة

١٩٥ - تتوقع خطة الأغذية الاقليمية لافريقيا استيراد ١٣ر٨ مليون طن من القمح عام ١٩٩٠ (٣٨). ولكن في عام ١٩٧٨ ، وصلت واردات الحبوب بالفعل الى ١٣ر٤ مليون طن ، الأمر الذي يدل على نمو الطلب نموا مفزعا . وستحتاج افريقيا في عام ٢٠٠٠ ، حسب دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة (٣٩) ، ٣٩ مليون طن من الأرز والحبوب الخشنة زيادة عما استهلكته منها عام ١٩٨٠ .

١٩٦ - وتبعا لذلك ، ينبغي التوسع في انتاج الحبوب بسرعة . وقد أعرب اعلان فريتاون الذي أصدره وزراء الزراعة عام ١٩٧٦ عن هذا القلق وأدرج في خطة الأغذية الاقليمية لافريقيا . وتشمل أهم المجالات التي تثير القلق انتاج الأغذية ، وخسائر الأغذية ،وسياسات الأسعار والبحث وكذلك الخدمات الارشادية الزراعية .

١٩٧ - ان الصناعة تستطيع أن تلعب دورا حيويا في تنمية الزراعة وخاصة لأنها توفر مدخلات صناعية لزيادة الانتاج وتخفيض الخسائر الغذائية ولكن ،لما كانت مساهمة الصناعة المحتملة في الزراعة واسعة ، ونظرا لضيق القدرة الصناعية : فان مسألة الدور الذي يمكن أن يعطى لها في هذا المجال مسألة انتقائية للغاية ، مرهونة في كل حالة محددة باختيار البلد المعني .

أفكار لمشاريع

١٩٨ - حدد مشروع الأغذية الاقليمي المنتجات والخدمات الصناعية ذات الأولية التي تشكل مدخلات لابد منها للانتاج الغذائي والزراعي كما يلي :

---

(٣٨) منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، مشروع الأغذية الاقليمي لافريقيا (روما عام ١٩٨٠) .

(٣٩) الزراعة : نحو عام ٢٠٠٠ ، الجدول ١٠ و ٣ .

- المنتجات و المعدات اللازمة للخزن و التجهيز ؛
- معدات النقل : اللوريات وسيارات النقل الصغيرة وعربات الجرّ و المقطورات ، لشحن المواد الغذائية من المزارع ؛
- معدات التشييد و الصيانة اللازمة للطرق الفرعية ، مثل جرارات التسوية و القلابات و المداخل ؛
- المدخلات العامة : الآلات و الأدوات و المكّنات الزراعية ، وكذلك المكّنات و المعدات الصناعية التي تستخدم في صناعة معدات الري ، و الأسمدة و المبيدات الحشرية ووقود التشغيل ؛
- قطع الغيار و المكوّنات اللازمة لجميع المكنات و المعدات وصيانتها .

١٩٩ - لقد استقرت صناعة الآلات اليدوية البسيطة استقرارا لابأس به في معظم البلدان الافريقية على مستوى حداد القرية ، وتحققت مستويات هندسية أعلى في بعض البلدان . على أن الصناعة المحلية للأدوات التي تجرّها الحيوانات وتلك التي تعمل بالكهرباء لاتزال ، في معظم البلدان الافريقية غير موجودة تقريبا . وتنطبق نفس الحالة على مدخلات مثل معدات التخزين و التجهيز و المكّنات و المعدات الزراعية وما اليها .

(أ) معدات التخزين و التجهيز : ان استثمارا قدره ملياران من الدولارات مطلوب بحلول عام ٢٠٠٠ لشراء معدات ومكّنات تجهيز ، مثل الكسارات و العصارات العاملة بالزيت ؛

(ب) معدات النقل : (أنظر أدناه) ؛

(ج) معدات انشاء وصيانة الطرق الفرعية : نظرا لأن لهذه المعدات أثرا على النقل عموما ، فقد عولجت أدناه ؛

(د) الأدوات الزراعية : بلغ اجمالي الواردات من المعدات الزراعية في الاقليم الافريقي زهاء ٣٩ ٩٩٩ طنا عام ١٩٧٦ ، ومن المقدر أن تزيد الى ٠٠٠ ١٣٩ طن و ٠٠٠ ٢٠٧ طن بحلول عامي ١٩٠٠ و ٢٠٠٠ على التوالي . وتقدر الطاقة الانتاجية الراهنة بحوالي ١٨ مليون من الأدوات اليدوية و ٠٠٠ ٦٠ من المعدات . وبحلول عام ١٩٩٠ سيحتاج الاقليمان الافريقيان الفرعيان الشرقي والجنوبي أكثر من سبعة ملايين من الأدوات اليدوية وهذا سيتطلب اقامة ثماني الى عشر منشآت هندسية تحتاج كل واحدة منها الى استثمار قدره مليونان من الدولارات تقريبا (حسب أسعار عام ١٩٧٧) وتقدر الأرقام المقابلة بأكثر من عشرة ملايين من الأدوات اليدوية و ١٠ - ١٥ منشأة لافريقيا الغربية ، وبثلاثة ملايين الى أربعة ملايين من المعدات اليدوية وأربع الى خمس من المنشآت لشمال افريقيا . وستستخدم كل وحدة منها زهاء ١٠٠ شخص . وهناك احتمال كبير في أن يكون اقليم افريقيا الوسطى الفرعي قادرا على تدبّر الأمر عن طريق رفع مستوى المنشآت القائمة والمخطط لها ؛

(هـ) المعدات اليدوية والتي تجرها الحيوانات : يقدر الطلب الاجمالي لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ بأكثر من ٠٠٠ ٢٥ طن و ٠٠٠ ٣٨ على التوالي . وحوالي ١٠ في المائة من هذه الاحتياجات يخصّ بلدان افريقيا الوسطى و ٣٠ في المائة يخصّ كلا من الأقاليم الفرعية الثلاثة الأخرى . ويبلغ اجمالي الاحتياجات الافريقية من المنشآت نحو ٢٥ - ٣٠ منشأة ، تنتج كل منها ٥٥ ألف وحدة ، لكل منشأ : وتحتاج كل منها الى استثمار يبلغ مليونين من الدولارات بحلول عام ٢٠٠٠ وقوة عاملة تقدر بـ ١٣٠ شخصا لكل منشأة ؛

(و) الأدوات والمكنات الزراعية التي تدار بالقوى الكهربائية : يقدر اجمالي الاحتياجات الاقليمية لهذه الأدوات والمكنات بـ ٠٠٠ ٧٥ طن و ٠٠٠ ١٠٠ طن لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ على التوالي . وسيكون توزيعها

على غرار توزيع الأدوات ذات التشغيل اليدوي وتلك التي تجرّها الحيوانات . وهناك عدد قليل جدا من البلدان الافريقية لديه مرافق صناعية لهذه الأدوات والآلات ، في حين أن حوالي اثني عشر بلدا لديها مرافق لتجميع الأدوات العاملة بالكهرباء . ولكي يتسنى انتاج سنوي قدره ، ٠٠٠ ٧٥ وحدة (محاريث ومسالف وأدوات فلاحة ودرّاسات وغرابيل) فان افريقيا تحتاج الى ٦ - ١٠ منشآت تمثل تكاليف استثمارية قدرها ثلاثة الى أربعة ملايين دولارا لكل منشأة وقوة عاملة قوامها حوالي ١٥٠ لكل وحدة ؛

(ز) الجرارات الزراعية : في عام ١٩٧٧ بلغ مجموع الجرارات الزراعية التي استوردها الاقليم ما زنته ٤٣٣ ٨٣ طنا . ويقدر أن يزيد هذا الرقم الى ٠٠٠ ٦٨٧ طن في عام ١٩٩٠ أو ٧٥٠ ١ طنا في عام ٢٠٠٠ . واذا افترضنا أدنى حدّ لمستوى صناعي اقتصادي قدره عشرة آلاف جرار (معدل وزن الواحد منها ٢ طن) سنويا . فان افريقيا ستكون قادرة على دعم ٢٥ - ٣٠ وحدة صناعية بحلول عام ١٩٩٠ ، ترتفع حتى ٧٠ وحدة بحلول عام ٢٠٠٠ . وستحتاج كل وحدة استثمارا يزيد عن ١٢٥ مليون دولار (بأسعار عام ١٩٧٧) وقوة عاملة قوامها زهاء ٠٠٠ ٥ شخص ؛

(ح) معدات الري : في عام ١٩٧٧ استورد الاقليم ما قيمته ٣٥٠ مليون دولار من المضخّات الزراعية . وينتظر أن يزيد هذا الطلب الى ١ر٠٩ مليار دولار في عام ١٩٩٠ والى أكثر من ملياري دولار في عام ٢٠٠٠ . وتبعا لذلك فان الاقليم في وضع يمكنه من استحداث وحدات صناعية خاصة به . وسيكون مستوى الاستثمار التقريبي زهاء مليار دولار في عام ١٩٩٠ ومليار دولار أخرى في عام ٢٠٠٠ . وستكون احتياجات العمل المقابلة ٠٠٠ ٥٠ شخص لعام ١٩٩٠ وزيادة قدرها ٠٠٠ ٥٠ شخص آخرين لعام ٠٠٠ ٢ . أما

فيما يتعلق بالأنابيب والمواسير التي تستخدم في الأغراض الزراعية فانه ينبغي التنويه بأن التنمية المقترحة في القطاع الكيميائي يمكن أن توفر معظمها في شكل أنابيب بلاستيكية مصنوعة من كلوريد الفينيل.

(ط) قطع الغيار والمكوّنات والصيانة : يفترض أن تتم صناعة قطع الغيار والمكونات من قبل الوحدات المشار اليها أعلاه وبالتعاقد من الباطن مع الصناعات المساعدة . وسيكون لكل وحدة صناعية صناعات مساعدة عديدة تحتاج الى زهاء ١٠ في المائة من الاستثمار والقوى العاملة للوحدات الصناعية الرئيسية . والى جانب ذلك سيكون من الضروري اقامة ورش للصيانة في المناطق التي تفتقر اليها كليا، والنهوض بمستوى الورش القائمة حاليا . وهنا أيضا سيحتاج الأمر الى حوالي ١٠ - ١٥ في المائة من الاستثمار المبين للوحدات الرئيسية. وفيما يلي بيان ببعض الآليات والأنشطة التي يمكن أن تساهم في تنمية المدخلات الغذائية والزراعية .

الأنشطة

٢٠٠ - فيما يلي بعض الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها :

(أ) صياغة سياسة واستراتيجية للتحديث الزراعي والميكنة الزراعية التدريجية ، تقومان على أساس الاعتماد الذاتي ، مع مراعاة التغيرات في مستويات دخول المزارعين ، وأحجام مزارعهم ، ومتطلبات القوى واحتياجات الطاقة كأساس لبرنامج تنمية المدخلات الزراعية ؛

(ب) تصميم ووضع برنامج ملائم لتنمية المدخلات ، وتحديد التغيرات الرئيسية التي تطرأ على طلب المدخلات ، بما في ذلك التوحيد القياسي ، حتى يتسنى توسيع نطاق السوق المحلية وتطوير خدمات الصيانة وانتاج قطع الغيار ؛

(ج) دعم المزارعين المحليين ورفع مستواهم وترشيد انتاجهم :

(د) اعداد مواصفات القوى العاملة للمدخلات الزراعية وخطط التدريب وكذلك تنظيم برامج التدريب للمزارعين على استخدام المدخلات المتغيرة :

(هـ) وضع برنامج لانتاج الأسمدة والمبيدات ، بما في ذلك اعداد مواصفات القوى العاملة .

النقل والمواصلات

٢٠١ - من العسير أن نتصور أن في الامكان تنفيذ خطة النقل والمواصلات الواردة في خطة عمل لاغوس على أساس استيراد معدات النقل والمواصلات وقطع الغيار مع التدني الراهن الذي تواجهه معظم البلدان الافريقية في معدلات التبادل التجاري ومع ارتفاع ديونها . وهذا يصدق بصفة خاصة اذا ما ذكرنا أن الطلب على معدات النقل والمواصلات المستوردة يعتبر واحد من أكثر المسائل ديناميكية من بين المنتجات الهندسية . ان كلا من خطة لاغوس وعقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات لافريقيا يدعوان بالحاح ، في قسميهما المكرسين للنقل والمواصلات ، الى العمل على انشاء صناعة افريقية في ميدان معدات النقل والمواصلات (٤٠) ، (٤١) . وتتضمن الوثيقة الأخيرة قائمة بعدد من مشروعات الطرق ومشروعات النقل البري تبلغ قيمتها ٩٢٥ ٣ مليون دولار للمرحلة الأولى (١٩٨٣ - ١٩٩٠) . وتجري الآن دراسات أولية

---

(٤٠) خطة عمل لاغوس ، الفقرة ٢٠٧ (و) .

(٤١) عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات لافريقيا ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ، المجلد (E/CN.14/726) ، الفقرة ١٣ (و) .

ودراسات جدوى ودراسات تصميم هندسي ستؤدي الى اقامة مشروعات للانشاء في المرحلة الثانية . وبالمثل يضع البرنامج في اعتباره " تنمية صناعة المواصلات السلكية واللاسلكية والألكترونيات في افريقيا " (٤٢).

٢٠٢ - ان استيراد معدات النقل (التي بلغت قيمتها أكثر من ١١مليار في عام ١٩٧٧) يمثل حوالي ٤٠ في المائة من اجمالي واردات البلدان النامية الافريقية . وتدل الاسقاطات المقدرة لعام ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ على أن الواردات ستصل الى حوالي ٢٥ مليار دولار و ٤٥ مليار على التوالي أما الأرقام المقابلة لمعدات المواصلات فهي ٢ر٣ مليار دولار و٤ر٥ مليار دولار .

أفكار لمشاريع

٢٠٣ - تشمل العناصر الرئيسية للقسم الوارد في خطة عمل لاغوس بشأن النقل والمواصلات : الطرق والنقل البري والنقل البحري والسكك الحديد والنقل بالسكة الحديد ، والموانىء ، والنقل الجوي، والنقل في المياه الداخلية ، والنقل المتعدد الوسائط ، أما القسم الخاص بالمواصلات في الخطة فيشمل المواصلات السلكية واللاسلكية والمواصلات بالقمر الصناعي والاذاعة (الراديو والتلفزيون) ، والخدمات البريدية وتنمية وتدريب القوى العاملة .

٢٠٤ - ويذكر اعلان العقد خطوط المنتجات التالية بوصفها من المدخلات الرئيسية (٤٣) في تنمية القطاعات الفرعية للنقل والمواصلات :

---

(٤٢) نفس المصدر ، الفقرة ١٠٩ (أ) .

(٤٣) نفس المصدر ، الفقرات ١٥٧ و ١٥٨ و ١٧٢ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٤٠٣ .

- خطوط السكك الحديدية و المعدات الدارجة عليها ؛
- الشاحنات و الحافلات وعربات الركاب و الدراجات وعربات المناولة ؛
- معدات المواصلات السلكية واللاسلكية بما فيها الراديو و التلفزيون ؛
- القوارب ؛
- معدات انشاء الطرق بما فيها الجرارات ومعدات نقل التراب ؛
- قطع الغيار و المكونات اللازمة للمعدات الآنفة الذكر .

٢٠٥ - ومن بين خطوط الانتاج المبينة أعلاه ، تعتبر المنتجات ومجموعات المنتجات التالية أكثر المنتجات جدارة بالمتابعة أثناء العقد :

(أ) معدات السكك الحديدية (٤٤) : في عام ١٩٧٧ استورد الاقليم ما قيمته ٧٦٧ مليون دولار من معدات السكك الحديدية . ومن المنتظر أن يرتفع هذا الطلب الى ٠٠٠ ٢ مليون دولار ، و ٤٠٠ ٣ مليون دولار بحلول عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ على التوالي ، ٥٠ في المائة منها ستخصص لقاطرات السكك الحديدية و العربات التي تسير بالقوى الكهربائية ويقدر الاستثمار و القوى العاملة اللازمة لتحقيق الانتاج المنشود بحوالي ثلاثة ملايين دولار و ٠٠٠ ٢٥٠ شخص في عام ١٩٩٠ ومبلغ اضافي قدره مليونا دولار وقوة عاملة قوامها ٠٠٠ ١٥٠ شخص ، على التوالي

---

(٤٤) يعتبر عام ١٩٧٧ عام الأساس في هذا القسم و الأقسام اللاحقة ، و أرقام الاستثمار حسب أسعار عام ١٩٧٧ و الأسقاطات مبنية على أساس الاتجاهات السابقة .

لعام ٢٠٠٠ . وستكون هناك حاجة الى اقامة حوالي ١٠ وحدات صناعية في عام ١٩٩٠؛ تزداد الى ١٧ وحدة بحلول عام ٢٠٠٠ .وستخصص كل وحدة صناعية في انتاج مواد محددة مثل عربات النقل المنخفضة و العجلات ، وقاطرات الديزل (بينما تتولى الوحدة المختصة بصناعة الآلات تقديم المحرك الذي يسير وحدات اللوريات و الجرارات) ، و القاطرات الكهربائية وعربات الركاب وعربات الشحن . وستكون هناك حاجة الى مسابك ومرافق تشكيل ضخمة لخدمة الآلات المذكورة أعلاه .

(ب) عربات الطرق : في عام ١٩٧٧ استورد الاقليم ما قيمته ٥ره مليار دولار من عربات الطرق . وتتوقع الاسقاطات الأكثر تحفظا لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ (٤٥) أن يرتفع هذا الرقم الى ١٨ مليار دولار و ٥ر٢٩ مليار دولار على التوالي (٤ مليارات و ٨ مليارات و ٨ مليارات لسيارات الركاب ، و ٤ مليارات و ٥ر٦ مليارات للحافلات و ١٠ مليارات و ١٥ مليارا للوريات و الشاحنات ، لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ على التوالي) . وهذه الأرقام تبرر تنمية وحدات صناعية . ويقترح هنا أن توضع الأنشطة الصناعية تحت مظلة شركة متعددة الجنسيات ، يفضل أن تشمل جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وستتولى هذه الشركة الاشراف على وحدات التصنيع و التجميع المذكورة المفصلة أدناه . و الى جانب ذلك ، ستعنى الشركة بمسائل مثل البحث الانمائي و التدريب و المبيعات وشراء مواد خام . وهناك تصور لاقامة وحدات مساعدة عديدة تكون مستقلة ولكنها مرتبطة أو مندمجة مع الوحدات الصناعية وسيارات الركاب واللوريات والشاحنات و الحافلات وتزودها بالقطع المساعدة مثل مفاتيح بدء الحركة و المصابيح الأمامية و الوشائع وشموع الأشعال .

---

(٤٥) عربة نقل ركاب لكل ٥٠٠ شخص من السكان في عام ٢٠٠٠.

'١' سيارات الركاب : ان الاسقاطات المذكورة أعلاه لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ تشير الى طلب مـــواز يبـــلغ ٨٠٠ ٠٠٠ و ١ ٦٠٠ ٠٠٠ عربة على التوالي . وسيكون من شـــأن صنع ٨٠٠ ٠٠٠ سيارة أن يدعم : مصنعي تجميع ، ووحدات صناعية لصنع المحركات وعلب التروس و العجلات و الاطارات تتراوح بين خمس وعشر ، ومسابك تتراوح بين ثلاثـــة وخمسة ، وورشات عدد تتراوح بين ثلاث وخمس . ويقـــدر اجمالي الاستثمار بحوالي ستة مليارات دولار بحلـــول عام ١٩٩٠ تضاف اليها خمسة مليارات أخرى بحلول عـام ٢٠٠٠، مع احتياجات لقوى عاملة تبلغ ١٥٠ ٠٠٠ شخص بحلـول عام ١٩٩٠ و ١٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين بحلول عام ٢٠٠٠ ؛

'٢' البواصات : في ضوء الاسقاطات المذكورة أعلاه . سيكـــون الاقليم قادرا على دعم أربع الى خمس وحدات صناعية في عام ١٩٩٠ تزيد الى ما بين ست وثماني وحدات في عـــام ٢٠٠٠ . ويفترض أن يبلغ اجمالي الاستثمار لعـــام ١٩٩٠ نحو ثلاثة مليارات دولار ، ويضاف اليها مليارا دولار لعام ٢٠٠٠ . وستكون الاحتياجات الأولية للقوى العاملـة ٢٠٠ ٠٠٠ شخص ، يضاف اليهم ١٥٠ ٠٠٠ شخص ؛

'٣' اللوريات والشاحنات : تدل الاسقاطات المذكورة أعـــلاه على أنه ستكون ثمة حاجة الى أربع وحدات صناعيـــــة بحلول عام ١٩٩٠ ووحدتين أخريين بحلول عـــام ٢٠٠٠ . ويقدر اجمالي الاستثمارات في المرحلتين بخمسة مليارات دولار وثلاثة مليارات دولار على التوالي . وستبلـــغ احتياجات القوى العاملة المقابلة ٣٠٠ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ شخص على التوالي . وتتراوح النماذج المتوخاة بين

سيارات النقل الخفيفة و الشاحنات الضخمة التي تبلغ حمولة الواحدة منها ٣٠ طنا فأكثر ، وستخصص كل وحدة انتاج في نموذج معين ؛

٤' الدراجات النارية و المركبات الزهيدة الثمن و الدراجات: في عام ١٩٧٧ استورد الاقليم ما قيمته ٣٧٦ مليون دولار من الدراجات و الدراجات النارية . وتقدم الأرقام المقترحة لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ بـ ١ر٤ مليار دولار و ٢ر٣ مليار دولار على التوالي و اذا افترض أن نصف المبلغ الآنف الذكر أنفق على المركبات الزهيدة الثمن ، فان الارقام المقترحة ستزيد على مليارى دولار و ٣ر٤ مليار دولار على التوالي . و التكنولوجيا التي ينطوي عليها المشروع بسيطة ولا تتطلب استثمارا ضخما حقا ، وتبعا لذلك فانه ينبغي تشجيع صناعة المركبات المذكورة كخطوة أولى نحو تكنولوجيات أكثر تعقيدا . وستكون هناك حاجة الى وحدات متخصصة عديدة لانتاج الاجزاء المشكّلة و العجلات و المحاور وقضبان الوصل و المكابس الخ . ويقدر اجمالي الاستثمار بحوالي ٧٠٠ مليون دولار بحلول عام ١٩٩٠ و ٦٠٠ مليون دولار أخرى بحلول عام ٢٠٠٠ . وستكون متطلبات القوى العاملة المقابلة ١٥٠ ٠٠٠ شخص بحلول عام ١٩٩٠ و ١٢٠ ٠٠٠ شخص آخرين بحلول عام ٢٠٠٠ ؛

٥' معدات انشاء الطرق : الطلب على معدات انشاء الطرق يتصل مباشرة بأنشطة انشاء الطرق في البلد المعني . وفي عام ١٩٧٧ ، استوردت البلدان النامية في افريقيا ٢٧٣ ٢٠٤ طن متري من آلات انشاء الطرق . ومن المقدر

أنها ستحتاج في عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ الى أكثر من ٣٢٠ ٠٠٠ و ٦٠٠ ٠٠٠ طن متري من مثل هذه الآلات (هذا عدا المتطلبات الاضافية التي أوجدها عقد النقل والمواصلات) . وهذه الاحتياجات ستستلزم استثمارات تقدر تقريبا بخمسة مليارات وثمانية مليارات من الدولارات على التوالي في العقدين . ولكن اذا تم تطوير وحدات صناعة الجرارات المقترحة أعلاه فانه يمكن الحصول على جرارات رباعية العجلات من مصنع الجرارات وتحويلها الى معدات لبناء الطرق . وبالمثل يمكن ربط صناعة القلابات وما شابهها من منتجات بمصانع الشاحنات . (وقد سبق أن افترض أنه سيتم توفير مجال لانتاج هذه البنود على خطوط التجميع) .

(ج) السفن والقوارب : يقدر الطلب لعام ١٩٩٠ ، مع التحفظ ، بنحو ٢ ٨٠٠ مليون دولار تصل الى ٦ ٦٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ . والتكنولوجيا المستخدمة في بناء السفن والقوارب (وجزئيا المحركات) ، بسيطة نسبيا ، وشبيهة بالنجارة . والقيمة المضافة فيها منخفضة حقا ، والاستثمار منخفض كذلك ، أما احتياجات القوى العاملة فعّالية ، فالاستثمار يقدر بأقل من ألف مليون دولار لعام ١٩٩٠ ، يضاف اليها ٢ ٠٠٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٠ . ويجب أن ينظر فيما اذا كان في المستطاع انتاج المحركات محليا . وهناك صناعات مساعدة كثيرة ذات دور في صناعة بناء السفن والقوارب مثل الأعمال الخشبية ، والمعدات الكهربائية ، وأجهزة التكييف ، واللدائن والأجهزة ، التي ينبغي أن تجهز جميعها بصورة متزامنة . ويمكن في هذا الصدد النظر في أمر انتاج قوارب صيد تصنع من مواد غير خشبية مثل الاسمنت الحديدي والزجاج الليفي ، مع مصدر ملائم من القوة الكهربائية . ويمكن أن يبدأ الانتاج في بلد ساحلي أو ذي بحيرات

ثم تنقل التجربة في وقت لاحق الى بلدان أخرى في الاقليم الفرعي أو الاقليم .

(د) اللواحق وقطع الغيار : يمكن صناعة هذه المنتجات في وحدات صناعية مساعدة ملائمة (سيارات وحافلات ولوريات وعربات زهيدة التكاليف .. الخ) ، وقد أخذ انتاجها بالاعتبار أعلاه .

(هـ) معدات المواصلات السلكية واللاسلكية ، بما في ذلك أجهزة الاستقبال الاذاعية والتلفزيونية : استوردت البلدان الافريقية في عام ١٩٧٧ أكثر من خمسة ملايين جهاز راديو وتلفزيون و ٤١٢ ٢٧ طنا من المعدات الهاتفية . وبحلول عام ١٩٩٠ ينتظر أن ترتفع هذه الأرقام الى زهاء ٢٠ مليون جهاز وأكثر من ٨٦ ألف طن ، وبحلول عام ١٩٩٠ ينتظر أن تصل الى ٤٠ مليون جهاز وأكثر من ٠٠٠ ٢١٠ طن . على أن افريقيا ، بحلول عام ١٩٩٠ ، ستصبح قادرة على أن تدعم أكثر من ١٠٠ وحدة صناعية لانتاج أجهزة الراديو والتلفزيون وكذلك أكثر من ١٠ وحدات لصناعة المعدات التلفونية . وسيبلغ اجمالي الاستثمار في صناعة أجهزة الراديو والتلفزيون حوالي ٢٥٠ مليون دولار ولمعدات التلفون زهاء ٥٠٠ مليون دولار . وستكون الاحتياجات من القوى العاملة ٠٠٠ ١٠ الى ٠٠٠ ١٥ عامل للأولى و ٠٠٠ ٢٠ الى ٠٠٠ ٣٠ عامل للثانية . وهكذا يتبين أن تعزيز الصناعات الكهربائية والالكترونية ليس ذا أهمية بالنسبة لتجميع أجهزة الراديو والتلفزيون والتلفون فحسب ، بل كذلك لتوريد قطع غيار جوهرية للقطاعات الأخرى. ان لمنتجاتها ، مثل المفاتيح الكهربائية والكابلات والمقاييس والأسلاك والعازلات وأجهزة القياس المتري ، وكذلك المولدات ومحركات التروس ، دورا هاما تضطلع به في تنمية البلاد .

الأنشطة

٢٠٦ - لتنفيذ التطوير المتكامل والانتاج المحلي للمعدات المذكورة أعلاه ، يوصي بممارسة الأنشطة التالية :

(أ) وضع برامج لتطوير وانتاج معدات النقل والمواصلات على المستويين الوطني ودون الاقليمي ، مع مراعاة التنمية المزمع اجراؤها أو المخططة للقطاعات الأخرى ، وخاصة الأغذية والزراعة وتوزيع السكان والاتساق مع الموارد المحلية ، ومستوى الدخول الريفية والحاجة الى النقل المشترك ، وارتفاع تكاليف الطاقة المستوردة ومصادر الطاقة الجديدة وعقد النقل والمواصلات ؛

(ب) رفع مستوى ورشات الصيانة والاصلاح المحلية القائمة في المناطق الحضرية والريفية ، وذلك عن طريق (أ) توفير الدعم التقني ، مثل مراقبة الجودة والتوحيد القياسي والقروض للحصول على معدات جديدة ، وتوفير المدخلات من المواد الخام بأسعار معقولة ، وتسويق منتجاتها عند الاقتضاء ، و (ب) احتمال انشاء مناطق صناعية متخصصة ؛

(ج) اعداد تصورات للأوضاع العمالية لتسهيل تخطيط وتنمية القوى البشرية اللازمة لهذا القطاع الفرعي ؛

(د) رفع مستوى ورش السكك الحديدية وغيرها من الورش لانتاج تشكيلة واسعة من المنتجات اللازمة للخطوط الحديدية وغيرها ، بما في ذلك تقييم الامكانيات للارتقاء بالورش الى أن تصبح شركات فرعية كاملة وتنظيم رحلات دراسية بين البلدان الافريقية للمشاركة في الخبرات الخاصة بذلك ؛

(هـ) تخفيض وتوحيد مقاييس عدد وأنواع معدات وعربات النقل الهامة ، بما في ذلك اللوريات وسيارات الركاب ، وذلك لتيسير ظهور

الخبرات الوطنية عن طريق الجهود الوطنية المركزّة وانتاج المكوّنات الأساسية مثل المحركات وعلب التروس والاطارات وكذلك قطع الغيار والمكونات ؛

(و) تدريب العمال الذين تحتاج الصناعات اليهم .

الموارد الطبيعية

٢٠٧ - توفر الصناعة المدخلات اللازمة في عمليات استكشاف الموارد المعدنية وتعدينها وتجهيزها وان البلدان الافريقية ، بتوفيرها المدخلات المصنوعة محليا ، ستكون قادرة على زيادة القيمة الفائضة وبذلك تمارس هيمنة وسيادة فعليتين على مواردها الطبيعية . وهذا يتمشى مع خطة عمل لاغوس التي تتوخى أن يتم اتخاذ تدابير لزيادة دمج الصناعات المعدنية في الاقتصادات الوطنية كواحد من التغييرات الهيكلية الضرورية التي تستهدف زيادة الربط بين الصناعة والموارد المعدنية .

٢٠٨ - وينبغي أن يشمل دور الصناعة أثناء العقد خلق المهارات والتكنولوجيا وانتاج السلع الانتاجية والامدادات اللازمة لاستكشاف المعادن وتعدينها وتجهيزها . ولا ريب في أن المهارات والتكنولوجيا يحددها الى حد كبير تنظيم الانتاج ، الذي يشمل كامل فئات العمليات المترابطة والمتتابعة المتصلة باستخراج الموارد الأولية ونقلها وتحويلها ، ونقل المنتجات والتحويل الثانوي والامداد والاستعمال النهائي . أما فيما يتعلق بالسلع الانتاجية والامدادات ، فينبغي أن تتم تنمية الصناعة على قصد جعل المدخلات الصناعية التالية متاحة لعمليات استكشاف المعادن وتعدينها وتجهيزها :

- معدات لعمليات الاستقصاء الجيولوجي واستكشاف المعادن ؛

- المعدات والآلات اللازمة للتعدين ؛
- معدات وآلات لتجهيز المعادن وتصنيعها ؛
- صناعات الخدمات المساعدة ، مثل المسابك وورش التشكيل ومرافق الصيانة والتطليح ؛
- الامدادات والعدد وقطع الغيار والمكونات اللازمة للأنشطة المذكورة أعلاه ؛

الأنشطة والمشاريع

٢٠٩ - ستكون أنشطة العقد المتصلة بعمليات استكشاف وتعدين وتجهيز الموارد المعدنية مرهونة بالأنشطة والمشروعات المتصلة بتنمية الصناعات التي توفر المدخلات ، وخاصة الصناعة الهندسية . وتشمل الأنشطة والمشروعات الوطنية والمتعددة الجنسيات الخاصة بالأخيرة ، ما يلي :

(أ) تقييم الاجراءات والخبرات المكتسبة في تنظيم وادارة المشروعات الصناعية لانتاج الامدادات والعدد وقطع الغيار والمكوّنات والمعدات والآلات والمنشآت اللازمة لاستكشاف المعادن وتعدينها وتجهيزها؛

(ب) تحديد المنتجات الهندسية الحيوية التي ينبغي اختيارها للتقييس والانتاج في الاقليم الافريقي ؛

(ج) دراسة استقصائية للقدرات والمنشآت الراهنة ، وتقييم القدرات والمنشآت المطلوب انشاؤها ، من أجل القيام داخل الاقليم الافريقي بانتاج المدخلات الصناعية المطلوبة لاستكشاف المعادن وتعدينها وتجهيزها ؛

(د) تعزيز انشاء المشروعات لانتاج وتسويق المعدات و المواد الكيميائية و الامدادات اللازمة للتعدين ؛

(هـ) اعداد التصورات و الاشتراطات المطلوب توفرها في القوى العاملة لاستخدامها في تخطيط وتدريب القوى العاملة اللازمة للصناعات المتصلة بانتاج الامدادات و المعدات و المنشآت و الآلات اللازمة لقطاعي التعدين وتجهيز المعادن .

الاطار المؤسسي للصناعة الهندسية

٢١٠ - لكي يتم وضع جميع الأنشطة المذكورة أعلاه موضع التنفيذ ،لابد من دعم المؤسسات و المشروعات التجارية الوطنية القائمة التي تتعاطى الانتاج و التسويق . وفي وسع وزارة الصناعة ، بالتعاون مع الوزارات المعنية الأخرى ، أن تلعب دورا بارزا في اقامة هذه الصناعات . و المقترح هنا هو اقامة مركز لتصميم وتطوير صناعة الآلات و الصناعات الهندسية المتصلة بها في كل اقليم فرعي وهذا سيكون القاعدة الفعلية لتنمية الصناعات الأساسية . وسيكون المركز المشار اليه في وضع يمكنه من تقديم الخدمات المؤسسية التالية :

(أ) خدمات تحديد و اعداد و ادارة مشروعات من أجل تحضير دراسات الجدوى وتقييم المشروعات و التدريب التقني و الخدمات الاستشارية الادارية ؛

(ب) خدمات استحداث المنتجات وتصميمها ، بما في ذلك تكييف المنتجات وتصميمها وتقييسها و اصطناع نموذجها الأساسي . ويمكن تنفيذ هذه الأنشطة بالتعاون مع المركز الاقليمي الافريقي لتصميم المحركات وصناعتها في ايبادان ، نيجيريا ؛

(ج) خدمات توريد وتمويل وتسويق الآلات والمواد الخام ، بما في ذلك التمويل بواسطة مشروع للتسهيلات الائتمانية ؛

(د) الخدمات الاستشارية التقنية المتصلة بتصميم المنشآت وتخطيط العمليات ، وأساليب الانتاج ، واختيار الآلات والمعدات ، وتقنيات الانتاج ، والتصميم (لفوابط التشغيل والعدد والثوابت) ، ومراقبة الانتاج والمواد ، ومراقبة الجودة والتفتيش .

(هـ) الخدمات التكنولوجية المشتركة التي يحصل على بعضها من المركز المذكور أعلاه وعلى بعضها الآخر من المؤسسات الصناعية نفسها ؛

(و) الخدمات الهندسية المشتركة اللازمة للقطاعين العام والخاص كليهما ، بما فيها المسابك اللازمة لقوالب صب الأدوات الحديدية وغير الحديدية ، ولوحدات تشكيلها وعمليات معالجتها الحرارية ، وغرف العدد ، ووحدات الجلفنة والطلاء بالكهرباء ، وما تحتاج اليه الصناعات التحويلية المساعدة من أجهزة نقل الحركة والقوابض والمحركات والسيور والخردوات المعدنية وآلات القطع ومعدات الهواء المضغوط وقطع اللدائن والمعدات الكهربائية .

٢١١ - وبالاضافة الى ذلك سيكون من شأن الترتيبات المؤسسية التالية أن تسهم في تنمية الصناعة الهندسية :

(أ) اقامة بعض الشركات الهندسية الهامة لتكون طليعة للجهود الوطنية والمتعددة الجنسيات الموجهة نحو تنمية الصناعة الهندسية المناسبة (الزراعة ، النقل والمواصلات ، الموارد الطبيعية) المؤسسة على مجموعة محدودة من المنتجات ذات الأولوية ، وتعزيز قدرة التصميم المحلية بالتعاون مع مركز التصميم والتنمية المذكور أعلاه ، وكذلك بواسطة التغذية العكسية وتوفير العقود من الباطن

للمؤسسات المحلية الصغيرة العاملة في الحقول المتصلة بذلك ؛

(ب) تنظيم فعال للسوق وتسويق المنتجات المناسبة محليا وفي البلدان الافريقية الأخرى ؛

(ج) اقامة وحدات للتقييس داخل اطار المنظمة الاقليمية الافريقية للتقييس (٤٦) لتعزيز تقييس العدد والأدوات والمعدات والآلات في الحقول ذات الأولوية ؛

(د) انشاء مراكز تدريبية لتدريب القوى العاملة اللازمة لكل من الصناعات التحويلية والمستخدمين النهائيين ؛

(هـ) اقامة خدمات اعلامية عن اتجاهات السوق والتطورات في حقول مثل تصميم المنتجات والتكنولوجيات الصناعية ؛

(و) ازالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية بين الدول الأعضاء .

---

(٤٦) مقرها في نيروبي ، كينيا .

الصناعات الصغيرة

٢١٢ - في خطة عمل لاغوس تم الاعراب عن تأييد قوي لاقامة شبكة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني ، وحث الحكومات على اتخاذ تدابير فعالة وتوفير حوافز لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (٤٧) . وقيل أنه ، لكي يتسنى تحقيق تنمية صناعية مستكفية ومعتمدة على ذاتها ، ينبغي أن تستهدف السياسات والاستراتيجيات الصناعية الوطنية دون الاقليمية توطيد قاعدة صناعية سليمة (٤٨) ، مع التركيز على تنمية القدرات والامكانات التي تسهم في تعزيز الصناعات القائمة على الموارد ، مثل الصناعات القائمة على الزراعة ،والصناعات الهندسية الأساسية ، وصناعات انتاج السلع الرأسمالية ، والصناعات التعدينية ، والصناعات الخفيفة ، وذلك من طريق توفير المدخلات أو استخدام المخرجات . ويمكن أن تسهم الصناعات الصغيرة في اقامة هذه القاعدة ، وان تعزيز وتوسيع مثل هذه الصناعات يمكن أن يساعد على تحقيق هدف الانتاج الصناعي المحدد للمنطقة الافريقية لعام ٢٠٠٠ ، المحدد بنسبة ٢ في المائة (٤٩) .

الصناعات الصغيرة بوصفها أدوات لتحديث الاقتصاد، وخاصة في المناطق الريفية

٢١٣ - إن تعزيز الصناعات الصغيرة خليق بأن يسهم بنصيب وافر في التنمية الصناعية . والصناعات الصغيرة هي عادة صناعات كثيفة العمالة يكون نصيب الوحدة من رأس المال المستثمر فيها وظائف أكثر

---

(٤٧) خطة عمل لاغوس ، الفقرتان ٦٩ (ط) و (ي) .

(٤٨) نفس المصدر ، الفقرتان (أ) و (ح) .

(٤٩) نفس المصدر ، الفقرة ٦٢ .

عددا . وهكذا فان من شأن اقامة مثل هذه الصناعات توليد العمالة والدخل والمساعدة على كبح جماح الهجرة من الريف الى الحضر . ويرجح أن تؤدي اقامة الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية الى تشجيع استخدام مصادر طاقة جديدة ومتجددة وبديلة ، هي دائما أرخص انتاجا ، ومن ثم تخفيض استخدام المستورد من الطاقة وغيرها من العوامل ، والمحافظة على النقد الأجنبي . كما أن هذه الصناعات مراكز لتنمية ما تشتد الحاجة اليه من أجل التصنيع من قوى عاملة شبه ماهرة ومواهب محلية قادرة على النهوض بالمشاريع . ومن شأن انشائها كذلك تشجيع تعزيز التنمية الصناعية المتكاملة والمترابطة بواسطة التعاقد من الباطن . ثم ان الصناعات الصغيرة الموجهة نحو انتاج المكونات أو قطع الغيار ، تحفز نمو قطاعات أخرى ، مثل الصناعات الغذائية والصناعات القائمة على الزراعة ، وصناعات البناء والنقل والمواصلات والطاقة . وتعزيز وتوسيع الأنشطة الصناعية الصغيرة في هذه القطاعات الانتاجية يمكن أن يساعد على تحقيق أهداف وأغراض التنمية المتكاملة والسريعة ، مع التركيز على اشباع الاحتياجات الأساسية واستخدام الموارد المحلية .

٢١٤ - وفي غضون العقد الماضي وضعت بعض البلدان الافريقية سياسات وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة . ولقد أقامت الحكومات في بعض البلدان مجمعات صناعية في مناطق حضرية وريفية لتعزيز وتشجيع تنمية الصناعات الصغيرة ، في حين أن بلدانا أخرى لم تستخدم بعد المجمعات الصناعية لتنمية الصناعات الصغيرة .

مشاكل وقيود رئيسية

٢١٥ - لم تعمد غالبية بلدان افريقيا الى ادراج سياسات وطنية محددة بشأن تنمية الصناعة الصغيرة في خططها الخاصة بالتنمية الوطنية ،

وكما أنه لا يوجد تحديد واضح المعالم لماهية الصناعات الصغيرة : وعليه فانه ليس هناك برنامج متكامل لتنمية الصناعات الصغيرة . وثمة قيد رئيسي آخر هو الافتقار الى قدرات كافية لجمع معلومات عن نوع السلع التي يمكن أن تنتجها صناعات من هذا القبيل ، وعن مصادر المواد الخام ، والتكنولوجيا التي يجب الأخذ بها ، والقدرة الانتاجية ، وشبكات التسويق والتوزيع . وثمة قيود أخرى من بينها عدم كفاية الترتيبات المالية والهيكلية الأساسية والمؤسسية وكذلك أوجه النقص في مجالات التسويق والتوزيع . ففيما يتعلق بالتسهيلات المالية نجد لدى عدد من البلدان الافريقية مؤسساتها المالية الخاصة بها في القطاع الخاص والقطاع العام أو القطاع شبه العام . وفي الامكان جر هذه المؤسسات الى الدخول في عملية تقديم أشكال ائتمانية مبسطة وأكثر مرونة للمشروعات الصغيرة . على أنه من المفهوم أيضا أن سبب الفشل في تعزيز الأنشطة الصناعية الصغيرة ليس الافتقار الى المال فحسب ، بل هو أيضا (وفي الغالب) الافتقار الى نظام ضمان للقروض التي تمنحها المؤسسات المالية المحلية . فينبغي للحكومات الافريقية أن تنشئ مؤسسات يستطيع صغار رجال الأعمال أن يحصلوا منها على قروض طويلة المدى ، وبذلك يتحقق تعزيز الصناعات الصغيرة والريفية والقروية . وينبغي ، لدى انشاء هذه المرافق التمويلية الخاصة لصالح الصناعة الصغيرة ، ايلاء اهتمام أيضا بتعزيز المشروعات المحلية ذات الامكانيات للانتاج المتوسط والكبير المدى .

٢١٦ - ويمكن أن تزداد مساهمة الصناعات الصغيرة في تنفيذ برنامج العقد الى حد كبير بمجرد أن يحدد مجال أنشطتها وتنمي قدراتها وامكاناتها الملائمة . وتتوفر المعلومات الأساسية عن انتاجها .

أنشطة ومشاريع

٢١٧ - ينبغي النظر في الأنشطة والمشروعات التالية :

على المستوى الوطني

(أ) وضع سياسات واستراتيجيات وبرنامج تنمية متكامل ومتماسك لتنمية الصناعات الصغيرة في اطار التنمية الصناعية والتنمية القروية ، مع مراعاة الامكانات التي يمكن أن تتاح لأنشطة المشاريع المشتركة بين القطاعات والمترابطة فيما بينها ؛

(ب) تقييم مستويات القوى العاملة والمستويات الادارية ووضع برنامج لرفع مستواها . ينطوي على تعرف وتحديد رجال المشاريع (أوالذين يحتمل أن يصبحوا أصحاب مشاريع) وتنظيم اتحادات للصناعات الصغيرة والصناعات الريفية ؛

(ج) تسهيل تسويق المنتجات النهائية وتوريد المواد الخام والمدخلات الوسيطة وما اليها بأسعار مستقرة ، وذلك عن طريق شركات تسويقية وطنية مؤسسة خصيصا للمشروعات الصغيرة ؛

(د) تصميم برامج تدريبية للارتقاء بالخدمات الارشادية وتنمية الامكانات الوطنية في التعرف على المشروعات ، والقيام بتيسير انشاء وتنمية صناعات صغيرة وصناعات ريفية وتصميمها وتحليلها ؛

(هـ) الاضطلاع ببحوث ذات وجهة عملية حول امكانية انشاء مرافق لتوريد المعدات اللازمة للصناعات الصغيرة والريفية واقامة روابط فعالة بينها وبين تنمية قدرات التصميم الهندسي والانتاج المحلية ، بما في ذلك التقييس ومراقبة الجودة وكذلك الدعم الاستشاري والمؤسسي ؛

(و) وضع ترتيبات للتعاقد من الباطن بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبيرة ؛

(ز) دراسة أكفأ الوسائل لتوفير المرافق المادية للمشروعات الصناعية الصغيرة ، بما فيها المياه والقوى والكهرباء والمباني (وخاصة في المناطق الريفية) ودراسة امكانيات اقامة التعاونيات الريفية عن طريق توفير البنية الأساسية مثل المجمعات والورش الصناعية ؛

(ح) اعادة توجيه وتعبئة الخدمات الصناعية و المؤسسات اللامركزية (بما في ذلك تنمية الانتاج و التكنولوجيا) ، لكي تخدم ، على أساس الأولوية ، الصناعة المستندة الى الريف ، مع اعتبار خاص للسلع الوسيطة اللازمة للزراعة ، و الفئة الضرورية الأساسية من السلع الاستهلاكية ، و اقامة الروابط بالصناعة و الأسواق الحضرية ؛

على المستوى دون الاقليمي و الاقليمي

(ط) اعداد دليل عن موجزات المشروعات لجميع افريقيا يشمل المعلومات التقنية و الاقتصادية ويتناول المنتجات التي ستصنّع و أوصاف العمليات الصناعية ، وقدرة المصنع و الآلات ومواصفاتها ، و المواد الخام و المدخلات الأخرى ، و الاحتياجات المالية في شكل رأس مال ثابت ورأس مال عامل ، و التسويق وتوزيع المنتجات ، وبرنامج عمل لاسداء المساعدة و النصح و المشورة لأصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة في أنشطتهم الصناعية ؛

(ي) تشجيع أشكال جديدة من التعاون المتعدد الجنسيات من طريق مؤسسات مركزية وطنية تكون مسؤولة عن الصناعات الصغيرة والتنمية الريفية المتكاملة ، تستهدف توسيع مجال البرامج و المشروعات الصناعية الريفية و الصغيرة وطبيعتها وجدواها وتنفيذها وتنميتها ؛

(ك) وضع وتنفيذ برنامج للتعاون التقني فيما بين البلدان الافريقية وكذلك مع بلدان نامية أخرى (على أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية) ، يتضمن رحلات دراسية وتدريبا في موقع العمل وورشا وحلقات دراسية ومناهج تدريب تشمل المسؤولين و العمال تحت التمرين و الخبراء و أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة ؛

(ل) دراسة مؤسسات الدعم و التدابير السياسية اللازمة لتعزيز المساعدة الذاتية في المشروعات الصناعية الصغيرة ، بما في ذلك

صناديق ووكالات خاصة لتوفير المساعدة المالية في شكل رأس مال مجازف ؛ واعفاءات جمركية وضريبية ؛ وقروض لمشروعات محددة ؛ وفرق تقنية للتطليح والصيانة لتوفير خدمات مأجورة ؛ وخدمات استشارية ؛ وتعزيز الأسواق داخليا وخارجيا ؛ والتسويق والتوريد ؛ وتدريب العمال والمديرين والملاحظين وأصحاب المشاريع .

الاطار المؤسسي

٢١٨ - يمكن النظر في الترتيبات المؤسساتية التالية :

(أ) انشاء مؤسسات وطنية لوضع البرامج التدريبية للنهوض بالخدمات الارشادية ، وتوفير المعلومات والخدمات الاستشارية والارشادية ، وتعزيز الامكانات في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والريفية ؛

(ب) انشاء مؤسسات وآليات دعم ملائمة لتعزيز المساعدة الذاتية في الأنشطة الصناعية الصغيرة النطاق ؛ وتعبئة الأموال لتنمية هذه الصناعات ؛ وتوريد المواد الخام والمدخلات الوسيطة وما اليها ؛ ومنتجات السوق ؛

(ج) انشاء اتحادات متعددة الجنسيات للمشروعات الصغيرة من طريق نقط مركزية وطنية تستهدف توسيع نطاق المشروعات الصناعية الصغيرة وطبيعتها وجدواها وتنفيذها .

صناعة التعبئة

الحاجة الى مواد معبئة

٢١٩ - من الحقائق المعترف بها أن الصناعات التحويلية والتجهيزية لا يمكن اقامتها بدون صناعة تعبئة موازية . فتحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي ، وهو هدف افريقيا الرئيسي كما ورد في خطة عمل

لاغوس ، لا يتوقف على انتاج الغذاء فحسب ، بل يتوقف أيضا على ايصاله الى المستهلك بطريقة مأمونة . ومعظم المنتجات الغذائية الطازجة في افريقيا تنقل الآن سائبة أو باستخدام أساليب تعبئة بدائية تؤدي الى خسائر وأعطاب لا تقل عن ٣٥ في المائة . وفي الامكان تخفيض هذه الخسائر الى حد كبير باستخدام أساليب التعبئة الاقتصادية الملائمة .

٢٢٠ - إن كون معظم المنتجات الزراعية قابلة للتلف يجعل من الضروري ضمان وقايتها الملائمة من أي أسباب مناخية وميكانيكية تؤدي الى التعجيل بفسادها . ويزيد من شدة هذه الضرورة ما تتعرض له المنتجات عادة من اجهادات وأخطار اضافية أثناء المناولة والنقل والتخزين والتوزيع . والمواد الغذائية الطازجة والمجهزة على السواء تحتاج الى تعبئة حيثما كان المراد توزيعها على نطاق واسع . وحماية المنتجات هي الوظيفة الأساسية للتعبئة ، التي تمثل اداة لا غني عنها للتشغيل الاقتصادي والسهل لشبكات النقل والتخزين والتسويق . ثم ان استخدام أساليب التعبئة المناسبة ، وهو أمر لا غني عنه في وضع برنامج للاكتفاء الذاتي في الغذاء ، ينطبق أيضا على جميع صناعات التجهيز الأخرى ، وخاصة تلك التي تنتج مواد خطرة مثل الكيماويات بما فيها المستحضرات الصيدلية . وتنمية الصناعة التحويلية والتجهيزية ، مع ازدياد تسويق المواد الغذائية والمنتجات الصناعية تفضي الى زيادة في الطلب على التعبئة في تجارة التجزئة .

مواد التعبئة وارتباطها بالصناعات الأخرى

٢٢١ - تشمل الأنماط والأشكال المختلفة الكثيرة لمواد التعبئة ما يلي :

(أ) الصناديق الصغيرة والعلب وصناديق الشحن والبراميل والنقالات المصنوعة من الخشب ؛

(ب) الأكياس و الشباك و الحبال و الأنسجه المصنوعة من الألياف الطبيعية ؛

(ج) ورق التغليف و الحاويات الكرتونية وعجينة الورق المشكّلة،

(د) الأوعية الزجاجية (بما فيها الأوعية الفخارية) ؛

(هـ) الصفائح و العلب المعدنية ورقائق الألمنيوم و العلب و الأوعية المصنوعة منه على شكل برميلي ؛

(و) الأوعية و الأكياس و الغرارات و الشباك و الحبال و أشرطة و أوراق اللف المصنوعة من اللدائن (بما في ذلك المطاط) ؛

(ز) التحوية - استخدام وحدات تعبئة دائمة ، مصنوعة عادة من المعادن .

٢٢٢ - وتلاحظ نفس درجة التنوع بين المواد الخام الأساسية التي تستخدم في صناعة التعبئة ، و التي تشمل الخشب و الشمع و الرمل والطمي و الحديد وخام القصدير و البوكسيت و البترول و الغاز الطبيعي و الملح و الكبريت ومجموعة من الكيمبائيات مثل رماد الصودا وما الى ذلك من مواد مثل أدوات اللصق و القار . ومن الجلي أن صناعة التعبئة تستخدم نفس المدخلات الأساسية التي تستخدمها الصناعات الحرجية و الزراعية و التعدينية والكيميائية . فصناعة التعبئة تعتمد على هذه الصناعات ، وتنميتها تنشأ في أعقاب تنمية الصناعات الأساسية التي تزودها بمدخلاتها . وبالمقابل فان صناعة التعبئة ، بتوفيرها منفذا للمنتجات الوسيطة و المنتجات الثانوية و الفضلات ، تعزز التكامل الرأسي و الأفقي لهذه الصناعات التي أولتها خطة عمل لاغوس أولوية عالية .

٢٢٣ - ويستتبع ذلك أن الانتاج المحلي لمواد التعبئة يسهم في تعبئة المواد الخام و الوسيطة و القوى العاملة المحلية المتاحة ، وكذلك في توليد فرص لتنمية كثير من الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

٢٢٤ - وينبغي أن تستوفي مواد التعبئة بعض المتطلبات وخاصة تلك المتعلقة بالنواحي الصحية . وهذه المتطلبات تكون استثنائية الصرامة بالنسبة لمواد البلاستيك مثل كلوريد البوليفينيل (P.V.C.) ، حيث يمكن أن تلوث مكوّنات البلاستيك المواد الغذائية في الوعاء . وتعتبر هذه المتطلبات ذات أهمية خاصة بالنسبة لتعبئة السلع المراد تصديرها حيث تدخل السلع المعبأة في منافسة دولية .

فرص لتنمية مواد التعبئة

٢٢٥ - ان الطلب على التعبئة دالة على التنمية الاقتصادية . ففي خلال تنمية بلد ما ، مع تزايد التحضر وتغير أنماط الاستهلاك وعادات الأكل ، لا تنفك مواد غذائية متزايدة تمر بشكل ما من أشكال التجهيز يتطلب تعبئة متزايدة التنويق . وهذا ينطبق الى حد ما على منتجات أخرى ، وخاصة منتجات الصناعات التجهيزية . وصفوة القول أن من المرجح أن يزداد الطلب على مواد التعبئة بمعدلات أعلى من معدلات الاقتصاد ككل ، وهكذا تنشأ الحاجة الى اتاحة مدخلات لصناعة التعبئة حين يجري التخطيط للصناعات التجهيزية وتنميتها ، وخاصة في القطاعات الفرعية الحرجية والزراعية والتعدينية والكيميائية .

٢٢٦ - وتستخدم مواد التعبئة عادة في البلدان النامية أكثر من مرة - سواء كانت لنفس الأغراض أو لأغراض مختلفة . ونظرا لهذا الوضع ولاحتمال الاتجاه نحو استخدام الأوعية القابلة للاعادة في البلدان الصناعية - بسبب تزايد ارتفاع تكاليف الطاقة - تحسن البلدان الصناعية صنعا لو أنها عمدت الى النظر في تنمية صناعة التعبئة عندها على أساس صناعة الأوعية القابلة للاعادة حيثما كان ذلك عمليا .

الأنشطـــة

٢٢٧ - ينبغي ،في ضوء المذكور أعلاه ، بذل جهود عاجلة لتعزيز وتوفير الدعم التقني لتنمية صناعة التعبئة لمواجهة المتطلبات التي تنشـــأ على صعيد نقل وتخزين وتوزيع المواد الغذائية . وكذلك غيرها مـــن السلع الزراعية والصناعية . وينبغي الاضطلاع بالأنشطة التالية :

(أ) دراسة استقصائية لمواد التعبئة الرئيسية وما اليها التي تستوردها البلدان الافريقية ؛

(ب) دراسة استقصائية وتقييم الأنواع الرئيسية لمـواد التعبئـة المستخدمة في البلدان الافريقية ؛

(ج) دراسة مواد تعبئة بديلة و/أو تكميلية للاستخدام فـي المنطقة الافريقية وتعزيز تقييمها ؛

(د) تقييم ما في المنطقة الافريقية من المواد الخـــام والمنتجات الثانوية المحلية التي يمكن استخدامها لصنع مواد التعبئة اللازمة ؛

(هـ) دراسة وتنمية تكنولوجيات ملائمة لتحويل المواد الخام والمنتجات الثانوية المحلية الى مواد التعبئة المطلوبة ؛

(و) تصميم وصناعة نماذج أساسية للعدد والوسائل الميكانيكية التي يحتاج اليها لصناعة مواد التعبئة المشار اليها أعلاه ؛

(ز) تنمية نماذج والعمل على انشاء وحدات لصناعة مـــواد التعبئة ؛

(ح) تنمية المهارات اللازمة ؛

(ط) تجميع ونشر المعلومات المتعلقة بصناعة التعبئة ؛

الاطار المؤســـــي

٢٢٨ - يمكن النظر في الترتيبات المؤسساتية التالية :

(أ) على المستوى الوطني ، يوصي باعداد آلية ملائمة لتنمية صناعة التعبئة تشمل أنشطتها تلك المبينة أعلاه وكذلك التقييـــــس والاختبار ومراقبة الجودة ؛

(ب) على المستويين دون الاقليمي والاقليمي ، سيكون مـــن المرغوب فيه :

'١' دعم أو انشاء مركز اقليمي جديد (أو مراكز اقليمية جديدة) لتنمية التعبئة لاسداء المساعدة والنصـــح والمشورة للبلدان الافريقية بتوفيرالمعلوماتوالخدمات والتدريـــــب والبحث الانمائي المتصلة بصناعـــة التعبئة ؛

'٢' انشاء اتحاد أو مجلس افريقي للتعبئة يوفر محفـــلا لمناقشة واعتماد تدابير ملائمة لتنمية صناعة التعبئة في افريقيا ، وييسر انشاء مؤسسات تعبئة وطنية وكذلك تحقيق تعاون فيما بين البلدان الافريقية ، ويضـــع توجيهات سياسية لمراكز تنمية التعبئة الافريقيـــة المقترحة أعلاه .

٣ - مدخلات العوامل الرئيسية والمدخلات المتصلة بها

٢٢٩ - تحتاج أفكار المشاريع الرئيسية المحددة في الأقسام السابقـــة الى تطوير وتعزيز وتنفيذ : أي أن عليها أن تمر عبر طور المشاريع .

والى جانب ذلك ، يجب تشغيل مرافق الانتاج المنبثقة عن ذلك بكفاءة وتسويق وتوزيع مخرجاتها .

٢٣٠ - والاضطلاع بالأنشطة المذكورة أعلاه ، بما فيها تلك المقصودة ضمنيا ، يتطلب قدرات وامكانيات للقيام بمهام عديدة أهمها : دراسات ما قبل الاستثمار ، واستدراج العطاءات ، والتعاقد والتفاوض ، وكذلك اقامة الوحدات وتشغيلها . وتشمل جميع هذه الأمور مدخلات عوامل متفاوتة العدد . وفي ظل الظروف الراهنة وظروف المستقبل المحتملة في العالم ، وفي اطار أهداف التصنيع المستكفي والذاتي الدعم التي حددتها خطة عمل لاغوس ، يصبح توفر الموارد الطبيعية الشرط المسبق الأساسي لاتخاذ القرارات في المرحلة الأولية ، مرحلة تحديد المشاريع وتحضيرها . ومع أن جميع المواد الخام والطاقة التي تحتاج اليها المشاريع المقترحة قد لا تكون متاحة داخل الحدود الوطنية ، فان المنطقة الافريقية ككل تزخر في الغالب بجميع الموارد الطبيعية اللازمة لتلك المشروعات . وكل ما هو مطلوب أن تنسق الدول المعنية جهودها في استغلال هذه الموارد وتبادلها .

٢٣١ - وحالما ثبت توفر الموارد الطبيعية وامكان استغلالها الاقتصادي ، يأتي دور مدخلات العوامل الأخرى . ويمكن تصنيف هذه الأخيرة الى الفئات المتصلة بالقدرات والامكانات اللازمة لما يلي :

- اعداد المشروعات (دراسات ما قبل الاستثمار ، والمواصفات والعطاءات ، والعقود) ؛
- انشاء مرافق الانتاج (التوريد ، والمتعهدون ، والاشراف واختبار الصلاحية للعمل) ؛
- تشغيل الوحدات ؛
- التسويق والتوزيع ؛

— الرصد والتقييم .

٢٣٢ — وتتطلب هذه الفئات رجال مشاريع وقوة عاملة ماهرة ، واطارا مؤسسيا وتمويلا ونتناول بالبحث فيما يلي جميع النقاط السابقة .

الموارد الطبيعية

٢٣٣ — أحد أهم المتطلبات لتعجيل التنمية الصناعية للمنطقة الافريقية ، وفقا لما تدعو اليه خطة عمل لاغوس ، هو سرعة حصول البلدان الافريقية على المعارف اللازمة عن ثروة الموارد الطبيعية التي تتمتع بها بلدان المنطقة ، أي تلك الموارد الطبيعية التي تشكّل مدخلات للمشروع الصناعي المنبثق عن خطة عمل لاغوس . فمعظم الموارد المعدنية والزراعية والحرجية والبحرية في المنطقة تصدر الآن دون تجهيز . وبعض هذه الموارد يحول الى مركزات معدنية أو خلاصات نباتية بغية تخفيض تكاليف النقل . ولكن القيمة المضافة الناتجة عن ذلك ضئيلة ، ان لم تكن غير جديرة بالذكر .

٢٣٤ — وهناك صناعتان أساسيتان ، من بين الصناعات التعدينية والكيميائية ، توفران مدخلات لصناعات وأنشطة اقتصادية أخرى ، ولكن تجهيز مواردهما للاستخدام المحلي كان محدودا . فافريقيا تستورد معادن وكيميائيات ومنتجات مشتقة من موارد تصدرها هي دون تجهيز . والأسوأ من ذلك أنه ليست هناك عمليا تجارة في المواد الخام أو المواد نصف المجهزة ، تجري فيما بين البلدان الافريقية . وقد اعتبر عدد من المشروعات الوطنية غير ممكن التحقيق لأن واحدا أو أكثر من المدخلات المادية لم تكن متاحة داخل البلد المعني ، على رغم أن هذه المدخلات ، بما فيها الطاقة الكهربائية كان يمكن الحصول عليها من بلدان مجاورة .

٢٣٥ - والمعارف الراهنة عن الموارد الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة الافريقية هي في آن واحد غير دقيقة ونادرة . وينشأ عدم دقتها من أنها في معظمها قد استمدت من شركات أجنبية متعددة الجنسيات تختلف معاييرها في تقييم الموارد عن تلك التي يمكن أن تطبقها مؤسسات محلية تعتزم استخدام الموارد الطبيعية لصالح الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية داخل المنطقة الافريقية ، أما قدرتها فترجع بأسبابها الى وجود مناطق واسعة في القارة لم تستكشف بعد .

٢٣٦ - ويمكن أن يضطلع عدد من البلدان الافريقية في اعداد تقييم مفصل لبعض الموارد الطبيعية ، وذلك باستخدام مؤسساتها القائمة الخاصة بها . ولكن هناك حالات معينة ، مثل حالة الموارد الطبيعية التي يكون استكشافها باهظ التكاليف ، أو حالة الموارد التي تمتد عبر بلدين آخرين أو أكثر ، يمكن أن يتجاوز التقييم فيها القدرات المالية والتقنية لكثير من البلدان الافريقية ، والى جانب ذلك فان الاستثمار ، في هذه المرحلة من تنمية الموارد الطبيعية (وخاصة بالنسبة للمعادن) ينطوي على المخاطرة بمعنى أنه ، وان كانت ملايين من الدولارات ، قد توجه نحو تقييم منطقة واحدة ، لا يمكن أن يكون من المؤكد أن المكامن ستنتج المواد الخام الطبيعية بكميات كافية لتغطية تكاليف الاستكشاف .

٢٣٧ - فاذا كان لبلدان المنطقة الافريقية أن تمارس سيادة كاملة على مواردها الطبيعية وأن تجعل هذه الموارد تعزز عملية تنمية اقليمية - اجتماعية اقتصادية مستكفية ، فان عليها أن تولد نسبة كبيرة من رأس المال لتمويل مشروعات جديدة لتنمية الموارد الطبيعية في المنطقة . وقليلة هي البلدان الافريقية التي تملك القدرة المالية الداخلية على دعم مشروعات انمائية كبيرة في هذا الميدان ، ربما باستثناء البلدان الرئيسية المنتجة للبترول وتلك التي لديها قطاع صناعي كبير .

اجراءات المتابعة العاجلة لازالة العقبات التي تحول دون استغلال الموارد الطبيعيـــة

أنشطة ومشاريـــع

٢٣٨ - ينبغي بحث الأنشطة والمشروعات التالية :

(أ) على الصعيد الوطني ، ينبغي اجراء فحص جديد عاجـــل وتقييم للسجلات الماضية لجميع عمليات المسح الخاصة باستكشاف الموارد الطبيعية . فاذا حدث ان كان بعض هذه السجلات لا يزال في أيدي الدول الاستعمارية السابقة أو الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات ، فانه ينبغي للحكومات الافريقية أن تستنبط الوسائل الكفيلة باستعادة هذه المعلومات ؛

(ب) ويمكن استخدام السكان الريفيين للتنقيب عن الموارد الطبيعية ، وذلك كخطوة تمهيدية نحو عمليات استكشاف منهجية للرقاع الشاسعة التي لم يجر استكشافها في المنطقة ، بل لعل هذا أفضل وأسرع طريق لاكتساب بعض المعرفة الأساسية عن الموارد الطبيعية التي تنعم بها تلك الرقاع . وهكذا فان في وسع الحكومات ، عن طريـــق دورات تدريبية بسيطة في مجال التنقيب عن الموارد الطبيعية ، وعـــدد يدوية بسيطة ، ومساعدة تقنية ، وغير ذلك من الحوافز المقدمة للعمال غير المتقدمين مقرونة باستغلال المعرفة المحلية ، أن تحصل علـــى دلائل أولية ثمينة تستخدمها فيما بعد في عمليات الاستقصاء المتعمقة وفي تحديد مواقع الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية ؛

(ج) على أن المعلومات التي تجمع من السجلات السابقـــة وبفضل استخدام العمال الريفيين غير المتقدمين في التنقيب عـــن الموارد الطبيعية كما ذكر أعلاه ، قد لا تكون في معظم الحالات كافيـة

للتخطيط لتنمية الموارد الطبيعية على المستوى الوطني . واذ ذاك يجب اجراء تقييمات وتقديرات تفصيلية لعوامل مثل كميات الموارد ونوعياتها وتقنيات استخراجها والاستخدامات النهائية لها بحيث يمكن وضع كشف كامل بموارد البلد الطبيعية ، يشكل معلومات يمكن أن يفهمها مخططو التنمية الوطنية بسهولة ؛

(د) ويمكن أن تركز المؤسسات الوطنية في بلدان افريقية كثيرة جهودها على تقييم تفصيلي لمشروعات تقييم موارد طبيعية يتراوح حجمها بين الصغير والمتوسط ، بانتظار أن يستطاع تكوين شركات افريقية متعددة الجنسيات لتقييم واستكشاف الموارد الطبيعية كيما تضطلع بمثل هذا العمل فيما يتعلق بتلك المشروعات التي هي فوق قدرات كثير من آحاد البلدان ؛

(هـ) ومما هو وثيق الصلة بالمذكور أعلاه ، الحاجة على المستوى الوطني لتقييم الأنشطة الانمائية الراهنة للموارد الطبيعية في كل بلد افريقي حتى يمكن للبلدان عند اللزوم أن تتخذ قرارا باعادة بناء مؤسساتها استجابة لمتطلبات خطة عمل لاغوس ، وذلك مثلا بأن تقرير أية مشروعات يمكن أن تستمر كمشروعات وطنية وأية مشروعات يمكن الارتقاء بها الى مستوى المشروعات دون الاقليمية أو الاقليمية .

(و) وعلى المستوى الوطني ، ينبغي للمعلومات التي جمعتها المؤسسات الوطنية عن الموارد الطبيعية - بما فيها المعلومات عن المشروعات الجاري تنفيذها - أن يقصر الانتفاع بها من أجل مشروعات وطنية فحسب ، بل ينبغي أيضا اتاحتها للمؤسسات الانمائية الاجتماعية - الاقتصادية دون الاقليمية والاقليمية الحالية والمقبلة . وبالمثل ينبغي تزويد الحكومات الوطنية المناسبة ، ومؤسسات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية دون الاقليمية والاقليمية المختصة بالمعلومات التي جمعتها الشركات الافريقية المتعددة الجنسيات للكشف عن الموارد

الطبيعية وتقييمها ، واذ ذاك ينبغي لمؤسسات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية دون الاقليمية والاقليمية أن تقارن المدخلات الوطنية في شكل دراسات مع مقترحات بمشروعات دون اقليمية واقليمية لاستثمار الموارد الطبيعية لكي تبحثها الدول الأعضاء ، وسينبغي على هذه الدراسات ، مثلا أن تبين وجوه تكامل الموارد الطبيعية التكميلية والموفور من المواد الخام في البلدان المختلفة . وأن تنطوي على مقترحات لتعزيز تبادل المواد الخام المذكورة فيما بين البلدان الافريقية ؛

(ز) وعلى المستوى الوطني ، يجب تحديد مدخلات قطاع تنمية الموارد الطبيعية على المستوى الوطني بالتشاور مع الموردين (الوطنيين أو دون الاقليميين أو الاقليميين) ، بحيث تكون هذه المدخلات متاحة حينما ينفذ المشروع . وبالمثل ينبغي اجراء مشاورات مع المستهلكين المحتملين (الوطنيين أو دون الاقليميين أو الاقليميين) في مرحلة التخطيط ، بحيث تكون الأسواق متوفرة حينما يبدأ الانتاج . وعندئذ يبت في تحديد المصادر دون الاقليمية والاقليمية لمدخلات مشروعات تنمية الموارد الطبيعية الوطنية وتحديد الأسواق دون الاقليمية والاقليمية للمشروعات الوطنية المذكورة ، بوجه خاص على ضوء الافتقار الى المدخلات الوطنية أو محدودية الأسواق الوطنية ؛

(ح) ومن المقترح أن تكرس معظم البلدان الافريقية اهتماما كبيرا لمشروعات تنمية الموارد الطبيعية الوطنية التي تتراوح من حيث طبيعتها بين الصغيرة والمتوسطة ، والتي تكون كثيفة العمالة وقائمة في المناطق الريفية ، وتستخدم تكنولوجية بسيطة بحيث يمكن أن تنفذ البلاد المشروعات بسهولة نسبية عن طريق جهودها الداخلية الذاتية . أما المشروعات الواسعة النطاق فانه ينبغي بحثها على أساس دون اقليمي أو اقليمي بحيث يمكن للبلدان المشاركة أن توفر المال والمدخلات الأخرى عن طريق آليات يتم الاتفاق المتبادل عليها ؛

(ط) وستحتاج الحكومات الافريقية، على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية، الى تنسيق حماية البيئة التي يمكن أن يعكرها استغلال الموارد الطبيعية والتلوث واجتثاث الأشجار والاسراف في استغلال الموارد الطبيعية المتجددة الخ ؛

(ى) ويمكن للبلدان الافريقية أن تتعلم من خبرة بلدان نامية أخرى مثل البرازيل وبيرو وشيلي والهند . وينبغي تشجيع قيام الافريقيين المسؤولين عن تنمية الموارد الطبيعية برحلات دراسية لتلك البلدان ؛

(ك) وعلى الحكومات، فيما يتعلق بالحصول على موارد خارجية لتنمية الموارد الطبيعية الافريقية، أن تسهر على أن تكون الموارد المذكورة موجهة أساسا نحو مشروعات لتنمية الموارد الطبيعية تيسر قيام ترتيبات تعاونية بين البلدان الافريقية وتدعم استمرارها، وبذلك يمكّن المنطقة من الحصول على أكمل فائدة ممكنة تسفر عنها الروابط الاقليمية . كما ينبغي أن تساعد هذه الترتيبات التعاونية على حشد مدخلات محلية ذات أهمية في استكشاف الموارد الطبيعية أو المواد الخام وفي تقييمها وادارتها واستخراجها وتبادلها فيما بين الصناعات الجوهرية الأساسية الافريقية .

الاطار المؤسسي

٢٣٩ - ينبغي بحث الترتيبات المؤسسية التالية :

(أ) يقترح اعطاء أولوية خاصة لتمويل كل من مشروعات التنمية الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية عن طريق قروض من مصارف تجارية محلية متخصصة ، وسلفيات من المستهلكين المحليين . وهذا يتطلب انشاء مؤسسات متخصصة دون اقليمية واقليمية لتمويل الموارد الطبيعية . وبالاضافة الى ذلك يمكن أن يفرض على المستهلكين أن

يمتنعوا عن شراء المنتجات التي يحتاجون اليها من خارج المنطقة الافريقية . ويمكن للحكومات الافريقية أن تشجع الاستثمار الأجنبي في تنمية الموارد الطبيعية وان كان ينبغي عليها أن تنأى بجانبها عن التنافس على رؤوس الأموال المذكورة ؛

(ب) وفي ميدان تنمية القوى العاملة واستخدامها في أنشطة تنمية الموارد الطبيعية في المنطقة الافريقية ، سيكون على البلدان الافريقية أن تنظر في عدد من التدابير لتحسين الوضع الراهن ، وذلك يشمل : اعادة توجيه التدريب بحيث يستطاع تلبية متطلبات تنمية ثروات الموارد الطبيعية وانتاج السلع والخدمات من الموارد الطبيعية المذكورة ؛ وزيادة الاستعانة بمؤسسات التدريب دون الاقليمية والاقليمية ، وانتداب العمال المهرة الموجودين في بلدان غنية بهم نسبيا الى البلدان المفتقرة اليهم نسبيا ؛ وتجميع العمال المهرة من مختلف البلدان للمشاريع دون الاقليمية والاقليمية ؛

(ج) أما على صعيد البحث الانمائي فقد تحتاج البلدان الافريقية الى أن تضع في اعتبارها المزايا التي يمكن اكتسابها من المؤسسات دون الاقليمية والاقليمية لصناعات المنطقة الافريقية القائمة على أساس الموارد الطبيعية ؛

(د) وسيكون دور منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان الافريقية في تنمية مواردها الطبيعية ، في معظمه ، دور حافز ، سواء في القيام بالدراسات أو تنفيذ المشاريع ورصد المشروعات . ويجب الاضطلاع بكل ذلك بناء على طلب الحكومات الافريقية وجنبا الى جنب مع ممثليها ، حتى تصبح الدراسات ملكا لها لا ملكا للأمم المتحدة . وبالمثل ، ينبغي للحكومات ، لا للأمم المتحدة ، أن تنهض بالمشاريع وأن تحمّل المسؤولية عن نجاحها أو فشلها ؛

(هـ) وهكذا فانه لكي يمكن بالفعل تعزيز المشروعات دون الاقليمية والاقليمية وتدعيمها (في تنمية الموارد الطبيعية مثلا) يقترح أن تنشىء كل حكومة افريقية هيئات وطنية تكون مسؤولة بصورة مباشرة عن المؤسسات والمشروعات دون الاقليمية والاقليمية . ويمكن أن تكون الهيئات المذكورة وزارات منفصلة (مثلا وزارة التعاون الاقليمي) ، وذلك نظرا للأهمية التي أولتها خطة عمل لاغوس لدور التعاون الاقليمي الافريقي في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية .

الموارد الزراعية والحراجية

٢٤٠ - تقوم اقتصاديات معظم البلدان الافريقية على الزراعة ويبلغ متوسط السكان الذين يكسبون رزقهم من الزراعة بطريق مباشر أو غير مباشر أكثر من ٥٠ في المائة . وصفوة القول أن الزراعة تمثل الشرط المسبق الأساسي لأي تنمية مقبلة في افريقيا يراد لها البقاء .

٢٤١ - ولقد عانت افريقيا من أزمة غذائية حادة أثناء العقدين المنصرمين ، ومرد ذلك أساسا هو الافتقار الى سياسات وبرامج لدعم الانتاج الزراعي . فقد قصد الانتاج الزراعي دائما عن مسايرة النمو السكاني . وهبط الانتاج الغذائي بالنسبة للفرد بصورة مستمرة بمعدل واحد في المائة ، في حين زادت الواردات من المواد الغذائية بصفة مستمرة مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب خطيرة على ميزان المدفوعات في بلدان كثيرة . وهذا ما جعل خطة عمل لاغوس تضع تصورا لتحول جذري في سياسات التنمية الريفية .

٢٤٢ - وفي ضوء التجربة الماضية قد يثبت أن النقص في امدادات مواد الخام الزراعية يشكل قيدا على التعجيل بتنمية الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات التي تعمل في تجهيز المواد الخام الزراعية .

فقد كان على مرافق تجهيز المواد الزراعية في حالات كثيرة أن تعمل بأقل من قدرتها أو حتى أن تغلق أبوابها نظرا لافتقارها الى المدخلات في كميات ونوعيات كافية في الزمان والمكان الصحيح . وهذا يعني ضمنا ضرورة ادماج الانتاج والتجهيز الزراعيين (مبدأ التصنيع الزراعي) .

٢٤٣ - ولكن لافريقيا امكانيات ضخمة ، فهي تستطيع أن تزيد الانتاج الزراعي كما تستطيع ، بمزيج ملائم من السياسات ، أن تعكس الاتجاهات الماضية . ويؤيد ذلك أن لدى افريقيا احتياطيات كبيرة من الأراضي التي لم تستغل بعد أو لم تستغل الاستغلال الكامل نظرا للافتقار الى الاستثمار في مرافق البنية الأساسية وبسبب الأمراض البشرية والحيوانية (مثل مرض المثقبيات وغيره من الأمراض) . ولما كانت تنبسط على جانبي خط الاستواء ، فانها تتيح مجالا لتربية حيوانات ونباتات غير محلية . وينبغي أن يقال في هذا الصدد أن ٥١٪ في المائة فقط من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في عام ١٩٧٥ قد زرعت . (انظر الجدول ٦) .

الجدول ٦ - الأراضي المستخدمة في افريقيا عام ١٩٧٥

(بملايين الهكتارات)

الاقليم الفرعي	أراضي صالحة للزراعة	مطعمة محاصيل	مطعمة محاصيل المواد الغذائية الرئيسية (أ)	مطعمة محاصيل أخرى (ب)	مطعمة المحاصيل بالنسبة المئوية للأراضي الصالحة للزراعة
شمال افريقيا	٣٩ر٢	٢٥ر٦	١٧ر٧	٧ر٩	٦٥ر٣
الساحل	٤٣ر٤	١٣ر٦	١٣ر٠	٦ر٠	٣١ر٣
غرب افريقيا	٦٩ر٤	٣٩ر٠	٢٨ر٩	١٠ر١	٥٦ر٢
افريقيا الوسطى	١٩ر٢	٧ر٣	٤ر٩	٢ر٤	٣٨ر٠
شرق وجنوب افريقيا	٥٩ر١	٣٣ر١	٢٥ر١	٨ر٠	٥٦ر٠
المجمل الاقليمي	٢٣٠ر٣	١١٨ر٦	٨٩ر٦	٢٩ر٠	٥١ر٥

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة، خطة افريقيا الاقليمية للمواد الغذائية روما (تموز/يوليه ١٩٧٨) .

(أ) حبوب ، محاصيل جذرية ، بقوليات وفول سوداني .

(ب) محاصيل صناعية ومحاصيل مواد غذائية أخرى .

٢٤٤ - بالنسبة لمصايد الأسماك ، تعتبر موارد افريقيا السمكية هائلة . وقد اجتذب ذلك مراكب الصيد من أنحاء كثيرة من العالم الى المياه الساحلية الافريقية . وقد مدت الدول الساحلية الرئيسية الآن نطاقا ولايتها بالنسبة لمصايد الأسماك الى مدى ٢٠٠ ميل وحددت كمية الصيد للدول غير الساحلية ، طبقا لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار .

٢٤٥ - أما بالنسبة للموارد الحراجية ، فان الـ ٧١٤ مليون هكتار من الغابات الاستوائية ذات الخشب الصلب في افريقيا (أنظر الجدول ٧) كانت تمثل حوالي ٢٧ في المائة من غابات العالم الاستوائية في عام ١٩٧٥ ، وبحلول عام ٢٠٠٠ ، ينتظر أن تنخفض الغابات الاستوائية المحمية في افريقيا انخفاضا كبيرا جدا الى ١٨٧ مليون هكتار . وينبغي تخفيف حدة هذه الحالة عن طريق تخطيط الاستغلال والتحريج واعادة غرس الأحراش . أما بالنسبة لتلك المناطق التي ليست لديها مصادر حراجية ، ولكنها مع ذلك تنتج بعض المنتجات الزراعية (مثل قصب السكر) ، ففي وسعها انتاج ألواح الخشب الحبيبي والألواح الليفية من المخلفات الزراعية الحاوية على سليلوز الخشب .

الجدول ٧ - تقديرات للمناطق الحرجية الاحمالية والسافعة تجاريا، موزعة على المراكز المتعددة الجنسيات وحسب أنواع الغابات

	جميع الغابات		الغابات المحمية		المعارض	
	المساحة (١٠^٦ هكتار)	افريقيا (بالمائة)	المساحة (١٠^٦ هكتار)	افريقيا (بالمائة)	المساحة (١٠^٦ هكتار)	افريقيا (بالمائة)
جنة	٤٩ر٩	٧ر٠	٢٠ر٣	٨ر٤	١ر٠	٢٩ر٩
امي	١٣٩ر٥	١٩ر٥	٢٢ر٤	٩ر٣	٠ر٢	٦ر٠
اوندة	٩٦ر٧	١٣ر٥	٥٢ر٨	٢١ر٦	٠ر٠٥	١ر٥
بي	١٢٩ر٦	١٨ر٢	١٢٢ر٧	٥٠ر٧	٠ر١	٢ر٠
ساكا	٢٩٤ر٣	٤١ر٢	٢٣ر٤	٩ر٧	٠ر٩	٢٦ر٩
ب افريقيا	٤ر٠	٠ر٦	٠ر٣	٠ر١	١ر١	٣٢ر٨
ريقيا	٧١٤ر٠	١٠٠ر٠	٢٤١ر٩	١٠٠ر٠	٣ر٣٥	١٠٠ر٠

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة / مركز الاستثمارات بالبنك الدولي.

٢٤٦ - وتشمل الموارد الحراجية والزراعية الهامة في افريقيا ما يلي :

- المواد الغذائية : الحبوب والجذور والدرنيات والسكر والزيوت الصالحة للطعام والفواكه والخضروات والمنتجات السمكية والحيوانية بما فيها الجلود والطلال ؛
- الألياف الصناعية : القطن والصوف والسيزال ، الخ ؛
- المشروبات : الشاي والبن والكاكاو ؛
- النباتات الطبية والنباتات التي تدر الزيوت العطرية ؛
- المنتجات الحراجية : الخشب والراتنج الطبيعي والمطاط .

٢٤٧ - وتصدّر افريقيا عددا من المواد المذكورة أعلاه الى البلدان النامية ، ولكنها تعود فتستوردها في شكل جاهز بأسعار أعلى بكثير . أما المبادلات التجارية في هذه المواد بين البلدان الافريقية فكانت وما تزال منخفضة نتيجة الافتقار الى وسائل النقل بين هذه البلدان والنقص في مرافق التخزين والقيود التعريفية وغير التعريفية .

أنشطة ومشاريع

٢٤٨ - ينبغي النظر في الأنشطة والمشروعات التالية :

(أ) المواد الخام الزراعية

'١' تحديد وتصنيف الأراضي الزراعية (استخدام الأرض وعمليات مسح التربة) واعداد الخرائط الملائمة ؛

'٢' تحسين وتنمية مرافق الري ؛

'٣' توفير المدخلات الملائمة ؛

'٤' توفير مرافق تسويقية كافية وحوافز سعرية ؛

'٥' استئصال الأمراض مثل أمراض المثقبيات وداء المذنبات الملتحية ؛

'٦' توفير شبكة نقل ومرافق تخزين كافية ؛

'٧' ادماج الانتاج الزراعي والحرجي بالتجهيز ؛

(ب) المنتجات الحراجية

'١' تحديد الموارد الحرجية واجراء جرد لها حسب نمط ونوع الخشب ؛

'٢' حفظ الغابات واحياؤها مع الاهتمام ، حيثما كان ذلك قابلا للتطبيق ، بالقرية ومناطق الاحراج والاحراج الزراعية ؛

'٣' تخفيض الصادرات من الجذوع الخشبية والتخلص منها بالنهاية ؛

(ج) مصايد الأسماك

'١' التعاون دون الاقليمي لتحسين مرافق الصيد والارساء تجاه السواحل ؛

'٢' تحسين مرافق التسويق ؛

'٣' اعادة التفاوض حول حقوق الصيد في ضوء قانون البحار الجديد.

(د) تجهيز اللحوم

'١' تحسين وتطوير تربية الماشية ؛

'٢' توفير مسالخ ملائمة ومرافق تجهيز ؛

'٣' تحسين التوزيع والتسويق .

الاطار المؤسسي

٢٤٩ - يمكن دراسة الترتيبات المؤسسية التالية :

(أ) مؤسسات البحوث والتدريب ؛

(ب) مؤسسات التمويل الريفي ؛

(ج) مخططات التسويق وتثبيت الأسعار (مؤسسات) ؛

(د) شركات عامة وخاصة لانتاج وتسويق المواد الخام الزراعية والحراجية والأسماك ؛

(هـ) آليات للتعاون دون الاقليمي في مجالات مثل التدريب والبحوث ؛

(و) تعزيز مرافق الارشاد الزراعي (مؤسسات) .

المزارد المعدنية الفلزية

٢٥٠ - سلمت خطة عمل لاغوس بالدور الحاسم الذي تلعبه الموارد الطبيعية المحلية في تطوير الصناعة المحلية في المنطقة الافريقية وفي تعزيز تنمية اجتماعية اقتصادية تعتمد على الذات وذاتية الدعم للبلدان الافريقية (٥٠) .

---

(٥٠) المرجع نفسه ، الفقرات ٥٦ ، ٦٦ و ٧٠ .

٢٥١ - ونظرا لأن الأولويات المهيمنة هي (الأغذية و الزراعة و الصناعة و النقل و الاتصالات و الطاقة و التجارة و التمويل) فانه يتوفر لدينا الآن اطار لتحديد المواد الخام الرئيسية المطلوبة لتنمية القطاعات ذات الأولوية التي حددتها خطة عمل لاغوس .

٢٥٢ - عند تحديد الاحتياجات لتنمية الموارد المعدنية الفلزية فان الطلب الأخير في قطاعات الأولويات الذي حددته خطة عمل لاغوس سيستخدم كي يقرر بشكل أساسي حجم عملية التنمية ونطاقها . وستتركز أهم الاعتبارات على الحاجة و الطلب على المعادن المستخدمة في ما يلي :

صناعة الصلب : ركاز الحديد و النيكل و المنغنيز و الكروم ؛

صناعة الكهرباء : النحاس و الألومنيوم ؛

الصناعات الهندسية الأخري : الرصاص و الزنك و القصدير .

٢٥٣ - تم تقدير الكميات التالية بافتراض أن عدد السكان هو ٧٨٠ مليون و أن نسبة الاعتماد على الذات هي ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ وذلك لبيان مستوى الطلب على المواد الخام المعدنية الفلزية : ٥٠ مليون طن في السنة من ركاز الحديد من كل الأصناف ؛ ٢ مليار طن في السنة من ركاز النحاس (بنسبة ٠,٥ في المائة نحاس) ؛ ٩ مليار طن في السنة من البوكسيت (٥٠ في المائة من أوكسيد الألومنيوم) .

٢٥٤ - ان أنماط الاستخدام النهائي للصلب و النحاس و الألومنيوم والزنك و الرصاص في الصناعة الهندسية المبنية على مثال هنغاريا في عام ١٩٧٧ و الواردة في الجدول ٨ تبين تركيزا كبيرا على الآلات الزراعية . ولا يمكن اعتبار الأرقام على أنها أرقاما نموذجية لهيكل استهلاك المعادن بل مجرد مثال توضيحي .

الجدول ٨ - المتطلبات الارشادية للمواد الفلزية الأساسية
في الصناعة الهندسية (١٩٧٧)

فئة المنتج	أنواع المواد المطلوبة للانتاج				
	منتجات الفولاذ	منتجات النحاس	منتجات الألومنيوم	منتجات الزنك	منتجات الرصاص
	(في المائة)				
الآلات الزراعية بما في ذلك الجرارات	٤٥ر٠	١ر٩	٤٤ر٦	-	١ر٤
صناعات تشغيل المعادن	٧ر٩	١ر٠	٢ر٠	-	٥ر٠
الصناعة الكهربائية	١ر٩	٢٣ر٣	١١ر٥	١ر١	-
معدات النقل	٣٨ر٠	٦٣ر٨	٤١ر٩	٩٨ر٩	٩٥ر٤
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : اللجنة الاقتصادية لأوروبا التدابير الرامية لتوفير المعادن في الصناعات الهندسية . الملحق الاحصائي للفصل الأول . العوامل الاقتصادية والتقنية التي تؤثر على هيكل استهلاك أنواع المعادن التقليدية الأساسية والمعادن الحديثة (٢٨ أيار/مايو ١٩٨٠ ENGIN/AC.R.3/Add.5/Annex 1) . مأخوذه من الجدول الأول ومبنية على حالة هنغاريا .

المشاكل والقيود

٢٥٥ - يعتمد التنقيب عن المعادن وتطوير التعدين في المنطقة الافريقية على شركات التعدين الدولية وكذلك على المبادرة والاستثمار الأجنبيين . وتدعي شركات التعدين الدولية الآن أنه نظرا للتغيرات السياسية والارتفاع السريع لتكاليف التشغيل ورأس المال خلال السبعينات وكذلك نتيجة للنمو الصناعي البطيء والتغيرات الهيكلية التي طرأت في بلدان هذه الشركات فانها غير مستعدة بعد الآن أن تفتح مناجم جديدة في البلدان النامية في افريقيا . والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الحجة هي أنه لا يمكن للمنطقة الافريقية بعد الآن أن تعتمد على المبادرة والتمويل الأجنبيين فقط .

٢٥٦ - هناك قيود أخرى ناجمة عن هيمنة الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات وتحكمها في القطاع المعدني . فقد سيطرت هذه الشركات على أسواق السلع المعدنية . وعلاوة على ذلك ، فقد ضمنت أن البلدان الافريقية انما تعتمد عليها للحصول على التمويل والتكنولوجيا والقوى العاملة . ونتيجة لذلك ، فان المنطقة الافريقية لا تمتلك الطاقة لتنتج محليا المدخلات الضرورية للقطاع المعدني . وتستورد افريقيا الآن معدات وآلات للتنقيب عن المعادن والتعدين وتجهيز المعادن تبلغ قيمتها ٣٧١ مليون دولار أي ما يعادل ١٦ في المائة من تجارة العالم في آلات التنقيب والتعدين وتجهيز المعادن . وقد أدي هذا الوضع الى استيراد التكنولوجيا الاجمالية التي أثبتت أنها كثيفة رأس المال وتستهلك تقريبا معظم القطع الأجنبي الذي يولده هذا القطاع .

٢٥٧ - تحكمت الأسواق والمصالح الخارجية في انتاج المواد المعدنية الخام في المنطقة الافريقية . وقد أدى هذا الوضع الى خلق المشاكل الرئيسية التالية فيما يختص بالانتاج :

(أ) دورة تنمية طويلة تبدأ بعمليات مسح جيولوجية واسعة ومنها الى التنقيب عن المعادن وحتى تنمية التعدين والاستغلال ؛

(ب) استثمار كبير في رأس المال والافتقار الى رأس المال المخاطر اللازم للتنقيب عن المعادن وتنمية التعدين ؛

(ج) الهيمنة التاريخية للمؤسسات المتعددة الجنسيات وتحكمها في الموارد المعدنية مما أدى الى حرمان البلدان الافريقية من امكانية الوصول الى الأسواق والأموال والتكنولوجيا ؛

(د) قدرات محلية محدودة لاعداد المشاريع وتطويرها ؛

(هـ) قيود مفروضة على حجم العمليات ونطاقها بسبب صغر الأسواق الوطنية والعقبات أمام وصولها الى أسواق البلدان المجاورة ؛

(و) نقص في القوى العاملة المحلية الماهرة والافتقار الى خبرة الادارة المحلية المندمجة ؛

(ز) بعد موقع رواسب المواد المعدنية الخام مما يستدعي اقامة هياكل أساسية مادية قبل البدء في الاستغلال وكذلك توفير مرافق للمواصلات ؛

(ح) الحاجة الى دعم المواد الخام الاضافية والمكملة .

الأنشطة والمشاريع

٢٥٨ - يتمثل التحدي الذي يواجه القطاع المعدني خلال العقد في ضمان خضوع الانتاج في القطاع المعدني لاحتياجات المنطقة الافريقية . وسيحتم هذا الأمر تكامل الموارد وتجميع القوى العاملة والخبرات وتنمية نطاق الانتاج والتكنولوجيا الملائمة لاحتياجات المنطقة بما في ذلك تشجيع حلقات الاتصال الارتجاعية والمتقدمة والجانبية .

٢٥٩ - تهدف الأنشطة والمشاريع التالية الى تسهيل توريد المدخلات المعدنية الى الصناعة وأيضا الى ضمان تطابق أنشطة تنمية المعادن مع منظور التنمية الجديد وبذلك يعاد بناء القطاع المعدني لتحقيق الاحتياجات الجديدة الناجمة عن خطة عمل لاغوس :

(أ) اعداد حصر بالموارد المعدنية اللازمة لصناعات الصلب والكهرباء وغيرها من الصناعات الهندسية ؛

(ب) وضع منهجية مشتركة لتقييم المعلومات بشأن ظهور المعادن في المنطقة والتطبيق اللاحق لهذه المنهجية على الصعيد الوطني بغية الحصول على صورة اقليمية لعمليات حصر الموارد المعدنية ذات الأولوية ؛

(ج) تحديث بيانات حصر المعادن ذات الأولوية وتحسينها ؛

(د) تحديد الأنواع الأساسية للمعدات والمنتجات الصناعية اللازمة للتنقيب عن المعادن وتطويرها ومعالجتها بغية صنعها داخل المنطقة ؛

(هـ) تقييم الطاقات التحويلية (بما في ذلك خطط العمل) بغية انتاج معدات التنقيب عن المعادن والتعدين والمعالجة وتجهيزاتها والتجارة بها ؛

(و) التقييم والاسقاط المستمرين للطلب على السلع المعدنية الأساسية بغية دمج التنقيب وتطوير التعدين والمعالجة مع التوسع في الصناعات الجديدة .

الاطار المؤسسي

٢٦٠ - ثمة حاجة لاطار مؤسسي لتحسين القطاع المعدني القائم وتسهيل توجيهه على نحو يتماشى مع مطامع برنامج العقد . وتشتمل أهم احتياجات العقد المؤسسية الوطنية والمتعددة الجنسيات على ما يلي :

(أ) وحدات تنمية جيولوجية وتعدينية معززة تكون بمثابة جزء من الهيكل الأساسي لبناء المعرفة التقنية لقاعدة الموارد على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي ؛

(ب) شركات للتنقيب عن المعادن وتنمية التعدين وتجهيز المعادن والتسويق ؛

(ج) مؤسسة مالية للتنقيب عن المعادن وتنمية التعدين ولعمليات تجهيز المعادن ؛

(د) شركات تحويلية للمعدات والآلات للقطاعات المعدنية ؛

(هـ) تعزيز وتوسيع نطاق مركز التنمية المعدنية لشرقي افريقيا وكذلك تلك المراكز المزمع اقامتها في المناطق الأخرى دون الاقليمية لتغطية التدريب ومرافق الوثائق ونشر المعلومات .

الموارد الكيميائية الأولية

٢٦١ - ينطوي الهدف الأساسي لخطة عمل لاغوس ، وهو التنمية الاقتصادية التي تتسم بالاعتماد على الذات بالدعم الذاتي ، على تصنيع قائم على الموارد الطبيعية المحلية . وقد تم في الواقع التأكيد في الخطة على الحاجة الى استخدام الموارد الطبيعية المحلية الى أقصى درجة ممكنة (٥١).

٢٦٢ - تسد الصناعة الكيميائية بشكل مباشر أو غير مباشر الاحتياجات الأساسية . فهي توفر الأسمدة ومبيدات الآفات وبذلك تزيد من الانتاج الزراعي وتقلل الخسائر في المحاصيل والحيوانات . وهي تنتج المستحضرات الصيدلانية وكذلك المستحضرات الكيميائية الصحية لحماية الانسان والماشية من المرض وعلاجهما . كما توفر الاسمنت والزجاج وأنواع الدهان لبناء المساكن ، والورق والحبر للتعليم ، والوقود والاطارات للنقل والموارد الكيميائية لتنقية المياه الخ . وباختصار فان الاحتياجات الأساسية هي العامل المقرر الرئيسي بالنسبة لأغلبية الكيميائيات وبالتالي للطلب عليها .

٢٦٣ - وعلى خلاف القطاعات الفرعية الأخرى فان الصناعة الكيميائية تستخدم مواد أولية متنوعة بما في ذلك المعادن وغير المعادن وركازهما ، والمواد الزراعية (النباتات والحيوانات) ، والهواء والماء . ويبين الجدول ٩ المواد الخام الرئيسية لانتاج بعض الكيميائيات ذات الأولوية (الأسمدة ومبيدات الآفات والمستحضرات الصيدلانية) كما يبين المنتجات الأساسية والمتوسطة للمواد الأولية . هذا وقد تم الفصل بين المواد الأولية المتعلقة بشرطات :

---

(٥١) المرجع نفسه ، الفقرات ٥٦ (ب) ، ٦٠ (ج) ، ٦٦ (و) ، ٦٩ (ط) و ٧٠ (ب) .

جدول ٩ : المواد الأولية الرئيسية للمسحات الكيميائية ذات الأولوية

المواد الأولية	المسحات الأساسية والمتوسطة	المسحات الكيميائية ذات الأولوية
مسحات البترول/غاز طبيعي/ فحم حجري/اللجنيت ، هواء، ماء	أمونيا ، حامض النتريك	
الفوسفات الصخري	حامض الفوسفوريك	أسمدة
كبريت /بيريت الحديد بقايا المصهر غاز/كبريتيد الهيدروجين	حامض الكبريت	
البلغميت /كارناليت	كلوريد البوتاسيوم	
مسحات البترول/فحم حجري غاز وقطران	بيريت، البولبووس، الفينول	
كبريت /بيريت الحديد/ بقايا المصهر/غاز/ كبريتيد الهيدروجين	كبريت هلامي، مركبات الكبريت ، حامض الكبريت	
الفوسفات الصخري	فوسفور، أكاسيد الفوسفور	مسدات الحشرات
ركاز النحاس	نحاس ، خرده النحاس	
ملح	كلور، حامض الكلور، الصودا الكاوية	
دبس السكر (المولاس)/سنا،	كحول اثيلي	
مسحات البترول/فحم حجري غاز وقطران	بترول، فينول، حامض السالسيليك، كحول المثيل	
كبريت /بيريت الحديد/ بقايا المصهر غاز/كبريتيد الهيدروجين	حامض الكبريت حامض الكبريت الكلوري	
ملح	كلور، الصودا الكاوية	مستحضرات صيدلية

(يتبع)

جدول ٩ (تابع)

المواد الأولية	المنتجات الأساسية والمتوسطة	المنتجات الكيمائية ذات الأولوية
مواد تنويد .	شرات الدرد .	
زيت الصويا . الفول السوداني . الخ.	دهون. زيوت	
سكر	سوربيتول. الغلوكوز	
دبس السكر (مولاس)/نشاء	كحول أثيلي. أسيتالدهيد	
نباتات طبية	مستخلصات	
منتجات ثانوية حيوانية	مستخلصات	

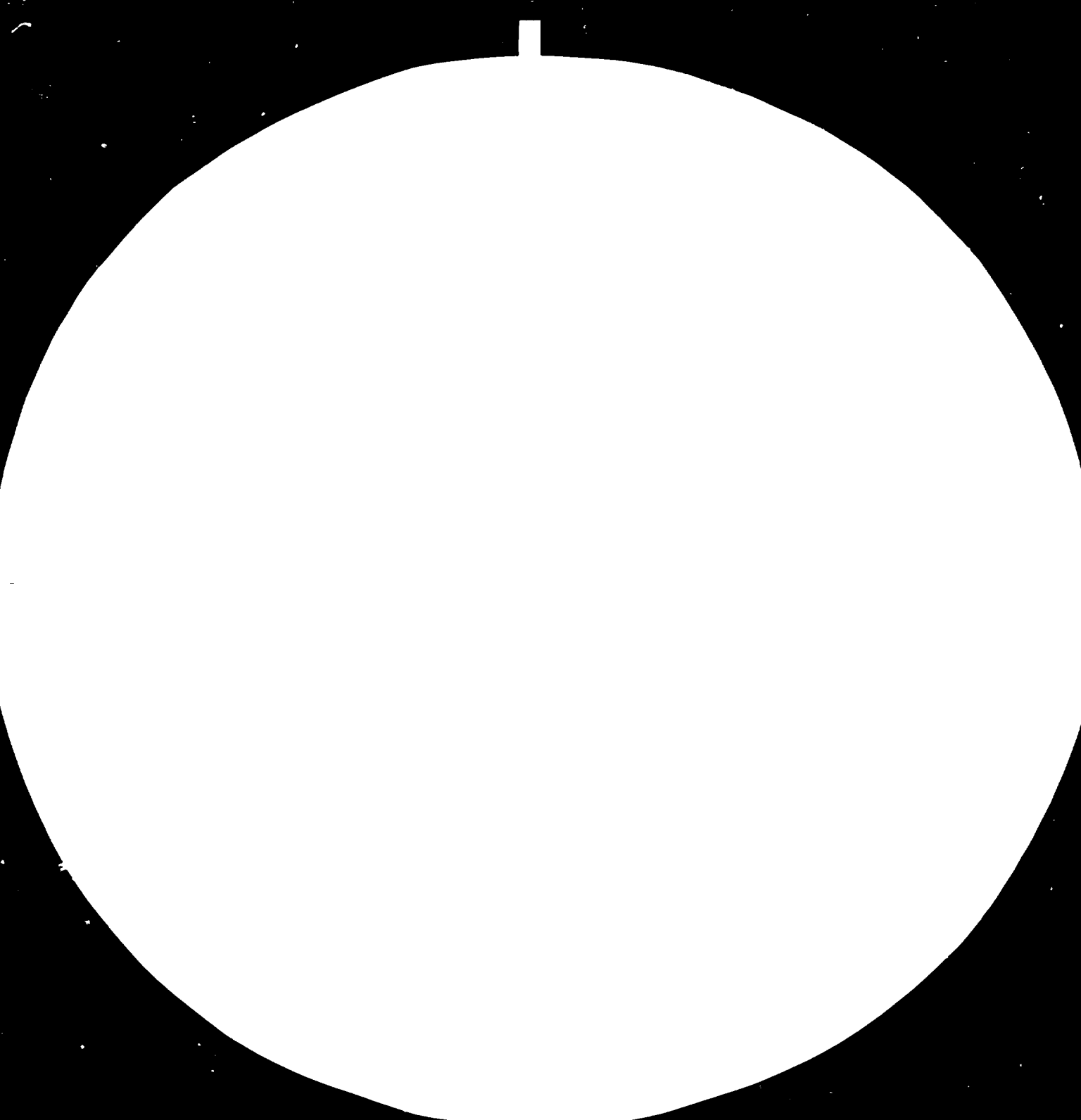

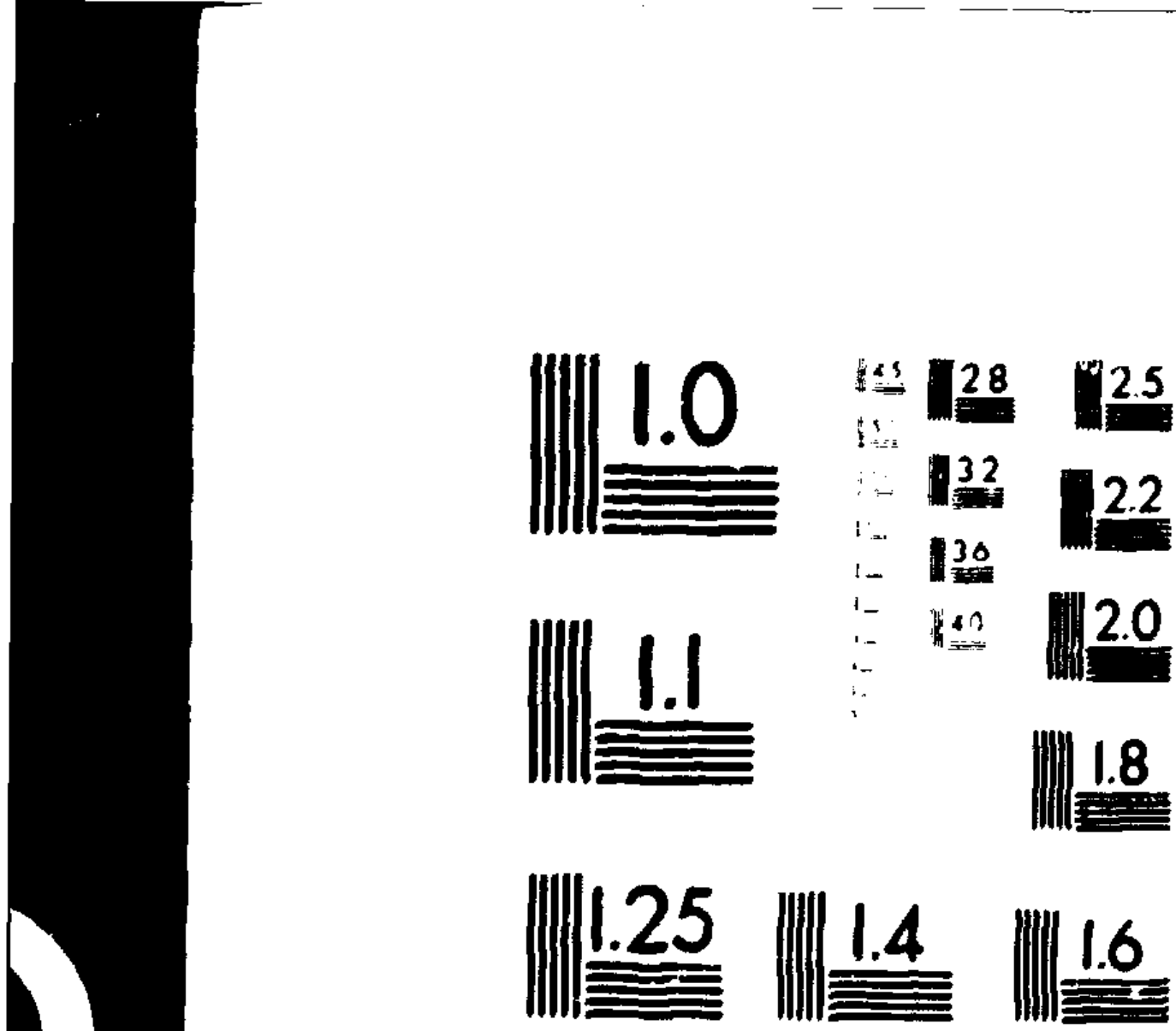

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART

NATIONAL BUREAU OF STANDARDS

STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a

(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

٢٦٤ - من أهم ميزات هذه الصناعة انه يمكن انتاج عدد كبير من المواد الكيميائية الأساسية من مواد أولية مختلفة . وينطبق هذا الوضع بصورة خاصة على المواد الكيميائية العضوية الناتجة عن المواد النباتية والبترولية والغاز الطبيعي والفحم الحجري . ونظرا للارتفاع التصاعدي في أسعار البترول والغاز الطبيعي فانه من المحتمل أن تثبت المواد الكيميائية التي أساسها نباتي مثل كحول الاثيل ، وحامض الاسيتيك ، والاثيلين ، والكلور المتعدد الفنيل ، والبوليثيلين ، والتي فقدت أهميتها بمجيء البترول والصناعات القائمة على الغاز الطبيعي ، انها قادرة على المنافسة في المستقبل القريب . وينبغي أخذ هذا الاتجاه في الاعتبار عند اختيار طرق معالجة المواد الأولية في المشاريع الكيميائية . وعلاوة على استعمال الموارد القابلة للتجدد فان حجم عملية الكيميائيات التي أساسها نباتي صغير نسبيا وفي متناول عدد كبير من البلدان النامية .

٢٦٥ - ورغم انها غير موزعة بشكل متساو ، فان المواد الأولية الكيميائية الرئيسية (باستثناء الكبريت) متوفرة في المنطقة بيد أنه لا تتوفر معلومات كافية عن نوعية وكمية هذه المواد لتبرر استغلالها ولاسيما عن تلك الرواسب التي يجري استغلالها حاليا. ولهذا فان هناك حاجة للقيام بحصر للرواسب وتحديد خواصها بدقة وكذلك الاحتياطي القابل للاستغلال . وفي هذا الصدد ، ينبغي عند تصميم طريقة المعالجة الكيميائية الواجب اتباعها أن تأخذ في الاعتبار خواص رواسب المواد الأولية .

٢٦٦ - هناك مشاكل أخرى تتصل باستخدام المواد الكيميائية الأولية وهي تشمل ما يلي : هياكل أساسية باهظة التكاليف وغير كافية ، رواسب من المتعذر الوصول اليها ، الافتقار في بعض المناطق الى مصادر مائية كافية لتزويد ركاز المعادن وأيضا عملية توليد البخار بالماء ، والتكاليف الباهظة للطاقة الكهربائية اللازمة للكيميائيات القائمة على كثافة الكهرباء ، والتعدين على نطاق غير اقتصادي وللاستعمال الخاص والتعدين كثيف رأس المال .

الأنشطة والمشاريع

٢٦٧ - ينبغي دراسة الأنشطة أو المشاريع التالية :

(أ) اعداد حصر بالمواد الأولية الكيميائية التي يجري استغلالها وكذلك تلك التي يحتمل استغلالها ؛

(ب) القيام بعمل ميداني بغية التحقق من مقدرة المواد الكيميائية الأولية التي لا تتوفر عنها معلومات كافية ، على البقاء تجاريا وكذلك بالنسبة لتلك المواد التي يعرف أنها موجودة في المنطقة ؛

(ج) اجراء تجارب تحضيرية على المواد الأولية الكيميائية بغية معرفة أفضل أساليب التحضير الموجودة وأيضا للتعرف على مراكز البحوث والتنمية الجديدة ؛

(د) تشجيع التنقيب المشترك والاستغلال للمواد الأولية الكيميائية ولا سيما فيما بين البلدان المجاورة ؛

(هـ) تشجيع التجارة بالمواد الأولية الكيميائية فيما بين البلدان الأفريقية ولاسيما من خلال عقد اتفاقيات شراء طويلة الأمد ؛

(و) تشجيع التنمية المشتركة للقوى العاملة والتدريب على التنقيب عن المواد الأولية الكيميائية والتنمية والتعدين .

الاطار المؤسسي

٢٦٨ - ينبغي دراسة الترتيبات المؤسسية التالية :

(أ) انشاء وتعزيز شركات تعدين وطنية ومتعددة الجنسيات لاعداد حصر بالمواد الأولية الكيميائية وللقيام بالتنقيب والتعدين والتجارة بالمواد الأولية الكيميائية وكذلك لتدريب العمال ؛

(ب) انشاء وتعزيز مراكز البحوث والتنمية لاختبار المواد الأولية الكيميائية واجراء تجارب تحضيرية عليها .

الطاقة

٢٦٩ - تهدف خطة عمل لاغوس الى تلبية احتياجات المنطقة الافريقية من الطاقة وذلك باستخدام وتطوير أنواع مختلفة من الطاقة (٥٢). وأقرت خطة عمل لاغوس بأن الافتقار الى المهارات والتمويل المحدود هي بمثابة قيود وقد دعت خطة عمل لاغوس الى وضع برامج طاقة طويلة الأمد تدمج في التنمية الوطنية من خلال سياسات لتنمية الطاقة والانتاج والعرض والاستهلاك.

٢٧٠ - يتم تناول برنامج الطاقة للعقد ، ولاسيما بالنسبة للقطاع الصناعي ، في وجهات النظر التالية :

- احتياجات الطاقة التي يقتضيها حجم وكثافة عملية التصنيع التي جاءت في خطة عمل لاغوس ؛
- الآثار الخطيرة لارتفاع تكاليف وقود النفط المستورد على صناعات البلدان الافريقية ؛
- اتخاذ تدابير لضمان توفر الامدادات من جميع أنواع الطاقة الضرورية للصناعة القائمة والمستقبلية في افريقيا ؛
- مساهمة الصناعة في قطاع الطاقة بتزويد المعدات والآلات لانتاج ونقل واستخدام الوقود والطاقة ؛

---

(٥٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٦ .

٢٧١ - للطاقة أهمية خاصة بفضل طبيعتها في تسهيل الامداد بالحرارة المباشرة والاضاءة والقدرة الصناعية والنقل . وينتظر أن يؤدي النمو الشامل المتوقع للاقتصاديات الافريقية الناجمة عن خطة عمل لاغوس وكذلك النمو السكاني والتحضر الى ازدياد الطلب على الطاقة .

٢٧٢ - لقد أبرزت خطة عمل لاغوس الحاجة الى اجراءات حفظ الطاقة والتدابير التي تستهدف كفالة توافر الطاقة وامداداتها ، والتقليل من الاعتماد على الأحفوري المستورد وتطوير مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية والهوائية والحرارية الأرضية والعضوية) . والانتفاع بالامكانيات الهيدروكهربائية على نحو كامل .

٢٧٣ - وتنمية موارد طاقة جديدة ومتجددة ستستلزم في نفس الوقت تنمية نظم فعّالة كافية لتخزين الطاقة ومحققة لفعالية التكاليف وذلك كضرورة للنجاح التجاري والقابلية للتطبيق الصناعي . ولكن من المقرر أن التحول من مصادر الطاقة غير المتجددة الى مصادر الطاقة المتجددة هدف بعيد المدى وذلك في اطار الحدود التي رسمتها تكنولوجيا نظم تحويل الطاقة ومعالجتها وتخزينها ونقلها . وبالرغم من ذلك فان استحداث مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ينبغي ألا تكون مقصورة على تنمية صناعات صغيرة فحسب ، وانما ينبغي بحثها في منظور أوسع حتى تعود بالنفع على سلسلة التصنيع الكاملة .

٢٧٤ - ستتأثر أنماط الاستهلاك للطاقة المتجددة وغير المتجددة بنسبة السكان الحضريين الى السكان الريفيين في بلد من البلدان . ويمكن اعتبار الطاقة المتجددة ممكنة في حالات حيث يعمل السكان الريفيون في الانتاج الزراعي التجاري . وعلى العموم ، ينبغي أن تواجه متطلبات الطاقة الحضرية من المصادر العادية للطاقة ، بما في ذلك تلك القائمة على أساس الوقود الأحفوري والقدرة المائية والحرارة الأرضية والمفروض أن تكون مصادر الطاقة المتجددة أكثر تحقيقا لفعالية التكاليف في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية .

٢٧٥ - وقد أوجزت الدلائل على الاستخدامات النهائية للطاقة التي تنتج تجاريا في الجدول رقم(١٠) الذي يمكن أن يستخلص منه ان الصناعة هي أهم مستخدم نهائي وحيد للطاقة .

٢٧٦ - تنعم افريقيا بأشكال من الطاقة المتجددة وغير المتجددة (بما فيها أكثر من ٣٠ في المائة من امكانات العالم الهيدروكهربائية). ولكن ليست لديها بعد القدرة الصناعية والتكنولوجية لاستغلال هذا المصدر .

٢٧٧ - وينبغي الربط بين شبكات القوى ذات الفولت العالي على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية في نهاية المطاف لكي يتسنى كفالة الانتفاع الأفضل بالطاقة المائية . وكذلك خفض استهلاك الزيت والفحم المستخدمين في محطات القدرة الحرارية . وهذا من شأنه أن يخدم المتطلبات الحضرية وأن يعطي دفعة لكهربة السكك الحديدية . وتمكين خدمة القطاع الريفي على أحسن وجه بواسطة محطات كهربائية مائية صغيرة تعمل ذاتيا .

٢٧٨ - ينتظر أن يرتفع عدد سكان افريقيا الى أكثر من ٧٨٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ . ولو افترضنا استهلاكا معتدلا للفرد يصل الى ١ ٢٠٠ كيلووات (٥٣). عند دورة القرن وعامل انتفاع نسبته ٥٠ في المائة ، فان القدرة الكهربائية المطلوب اقامتها ستبلغ زهاء ٢١٦ ٠٠٠ ميغاوات . ولو فرضنا ان ١٦ ٠٠٠ (٥٤) ميغاوات قائمة

---

(٥٣) في عام ١٩٧٦ كان معدل استهلاك الفرد في أوروبا ٣ ٨٩٢ كيلووات ساعة ، في حين كان الرقم المقابل له في أفريقيا ٢٠٠ كيلووات ساعة .

(٥٤) في عام ١٩٧٦ كان استهلاك الفرد من الكهرباء في افريقيا ٢٠٠ كيلووات ساعة ، وهكذا تكون الطاقة القائمة قوامها ١٦ ٠٠٠ ميغاوات (بمعدل عامل انتفاع نسبته ٥٠ في المائة) لسكان يبلغ عددهم ٤١٠ ملايين نسمة .

جدول رقم ١٠ : الاستخدامات النهائية للطاقة التجارية في بلدان مختارة[أ]

	الهند (١٩٧٠ / ٧١)	المكسيك (١٩٧٢)	الولايات المتحدة (١٩٧٢)	جمهورية المانيا الاتحادية (١٩٧٢)
	(في المائة)	(في المائة)	(في المائة)	(في المائة)
النقل	٢٢	٣٩	٢٥	٢٠[ب]
الصناعة	٣٩[ج]	٤٣	٢٩	٣٦
الزراعة[د]	٥	١	٤	٥
التجارة[هـ]	٦[و]	٣	٩	١١
الأحياء السكنية	١٨	١٤	٢٣	٢٨
اجمالي الاستخدامات النهائية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " امدادات الطاقة للبلدان النامية : فحص لحوصل الطاقة وتنميتها " (TD/B/C.6/31) ١٣ سبتمبر الأول/أكتوبر ١٩٧١ ، الجدول رقم ٢ ص ١٠ .

(أ) مع استبعاد الاستخدام بدون طاقة .

(ب) بما في ذلك خسر الوقود .

(ج) بما في ذلك التعدين .

(د) بما في ذلك التعدين والتشييد للقطاع بأكمله . الهند .

(هـ) بما في ذلك الاستخدامات العامة .

(و) بما في ذلك التشييد .

بالفعل فان القوى الكهربائية الاضافية اللازمة تقدر بحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ ميغاوات . وستبلغ احتياجات الاستثمار الاضافية على أساس سعر الوحدة ٣٠٠ دولار للكيلووات ، عام ١٩٧٧، حوالي ٦٠ مليار دولار لمائتي محطة توليد القوى الكهربائية تبلغ الطاقة القائمة لكل واحدة منها ٩٥٠ ميغاوات و ١٠ ٠٠٠ محطة صغيرة تبلغ طاقة كل واحدة منها ميغاوات واحد للقطاع الريفي . ويزيد هذا الاستثمار الى ٨٤ مليار دولار حينما تخصص الاعتمادات بنسبة ١٣ و ٢٧ في المائة من تكاليف الطاقة القائمة لنقل القدرة وتوزيعها على التوالي .

٢٧٩ - والآثار المترتبة على هذا الاستثمار الضخم المذكور أعلاه يبررها انشاء عدد من وحدات الانتاج الهندسية لصناعة التوربينات والمولدات والمحوّلات وأجهزة تحويل الحركة وكابلات النقل والتوزيع وأبراج الأسلاك .

الأنشطة

٢٨٠ - ينبغي أن تشمل الأنشطة المتعلقة بالطاقة ، في جملة أمور، اجراءات تعزيزية تستهدف التنمية والانتفاع الكفء لمصادر الطاقة على المستويين الوطني والمتعدد الجنسيات ، مثل :

(أ) تنفيذ برامج شاملة للطاقة على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية لدعم عملية التصنيع الشاملة في افريقيا ؛

(ب) تكثيف أنشطة البحث والتطوير المتعلقة باستحداث مصادر بديلة للطاقة الجديدة والمتجددة على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ؛

(ج) تحليل للاستخدامات الحالية لمصادر الطاقة بغية التحقق من كفاءة استخدامات الطاقة وكذلك امكانات احتمالات حفظها ؛

(د) تقييم الطاقة والآلات والمعدات اللازمة لتوليد الطاقة ونقلها الخ ، داخل اطار التصنيع لخطة عمل لاغوس مع مراعاة المتطلبات الراهنة والمستقبلية ؛

(هـ) تقييم فعالية التكاليف لمختلف الأنماط المتاحة لمصادر الطاقة والاستخدامات النهائية للطاقة ونظم تحويل الطاقة ، بغية اختيار أكثر مصادر الطاقة والنظم فعالية من أجل استخدامات نهائية معينها ؛

(و) اعداد صور بيانية للعمالة لقطاع الطاقة ؛

(ز) مشاورات فيما بين الحكومات بشأن سياسات تتعلق بتنمية الطاقة داخل اطار التصنيع لخطة عمل لاغوس .

الاطار المؤسسي

٢٨١ - ينبغي تعزيز المؤسسات الوطنية والمتعددة الجنسية المحددة التالية :

(أ) مجموعات دراسية للطاقة لاسداء المشورة للحكومات حول الاحتياجات الوطنية من الطاقة ، وسياسات الامداد ، واجراءات الحفظ وأبحاث الطاقة وجهود التنمية المطلوبة لضمان تنمية وتطبيق التكنولوجيا في قطاع الطاقة ؛

(ب) مؤسسات لتنمية موارد الطاقة وانتاجها وتسويقها ؛

(ج) مراكز للبحث والتنمية والتدريب مع التركيز على الطاقة غير التقليدية ؛

(د) مؤسسات لصناعة وتسويق الطاقة وحفظها وتوليدها وتخزينها ونقلها وانفاذها ومعدات وأجهزة الانتفاع بها ؛

(هـ) مجالس دون اقليمية واقليمية للطاقة تجمع مجالس الطاقة الوطنية من أجل ادماج وترابط شبكات الطاقة والتوحيد القياسي لمعدات الطاقة .

٢٨٢ - وينبغي مع ذلك النظر الى تعزيز هذه المؤسسات في سياق الاقتراح المتعلق بتشكيل لجنة طاقة افريقية وصندوق افريقي لتنمية الطاقة في اطار خطة عمل لاغوس .

البيئة

الهياكل الأساسية الصناعية

٢٨٣ - يمكن أن يؤدي التصنيع المخطط تخطيطا سيئا الى مشاكل التلوث البيئي المعقدة . وتتوقف كمية ونمط التلوث الصناعي الى حد كبير على نوع وتصميم آلات الانتاج المستخدمة . وتمثلت الممارسة الشائعة في أن الكثير من شركات الاستثمار تستخدم آلات ومعدات تجهيز بأدنى حد من التلوث البيئي في بلدانها، بينما تفضل استخدام تكنولوجيات صناعية فقيرة التصميم وغير سليمة بيئيا ، في البلدان النامية . ومما زاد الطين بلة ، أن تصميمات الانتاج جاءت خلوا من اجراءات وقائية من شأنها تخفيض التدهور البيئي الذي يحيق بالبيئة الطبيعية أو البشرية . وتجنبا لهذه الأخطار أو التقليل من حدتها الى المستويات المسموحة ، فانه يمكن اتخاذ الاجراءات التالية :

(أ) ينبغي البدء في سن تشريعات واتفاقيات بيئية على المستويين الوطني والمتعدد الجنسية ، للاتفاق على مستويات التلوث الصناعي المسموح بها ، ورصد نضوب الموارد الطبيعية وتبادل المعلومات البيئية للتعاون فيما بين البلدان الافريقية كيما يتحقق :

'١' امتثال جميع المستثمرين الوطنيين والمتعددي الجنسية للوائح الادارة البيئية ؛

'٢' قيام اطار مشترك بين البلدان في المناطق التي تشترك معا في مشاكل بيئية ، ذات طبيعة صناعية ، وهذا الاطار ينبغي أن يتيح حرية المرور لأعضاء الأمانات البيئية الوطنية للقيام بتقييم الأثر البيئي للعمليات الصناعية ؛

'٣' تركيب معدات في كل مجمع صناعي قابل لنفث مواد سامة من أجل ضبط مستويات التسمم واتخاذ وسائل كافية للسيطرة على ذلك ؛

'٤' مراعاة مستويات صحية بيئية لكل منشأة :

(ب) ينبغي للبلدان المعنية أن تضع مستويات بيئية لنوع معدات التجهيز التي ستستخدم في القطاعات المختلفة للانتاج الصناعي الوارد في وثيقة البرنامج .

تجهيز الأغذية

٢٨٤ - تشمل المجالات الرئيسية هنا اجراءات لتجنب تسمم الأغذية ومراقبة حفظ القيمة التغذوية للأغذية ، ولذلك يجب اجراء تقييمات والوفاء بعدة معايير من أجل :

(أ) مستويات السمّية المسموح بها للمواد الكيميائية المستخدمة في تجهيز الأغذية ؛

(ب) سميّة المواد الحافظة ؛

(ج) أنواع أوعية التخزين .

الصناعات القائمة على الغابات

٢٨٥ - تتشعب هنا الأخطار البيئية : إزالة الغابات وتآكل التربة والنفايات والمخلفات وتلوث الهواء من معامل نشر الخشب وما الى ذلك من التلوث البيئي : وتشمل الاجراءات المطلوبة ما يلي :

(أ) التعاون مع ادارات الزراعة والغابات للقيام بأنشطة اعادة التشجير والتحريج ؛

(ب) البحث في اعادة توظيف مخلفات المصانع لاستخدامها في مكان آخر ؛

(ج) مكافحة التلوث الناجم عن عمليات معامل نشر الأخشاب .

المعـــادن

٢٨٦ - لصناعة المعادن مجالات يمكن أن يؤدي استغلال المخلفات فيها الى النهوض بالقطاعات الأخرى للتنمية ، ومثال ذلك ، استخدام خبث الطمي لانتاج مواد بناء أرخص مع الاسمنت والخزف الصيني وغيرها من المواد من أجل الاسكان المنخفض التكاليف والتشييد الذي لن يخضع لجهد حمولة عالية . زد على ذلك أن هناك معادن ملوثة خطيرة تحتاج الى معالجة بيئية دقيقة في البيئات الطبيعية والبشرية والمائية :

(أ) ضرورة مراقبة كمية ومستويات المعادن الملوثة ، مثل الرصاص والزنك والنحاس والقصدير ومخلفات صناعات الألومنيوم ؛

(ب) المقاييس التي ينبغي ادخالها عند تركيب الآلات .

الكيميائيات

٢٨٧ - يجب أن يكون الأثر البيئي للأسمدة والمبيدات عنصرا مكملا لصناعات من هذا القبيل . فالأسمدة لا تشجع نمو المحاصيل الغذائية فحسب وانما الأعشاب البرية السامة أيضا - بما فيها الطحالب المائية - التي تهدد الحياة البشرية والحيوانية على السواء وكذلك الحيوانات المائية ، ولذلك ينبغي أن تشمل الاجراءات مراقبة ما يلي :

(أ) الطبيعة الكيميائية للأسمدة والمبيدات ؛

(ب) سمّية المواد الكيميائية ؛

(ج) انتاج الصناعة الصيدلية .

الاطار المؤسسي

٢٨٨ - ينبغي بحث الترتيبات المؤسسية التالية :

(أ) ينبغي دعم أو انشاء لجان تنسيق بيئية على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية بما في ذلك لجان البحيرات وأحواض الأنهار . وينبغي أن يعهد بعمل هذه اللجان اليومي الى أمانات بيئية وطنية ؛

(ب) ينبغي ، حسب الاقتضاء ، تشكيل لجان فرعية في المجالات المتصلة بالصناعة ، مثل القطاعات الفرعية الكيميائية والزراعية - الصناعية والتعدينية التي ينبغي أن تعمل بالتعاون الوثيق مع المركز الاقليمي الافريقي للتكنولوجيا والمنظمة الاقليمية الافريقية للتوحيد القياسي والمركز الاقليمي الافريقي للتصميم الهندسي والصناعة .

القدرات والطاقات

تحسين القدرات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية

مسائل عامة

٢٨٩ - يصبح نطاق وهيكل الأنشطة اللازمة للتصنيع المعجّل بغية تحقيق الدعم الذاتي في افريقيا أمرا مستحيلا في الحقيقة بسبب الافتقار الى القوى العاملة على جميع المستويات منذ بداية المشروع وحتى تشغيل المصانع الصناعية ، بما في ذلك تحديد مشروعات المصانع واعدادها وتصميمها وتقييمها وتعزيزها ، والحصول على الآلات وغير ذلك من المواد والامدادات والمفاوضات التعاقدية وتشغيل المصنع الصناعي وصيانته - الأمر الذي يترتب عليه الاعتماد على العاملين المغتربين ذوي التكاليف الباهظة . وتشمل القيود الأخرى : المعرفة غير الكافية بالموارد الطبيعية والهياكل الأساسية غير الكافية والطاقة والتمويل والاطار المؤسسي وفشل الحكومات في تقدير تكامل الأنشطة الصناعية فيما بينها ومع أنشطة القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى وانعدام المواصلات وتبادل المعلومات بين المنظمات الحكومية وكذلك بين الحكومات

والاستغلال الذي تمارسه الشركات والمؤسسات المالية الأجنبية عديمة الذمة .

اقتراحات للعمل

الجهاز الحكومي وفيما بين الحكومات(٥٥)

٢٩٠ - هناك حاجة الى تقييم كفاءة الحكومات بوصفها هيئات تضطلع بتخصيص الموارد وتنظيم وكلاء الانتاج الصناعي وكذلك تقييم الفعالية التي تمارس بها أنشطتها .

٢٩١ - من المستحيل المضي الى ما لانهاية بمعارف منقوصة عن قاعدة الموارد الافريقية . وعلى الحكومات أن تتخذ عدة خطوات لتحسين معارفها عن الاقتصاد الوطني والعوامل التي تعوق الجهود الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية للتصنيع ، وذلك من طريق آليات منظمة تنظيما سليما على المستويين الوطني ودون الاقليمي .

شركات القطاع العام

٢٩٢ - ثمة حاجة تدعو الى انشاء هيئة للتنسيق مثل مكتب للشركات العامة بغية استنباط سياسة ومنهج للمشاكل المتشابهة التي تواجهها شركات الدولة المختلفة ، وان كانت تتبع وزارات مختلفة .

---

(٥٥) للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن بعض هذه المقترحات أنظر الفصل (ثالثا) ، طرائق تنفيذ البرنامج ، الفقرتان ٢١ - ٢٢ .

تحسين القدرات لمنفذي المشاريع الخاصين المحليين

٢٩٣ - يمكن للحكومات أن تنشيء حافظة للمشروعات مع مراعاة موارد البلاد واحتياجاتها . وينبغي أن تحتوي هذه الحافظة على ملامح بيانية عن المشروعات وتقدم تفاصيل مثل المؤشرات التقنية والمالية العامة للمشروعات . بما في ذلك التكاليف الرأسمالية التقريبية وعائد الاستثمار وتوافر المواد الخام وحجم السوق . ويمكن أحيانا اتاحة دراسات ما قبل الجدوى ودراسات الجدوى بسعر مدعم أو بلا مقابل .

اجراءات دعم المستثمرين الأجانب

٢٩٤ - يجب على الحكومات أن تعمد الى تحسين التوجيهات التشريعية للتصنيع لكي تتمشى مع الأنماط والأهداف الجديدة للاستثمار الصناعي ، كما ينبغي تعزيز نظم الاعلام التي من شأنها تشجيع المستثمرين على أن يراعوا أهداف التنمية الصناعية ، طالما أنها تتيح لهم الضمانات اللازمة .

اجراءات دعم المشاريع المشتركة

٢٩٥ - يجب اسداء المساعدة للشركاء المحليين في اختيار شركاء المشروعات المشتركة المناسبة ، كما ينبغي وضع ترتيبات المشاريع المشتركة التي تعود بالنفع على الجميع والتي تتوافق مع استراتيجية البلاد .

تنمية القدرات لرجال المشاريع الصغيرة

٢٩٦ - من الضروري جمع معلومات يعتمد عليها عن مشروعات الأعمال الصغيرة المحلية وعن رجال المشاريع المحتملين العاملين في الصناعات الصغيرة الذين هم بحاجة ماسة الى المساعدة والدعم من الحكومة ويمكن انشاء مركز لتنمية المشروعات الصغيرة لهذا الغرض .

٢٩٧ - ولكي يتسنى زيادة قدرات الحكومة ووسائط الانتاج المختلفة والتوزيع كما هو مذكور أعلاه ، وكذلك قدرات مؤسسات وخدمات الدعم ، فان من الأهمية بمكان تنمية المهارات الهامة المطلوبة محليا ، فالمهارات مطلوبة للتخطيط المشترك والتنفيذ بدءا من تحليل المشروعات الى مراقبة الانتاج في القطاعين الخاص والعام .

٢٩٨ - وهناك أيضا حاجة الى تنمية القدرات المحلية في مجال التصميم الهندسي للمنتجات والمعدات والعدد والعمليات اذا أرادت البلدان أن تحرز تقدما حقيقيا نحو الاعتماد على الذات والدعم الذاتي داخل القطاع الصناعي بصفة خاصة وجميع القطاعات الاقتصادية بصفة عامة . وقد أنشأت الدول الأعضاء في هذا الصدد المركز الاقليمي الافريقي للتصميم الهندسي والصناعة ومقره في ايبادان ، نيجيريا والهدف منه مساعدة البلدان الافريقية بطريق مباشر أو بواسطة مؤسساتها الوطنية على تنمية قدراتها الوطنية في مجالي التصميم والصناعة . وينتظر أن يغطي برنامج المركز للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ' مجالات الآتية :

(أ) تحديد الأولويات في مجال الآلات والمعدات ؛

(ب) تكييف التصميمات الأجنبية في مجال الآلات والعدد وترتيب الوثائق الأساسية ؛

(ج) تنمية التصميمات المحلية للآلات والمعدات المحددة تدرجا من تنمية منتج واحد الى آخر ؛

(د) تدريب واعادة تدريب المصممين والمهندسين الصناعيين والاختباريين والمدربين ؛

(هـ) التعاون مع مراكز التصميم والبحث الوطنية ومعاهد البوليتكنيك والجامعات والمؤسسات الصناعية ؛

(و) التعاون مع المراكز والمؤسسات الاقليمية والوطنية الأخرى للتوحيد القياسي من أجل الاقلال من تنوع المكوّنات والآلات ؛

(ز) تعزيز تنظيم المشاريع عن طريق انتاج النماذج الأولية والمناقشات الجماعية والجولات الدراسية الجماعية ؛

(ح) تقديم المساعدة للحكومات لانشاء ورش للصيانة ووحدات صناعية ؛

(ط) تنظيم التصميم والوثائق التقنية والمحفوظات ونشر المعلومات والوثائق .

بناء المؤسسات

٢٩٩ - يحتاج النطاق الكامل للدعم المؤسسي لبرنامج العقد على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية الى تكراره وكذلك عدم قابليته للانفصال عن مشكلة تنمية الموارد البشرية . وثمة جانب هام من بناء المؤسسات وان كان لم يقدر حق قدره بعد ، وهو الانفاق الكبير والمتزايد للنقد الأجنبي على الخدمات المؤسسية المستوردة . وأي جهد لتنفيذ خطة عمل لاغوس بصفة عامة أو برنامج العقد بصفة خاصة من شأنه زيادة هذا الصرف الى الحد الذي سيؤثر تأثيرا خطيرا على تمويل الخطة أو البرنامج ككل .

٣٠٠ - ولقد وردت أسماء المؤسسات البالغة الأهمية بالنسبة لبرنامج العقد في قائمة بالفصل الأول . وتوجد بعض هذه المؤسسات على المستوى الوطني ولكن يندر أن تكفي لتغطية جميع الوظائف الخطيرة الضرورية لتحقيق دفعة كبيرة قدما تتعلق بجوهر البرنامج . وبناء على ذلك ، فان الخطوة الضرورية الأولى ، التي ينبغي اتخاذها بعد تحديد الخطة الوطنية وجوهرها ، هي استعراض المؤسسات الوطنية القائمة من النوع الذي ورد في القائمة في الفصل الأول بغية تقرير ما هي المؤسسات :

(أ) التي تتطلب توسعا أوفى (حيث أن كثيرا من تلك المؤسسات قد تكون قائمة بشكل بدائي) ، وتحسينا (من حيث مدى الاختصاص) أو التوجيه (نحو أنشطة ابتكارية وتعزيزية) ؛

(ب) والتي يمكن اعتبارها بأنها تخدم احتياجات التنمية المتعددة الجنسية .

٣٠١ - من الانصاف التمييز بين تلك المؤسسات ذات المسؤولية الرئيسية عن أنشطة مثل تنظيم امدادات المواد الخام ، بما في ذلك الطاقة (وشركات حكومية لاستكشاف المعادن والمناجم ، والمرافق العامة)، وتنمية عنصر المدخلات أو الانتاج والتسويق ، وتلك المؤسسات التي تضطلع بخدمات تكميلية وخاصة في دعم اجراءات المشاريع مثل الاعلام والصيرفة والتأمين واختبار المواد والمنتجات واعداد المشروع .

٣٠٢ - ان الدور الهام الذي لابد أن يلعبه القطاع العام في المراحل الأولى لتصميم الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها، يحتم الاستخدام الأكمل للخبرة التي يملكها حاليا . ويجب استخدام اجراءات خاصة مبدعة لتحسين نوعياتها الادارية والتقنية مثل الجولات الدراسية والحاق الموظفين بمشروعات مماثلة ومتقدمة في أمكنة أخرى ووضع دورات مكثفة لتحسين الخبرة الادارية والتقنية واعادة تعريف الوظائف والأدوار ومجالات المبادرات المستقلة نسبيا . وينبغي على المستوى المتعدد الجنسيات اقامة آليات لتعزيز التشاور والتعاون بين مؤسسات الدولة والمرافق العامة في القطاعات الهامة في موعد مبكر مع الاستفادة الكاملة من خبرتهما المشتركة في تصميم الانتاج وتنمية القوى العاملة والبحث والتنمية وخطط التسويق والمساعدة في تنفيذها . وينبغي أن يكون المبدأ هو الاستفادة الى أقصى حد من المؤسسات المحلية التي تمارس العمل بالفعل .

٣٠٣ - وفيما يختص بالمؤسسات المتعددة الجنسية وخاصة تلك المكلفة بمهمة تحسين المناطق الجغرافية مثل أحواض الأنهار والبحيرات ، ربما

كانت الخطوة الأولى هي استعراض دساترها الحالية واتجاهها واختصاصها في ميدان التنمية الصناعية بغية تغييرها وقصر نشاطها على الأغراض العملية .

٣٠٤ - ينبغي الاعتراف والأخذ بأن كثيرا من المؤسسات الاقليمية هي حتما هياكل مؤقتة تعكس مقتضيات وفورات الانتاج الكبير الى أن يصبح في الامكان بناء بدائل لها . لا يمكن عند انعدامها الحصول على الخدمات الهامة في الغالب الا بزيادة تدفق النقد الأجنبي من المنطقة الى الخارج . وفي حالة كل مؤسسة قائمة أو جديدة ، ينبغي بصورة الزامية حساب صافي الصرف من النقد الأجنبي الذي يعني ضمنا عدم قيامها . وينبغي كذلك اتخاذ الخطوات لضمان نشر فعال للمعلومات بشأن المساعدة المتاحة من منظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى . ويمكن توجيه هذه المعلومات بطريقة ملائمة عن طريق هيئات مثل المنظمة الافريقية للملكية الفكرية ومنظمة الملكية الصناعية لافريقيا الناطقة بالانكليزية والمنظمة الاقليمية الافريقية للتوحيد القياسي والمركز الاقليمي الافريقي للتكنولوجيا والمركز الاقليمي الافريقي للتصميمات الهندسية والتحويل والمعهد الافريقي للتدريب التقني العالي والبحوث .

تنمية الموارد البشرية للتصنيع (٥٦)

٣٠٥ - تعتبر مسألة تنمية عوامل الانتاج المحلية ذات الصلة من المسائل اللافتة للنظر التي اثارتها خطة عمل لاغوس والتي تعتبر الموارد

---

(٥٦) يقرأ هذا القسم مع الفقرات المماثلة في الفصل السادس وفي ECA/IDD-1/INR/BD/5 ؛ ECA/CMI.6/INR/BD/5 ومشروع الدراسة المشتركة بين اليونيدو ومنظمة الوحدة الافريقية حول تنمية القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية في البلدان الافريقية : اطار عمل مقترح .

البشرية أهمها . والقصد من عبارة "ذات الصلة" في هذا السياق التأكيد عن عمد على العلاقة المتبادلة بين نمط انتاج نظام التعليم الرسمي التقليدي في افريقيا من جهة وقاعدة الموارد الطبيعية والمواد الخام القابلة للاستغلال ونمط المنتجات النهائية المستهدفة في خطط التنمية الوطنية من جهة أخرى . ولأغراض السرد ، يمكن ايراد الأولويات في تنمية الموارد البشرية كما يلي : موارد تنظيم المشاريع وخدمات الدعم المتصلة بها والقوى العاملة لاستكشاف وتقييم واستخراج المواد الخام (مثل المواد المعدنية والمعادن والهيدروكربونات والمنتجات الحرجية والألياف والمطاط والمواد الخزفية الخام والحكاكات) وتجارتها والقوى العاملة للادارة (المال والعاملون والمواد والانتاج والتكنولوجيا والصيانة) والقوى العاملة للانتاج المتعلق بالقطاعات ذات الأولوية في خطة عمل لاغوس (الأغذية والمنسوجات ومواد البناء والطاقة والمعادن والكيميائيات والمنتجات والهندسة والحرجية والبحث والتنمية) والقوى العاملة لتنمية الهياكل الأساسية المؤسسية والطبيعية (الصيرفة والتأمين والتسويق والنقل والتدريب ، الخ). وليس من العسير التدليل على أن النظام التعليمي الرسمي قد فشل في تخريج المجموعة الضرورية من الخريجين المتخصصين (الجيولوجيون ومهندسو المناجم والتكنولوجيون المتخصصون في المنسوجات وفي الأغذية ، وفي السباكة وفي المنتجات الحرجية ومهندسو الانتاج ومحاسبو التكاليف والأشغال والاخصائيون في ادارة الأعمال والمال ، ومهندسو التصميم واخصائيون في المواد ومحللو النظم ، الخ) ، في حين أن أعدادهم ومؤهلاتهم (من حيث المهارات القابلة للاستغلال على الفور) لا تتلائم مع متطلبات خطة عمل لاغوس . وفي بعض الحالات توجد بعض المرافق هنا وهناك في المنطقة ، ولكنها تتطلب عملا تعاونيا لتحسينها وتوسيعها . وفي حالات أخرى ، لا توجد هذه المرافق على الاطلاق . ولابد أن يكون واضحا في كلتا الحالتين أن العملية التقنية لتحسين وتوسيع المؤسسات

القائمة أو انشاء مؤسسات جديدة ستستغرق سنوات عديدة تضاف اليها الفترة السابقة المتعلقة بتحديد الاحتياجات ، واعداد دراسات الجدوى وانجاز المفاوضات المتعددة الجنسية . والواضح أنه ينبغي اكتشاف الأساليب البارعة والعمل على تطبيقها لاختزال الوقت و/أو التكاليف التي تنطوي عليها عمليات تنمية الموارد البشرية ، وخاصة حينما تؤخذ في الاعتبار غلبة القطاع الريفي وطاقات المرأة .

٣٠٦ - ولعل أهم القيود هي توفير المدرسين والمدربين وكذلك توفير المواد التعليمية ويتضمن أدنى برنامج على المستوى الوطني ما يلي :

(أ) جمع صور بيانية عن المهارات - وربما كجزء من نظام اقليمي للاعلام - وخاصة بالنسبة لمناطق المشروعات التي تقع في اطار الجوهر الرئيسي لبرنامج العقد ، الذي سيكون متاحا للحكومات أو مخططي المشروعات بأدنى قدر من التأخير ؛

(ب) تنمية الجهاز الوطني لتحليل واستعراض وتخطيط الأيدي العاملة اللازمة وخاصة للمشروعات الجوهرية والمشاورات بشأن تنميتها ؛

(ج) جمع التقنيات الجديدة أو الأرخص واستعراضها باستمرار للاسراع في تنمية الموارد البشرية القائمة على عمليات المسح الواسعة النطاق ، لاعلام و/أو ارشاد مخططي العمالة الصناعية ومؤسسات التعليم والتدريب . ويمكن تنظيم هذا كنظام اعلامي اقليمي في متناول اليد ؛

(د) تقييم علاقة نمط انتاج الأيدي العاملة للمؤسسات الوطنية بالنسبة للمتطلبات المحددة ؛

(هـ) استعراض وتطبيق عدة اجراءات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية والمتعددة الجنسية لاعداد أنماط خاصة من القوى العاملة ؛

(و) استعراض دور المساعدة التقنية في تنمية الموارد البشرية للصناعة ؛

(ز) احتمال انشاء شركات تعليم ومراكز وطنية أو متعددة الجنسية تجمع بين الانتاج الصناعي (من المنتجات الهامة المختارة) ، والتعليم والتعلم والأبحاث التكيفية والتنمية التجريبية والعرض والارشاد والتسويق واعتماد اجراءات محددة تتعلق بالسياسة لتنمية الخدمات الاستشارية المحلية ؛

(ح) تقييم احتياجات رجال المشاريع للقطاعين العام والخاص في مجال الخدمات المساندة واستعراض حالة مثل هذه الخدمات بغية الاسراع بتحسينها وتوسيع نطاقها . وفيما يتعلق بتوسيع النطاق، ينبغي ألا تغيب عن الأذهان بصفه خاصة غلبة القطاع الريفي والتصنيع الريفي وبالتالي الحاجة الى الخدمات الاستشارية والمساندة (بما في ذلك العيادات المتنقلة) في المناطق الريفية .

٣٠٧ - سيكون من الضروري اجراء تغييرات كيفية هامة في عمليات التعلم والتعليم وتنظيمها . وسيتعين بصفة خاصة وضع حد لعقم التعليم الحضري ومنعه من تقويض السمات العملية والابتكارية التي ينطوي عليها التعليم التقليدي في المناطق الريفية . وللمساعدة في تحقيق ذلك كله ، سيتعين على الأرجح تكثيف البحوث في مجال الأساليب المتعلقة بالمعارف وتنسيقها في أفريقيا واختصار الفترات الفاصلة بين الوصول الى نتائج بحوث سليمة واعتمادها على نطاق واسع .

٣٠٨ - ويكاد يكون من المحتم أن يتطلب الأمر اجراء تغييرات شاملة على مناهج العلوم الهندسية وغيرها من المناهج الدراسية لتوفير مجالات تخصص جديدة تتلاءم مع الاحتياجات الافريقية (مثل الاقتصاديات التطبيقية للموارد الطبيعية وادارتها والعلوم البيئية والتنمية المتكاملة للمناطق الجرداء والتكنولوجيات القائمة على كثافة اليد العاملة والدراسات المتعددة التخصصات لتشكيل فرق لدراسة جدوى المشاريع أو تزويد مراكز دراسات المشاريع بالدارسين) أو كيما تشمل جوانب جديدة مثل تقنيات تقييم المشاريع وعلم الاقتصاد التكنولوجي وتحليل النظم .

تمويل برنامج العقد

٣٠٩ - ويكمن جزء كبير من التحدي المتمثل في تنفيذ خطة عمل لاغوس بوجه عام وعقد التنمية الصناعية بوجه خاص ، في الحقيقة التي مؤداها أن معظم عوامل الانتاج المتصلة باستكشاف المواد الخام الصناعية وتقييمها واستخراجها ثم تحويلها الى منتجات شبه نهائية ونهائية ، يتعين شراؤها من خارج المنطقة بالنقد الأجنبي . ومن ثم ، فان معدل تخفيف آثار قيود العملة الأجنبية يتوقف على معدل خلق عوامل الانتاج الوطنية وعلى معدل استخراج المواد الخام الصناعية محليا والاتجار بها . وينبغي ، في هذا الصدد ، إيلاء اهتمام خاص لاعتبارين اثنين هما : نسب النقد الأجنبي والموارد الفعلية المحلية التي تكرس لتنمية عوامل الانتاج في البلد ولاستخراج المواد الخام والاتجار بها ، واتباع أساليب جديدة للتعجيل بتنمية عوامل الانتاج في البلد وامداد المواد الخام .

٣١٠ - أخذت تكلفة عوامل الانتاج المستوردة في الارتفاع على نحو هائل متجاوزة تكلفة الصادرات . ويجب الاشارة الى أنه بغير التنمية المحلية لعوامل الانتاج والمواد الخام ذات الصلة ، لن يكون للمدخرات المالية المحلية ، سوى أهمية عملية طفيفة ، اذ أنها بحكم التعريف ، لا يمكن أن تستخدم الا في شراء عوامل الانتاج والمواد الخام التي كان ينبغي انتاجها محليا .

٣١١ - وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي ايلاء خطوط العمل التالية كل العناية بصفة أولوية :

(أ) اتخاذ تدابير لخفض تبديد رأس المال عن طريق تحسين الصيانة وتشجيعها على نطاق واسع (ولا سيما الصيانة الوقائية) وسياسات وممارسات الاصلاح ؛

(ب) اتخاذ تدابير مناسبة للحد من القصور في استغلال الأصول الرأسمالية الثابتة ، كلما كان ذلك مستصوبا ؛

(ج) انتهاج سياسات وتشجيع الاعتماد الواسع النطاق للترتيبات التي تكفل الحصول على معظم الآلات وقطع الغيار والمواد (المرتبطة بتدابير تعزيز التوحيد القياسي)؛

(د) بذل الجهود لتحسين القدرات الوطنية في مجال اختيار المعدات وتركيبها ؛

(هـ) استخدام ترتيبات المقايضة ، لا سيما بالنسبة للتجارة فيما بين البلدان الافريقية في المواد الخام الصناعية والطاقة التي عادة ما تشكل أحد المكونات الهامة في تكلفة الانتاج الصناعي ؛

(و) انشاء نظام استثمار فيما بين البلدان الافريقية لتمويل الصناعات الأساسية والاستراتيجية ؛

(ز) اعداد دليل عام يوضح مصادر التمويل وسبل ووسائل تعبئة الموارد المالية على المستويين الوطني ودون الاقليمي ؛

(ح) اتخاذ تدابير لزيادة تدفق الأموال الخارجية اللازمة للتصنيع في افريقيا عن طريق آليات قائمة وجديدة ، بما في ذلك المصرف الدولي المقترح للتنمية الصناعية .

٣١٢ - ويجدر بالحكومات أن تولي اهتماما عاجلا لتدفق النقد الأجنبي في المنطقة الافريقية بين الجنوب والشمال ، كيما تتمكن من دفع قيمة الخدمات المستوردة التي تشمل الخدمات الاستشارية ، وذلك لدراسات الجدوى وتصميم المشاريع وتخطيطها ؛ وتعمير المواقع واختيار المعدات واستيرادها وتركيبها وادارة المشاريع واكتشاف مواطن الخلل ، لاسيما فيما يتعلق بمجالات الهندسة المدنية والطاقة والتعدين ومشاريع الصناعة التحويلية والصيرفة والملاحة والتأمين والاعلان والترفيه

والتعليم والتدريب والمعلومات والعلامات التجارية والتكنولوجيات. فعلى سبيل المثال ، يقدر تقرير أجرته بعثة ميدانية تابعة لاجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن اقامة مركز اقليمي افريقي للاستشارات في مجالي الهندسة والادارة أن افريقيا سوف تستخدم ٤٠٠٠ سنة عمل من الخدمات الاستشارية سنويا ، تستورد ٩٠ في المائة منها (٥٧).

٣١٣ - يمكن خفض معدل تدفق النقد الأجنبي الى الخارج بوضع سياسات واستراتيجيات مناسبة على المستويات الوطنية والمتعددة الجنسية والاقليمية لتحسين الخدمات الاستشارية الوطنية وتوسيع نطاقها واحلال القدرات الوطنية وتقييم المشاريع والتفاوض بشأنها . وفي هذا الصدد، ينبغي اعطاء الأولوية العليا لتعزيز واقامة المؤسسات الملائمة لتنمية القوى العاملة ولتقديم الخدمات الاستشارية .

٣١٤ - وليس هذا الاستنزاف كبيرا فحسب ، بل من المرجح أيضا أن ينمو بمعدل سريع للغاية في الوقت الذي تبذل فيه مساع جادة لتنفيذ خطة عمل لاغوس بوجه عام وبرنامج العقد بوجه خاص ، غير أن هذا الاستنزاف سوف يحبط هذه الجهود .

٣١٥ - وعلى الصعيد الاقليمي ، أصبح من المحتم ايلاء الاهتمام لانشاء نظام استثمار فيما بين البلدان الافريقية من أجل تعبئة ووزع الموارد المالية اللازمة لتنمية انشاء الصناعات الاستراتيجية المتعددة الجنسية ولا يحتاج ذلك لمزيد من الاسهاب ، اذ أن مصرف التنمية الصناعية الافريقي وصندوق الاستئمان الافريقي وصندوق التنمية الصناعية الافريقي

---

(٥٧) صفحة ١٠٣ ، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨١ ، قدمت الى الاجتماع المخصص للخبراء فيما بين الحكومات بشأن انشاء مركز اقليمي لخدمات الاستشارة الصناعية والادارية ، أديس أبابا ، ١٤ - ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ .

وعددا من المصارف المتعددة الجنسية تعتبر بالفعل أمثلة لمثل هذه التعبئة وهذا الوزع ، كما أن بعض الحكومات قد اتجهت بالفعل صوب الاستثمار فيما بين الاقاليم عن طريق عقد الترتيبات الثنائية . بيد أن هناك مجالا لتوسيع النطاق ، وينبغي لمصرف التنمية الافريقي أن يخصص نسبة مئوية من موارده لتمويل المشاريع الصناعية . ويمكن أن نجد أساليب مؤسسية موجهة نحو مثل هذه الأهداف في الشرق الأوسط واليابان واستراليا . فعلى سبيل المثال ، تتخصص المؤسسة العربية للاستثمارات البترولية في تمويل مشاريع البترول أو ذات الصلة بالبترول التي تساعد في بناء قطاع بترولي عربي متكامل على الصعيد الاقليمي له مكانة دولية . ويتخصص المصرف الصناعي لليابان في تمويل الصناعة الكيميائية لذلك البلد . وتتخصص المؤسسة العربية للتعدين في تعبئة الأموال وتوجيهها نحو توسيع نطاق قطاع التعدين الذي يعد قاعدة ضرورية للتنمية الصناعية الثقيلة في المنطقة التي تغطيها اللجنة الاقتصادية لغرب أفريقيا .

٣١٦ - وعلى الصعيد الوطني ، سيتعين اجراء تقديرات حاسمة لتنسيق سياسات وممارسات الادخارات المحلية ومؤسسات الاستثمار مع الأولويات الوطنية في خطة التنمية الصناعية المتكاملة .

ثالثا - طرائق لتنفيذ برنامج العقد

١ - مقدمة

١ - جاء في الفصل الأول اطار عمل شامل لاعداد برنامج العقد وتنفيذه . وتم في الفصل الثاني اقتراح خطوط توجيهية لاتباع استراتيجيات لقطاعات فرعية ومجالات صناعية رئيسية : بينما قدمت اقتراحات في الفصل الرابع بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والعالمية للاشراف على تنفيذ برنامج العقد وتقديم التقارير في هذا الشأن . وباعتماد الاقتراحات الواردة في هذه الفصول الثلاثة ، سيتعين على البلدان الافريقية والمجتمع الدولي ، وبصفة خاصة المنظمات الدولية ذات الصلة أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها على نحو فعال . ومن ثم ، فقد رئي أن من المفيد في هذا الفصل ، اقتراح عدد من التدابير التي ينبغي لمختلف الأطراف المعنية بالتنفيذ أن تتخذها .

٢ - وكما هو مسلم به في خطة عمل لاغوس وما أبرزته الفصول السابقة ، فان مسؤولية تنمية برنامج العقد وتنفيذه تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الافريقية ذاتها : أي أن أهم الأعمال يجب أن تتم على المستوى الوطني . ولذلك ، يركز هذا الفصل على الطرائق الواجب اتباعها على المستوى الوطني . ويحتاج الأمر الى أن يعزز العمل على هذا المستوى ، باتخاذ اجراءات جماعية على المستويين دون الاقليمي والاقليمي بحيث يقوم في المقام الأول على تنسيق الجهود الوطنية في كل بلد .

٣ - ونظرا لأن نجاح العقد يتطلب مساندة المجتمع الدولي بأكمله ، فقد اقترح في هذا الفصل أيضا عدد من الطرائق التي قد تساعد على تكثيف المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي للبلدان الافريقية ، فضلا عن زيادة التعاون على المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف

والعالمية لصالح البلدان الافريقية . بيد أنه حتى على هذا المستوى، فان مسؤولية اتخاذ المبادرة يجب أن تصدر عن البلدان الافريقية ذاتها ، على أن تقدم المنظمات المنسقة (منظمة الوحدة الافريقية واليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا) الدعم الضروري ، عند الطلب .

٤ - ويقتضي تنفيذ برنامج العقد اتخاذ تدابير قصيرة الأجل خلال المرحلة التحضيرية للبرنامج (١٩٨٢ - ١٩٨٤) واتخاذ تدابير متوسطة وطويلة الأجل خلال مرحلة تنفيذ البرنامج (١٩٨٥ - ١٩٩٠) . ومن تم قدمت الطرائق المقترحة في هذا الفصل بناء على ذلك . ويعد هذا التنقيح ضروريا حيث أنه سيتيح للدول الأعضاء أن تصل الى قرار بشأن التدابير التي ينبغي لها أن تتخذها ، لا سيما في الفترة التالية مباشرة للمؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين ، بغية الحفاظ على القوة الدافعة والاهتمام اللذين انبثقا عن الاجتماع من أجل نجاح العقد .

٥ - وعلى غرار الاقتراحات المقدمة في الفصول السابقة ، فان المقترحات الواردة أدناه لا تعد شاملة بأية حال . فليس المستهدف منها تقديم حل يصلح في جميع البلدان الافريقية ، بل أنها تقصد الى حث السلطات المعنية بصياغة برنامج العقد وتنفيذه على المبادرة باتخاذ تدبير فوري من أجل الشروع فيه .

٦ - وتجدر ملاحظة أن الاهتمام قد ركز على التدابير الواجب اتخاذها خلال الفترة التحضيرية للبرنامج على المستوى الوطني . وهذا التركيز مقصود ، اذ أن أسس نجاح العقد توضع على المستوى الوطني ، في حين أن التدابير المتخذة على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والعالمية تساعد فحسب على تعزيز أثرها . ولا ريب أن التدابير المتخذة خلال المرحلة التحضيرية للبرنامج ضرورية للغاية ، حيث أنها ترسي القاعدة التي يقوم عليها تنفيذ البرنامج في المرحلة اللاحقة .

النقاط الرئيسية للفصل الخاص بالصناعة من خطة عمل لاغوس

٧ - شددت خطة عمل لاغوس ، على أن التنمية الاجتماعية الاقتصادية المتكاملة للمنطقة وكذلك تحريرها من التخلف والتبعية الاقتصادية يتوقفان على اقامة قاعدة صناعية ترمي الى تحقيق مصالح البلدان تعززها العناصر المتممة ، على المستويين دون الاقليمي والاقليمي ، الأمر الذي يسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ويتيح استخدام الموارد الطبيعية المحلية الى الحد الأقصى ويخلق فرص العمل ويرسي الأساس لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ويعززها ويحفز تنمية التكنولوجيا ويؤدي الى إضفاء الطابع العصري على المجتمع .

٨ - وكررت البلدان الافريقية في خطة عمل لاغوس ، ادراكا منها بالحاجة الى تعجيل خطى التصنيع القائم على الاعتماد على الذات والدعم الذاتي ، تأييدها لعقد التنمية الصناعية لافريقيا وأعربت عن تصميمها "على اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان النجاح التام لهذا العقد"(١). ووضعت الأهداف الطويلة الأجل بالنسبة للمنطقة وبذلك سوف تحقق افريقيا حصة قدرها ٢ في المائة على الأقل من الانتاج الصناعي العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتبلغ الحصص المناظرة ١ر٤ في المائة بنهاية العقد و ١ في المائة بحلول عام ١٩٨٥ . وسوف تبذل البلدان الافريقية أقصى ما في وسعها لبلوغ الاكتفاء الذاتي بحلول عام ١٩٩٠ فيما يتعلق بقطاعات الأغذية ومواد البناء والملابس والطاقة ، في حين سيتم إرساء الأساس خلال النصف الأول من العقد من أجل التنمية المرحلية للصناعات الأساسية التالية الضرورية لبلوغ الاعتماد على الذات : صناعة الأغذية والصناعات الزراعية وصناعات البناء والتعدين والصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية والصناعات الكيميائية وصناعات الغابات وصناعة الطاقة .

---

(١) خطة عمل لاغوس ، الفقرة ٥٨ .

٩ - وقد أبرزت الخطة المتطلبات المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف وتتضمن ، على الصعيد الوطني ، وضع سياسات التصنيع الوطنية وتنمية الموارد البشرية وتنمية القدرات التكنولوجية وانشاء مؤسسات صناعية ملائمة (بما في ذلك المؤسسات المالية والتكنولوجية) وتحديد دور الشركات الخاصة وشبه الحكومية والحكومية بوصفها أدوات لتنفيذ خطة عمل لاغوس والتنمية الفعالة للصناعات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الموارد المحلية والأيدي العاملة والتكنولوجيات .

١٠ - وعلقت أهمية خاصة على تكثيف التعاون الصناعي فيما بين البلدان الافريقية بوصفه أداة للاعتماد على الذات والتنمية الصناعية المعجلة . ولبلوغ هذه الغاية ، ركز الاهتمام على المستويين دون الاقليمي والاقليمي ، على اعداد الخطط المناسبة لاقامة المجمعات الصناعية التي تتجاوز تكلفتها وطاقتها الانتاجية القدرة المالية للبلدان المنفردة وقدرتها على الاستيعاب ، مع أنها تناسب التنمية على المستوى دون الاقليمي ، كما تناسب انشاء وحدات انتاجية متعددة الجنسية بدعم ، اطار مؤسسي مناسب . كما علقت أهمية خاصة على زيادة التجارة في المصنوعات بين بلدان المنطقة وانشاء مجالات للتعاون الصناعي دون حواجز جمركية أو تجارية . وأوليت أهمية خاصة لتبادل السلع الضرورية ومع ضمان عدم حصول البعض على مزايا لا يستحقونها من عملية تحرير التجارة .

١١ - وقد اعتبر التعاون بين المنطقة الافريقية وغيرها من مناطق العالم أمرا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية الصناعية لافريقيا . وينبغي أن يعود هذا التعاون بالنفع المتبادل وأن يقوم على الاحترام للمصالح الأساسية للقارة وخاصة سيادة كل بلد على موارده الطبيعية . وفيما يتعلق بالمناطق النامية الأخرى فسوف تقوم البلدان الافريقية على سبيل المثال ، بالترويج لتبادل التكنولوجيا الصناعية وتنفيذ برامج تدريب مشتركة وعقد اتفاقات تجارية وغيرها من الاتفاقات . وينبغي في علاقاتها مع البلدان المتقدمة ، أن يفضي التعاون الى تحويل ضخم

للموارد المالية واختيار التكنولوجيا واكتساب الدراية بأقل التكاليف وكبح أنشطة الشركات المتعددة الجنسية واعادة وزع القدرات الصناعية بما يتماشى مع أهداف اعلان وخطة عمل ليما واتاحة الوصول الحر للمصنوعات من المنطقة الى أسواق البلدان المتقدمة .

١٢ - وبالاضافة الى ما سبق ، ينبغي للوكالات الدولية أن تعدّل برامجها بحيث تتلاءم مع احتياجات المنطقة وأن تتلق من الموارد المالية ما يتناسب مع هذه المهام لتتمكن من تأدية دور فعال في التنمية الصناعية بأفريقيا ، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية .

٢ - الاقتراحات للعمل على المستوى الوطني

تدابير خلال المرحلة التحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤)

تشكيل لجان تنسيق وطنية

١٣ - وينبغي لكل حكومة ، ومباشرة عقب اعتماد المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين لاطار عمل برنامج العقد ، أن تشكل لجنة تنسيق وطنية للعقد . وستقدم اللجنة التوجيه والارشاد الشاملين لترجمة اطار العمل الى برنامج وطني لصياغة العقد والترويج له وتنفيذه ورصده على المستوى الوطني .

١٤ - وستتمثل أول مهمة تنهض بها اللجنة في استحداث تفهم لهيكل البلد وتحديد المشاريع الجوهرية ذات الأهمية الكبرى للتنمية الصناعية في كل بلد ، نظرا لأن تحديدها سوف يتيح للجنة امكانية وضع الأهداف المرتقبة طويلة الأجل . وستنصب هذه الأهداف على ما يلي :

- اعداد و/أو تحديث خطط التنمية الصناعية المتكاملة التي تشتمل على تشخيص الحوافز والسياسات الهيكلية الصناعية القائمة من وجهة نظر ايلاء الأولوية للاعتماد على الذات واجراء مسح للموارد الطبيعية للبلد وتحديد القطاعات الصناعية ذات الأولوية ووضع استراتيجيات وصكوك تنمية قطاعية وصياغة اسقاطات تنمية متعددة القطاعات على الأجلين المتوسط والطويل وتحديد المشاريع الصناعية ؛
- اعداد استراتيجية تعاون دولية ذات صلة واطار مناسب للتفاوض والتشاور ؛
- وضع برنامج وطني طويل الأجل ذي صلة للقوى العاملة الصناعية واستحداث برامج تدريبية وسياسات وحوافز موجهة نحو احتياجات الصناعة ؛
- وضع برامج واقامة المشاريع والمراكز أو تدعيمها واستحداث سياسات على المستوى الوطني في مجالات التنمية الصناعية والتكنولوجيا وتمويل المشاريع وتنمية الطاقة والمعلومات الصناعية والتكنولوجية .

١٥ - وستتمثل المهمة الثانية في توعية شتى الادارات الحكومية وأهالي البلد ، ولا سيما صانعي القرارات ، بأغراض ومرامي وأهداف العقد ومتضمناته . ويمكن أن يشمل هذا النشاط الترويجي ، تنظيم ندوات وطنية وجلسات لشحذ الأفكار المتعلقة بأهداف العقد فضلا عن استغلال وسائل الاتصال الجماهيري على نحو فعال .

١٦ - وينبغي أن تتألف لجان التنسيق الوطنية من الخبراء رفيعي المستوى وذوي النفوذ من رجال الصناعة وغيرها من القطاعات ذات الصلة ، بما في ذلك :

(أ) وزارات الصناعة والتخطيط والزراعة والموارد الطبيعية والطاقة والمالية والنقل والمواصلات والتعليم والتجارة والتجارة الخارجية ؛

(ب) المنظمات شبه الحكومية التي تعمل في مجال التنمية الصناعية مثل المنظمات التي تنهض بأنشطة الاستثمار والتمويل والتجارة والتسويق والطاقة وتنمية موارد المياه والأغذية والخدمات الاستشارية ؛

(ج) شركات القطاعين العام والخاص الرئيسية ؛

(د) الوحدات الصناعية الصغيرة ؛

(هـ) المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث ؛

(و) المنظمات الاستشارية الخاصة ؛

(ز) الأحزاب السياسية الرئيسية وغيرها من الهيئات ذات الصلة .

ادماج مفاهيم وأفكار برنامج العقد ضمن مرامي وأهداف التنمية الوطنية

١٧ - ينبغي أن يبدأ تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية بادماج مفاهيمه وأفكاره ، حسب الاقتضاء ، ضمن اطار الآفاق الوطنية ومرامي التنمية على الأجلين المتوسط والطويل . وفي هذا الصدد ، ستتمثل احدى نقاط الانطلاق الهامة في تحديد الطاقات الانتاجية المحلية التي سوف تتيح ، اذا ما تولدت ، للبلدان الافريقية كل على حدة ، تلبية احتياجاتها الأساسية المحلية المتغيرة والمتطلبات الرئيسية للتنمية على نحو تدريجي ومن داخلها . وينبغي أن ندرك أن برنامج العقد يرمي الى إرساء قاعدة تكفل تحقيق الاعتماد على الذات والدعم الذاتي وفقا لخطة عمل لاغوس .

١٨ - وقد يقتضي الأمر أن يقوم عدد كبير من البلدان والتجمعات الاقتصادية بتعديل الخطط والبرامج والسياسات القائمة حتى تتاح امكانية استحداث استراتيجيات جديدة على المستويين الوطني والمتعدد الجنسية وانشاء الهياكل اللازمة لوضع وتنفيذ برامج ذات أولوية مناسبة تتعلق بالاحتياجات ذات الأولوية . ولهذه الغاية سيتطلب الأمر نشر المعارف بشأن الاقتصاد الوطني وغيره من العوامل العملية التي تعرقل جهود التصنيع الوطني (أنظر الفصل الثاني للمزيد من التفاصيل) .

استعراض الجهاز الحكومي للتنمية الصناعية وتعديله

١٩ - ينبغي أن يجرى تقييم لكفاءة الجهاز الحكومي المنوط بتخصيص الموارد للانتاج الصناعي وتنظيم عوامل الانتاج . وفي هذا الصدد ، يقتضي الأمر دراسة لأنشطة الوزارات التي تضطلع بوظائف تنظيمية تتصل بالصناعة وخدماتها الارشادية وسياسات تحديد المواقع دراسة دقيقة بهدف صياغة أداة فعالة لبلوغ أهداف العقد . وعلى نحو مماثل، ينبغي أيضا أن يركز الاهتمام على تبادل المعلومات الاسترجاعية بين وزارة الصناعة والوزارات والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن مجالات مثل الزراعة والتجارة والتجارة الخارجية والمناجم والتعدين والطاقة والسياسات النقدية والضريبية والخدمات الاحصائية والبحوث الصناعية .

٢٠ - أما على الصعيد القطاعي ، فمن الأهمية بمكان أن تنظم وزارة الصناعة والمؤسسات الصناعية شبه الحكومية وغيرها من المؤسسات وأن تزود بالعاملين كيما تتاح امكانية التخصص وتكفل التكامل . ولذا، ينبغي لوزارة الصناعة اتباع سياسة تنطوي على تنسيق علاقات العمل مع غيرها من الوزارات والهيئات الحكومية ، كما يجب أن تضع في اعتبارها تكامل الأنشطة التي تضطلع بها لاعادة الاستثمار والدعم . ويجب انشاء مركز تجميع داخل الوزارة يقوم بمهمة الأمانة للجنة التنسيق الوطنية : التي سوف تنهض بالأعمال اليومية المتعلقة بالعقد وتعمل كمسؤول

اتصال بالمنظمات المنسقة (اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو) والهيئات الأخرى التي أنشئت على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي من أجل العقد .

تنشيط عوامل الانتاج والتوزيع

٢١ - وسيتوقف تنفيذ البرنامج الى حد كبير على مرامي وسلوك وقدرات عوامل الانتاج والتوزيع الصناعي (التي تشتمل على المستثمرين من أهالي البلاد ، في القطاعين العام والخاص والمستثمرين الأجانب في المنطقة) ومن هنا ، ورهنا بالظروف المحلية ومع الانتفاع بخبرة بلدان العالم الثالث الأخرى في هذا المجال ، يوصي باتخاذ تدابير تكفل لشركات القطاعين العام والخاص امكانية انتاج المنتجات التي ذكرت في الفصل السابق . ويجب أن تشترك المرافق العامة أيضا في هذا المسار . ومن ثم فان ما يتبع ذلك هو القيام بوضع وتنفيذ اطار للسياسة في المرحلة التحضيرية لضمان تمشي مصالح وأنشطة هذه العوامل مع سياسات التصنيع الوطنية .

(أ) <u>شركات القطاع العام</u>

'١' ينبغي تشكيل هيئة منسقة - مثل مكتب الشركات العامة - لاستنباط سياسة مشتركة وانتهاج نهج عام في تناول المشاكل المماثلة التي تواجهها شتى شركات الدولة ، على الرغم من أنها قد تنتمي الى وزارات مختلفة ؛

'٢' ينبغي تعزيز المشاورات الوطنية بين الشركات العامة بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به في اعتماد وتنفيذ برنامج العقد ضمن اطار الموارد الوطنية المتاحة والظروف السائدة ؛

'٧' وينبغي انشاء مؤسسات وطنية لشركات الدولة التي تعمل ضمن اطار نفس القطاع أو القطاع الفرعي بهدف تعزيز التعاون الصناعي المتعدد الجنسية و المشروعات المشتركة .

(ب) شركات القطاع الخاص

وبالنظر الى أهمية ضمان اشتراك القطاع الخاص اشتراكا فعّالا وعلى النحو الملائم في برنامج انتاجي يتوافق و احتياجات العقد، فستكون هناك حاجة الى محفل للمناقشة مع القطاع الانتاجي ، بما في ذلك القطاع الخاص وذلك كيما يدرك ذلك القطاع ضرورة تحقيق مرامي وأهداف العقد فضلا عن التحقق من أنماط المساعدة التي تستطيع الحكومة توفيرها للقطاع الانتاجي . ومن أجل تحقيق ذلك :

'٣' ينبغي تنظيم جولات دراسية للشركات العامة في مختلف القطاعات في بلدان مثل البرازيل والمكسيك والهند كيما تستطيع البلدان الافريقية أن تتعلم من التجارب الناجحة للشركات العامة في البلدان النامية الأخرى ؛

'٤' ويمكن أن تعقد المشاورات الوطنية عقب الجولات الدراسية المقترحة أعلاه للنظر في مسائل مثل المساعدة التقنية من الشركات التي تمت زيارتها أو المشروعات المشتركة على أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

'٥' وربما تؤسس أكاديمية وطنية أو أن يوضع ترتيب مماثل لمديري الشركات لتوفير التدريب على مختلف المستويات الادارية ؛

'٦' ينبغي وضع آلية وطنية دائمة للمشاورات بين الشركات العامة بشأن وضع الاقتصاد الوطني وآفاقه ودور شركات القطاع العام فيه ، فضلا عن أوجه تحسين الأداء ومؤشراته ؛

'١' ينبغي للحكومة اعداد حافظة مشاريع تحتوي على صور بيانية متكاملة عن المشاريع تتضمن البارمترات المالية والتقنية العريضة ، بما في ذلك البيانات مثل التكلفة الرأسمالية التقريبية والعائد من الاستثمار وتوافر المواد الخام وحجم الأسواق ويمكن أن تقدم أحيانا دراسات استكشافية أو دراسات جدوى بأسعار مدعومة أو بالمجان ؛

'٢' ينبغي تعزيز تنمية مهارات الادارة المحلية والاستشارة الهندسية ؛

'٣' على الحكومات أن تقيم المؤسسات لمساعدة رجال المشاريع المحتملية على اختيار ما يرغبون فيه من مشاريع ويمكن أن تتاح امكانية الحصول على حافظة مشاريع ذات نفع وطني لهذا الغرض . وينبغي انشاء مركز استثمار على المستوى الوطني لتقديم المعلومات والتسهيلات المطلوبة للمستثمرين المحتملين ؛

'٤' وينبغي أن تقدم الخطوط التوجيهية الحكومية والدعم الاستشاري الى رجال المشاريع الذين يدخلون في ترتيبات تعاونية مع المصادر الأجنبية ويحتازون منها التكنولوجيا حتى يمكن التفاوض بشأن عقود عادلة للتعاون الصناعي، تعود بالنفع على الجميع .

(ج) المستثمرون الأجانب

'١' ينبغي للحكومات الافريقية تعزيز نظم المعلومات التي تشجع المستثمرين على الامتثال لأهداف التنمية الصناعية الوطنية ، بينما تمنح لهم الضمانات الضرورية ؛

'٢' ينبغي للحكومات أن تدخل التحسينات على التشريعات الصناعية كيما تواكب الاتجاهات الجديدة في أنماط الاستثمار الصناعي وأهدافه وتقلل الى أدنى حد المتناقضات بين أهداف المستثمرين الأجانب وأهداف نظائرهم في البلد المضيف ؛

'٣' وينبغي أن توضع طائفة من الحوافز ، مثل الاعفاء من الضرائب واعادة الأرباح الى الوطن لاجتذاب الاستثمار الأجنبي ، شريطة ألا يفضي ذلك الى تعريض أهداف التنمية للخطر ؛

'٤' ينبغي أن تتاح امكانية الوصول الى المعلومات بشأن فرص الاستثمار والمناخ الاقتصادي ومنح الموارد وغيرها من البيانات التي يحتاجها المستثمرون الأجانب المحتملون . وستكون حافظات المشاريع المناسبة أكبر عون أيضا في هذا الصدد ؛

'٥' ويمكن أن يقدم مركز الاستثمار المشار اليه أعلاه أيضا المعلومات والتسهيلات للمستثمرين الأجانب المحتملين : وقد يحتاج الأمر الى انشاء مكاتب فرعية له في الخارج - ربما على أساس مشترك مع البلدان الافريقية الأخرى - أو على الأقل مع ممثليها لدى سفاراتها .

(د) المشاريع المشتركة

'١' ينبغي تقديم المساعدة الى الشركاء المحليين حتى يتيسر اختيار شركاء مناسبين للمشروعات المشتركة وضمان عقد ترتيبات للمشروعات المشتركة بشروط مجزية للطرفين بحيث تتوافق مع الاستراتيجية الوطنية ؛

'٢' وينبغي توفير خدمات الدعم لرجال المشاريع - سواء في القطاع العام أو الخاص - أثناء اجراء المفاوضات ؛

'٣' وسيتعين تشكيل هيئة منفصلة منبثقة عن الشعبة تتمتع بالدراية والخبرة في مفاوضات المشروعات المشتركة ضمن اطار مركز الاستثمار المشار اليه أعلاه .

(هـ) رجال المشاريع الصغيرة

نظرا لأن قطاع الصناعات الصغيرة المحددة المعالم بوسعه الاسهام بقدر كبير في تلبية احتياجات الناس ، فان النشاط في ذلك القطاع يعد عنصرا أساسيا في خطة عمل لاغوس ؛ يعتبر ذلك مجالا رئيسيا لتنمية القدرة على تنظيم المشروعات على المستويين التعاوني والخاص .

'١' ينبغي انشاء مركز لتشجيع الشركات الصغيرة على جمع معلومات يعول عليها عن الأعمال التجارية الوطنية الصغيرة ورجال المشروعات المتوقعين في هذا القطاع الذين يحتاجون حقيقة الى مساعدة الحكومة ودعمها ؛

'٢' ينبغي استحداث تدابير سياسية مثل حجز عدد من الأصناف وقصر صنعها على القطاع الصناعي الصغير وتقديم الحوافز للصناعات الكبيرة لتشجيعها على اقامة وحدات فرعية صغيرة الحجم بوصفها متعاقدة من الباطن ، على أن تقدم لها الحكومة الحماية المناسبة من التنافس الجائر ؛

'٣' ينبغي استحداث نظم دعم مادية ، وبذلك توفر المرافق الهيكلية المادية مثل الوحدات الصناعية المزودة بالخدمات الكاملة وبالمواد الخام (لا سيما المواد التي تشح في الأسواق) والآلات والمعدات والمراكز النموذجية

(حيث تستطيع الوحدات الصناعية الصغيرة أن تجري التجارب على منتجات وعمليات جديدة) ومرافق اختبار عامة وطرق مراقبة النوعية ؛

'٤' ينبغي تأمين الدعم المالي وانشاء مؤسسات مالية خاصة بهدف دعم أسعار الفائدة على القروض واعانات النقل ودعم الأسعار ؛

'٥' ينبغي اقامة مركز لتعزيز الصناعات الصغيرة من أجل تقديم الخدمات الاستشارية ، بما في ذلك : تصميم المشاريع وتقديم المعلومات الهندسية المفصلة عنها واختيار التكنولوجيا الانتاجية وانتقاء الآلات والمعدات ورصد اقامة المشاريع وتقديم الاستشارة الادارية وحل المشكلات وتقديم الفتاوي القانونية ؛

'٦' ينبغي تأمين دعم التسويق عن طريق انشاء مؤسسة خاصة تقوم بمهمة وكالة لتسويق منتجات رجال المشاريع الصغيرة ؛

'٧' ينبغي ممارسة التوحيد القياسي ومراقبة النوعية وتقديم الدعم لأنشطة التدريب وتنمية الأيدي العاملة ؛

'٨' ينبغي توفير المدخلات التكنولوجية الملائمة ، كما ينبغي توفير المرافق الهيكلية المؤسسية المطلوبة والدعم الاجرائي حتى لا يؤدي تعقيد الاجراءات الى عرقلة طريق رجال المشروعات الصغيرة ؛

'٩' ينبغي تعزيز أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تنمية المشاريع والتنمية الادارية والاستشارية .

٢٢ - يجب ألا يغيب عن البال أن معظم رجال المشروعات الصغـــــار لا يدركون الحاجة الى مثل هذه الخدمات .

تعـزيـز أو انشاء آلية تكنولوجية وطنية

٢٣ - حينما يسيطر الاستثمار الأجنبي على الصناعة بمثل ما كان عليه الحال في افريقيا ، فدائما ما تحدد الادارة الأجنبية اختيار وتكلفة التكنولوجيا تبعا لأهوائها ونزواتها . ولتغيير هذا الوضع ، فمـــن الأهمية بمكان صياغة خطط وبرامج تكنولوجية وطنية بوصفهـا جـــزءا لا يتجزأ من خطط التنمية وسمة داعم لها . وبالاضافة الى ذلك ، ورهنا بالنمو المتوقع للشركات المحلية ، ينبغي للحكومات :

(أ) أن تنشىء أو تعزز آلية وطنية مناسبة لتعيين وتقييم تراخيص شراء التكنولوجيا والمعدات والتفاوض بشأنها نيابة عـــن عملائها - لاسيما الشركات المحلية الخاصة والتعاونية والحكومية ؛

(ب) وأن تنشىء ، رهنا بالطلب المحلي المحتمل ، مؤسســة تنمية أو اثنتين لاستثمار التكنولوجيات المحلية والمنتجات الجديـــدة فضلا عن تسويق نماذج منتقاة بعناية من المنتجات . وقد نوقش هـــذا الموضوع أيضا في الفصلين الأول والثاني .

تقدير متطلبات التدريب

٢٤ - يجوز تسمية لجنة مشتركة مؤلفة من ممثلي القطاعات الصناعية وذات الصلة بوزارات الصناعة والعمل والتخطيط والتربية والتعليم والمالية ، وذلك لبحث ترتيبات التدريب الصناعي القائمة وتقدير الموارد الموجودة وتحديد أوجه النقص الحالية والمتطلبات في المستقبل من أجل تحقيق أهداف العقد في القطاعين العام والخاص على السواء .

تعبئة الموارد المالية لبرنامج العقد

٢٥ - ينبغي للحكومات ، فرادى ومجتمعة ، أن تتخذ من الخطوات ما يكفل تكوين الصناديق الصناعية الضرورية لتمويل المشاريع ذات الأهمية الاجتماعية التي سوف تكمل برامج التنمية الصناعية ، وأن تتبع سياسة لتمويل النمو على الأجل الطويل في الصناعات ذات الأولوية . ويشكل الانفاق الحكومي حصة لا يستهان بها من جملة الانفاق في أي اقتصاد . ويمكن أن تستخدم القوة الشرائية هذه ، وقد استخدمت بالفعل ، في حفز نمو فروع محددة من الصناعة . ومن ثم ، يوصي بأن تقوم الحكومات بتخصيص حصة معينة من مشترياتها لقطاعي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دون سواهما وأن تسن قوانين توريدات لصالح تلك الصناعات . وقد يقتضي الأمر أن تستكمل مثل هذه التدابير بوضع برامج ترشيد ترمي الى رفع مستويات المعدات والدعم المالي والتوحيد القياسي ومراقبة النوعية ، فضلا عن التنظيم الكفء للتسويق ، ربما عن طريق تنمية الصناعات الصغيرة وانشاء مؤسسة للتسويق .

٢٦ - وسيتطلب تنفيذ الخطط الوطنية والمتعددة الجنسية وما يترتب عليها من مشاريع صناعية رئيسية ، زيادة رأس المال المستثمر بقدر كبير . وبالنظر الى الاحتياجات المالية لخطط التنمية الوطنية ، فمن غير المرجح أن تتمكن البلدان المنفردة من تمويل حصتها في رأس المال

المطلوب للشركات الرئيسية من ميزانياتها الوطنية . ولذلك ، فلا مفر من انشاء آليات فعالة على المستويين دون الاقليمي والاقليمي لتعبئة الأموال اللازمة للاستثمار ، اذا كان للمشاريع الوطنية والمتعددة الجنسية أن تقوم . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يقدم الدعم العملي لصندوق التنميه الصناعية الافريقي التابع لمصرف التنمية الافريقي . وبالمثل ، ينبغي تأييد الاقتراح الذي قدمته اليونيدو بانشاء المصرف الدولي للتنمية الصناعية ، وكذلك تأييد الاقتراح بانشاء صندوق تضامن افريقي للصناعة كيما تستطيع البلدان الافريقية تعبئة الأموال وغيرها من الموارد الضرورية سواء من داخل المنطقة أو خارجها (لا سيما التي تتضمن شركاء من البلدان النامية الأخرى مثل البلدان المصدرة للنفط) .

٢٧ - ويقتضي الاعتماد على الذات أن تزداد نسبة ناتج البلد من الاستثمار. ومن ثم ، فقد ترغب الحكومات أن تقرر مقدار الناتج المدخر والمستثمر في القطاعات الانتاجية ، لا سيما في القطاع الصناعي وأن تستعرض السياسات والصكوك بهدف زيادة حصة الناتج المستثمر . وقد يستوجب ذلك اصلاح السياسة النقدية والضريبية فضلا عن اصلاح الوسائل المستخدمة لتنفيذها .

اعداد برنامج وطني للعقد

٢٨ - وعلى أساس التدابير المقترحة أعلاه ، ينبغي اعداد برنامج وطني للعقد . ومن الضروري التشييد على أن هذا البرنامج سيتضمن مشاريع جوهرية هيكلية هامة وتدابير محددة لتعزيز الجهاز الوطني لبرامج التنمية الصناعية والبرامج ذات الصلة في مجال تنمية القوى البشرية والتكنولوجيا ، فضلا عن تعبئة الموارد المالية (أنظر الفصلين الأول والثاني) .

الاجراءات خلال مرحلة التنفيذ (١٩٨٥ - ١٩٩٠)

٢٩ - ستوجه الاجراءات التي يتعين اتخاذها خلال مرحلة تنفيذ البرنامج، بدرجة كبيرة نحو تعزيز الأساليب المعتمدة أثناء المرحلة التحضيرية واعتماد تدابير جديدة ، خاصة من أجل تنفيذ البرنامج الوطني للعقد. ومن ثم ستكون بعض الجوانب الهامة للأساليب التي يتعين اقرارها خلال هذه المرحلة من البرنامج متصلة بتنمية القوى العاملة والمهارات التقنية اللازمة وكذلك بتعزيز المؤسسات الوطنية أو انشائها .

التدريب وتنمية القوى العاملة

٣٠ - ثمة أهمية لتنمية المهارات الرئيسية على الصعيد المحلي من أجل تعزيز قدرات الحكومات ومختلف وكلاء الانتاج والتوزيع حسبما هو مبين أعلاه ، فضلا عن تعزيز قدرات المؤسسات والخدمات الداعمة. وتلزم هذه المهارات لأنشطة التخطيط والتنفيذ المشتركة بدءا من تحليل المشاريع الى مراقبة الانتاج ، في كل من القطاعين العام والخاص.

٣١ - وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان فرادى أو مجتمعة أن تنشىء مؤسسات لتنشيط عملية تنمية المهارات الادارية والتشغيلية الجديدة والمتوخاة من خلال آليات مثل معاهد التدريب والهيئات التعليمية. وينبغي للجامعات الافريقية وسائر المعاهد القائمة ، بما فيها المعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط أن تعد برامج تتلاءم مع هذه الاحتياجات ، كما يتعين أيضا انشاء معاهد توفر التدريب في مجال اعداد دراسات الجدوى ، بينما يمكن استنباط طرق أخرى لتنمية القوى العاملة من خلال الزمالات والدورات التدريبية ، والحلقات الدراسية ، والجولات الدراسية .

تحسين المهارات المتصلة بمدخلات العوامل

٣٢ - يعني الاخفاق في زيادة نسبة المدخلات المستحدثة محليا الاخفاق في تنويع الانتاج الصناعي والمهارات الصناعية . وقد أدت هذه المشكلة نفسها الى انحراف سياسات الاستعاضة عن الواردات ، وخلق صناعات باهظة التكاليف ، واضعاف المزايا المقارنة المحتملة للمنطقة الافريقية .

٣٣ - وينبغي اتخاذ تدابير لبدء عملية توفير مدخلات العوامل على الصعيد المحلي ويستتبع ذلك تنقيح المناهج وخاصة على المستويين الثانوي والثلثي ، وتعزيز مؤسسات البحث والتطوير القائمة ، وتكثيف التدريب أثناء العمل ، واستخدام الترتيبات غير الرسمية ، وانشاء مؤسسات جديدة ، مثل الشركات الصناعية والتعدينية الافريقية المتعددة الجنسيات . ويشتمل ذلك أيضا على تكثيف استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها ، وتشجيع روح المبادرة التجارية ، وتنمية التكنولوجيا والقدرات التكنولوجية المحلية . وفضلا عن ذلك ، ينبغي توخي الاقتصاد والترشيد في استخدام الأجانب ، مع الحاق الموظفين المحليين للعمل الى جانبهم ، على أوسع نطاق ممكن .

٣٤ - وينبغي تعزيز التدريب الحرفي ، البديل الرئيسي للتدريب أثناء العمل ، في قطاعات تقنية فرعية مثل صناعة العدد الآلية وصناعة البناء. ويجب أن يتضمن كل نشاط صناعي عنصرا تدريبيا . كما ينبغي تعبئة وسائط الاعلام الجماهيري - ولاسيما التليفزيون والسينما - بحيث تقدم المهارات التقنية والمعلومات البسيطة الى الأشخاص ، مثل منظمي المشاريع الصغيرة ، الذين يعدون بخلاف ذلك خارج النظام التعليمي .

البحث والتطوير، بما في ذلك جمع المعلومات وتفسيرها

٣٥ - لا يقتصر دور المعلومات في تنفيذ الخطط الصناعية على انتشار هذه المعلومات فحسب ، بل يشمل أيضا تنمية القدرات المتعلقة باعداد المعلومات وجمعها وتحليلها وتفسيرها . ويعجز الاعلام السيئ الادارة أو المسند الى موظفين غير أكفاء عن تحقيق النتائج المرجوة .

٣٦ - ويبدو دور الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي وكذلك معاهد البحوث الصناعية العامة أو الخاصة أكثر أهمية في مجال البحث والتطوير . ويمكن أن تكون لبعض المعلومات المتاحة من خلال هذه المصادر فائدة كبرى في تنفيذ برنامج النقد . وستلزم معلومات بشأن موضوعات مثل تقنيات الانتاج ، ومواصفات المنتجات ، ومصادر المدخلات وشروط توفيرها . وينبغي توفير هذه المعلومات لمنظمي المشاريع المحليين ، وخاصة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والريفية .

٣٧ - وفي هذا الصدد ، سيقتضي الأمر من البلدان الافريقية أن تنمي على نطاق واسع القدرة على استيعاب وتكييف التكنولوجيات المستحدثة في أماكن أخرى . ومن المفروض أن تكتسب هذه القدرة على تفكيك أنظمة التكنولوجيا في اطار التعاون الاقليمي في باديء الأمر . وسيشكل دور المركز الافريقي الاقليمي للتكنولوجيا (ومقره داكار ، السنغال) والمعهد الافريقي للتدريب التقني العالي والبحوث (ومقره نيروبي ، كينيا) عاملا هاما في هذا الصدد .

٣٨ - وسيقتضي الأمر أن تركز مشاريع بحثية أخرى محددة على تلبية الاحتياجات الأساسية لجماهير السكان في أفريقيا[٢] ، مثل :

---

(٢) أنظر أيضا الفصل الثاني .

(أ) الأغذية المحلية : اجراء بحوث تتناول انتاجها وتجهيزها وتخزينها وحفظها كي يمكن التغلب على الجوع وسوء التغذية ؛

(ب) المنتجات الحرجية : اجراء بحوث تتناول تجهيزها بغية خفض الواردات من منتجات مثل اللب اللازم لمصانع الورق ، واللدائن ، والألياف الصناعية ، والمواد اللاصقة ، والمنتجات الكيميائية الثانوية المشتقة من الفحم النباتي ؛

(ج) الاسكان المنخفض التكلفة : اجراء بحوث تتناول مواد التشييد والبناء المتاحة في افريقيا وسائر البلدان النامية وامكانية نقلها وتكييفها وفقا للظروف والبيئة المحلية ؛

(د) تكنولوجيات الطاقة البديلة : اجراء بحوث تتناول انتاج الطاقة من المصادر غير التقليدية لاستكمال الأعمال المتعلقة باستكشاف وتقييم وتنمية مصادر الطاقة التقليدية القائمة في المنطقة ؛

(هـ) النباتات الطبية وكيميائيات الكتلة الاحيائية : يلزم بذل جهد كبير في مجال البحوث لتحديد خواص المواد الخام المتاحة محليا والارتقاء بنوعيتها من أجل التجهيز الصناعي في مجال الصناعات الصيدلانية وغيرها من الصناعات الكيميائية ؛

(و) هندسة الوراثيات : يمكن لمركز بحوث اقليمي معني بالتجارب والتدريب في مجال التكنولوجيات الحيوية أن يساعد على انشاء نواة من الباحثين المحليين الذين يستطيعون استكشاف السبل لحل المشاكل ذات الأهمية الحاسمة لافريقيا مثل زراعة محاصيل أفضل أو انتاج لقاحات وأدوية للملاريا والكوليرا والالتهاب الكبدي الخ ؛

(ز) التصميمات الهندسية والتصنيع والانتاج : تعد البحوث في هذا المجال أضعف حلقة في القطاع الصناعي في أفريقيا (٣)، ولذلك ينبغي أن تقدم الصناعة دعما كاملا للمركز الافريقي الاقليمي للتصميمات الهندسية والتصنيع ، ومقره في ايبادان ، نيجيريا.

الآلية المؤسسية الوطنية المتعلقة بالصناعة

٣٩ - كجزء من الهيكل الأساسي المؤسسي اللازم للنهوض بالتنمية والتعاون الصناعيين ومتابعتهما ، سيقتضي الأمر تدعيم واستحداث المؤسسات المتخصصة التالية :

- السوق والتسويق : مؤسسات وطنية منسقة على المستوى المتعدد الجنسيات ، لوضع ترتيبات تعاونية فيما يتصل بحجم السوق وهيكله ، وتنوع خطوط المنتجات ومزجها وتوزيعها وتسويقها، وسياسات التسعير المشتركة ؛

- المواد الخام : مؤسسات وطنية منسقة لتجميع وتدبير الموارد على المستوى المتعدد الجنسيات وتنظيم الانتاج في الشركات الفرعية لتوفير ما يلزم من المدخلات التكميلية من الموارد الطبيعية لكل من المصانع الوطنية والصناعات الثقيلة المتعددة الجنسيات ، مما يكفل استخداما أكمل للمواد الخام المتاحة محليا .

- السلع نصف المصنعة والوسيطة : مؤسسات لحل المشاكل المتصلة بفائض الطاقة الانتاجية عن طريق تشجيع التكامل والتخصص فيما يتعلق بالسلع الوسيطة فضلا عن المكونات والأجزاء

---

(٣) بما في ذلك أيضا الصيانة والاصلاح وصنع الأجزاء والمكوّنات والعدد الآلية ، الخ .

الاضافية للوحدات الصناعية ، والشراء بالجملة ، وتدبير الامدادات ، والتغلب على القيود التقنية التي يفرضها نطاق العمليات ، واستغلال وفورات النطاق الكبير من خلال التعاقد من الباطن والتعاقد المشترك والانتاج المشترك ؛

- التمويل : مؤسسات تستهدف زيادة قدرة الدول الأعضاء على تدبير رأس المال اللازم للاستثمار بما في ذلك تنظيم التمويل الاستثماري والضمانات والتعاقدات المشتركة بالنسبة للقروض ، واتفاقات الشراء المشتركة بين البلدان وترتيبات الشراء الاسترادادي ؛

- تدريب القوى العاملة : مؤسسات لتشجيع تنمية المهارات الادارية والتشغيلية الجديدة والمتوخاة ، تشترك فيها معاهد التدريب والهيئات التعليمية ، والتجميع الرشيد للخبرات الجديدة والقوى العاملة المحلية ، وتوفير قدرات وفرص مهن جديدة في الصناعة (بصفة أساسية في مجالات وضع وتصميم واعداد وتنفيذ المشاريع الصناعية ؛ والمهارات التفاوضية ؛ ودراسات الجدوى والتقييم) ؛

- التكنولوجيا : مؤسسات لتعزيز القدرات التكنولوجية من أجل "فك" وتكييف التكنولوجيا المستوردة ، بما في ذلك تنمية الخبرات المحلية لحل المشكلات التكنولوجية المحلية ؛ وتحسين قدرات التصميم ، والتوحيد القياسي ومراقبة الجودة ؛ وتحديد التكنولوجيات والمنتجات الثانوية على أساس خواص المواد الخام ؛ والاضطلاع بالبحث والتطوير وفقا للحاجات الأساسية والمتطلبات من المعدات ؛ وتنظيم مفاوضات مشتركة للحصول على التكنولوجيا والمعدات

وللوقوف على نتائج البحث والتطوير في الخارج ، فضلا عن الاستغلال التجاري لنتائج البحث والتطوير على الصعيد المحلي :

- المعلومات : آلية مؤسسية لتشجيع تدفق المعلومات الى المشتركين في عملية التنمية الصناعية في افريقيا (وتبادلها بينهم) ، بالنسبة لما قبل الاستثمار، أو التخطيط أو صنع القرارات ، أو الطاقة التشغيلية . وستتيح هذه الزيادة في تدفق المعلومات اختيارا أنسب بين البدائل التكنولوجية ، كما ستؤدي الى زيادة فعالية مناهج الادارة والتشغيل المربح للمؤسسات الصناعية . وينبغي الاستفادة بالكامل من تجربة البلدان الافريقية التي يتعين تجميع مواردها بغية اقامة اتصالات ومشاركات صناعية فيما بين بلدان المنطقة ؛

- المنظمات الاستشارية : لتعزيز أنشطة المؤسسات سالفة الذكر ، ينبغي انشاء منظمات استشارية وطنية محلية لتؤدي الخدمات التالية :

'١' اعداد الدراسات السابقة للاستثمار ، والمواصفات والعطاءات والعقود ؛

'٢' تقييم دراسات الجدوى والعطاءات والعقود الصناعية ؛

'٣' تدبير المواد الخام والمعدات ، والفحص قبل التسليم ؛

'٤' تنظيم عملية الشراء المحلي للمواد الخام من خلال مناقصات تنافسية ؛

'٥' القيام ، نيابة عن الحكومة ، بالمراقبة والتقييم الشاملين لجميع أنشطة المشاريع ، بما في ذلك الجدولة

والاشراف وتزامن التنفيذ لهذه المشاريع على الصعيدين الوطني والمتعدد الجنسيات ؛

٦) التعاون مع سائر البلدان الافريقية في تنظيم وتبادل الخبرة الاستشارية والخدمات الصناعية الأخرى والتعاقد بشأنها من الباطن .

ويرد في الفصلين الأول والثاني عرض تفصيلي لمسألة استحداث آلية مؤسسية ملائمة للتنمية الصناعية .

٣ - مقترحات بالاجراءات على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي

الاجراءات خلال المرحلة التحضيرية (١٩٨٢-١٩٨٤)

المنظمات دون الاقليمية والاقليمية

٤٠ - ينبغي بذل أقصى الجهود على الصعيد دون الاقليمي من أجل :

- اعداد سياسات وبرامج قطاعية في اطار الفروع الصناعية الاستراتيجية ؛
- تحديد المشاريع الصناعية الرئيسية التي تهم البلدان في المنطقة الفرعية ؛
- تعزيز أو انشاء مؤسسات في المناطق الفرعية تستهدف النهوض بالتكامل الصناعي دون الاقليمي .

وفضلا عن ذلك ينبغي بدء أنشطة جديدة لتيسير بلوغ هدف التعاون والتكامل في الميدان الصناعي في افريقيا ، بما في ذلك أنشطة التعزيز وأنشطة الترويج للعقد ، وينبغي في الوقت نفسه أن تتخذ خطوات على الصعيد الاقليمي من أجل تمديد ووضع استراتيجيات مشتركة لتنمية الصناعات الثقيلة ذات الأولوية ، مثل صناعة السلع الانتاجية ، اللازمة للمنطقة عامة ، وأن تتخذ خطوات لانشاء آلية للمشاورات وللمفاوضات .

٤١ - ينبغي لأمانات المنظمات الحكومية الدولية أن تدعو أفرقة الخبراء العاملة الى اعداد مقترحات محددة بشأن البرامج دون الاقليمية ذات الأولوية التي تشترك فيها الحكومات المعنية . وينبغي اطلاع المشتركين في هذه الأفرقة العاملة على أعمال لجان التنسيق الوطنية ومدخلاتها . كما ينبغي القيام على المستويات دون الاقليمية بهذا النوع

نفسه من الأعمال التحضيرية المحددة على الصعيد الوطني وتعيّن الأفرقة العاملة دون الاقليمية الملاحيات المتعلقة بالمساعدة التي ستقدمها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو لبرنامج العقد . وثمة أهمية لأن تشترك المؤسسات المالية الاقليمية ودون الاقليمية في هذه الأفرقة العاملة .

٤٢ - وينبغي أن تنظم أساليب التعاون الصناعي في المقام الأول حسب وثيقة لاغوس الختامية . وفي هذا الصدد ، سيشمل اطار العمل الرئيسي المنظمات الحكومية الدولية (دون الاقليمية والاقليمية) ومراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات ، اذا لم يكن ثمة تجمّع اقتصادي سليم . بيد أنه ، يجب توفير آلية لتيسير التعاون المتعدد الجنسيات بين بلدين أو أكثر من مختلف المناطق الفرعية ، ولاسيما في الحالات التي تتوفر فيها احتمالات التكامل في الموارد والقدرات .

أدوات العمل المؤسسية

٤٣ - في بعض الحالات ، يمكن لأمانات المنظمات الحكومية الدولية أو مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات أن تأخذ المبادرة بتشجيع انشاء مؤسسات صناعية متعددة الجنسيات ، بيد أنه ، من المعروف ، أن أمانات المنظمات الحكومية الدولية لم تنجح دائما فيما مضى في هذا الصدد . ومن ثم فمن الملائم اعتماد عدد من النهج التي يمكن ادخالها في القطاعات الرئيسية بوصفها أدوات للعمل ، بغية التعجيل بتنمية المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسيات . وينبغي أن تشكل الشركات الصناعية الوطنية المنشأة في بعض القطاعات[٤] (ذات الأولوية)

---

(٤) الفصل الثاني بشأن الأفكار المتعلقة بالبرامج والمشاريع القطاعية .

حلقة الاتصال بين بلد ما والترتيبات الاقليمية ودون الاقليمية . ويمكن في الواقع تعزيز الاطار نفسه للنهوض بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف . كما أن من شأن آليات تبادل المعلومات أن تيسر جهود الحكومات للتعرّف على امكانيات التعاون في صناعات معينة ، بما في ذلك الانتاج والأسواق والتسويق والخدمات والقدرات الصناعية المماثلة .

ترتيبات التعاون المتعددة الجنسيات

٤٤ — وعلى أساس الشركات الصناعية الوطنية وغيرها من المنشآت يمكن تكوين حلقات اتصال بين الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات والشركات المماثلة على الصعيد الوطني وبالعكس . وينبغي أيضا للمشاريع الراسخة المشتركة بين البلدان مثل المركز الافريقي الاقليمي للتصميمات الهندسية والتصنيع ، والمركز الافريقي الاقليمي للتكنولوجيا ، وصندوق التنمية الصناعية الافريقي ، والمعهد الافريقي للتدريب التقني العالي والبحوث ، والمعهد الافريقي للتنمية والتخطيط في الميدان الاقتصادي ، وبنك التنمية الافريقي أن تقترح برامج تتماشى مع العقد . كما ينبغي أن تحدد بوضوح الأجهزة والترتيبات الأساسية لتنفيذ التعاون داخل افريقيا وأن تترجم الى واقع عملي على الصعيد الوطني . وفي هذا الصدد ينبغي لكل بلد أن يقيم مركز وصل خاص في شكل وحدة ادارية داخل الحكومة ، يفضّل أن تكون في وزارة الصناعة ، لاقامة اتصال مع المؤسسات القطاعية الفرعية وغيرها من الأدوات الصناعية الوطنية ، بغية رصد وتنسيق الأنشطة والمدخلات على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ التعاون في المجالات ذات الأولوية . كما يقوم مركز الوصل ذاته ، بوصفه أمانة للجنة التنسيق الوطنية ، برصد تنفيذ العقد على الصعيد الوطني. وفضلا عن ذلك ، ينبغي لكل بلد مشترك أن يضّمن نظامه القانوني أحكاما تستهدف تيسير التفاوض بشأن الاتفاقات التي ستؤدي الى اقامة وتدعيم تعاون فعّال متعدد الجنسيات .

الاتفاقات الدولية الحكومية

٤٥ - لما كانت الاتفاقات الحكومية الدولية تشكل الأساس القانوني للعديد من أشكال التعاون الصناعي الحكومي الدولي ، فهي لا تغطي بصفة عامة سوى المتطلبات الاقتصادية الأساسية العامة للنشاط على مستوى المؤسسات ، أما تفصيلات التعاون الصناعي على هذا المستوى فتنظمها العقود المبرمة فيما بين المؤسسات أو مع الدولة والمنظمات الخاصة .

٤٦ - وتتضمن الفقرات التالية أمثلة للترتيبات التي تسهم في تعزيز التعاون في ميدان التنمية الصناعية المتعددة الجنسيات .

(أ) الاتفاقات الحكومية الدولية الثنائية

'١' الاتفاقات الحكومية الدولية العامة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني

تشمل هذه الاتفاقات انشاء برامج التعاون الطويلة الأجل والأجهزة المؤسسية الحكومية الدولية المعنية بتنمية التعاون . وتتألف هذه الأخيرة بصفة عامة من لجان مشتركة تبت في جملة أمور من بينها تحديد المجال الذى يكون فيه التعاون الصناعي مفيدا . وتقوم هذه اللجان ، فضلا عن الاستعراض الدورى للتقدم المحرز بالنظر في زيادة تطوير التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني ، كما تنظر في أية مسائل أخرى تظهر خلال تنفيذ الاتفاقات ؛

'٢' التعاون على الصعيد الاقليمي بشأن مشاريع محددة

من شأن الاتفاقات من هذا النوع ، التي قد تتصل، على سبيل المثال ، بمشاريع كبيرة معينة مثل انشاء

مصنع للصلب أو مشروع للبحث والتطوير ، أن تشمل بصفة عامة أجهزة تتخذ شكل لجان حكومية دولية مشتركة لتنفيذ واستعراض الاتفاقات ، وتشمل كذلك اطارا قانونيا ؛

(٣) البروتوكولات

يتم توقيع البروتوكولات على مستوى الهيئات الحكومية فيما يتعلق باتفاقات التعاون الاقتصادى والصناعي الحكومية الدولية ، وتكمل البروتوكولات هذه الاتفاقات بتوضيح التفاصيل المحددة . وفي بعض الحالات ، يكون لبعض معاهدات أو اتفاقات التعاون سلسلة من البروتوكولات المتعلقة بالتعاون فيقطاعات صناعية محددة ؛

(ب) الاتفاقات الحكومية الدولية المتعددة الأطراف

تعقد أيضا اتفاقات معينة متعددة الأطراف للتعاون تكملها البروتوكولات وذلك ، ضمن أمور أخرى ، في سياق التعاون الصناعي داخل المجموعات الاقتصادية الاقليمية . وعلى غرار الاتفاقات الثنائية ، يجوز أيضا ابرام الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن التعاون الصناعي على أساس اطار يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

(ج) التعاون الصناعي على مستوى المؤسسات

يمكن أن تتسم الاتفاقات على مستوى المؤسسات بطابع بالغ التنوع . بيد أن مضمونها يجب أن يتفق مع القوانين المتصلة بتشغيل المؤسسات في البلدان المعنية .

وفضلا عن ذلك ينبغي دائما أن تقتضي ترتيبات التعاون الصناعي على مستوى المؤسسات ألا تكون الشركات المحلية المشتركة في هذا التعاون مملوكة بالكامل للمستثمرين الأجانب أو خاضعة تماما لاشرافهم . كما أن الاتفاقات بشأن ترتيبات الشراء الاسترداديي يمكن أيضا أن تيسر الاجراءات الجماعية على مستوى المؤسسات .

اعداد برنامج دون اقليمي أو اقليمي للعقد

٤٧ - ينبغي أن يتم ، على أساس الاجراءات المتعيّن اتخاذها خلال المرحلة التحضيرية حسبما هو مبين فيما تقدم ، اعداد برنامج للعقد على الصعيد دون الاقليمي أو الاقليمي . وينبغي أن يتألف البرنامج من مجموعة من الأنشطة أو المشاريع تنظم داخل اطار دون اقليمي أو اقليمي لخدمة المنطقة الفرعية أو المنطقة بأسرها أو بعض بلدانها . وتتضمن هذه الأنشطة : التدريب وتنمية القوى العاملة ؛ والمؤسسات متعددة الجنسيات ؛ وتنمية الموارد الطبيعية ؛ والتكنولوجيا ؛ والبحث والتطوير ؛ وبناء المؤسسات ؛ وتعبئة الموارد المالية ؛ وتعزيز العقد والترويج له .

٤٨ - ولا يمكن لمثل هذا البرنامج أن يكون شاملا بالطبع ، حيث أن معظم الاجراءات ستحدد بنفس الاسلوب الذى حدد به البرنامج وترجم الى واقع عملي على الصعيد الوطني . وفضلا عن ذلك لا يمكن ولا ينبغي أن تقتصر الاجراءات الجماعية بشكل صارم على الحدود دون الاقليمية المعينة سلفا .

٤٩ - وحيث أنه لا يعرف في معظم البلدان الافريقية الا القليل عن الموارد الطبيعية للمنطقة ، وعن توزيع ومواقع مرافق الانتاج الصناعي وعن المهارات التقنية ، وعن مستويات تكنولوجيا التصنيع وغيرها من مدخلات العوامل اللازمة للتصنيع ، ينبغي اعداد خريطة صناعية لافريقيا

توفر المعلومات عن مدخلات العوامل هذه ، مما ييسر تنفيذ برنامج العقد .

الاجراءات خلال مرحلة التنفيذ (١٩٨٥ - ١٩٩٠)

٥٠ - تعتمد الأساليب التي يتعين انتهاجها خلال مرحلة تنفيذ البرنامج الى حد كبير ، على البرنامج نفسه وعلى الطريقة التي يتم بها تحديد المسائل وترجمتها الى واقع عملي على الصعيد الوطني .وستشمل الاجراءات تعزيز الأساليب المعتمدة خلال المرحلة التحضيرية للبرنامج ، فضلا عن اتخاذ أساليب جديدة تنشأ خلال التنفيذ على أساس الخبرات المكتسبة . وستشمل الجوانب الهامة تعزيز قدرات المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية القائمة والمؤسسات المتخصصة وكذلك انشاء المؤسسات . وهذه كلها ، اذا عملت باسلوب متكامل ، يمكن أن تكفل تنفيذ برنامج العقد ورصده بفعّالية ، كما أن ثمة أهمية حاسمة للعنصر الوطني في تحقيق النجاح .

التصديق على البروتوكولات الصناعية

٥١ - يرد اطار هذه الاجراءات بالفعل في وثيقة لاغوس الختامية .وثمة وسيلة هامة لتنفيذ برامج العقد على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي تتمثل في القيام في الميدان الصناعي باعداد البروتوكولات والتفاوض بشأنها والتصديق عليها في اطار المعاهدة التي سيتم توقيعها لانشاء الاتحاد الاقتصادي الافريقي أو في اطار الاجراءات الحالية أو المستقبلة المتعلقة بانشاء تجمعات دون اقليمية ، أو اتحادات اقتصادية ، أو مناطق تجارية تفضيلية . كما أن هذه البروتوكولات من شأنها أن تبين بمزيد من التفصيل طبيعة ونطاق وتفاصيل الأساليب المتعلقة بترتيبات التعاون الصناعي . ويرد في الفصل أعلاه وصف لأنواع أخرى من الاتفاقات

الحكومية الدولية . ومن المقترح ايلاء عناية خاصة خلال العقد لانشاء مؤسسات صناعية متعددة الجنسيات بغية تيسير التعاون التشغيلي بدلا من التعاون القائم على البروتوكولات في حد ذاتها .

دور المنظمات المنسقة (اللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو)

٥٢ - ستكون اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو هي الأجهزة المنسقة الرئيسية لبرامج العقد الاقليمية ودون الاقليمية . وستنهض هذه الأجهزة بمهامها في اطار اختصاصات اللجنة المشتركة التي أنشأتها الأمانات الثلاث لتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا . كما ستساعد تلك المنظمات الحكومات في :

(أ) استحداث أفكار ومقترحات بشأن المشاريع الاقليمية وعرضها على الدول الأعضاء المعنية للموافقة عليها قبل اتخاذ الاجراءات النهائية ؛

(ب) تنسيق وتدعيم المقترحات المقدمة من الحكومات لينظر فيها مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة ؛

(ج) اعداد دراسات جدوى عن المشاريع الاقليمية لتقديمها الى البلدان الأعضاء للموافقة عليها ؛

(د) تحديد الخبراء الاستشاريين العاملين لمدد قصيرة اللازمين للمساعدة في انشاء لجان التنسيق الوطنية ؛

(هـ) تنظيم حلقات دراسية ، ودورات تدريبية ، ومؤتمرات ، وبعثات ، وجولات دراسية وغيرها من الأنشطة التعزيزية والترويجية فيما يتصل ببرنامج العقد .

٤ - مقترحات بالاجراءات على الصعيد العالمي (الأقاليمي)

الاجراءات خلال المرحلة التحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤)

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٥٣ - تمثل آلية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وسيلة هامة لتنفيذ برنامج العقد خلال المرحلة التحضيرية . وتفضي التطورات الجديدة في العلاقات بين الجنوب والجنوب الى نمط معين في التعاون الأقاليمي ؛ اذ يتخذ عدد متزايد من الدول ترتيبات للتعاون التقني مع بلدان أخرى من العالم الثالث في مجالات مثل تمويل الاستثمار ، والتكنولوجيا ، وتنمية القوى العاملة والمهارات ، والخدمات الاستشارية ، والمشاريع المشتركة ، وتنمية الموارد الطبيعية .وينبغي زيادة تطوير هذا النهج أو النمط لتيسير التنمية الصناعية في افريقيا .

٥٤ - ومن الملائم بشكل خاص في هذا الصدد أن يتم تنظيم اجتماعات تضامن في بلدان نامية مختارة بغرض الحصول على مساعدة بلدان نامية أخرى ، من خلال مشاريع محددة جيدة الاعداد . وقد تبينت فائدة هذه الوسيلة في البلدان التي نظمت بها مثل تلك الاجتماعات ، مع توقع وصول موارد أخرى للتنمية الصناعية من المؤسسات المالية في الاطار الافريقي - العربي . وبالتالي ، يتعين على البلدان الافريقية أن تضمن منح الأولوية للقطاع الصناعي في ترتيبات التعاون الافريقي - العربي وفي المؤسسات ذات الصلة ، مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا . وفضلا عن ذلك يمكن تنظيم اتحادات تمويلية من الشركات التابعة للبلدان النامية لتنضم الى الشركات الافريقية في مشاريع الاستثمار الافريقية .

٥٥ - ويتعين تحديد الترتيبات الأخرى ، ولاسيما تلك التي اتخذتها البلدان الافريقية نفسها ، ودراستها وتحسينها وتوسيع نطاقها مع ايلاء الاعتبار الواجب للأهداف الانمائية الوطنية . وينبغي للوكالات المنسّقة الثلاث أن تساعد الحكومات بصورة فعالة في هذه الأنشطة . ولتحقيق مزيد من التنمية الصناعية ، ينبغي اتخاذ تدابير للحيلولة دون الاستغلال الجائر لهذه الترتيبات المتعلقة بالتعاون بين بلدان العالم الثالث من جانب فروع الشركات المتعددة الجنسيات في تلك البلدان . ويمكن أن تسهم آليات متنوعة ، مثل نظام المشاورات الصناعية في ضمان حماية مصالح بلدان العالم الثالث وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب .

التعاون بين الشمال والجنوب

٥٦ - لما كانت بعض المدخلات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للتصنيع في افريقيا ، لاسيما الموارد المالية ، والتكنولوجيا والمهارات المتخصصة ، ستظل لفترة ما ترد أو تحول من البلدان الصناعية نظرا للوضع المواتي الذي أكتسبته هذه البلدان منذ البداية في افريقيا ، فان التعاون بين الشمال والجنوب جدير بأن يولى عناية خاصة لدى تنفيذ برنامج العقد . كما ينبغي الاهتمام ، خلال المرحلة التحضيرية ، بالمفاوضات الصناعية سواء في اطار المفاوضات العالمية المتوخاة في الجمعية العامة أو ضمن نظام اليونيدو للمشاورات .

٥٧ - والبلدان الافريقية مدعوة في هذا الصدد لانتهاج موقف عام عند اشتراكها في تلك المفاوضات مما يكفل المراعاة الكاملة لمصالح افريقيا المبينة في اطار برنامج العقد ، ويقتضي الأمر أن تقيم البلدان الافريقية آلية دائمة ، على كل من الصعيدين الوطني والاقليمي كي تتابع بنشاط أي تطورات تطرأ على هذه المفاوضات الصناعية الدولية ،

وتضمن استمرار اشتراكها على المستوى الملائم من ناحية السياسة العامة والناحية التقنية ، كما ينبغي أن تكفل مثل هذه الاستعدادات الا يؤدي التعاون بين الشمال والجنوب الى التقليل من شأن الأهداف الرئيسية لبرنامج العقد أو الانحراف عنها .

٥٨ - والبلدان المتقدمة النمو مدعوة من ناحية أخرى ، لأن تتناول هذه المفاوضات الصناعية بقدر أكبر من الاقتناع والالتزام بقضية التعاون الدولي الصناعي الحقيقي الذى سيعود على جميع الأطراف ، في المدى الطويل ، بالنفع المتبادل ، وفي حين تلتزم افريقيا تماما بتضامن مجموعة الـ ٧٧ فانها تود أن تولى البلدان المتقدمة النمو وسائر البلدان النامية عناية خاصة في هذه المفاوضات للتدابير التي من شأنها تعزيز ودعم جهود التصنيع التي تبذلها البلدان الافريقية .ولهذا أهمية خاصة نظرا لانخفاض مستوى التنمية الصناعية في افريقيا : وهى الحقيقة التي أقرها تماما المجتمع الدولي بأسره لدى اعلانه الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا .

اتفاقات التعاون الاقتصادي الثنائية والمتعددة الأطراف

٥٩ - لم تكن تعطى في الماضي أهمية كبيرة للمسائل الصناعية في اتفاقات التعاون التي توقعها البلدان الافريقية مع وكالات المعونة أو التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف . وثمة توصية بأن تقوم كل حكومة افريقية خلال المرحلة التحضيرية لبرنامج العقد باستعراض ما لديها من اتفاقات التعاون الاقتصادى وتعديلها لتستوعب المسائل الصناعية على وجه أكمل . ويوفر اطار برنامج العقد خلفية مفيدة لتعزيز الجوانب الصناعية في اتفاقات التعاون هذه .

٦٠ - والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف مدعوة الى اقرار اطار برنامج العقد بوصفه أساسا لتعديل سياساتها وبرامجها في افريقيا .

وفي هذا الصدد تتوقع الحكومات الافريقية من شركائها على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف اقرار مطامحها المجسدة في الهدف المتمثل في تحقيق التنمية الصناعية القائمة على الاعتماد على الذات . وينبغي أن تشمل التعديلات سياسات الحكومات ، وأن تنفذ من خلالها الى سياسات الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين الآخرين المشتركين في عملية التصنيع في افريقيا . وينبغي أيضا للبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ اجراءات لخلق موقف أكثر ايجابية ازاء جهود التنمية الصناعية في افريقيا ولتعزيز العقد والترويج له فيما بين المؤسسات المالية وشركات التعدين ، وصانعي القرارات على الصعيد الحكومي ، مما ييسر تعاونهم مع البلدان الافريقية في الميدان الصناعي . وقد تقتضي الحاجة انشاء مراكز خاصة لتعزيز الاستثمار تيسر تدفق الاستثمارات من بلدانها الى افريقيا .

الاجراءات خلال مرحلة التنفيذ (١٩٨٥-١٩٩٠)

٦١ - من شأن الاجراءات التي يتعين اتخاذها على الصعيد العالمي خلال مرحلة تنفيذ البرنامج أن تعزز الى حد كبير التدابير والأساليب التي استهلت خلال المرحلة التحضيرية .

وستشمل هذه الاجراءات :

(أ) تحديد مشاريع الاستثمار والتعاون بشأنها ؛

(ب) تنفيذ مشاريع وبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تم تحديدها خلال المرحلة التحضيرية ؛

(ج) زيادة المشاركة في المشاورات الصناعية المؤدية الى التعاون بشأن المشاريع المشتركة وتنفيذها ؛

(د) تكثيف التعاون الدولي في مجال تنمية القدرات الصناعية والتكنولوجية بصفة خاصة نحو الاستيعاب الواسع النطاق للموارد والتكنولوجيات .

٥ - دور الوكالات الدولية

الاجراءات خلال المرحلة التحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤)

اعادة توجيه سياسات وبرامج الوكالات وفق اطار برنامج العقد

٦٢ - من المتوقع ان تقوم وكالات الأمم المتحدة ، وخاصة اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، حسبما دعتها مختلف القرارات المتصلة بالعقد ، باعادة تصميم وتكثيف برامجها لتقديم المساعدة التقنية في الميدان الصناعي الى البلدان النامية . وثمة خطوة هامة يتعين اتخاذها خلال المرحلة التحضيرية للبرنامج وهي ضرورة قيام هذه المنظمات بفحص دقيق لسياساتها وبرامجها وأنشطتها في افريقيا بغية اعادة توجيهها بما يتفق مع اطار برنامج العقد . وينبغي للمنظمات أن تدرس بجدية تخصيص حصة من مواردها لتنفيذ برامج خاصة لمساعدة البلدان الافريقية في تنفيذ برنامج العقد . وينبغي اعداد تقارير دورية (سنوية في بادئ الأمر) عن حالة تنفيذ برامجها المتصلة بالعقد ، وتقديمها الى اللجنة المشتركة . وينبغي لسائر الوكالات والمنظمات الدولية أن تعيد بشكل فعّال توجيه أنشطتها لتكفل أقصى قدر من الاسهام في برنامج العقد .

٦٣ - وبغية ضمان تحقيق ذلك ، ينبغي على البلدان الافريقية أن تكثف تمثيلها واشراكها في الاجتماعات التقنية والمتعلقة بالسياسة العامة التي تعقدها هذه المنظمات وذلك كي تضمن توافق ما يتصل من

برامج هذه المنظمات بالصناعة في افريقيا مع اطار برنامج العقد . وفي حالة بعض المنظمات الدولية ، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو ، سيساعد ذلك أيضا على ضمان زيادة منح الأولوية العالية للأنشطة الصناعية في افريقيا . وفي هذا الصدد ، يقتضي الأمر أيضا من البلدان الافريقية ان تكفل اعطاء القطاع الصناعي أولوية أعلى في البرامج القطرية والاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . ويتطلب ذلك نظاما دائما للاتصالات بين جميع الأطراف ، تستطيع لجان التنسيق الوطنية عن طريقه التهوض بدور بالغ الأهمية .

المساعدة في الترويج للعقد وتعزيزه

٦٤ - على أساس السياسات والبرامج المناسبة للعقد ، تستطيع الوكالات من خلال وكالة الانباء الافريقية أو اللجنة المشتركة ، أوعلى نحو مستقل ، مساعدة البلدان الافريقية في انتاج سلسلة من الأفلام لتأكيد أهمية اسهام التنمية الصناعية في تنمية المنطقة ،ولا سيما في المناطق الريفية (٥). ويتبغي تعميم هذه الأفلام أو الأشرطة الفيلمية على نطاق واسع في جميع أنحاء افريقيا واتخاذ الترتيبات لعرضها في دور السينما التجارية أو بالتليفزيون . كما يمكن بث برامج اذاعية على الشبكات الوطنية وكذلك على شبكات الأمم المتحدة والشبكات الدولية . ويمكن فضلا عن ذلك اصدار نشرة اعلامية مثل " الصناعة في افريقيا " و " الاستثمار في افريقيا " أو غير ذلك من المجلات والدوريات والملصقات والتقويمات ، وتعميمها على نطاق واسع سواء داخل افريقيا أو خارجها . ولضمان تحقيق الفعالية لأية برامج دعائية سيلزم تحديد مجموعات مستهدفة معيّنة في البلدان لمدابير ترويجية خاصة .

---

(٥) أنظر أيضا الفصلين الأول والثاني .

٦٥ - وتعدّ البيانات العملية من أكثر وسائل الدعاية فعّالية ، ومن ثم ، ينبغي أن يشمل البرنامج الترويجي للعقد على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية سلسلة من الحلقات الدراسية والجولات الدراسية والمعارض الصناعية ، ووحدات متنقلة للبيانات العملية في مجال الصناعة ، كما ينبغي أن يشمل تنظيم معارض للمنتجات الصناعية المحلية ، الخ . وهذه الأنشطة ، التي ينبغي تنظيمها من أجل قطاعات مختلفة من السكان ، ستسهم في تبادل الخبرات وتساعد بذلك على خلق مبادرات افريقية جديدة في مجال الصناعة . وستؤدي الى زيادة الوعي بالمساهمة التي يستطيع جميع أفراد المجتمع تقديمها لعملية التنمية الصناعية ، وستؤكد على مساهمة الصناعة في التنمية الاقتصادية بصفة عامة .

٦٦ - وستنهض المنظمات الدولية بدور بالغ الأهمية في الدعاية للعقد ، ليس داخل افريقيا فحسب وانما أيضا بين المجتمع الدولي بأسره . فهي تستطيع أن تتخذ الترتيبات لتوزيع منشوراتها بمزيد من الفعّالية على المؤسسات الصناعية والجامعات والمكتبات العامة ، كما يمكنها تنظيم حلقات دراسية للدعاية للصناعة . وسيقتضي الأمر تعزيز وتحسين بعض هذه الأنشطة لتحقيق مزيد من الفعّالية في تطبيقها بعد المرحلة التحضيرية ، اذ ستصبح من السمات الدائمة لعملية ترسيخ المفاهيم الثقافية وتسهم في التنشيط المستمر لوكلاء الانتاج والتوزيع المحليين .

البعثات الميدانية التحضيرية الرفيعة المستوى
من أجل تكثيف المساعدة التقنية

٦٧ - من الأنشطة البالغة الأهمية التي يتعين النهوض بها خلال المرحلة التحضيرية لبرنامج العقد افساد بعثات ميدانية رفيعة المستوى

لمساعدة الدول الأعضاء ، بناء على طلبها ، في اعداد برامجها الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية المتعلقة بالعقد . وتشمل الأنشطة الميدانية التي يتعين على هذه البعثات الاضطلاع بها :

(أ) اعداد خطط وطنية متكاملة للتنمية الصناعية تقوم على أساس مبادىء ومقاصد وأهداف خطة عمل لاغوس ووفقا لاستراتيجية وأهداف التنمية الصناعية والاقتصادية الوطنية . ويشمل اعداد هذه الخطط تعيين المشاريع التي يمكن تنفيذها على نحو أفضل على الصعيد المتعدد الجنسيات ؛

(ب) تحديد الهياكل الرئيسية اللازمة لدفع عجلة التنمية الصناعية . وحيث أن فريق البعثة لن يتوفر له الوقت الكافي لاعداد خطة كاملة فان عملية التحديد هذه ستشكل المساهمة الرئيسية في التخطيط وتشمل (أ) تقييم الهيكل الصناعي الوطني القائم ، ونواحي قوته وضعفه فيما يتصل بالعلاقات داخل القطاعات والعلاقات فيما بين القطاعات ، وترشيد وتطوير القطاعات الفرعية الرئيسية والفروع الصناعية الوطنية الكبرى ؛ (ب) وتقييم الموارد الطبيعية للبلد ، بما في ذلك طبيعة ونطاق تكاملها ، والهيكل السوقي للبلد وحجمه . وعلى أساس ما تقدم ، يمكن تحديد ما يتعين تنفيذه من المشاريع الأساسية على الصعيد الوطني وما يتعين احالته الى التعاون على الصعيد المتعدد الجنسيات ؛

(ج) اجراء مزيد من التقييم والتنفيذ للمشاريع الوطنية الحاسمة ذات الأهمية الخاصة للبلد ؛

(د) تقييم آليات الدولة والآليات الوطنية المعنية برسم السياسة والتخطيط ومشاريع البرمجة في الميدان الصناعي ، بما في ذلك تنفيذها ورصدها ؛

(هـ) اعداد برنامج شامل لتعزيز العقد والترويج له من الناحية العامة والنواحي الخاصة .

٦٨ - ولكفالة نجاح هذه البعثات ، يتعين على المنظمات المنسقة النهوض بعدد من الأنشطة السابقة لايفاد البعثات . وتشمل هذه الأنشطة :

(أ) اعداد دراسة قطرية موجزة عن حالة التصنيع في كل بلد على حدة كمادة تعريفية للبعثات ؛

(ب) تحديد الخبراء الأفارقة ومنظمات الخبرة الاستشارية التي يمكنها المشاركة في المساعدة الأولية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو ومنظمة الوحدة الافريقية الى الحكومات فيما يتعلق باعداد برامجها الوطنية ؛

(ج) اعداد الملاحيات والخطوط التوجيهية للبعثات ؛

(د) عقد دورات تعريفية مكثفة لأعضاء البعثات بشأن برنامج العقد ؛

(هـ) قيام لجان التنسيق الوطنية بتزويد البعثات بخبراء مناظرين وبجميع المعلومات اللازمة وبخبراء من هذه اللجان كنظراء .

٦٩ - وعلى الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، تقوم البعثات الرفيعة المستوى ، بالتعاون مع الخبراء من المنطقة الفرعية أو المنطقة ، بتقديم المساعدة الى المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية في :

(أ) بحث ترتيبات التعاون الصناعي والاقتصادي القائمة لتحديد أفضل ما يمكن استخدامه منها لتنفيذ برنامج العقد ، مع مراعاة الترتيبات الهيكلية والحد الأدنى من المتطلبات التقنية والاقتصادية ؛

(ب) تقييم ما لدى البلدان من الموارد الطبيعية والقدرات المتاحة لاستغلال وتنمية هذه الموارد بحيث يمكن اقتراح نهج العمل الملائمة . وفي هذا الصدد ، ينبغي أيضا اجراء تقييم للوحدات

الانتاجية القائمة التي يمكن استخدامها لتلبية بعض المتطلبات ، مثل المتعلقة بقطع الغيار أو الأدوات الزراعية ؛

(ج) استعراض الهياكل الدولية الحكومية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي بغية اقامة أو تحسين مثل هذه الهياكل ؛

(د) اقتراح سبل لتدعيم الأمانات الحكومية الدولية وأجهزة عملها بغية رفع كفاءتها فيما يتعلق بالترتيبات المتعددة الجنسيات للتعاون والتكامل الصناعيين ؛

(هـ) اقتراح السبل والوسائل لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل المنطقة الفرعية أو المنطقة بحيث يمكن للبلدان الأقوى مساعدة البلدان الأضعف في مجالات محددة ؛

(و) اعداد خطط رئيسية لبرنامج العقد ، تشمل الصناعات الأساسية ، والتنوع في الأنشطة التعريزية والترويجية . وينبغي أيضا قيام على الصعيد دون الاقليمي أو الاقليمي باقرار المنهج المتعدد القطاعات والجامع بين عدة اختصاصات الموصى به بالنسبة للصعيد الوطني .

الاجراءات خلال مرحلة التنفيذ
(١٩٨٥-١٩٩٠)

٧٠ - وبعد أن تعد المنظمات الدولية برامج محددة ستكون في وضع يمكنها من تنفيذ هذه البرامج ويوفر ذلك دعما ماديا حقيقيا للبلدان الأفريقية في تنفيذ برامجها الفردية (الوطنية) والجماعية (الاقليمية ودون الاقليمية و/أو المتعددة الجنسيات) . وستواصل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية والبونيدو ، بالتعاون مع وكالات المساعدة التقنية الأخرى والحكومات الافريقية ، تنظيم المشاورات

والاجتماعات التفاوضية والجولات الدراسية والمعارض الصناعية بغية مساعدة البلدان الافريقية المشتركة في تنفيذ مشاريعها الصناعية الوطنية والمتعددة الجنسيات . وستشمل هذه الأنشطة المؤسسات المالية والموظفين الحكوميين فضلا عن وكلاء الانتاج والتوزيع من كل من القطاعين العام والخاص .

٧١ - ومن المتوقع أن تكون قد زادت بشكل ملموس نسبة الموارد التي يخصصها برنامج الأمم المتحدة الانمائي للقطاع الصناعي في برامجه الوطنية والاقليمية في افريقيا ، وهذا من شأنه أن ييسر تنفيذ برنامج العقد . وستشمل الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها خلال مرحلة التنفيذ مساعدة بلدان المنطقة في :

(أ) اعداد دراسات سابقة لدراسات الجدوى بالنسبة للمشاريع المتعددة الجنسيات للتحقق من سلامتها وتحليل الفائدة الاقتصادية التي تعود على البلدان المشتركة في مثل هذه المشاريع ؛

(ب) تنظيم مشاورات ومفاوضات فيما بين البلدان المعنية بغية التوصل الى اتفاق بشأن الأحكام والشروط التي يتعين تقديمها للبلدان المشتركة في اقامة مؤسسات صناعية متعددة الجنسيات ؛

(ج) وضع النظم الأساسية الملائمة لكل مؤسسة متعددة الجنسيات فيما يتعلق بتحديد أساليب التشغيل وامدادات المواد الخام وتسويق السلع التامة الصنع وتوزيع الأرباح ؛

(د) تنظيم العطاءات من أجل الشركات المتعددة الجنسيات المنشأة حديثا ؛

(هـ) ابرام اتفاقات مع بنوك التنمية دون الاقليمية وغيرها من المؤسسات المالية الافريقية وغير الافريقية بشأن تمويل الصناعة عن طريق تعبئة أموال الاستثمار ؛

(و) دعم الشركات المتعددة الجنسيات في مجالات مثل تقييم الدراسات التقنية والاشراف على التشييد وتخطيط المتطلبات من القوى العاملة ومتطلبات الميزانية .

٦ - الخلاصة

٧٢ - تجدر الاشارة مرة أخرى الى أن نجاح العقد يتوقف على البلدان الافريقية نفسها . فالبلدان الافريقية هي وحدها القادرة على أن تخلص اقتصادها من الاعتماد الزائد على المساعدة والتدخل الخارجيين ، مما يمهد الطريق لأن تتحقق في المنطقة التنمية الصناعية القائمة على الاعتماد على الذات والدعم الذاتي .

٧٣ - ورغم ما تبذله البلدان الافريقية من جهود كبيرة الا أنه مازالت هناك حاجة ملحة للدعم الخارجي من جانب المجتمع الدولي ، ولاسيما منظمات الأمم المتحدة . والبلدان الافريقية تنتمي لهذه المنظمات وتسهم ماليا في رعايتها . ولذلك يجب أن تستفيد الى أقصى حد من خدماتها وقدراتها ومرافقها . وينبغي ألا يتردد أى بلد افريقي سواء في السعي الى التأثير على هذه البرامج لصالح البلدان الافريقية أو في طلب المساعدة من المنظمات الدولية .

٧٤ - والمنظمات المنسقة لبرنامج العقد (اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ،واليونيدو) تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الدول الأعضاء ، فرادى أو مجتمعة ، في تحسين وتوسيع نطاق الترتيبات الأقاليمية مع سائر البلدان النامية ، وفي تحسين وتوسيع نطاق التعاون الشامل مع المجتمع الدولي بأسره ، وذلك لتعزيز التنمية الصناعية في افريقيا ، من خلال تنفيذ برنامج العقد .

رابعا - رصد تنفيذ برنامج العقد ورفع التقارير عنه

١ - يتركز الاهتمام في الفصل الثالث عشر من خطة عمل لاغوس على تخطيط التنمية . وقد أشير الى أن " الشيء المفتقد هو الجزء الخاص بالتنفيذ في الخطة والذي يتألف عادة من : الاحتياجات من القوى العاملة ؛ والاحتياجات التكنولوجية ؛ والأعباء المالية المحددة بمزيد من الوضوح ؛ والاطار الزمني ؛ ونظام المراقبة ؛ والتوافق مع خطط التنمية الاقتصادية بالبلدان المجاورة وعلى الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي . وقد أدى عدم وجود خطة التنفيذ هذه الى جعل خطط التنمية الاقتصادية في معظم البلدان الافريقية ليست فحسب معرّضة الى أقصى حد للتأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية ، بل وغير ممكنة التنفيذ أيضا "(١) .

٢ - وذكر أيضا أن " النجاح في اعداد وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية يعتمد لدرجة كبيرة على مشاركة القدرات التقنية الوطنية الى أقصى حد . ولهذا تلزم اقامة هيكل مؤسسي أساسي للتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني بعناية لتوفير اطار ملائم لمشاركة جميع السكان، وخاصة الخبرة التقنية ، في جهود التنمية الاقتصادية بكافة مجالاتها " (٢) .

---

(١) خطة عمل لاغوس ، الفقرة ٣٢٦ .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٢٧ .

٣ - وفي ضوء ما تقدم ، اقترح في الخطة أنه " يتعين القيام ، وفقا للأولويات الوطنية ، بانشاء ما يلزم من الوزارات والوفود والادارات والمنظمات واللجان التقنية والجمعيات المهنية في اطار هذا الهيكل المؤسسي الأساسي للتنمية الاقتصادية . وفي هذا الصدد ، تجدر ملاحظة أن الآلية المؤسسية الحكومية التي أنشئت في معظم الدول الأعضاء هي لأغراض ادارية وليست للتنمية الاقتصادية "(٣).

٤ - وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات في خطة عمل لاغوس عن الرأى القائل بأن " تصنيع افريقيا بصفة عامة ، وكل دولة عضو على حدة بصفة خاصة ، يمثل جانبا أساسيا في النطاق الشامل للأنشطة التي تستهدف تحرير افريقيا من التخلف والتبعية الاقتصادية ، وتتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة لأفريقيا أن تنشأ في كل دولة عضو ، قاعدة صناعية تستهدف تلبية مصالح البلد وتعزز بأنشطة تكميلية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي "(٤). " وبالتوفيق بين أنشطة التنمية مع كفالة الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة لمختلف الدول الأعضاء ، يخلق التعاون الصناعي الظروف التي تؤدى الى الاعتماد الجماعي على الذات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، ويوفر في الوقت نفسه الاطار اللازم لتعزيز جهود كل بلد "(٥).

٥ - وادراكا للموقف السالف الذكر والحاجة الى السعي لترجمة

---

(٣) المرجع نفسه ، الفقره ٣٢٨ .

(٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٦ .

(٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٧ .

أهداف التنمية الى برامج عمل ، أعرب رؤساء الدول والحكومات في خطة عمل لاغوس عن تأييدهم للتوصية المتعلقة باعلان الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لأفريقيا. وبذلك عبروا عن ادراكهم الكامل أن " هذا الاعلان سيفرض بعض الالتزامات على أولئك الذين يعملون من أجل العقد ومن ثم يتعهدون بتقديم المساهمة المناسبة في الجهود اللازمة لضمان نجاحه". وأعربوا أيضا عن تصميمهم على " اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان النجاح التام لهذا العقد"(٦).

٦ - وفي القرار المتعلق بخطة عمل لاغوس رجا رؤساء الدول والحكومات الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يتخذ كافة التدابير اللازمة لاعداد اللجان المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والدعوة الى انعقادها ؛ واعداد تقارير مرحلية دورية عن قيام الدول الأعضاء بتنفيذ خطة العمل وتقديمها الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات. ويتعين تنسيق ورصد تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا داخل هذا الاطار ، بالتوافق مع الاجراءات المماثلة المتعلقة بتنسيق ورصد تنفيذ خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية .

تنسيق ورصد تنفيذ برنامج العقد

٧ - ان أى خطة للتنمية ، بما في ذلك برامج ومشاريع القطاع الصناعي لا يمكنها حتى وان كانت جيدة الاعداد من حيث الترابط والواقعية والشمول أن تحدث أثرا ايجابيا في التنمية الاقتصادية الشاملة ، مالم تنفذ بفعالية . وثمة شرط أساسي لتنفيذ مثل هذه البرامج والمشاريع بفعالية هو اعداد هيكل تنظيمي وادارى كفء يتيح : (أ) الرصد المستمر

---

(٦) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٨ .

للبرامج والمشاريع ؛ (ب) تقييم الأداء ؛ (ج) تحديد المشاكل مع تقديم مقترحات لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها ، حيثما يكون ذلك ضروريا. ويستلزم هذا ما يلي :

(أ) تحديد أهداف البرنامج أو المشروع بوضوح من حيث النوع والكم ؛

(ب) القيام بانتظام بجمع البيانات والمعلومات الأساسية (لاسيما البيانات القاعدية) وتحليلها وتسجيلها وتوفيرها لواضعي السياسة العامة ؛

(ج) اعداد تقارير التقييم بصفة دورية واتخاذ الاجراءات اللازمة بموجبها قبل فوات أوانها وتدهور الحالة على نحو لا يمكن علاجه .

أغراض الرصد

٨ - يتمثل الغرض من رصد البرنامج والمشاريع في تمكين واضعي السياسة العامة مديري البرنامج وموظفي المشاريع من استعراض وتقييم تنفيذها . وتوفر هذه العملية ، في جملة أمور ، عما أحرز من تقدم وما ووجه من عقبات في تنفيذ البرنامج . وهذا من شأنه ان يسهم في اعتماد تدابير تصحيحية واستحداث آلية للتغذية الاسترجاعية تتصل بعملية التخطيط لفترة الخطة التالية . ونظرا لأن تغير الظروف يجعل الانحراف عن الأهداف الأصلية أمرا يتعذر اجتنابه ، فلابد من استعراض وتقييم التقدم بالنسبة للظروف السائدة حتى يمكن ، في أقرب وقت ممكن ، تحديد نقاط الاختناق المحتملة (أو القائمة) وتحديد أسبابها وتقييم مدى ما تمثله الانحرافات من خطر على بلوغ الأهداف المحددة . ويمكن اعداد التدابير اللازمة للتغلب على هذه المشاكل واتخاذ الخطوات اللازمة للتصرف على نحو ملائم في الوقت المناسب .

تحديد أهداف البرنامج والمشاريع

٩ - يعتمد الرصد الفعال على البيان الواضح للجوانب الكمية والنوعية للبرنامج والمشاريع . وفضلا عن ذلك يتعين اعداد سلسلة من المستويات التي يمكن أن يقاس بها التقدم . وينبغي التمييز بين الأهداف المادية والمالية حيث كثيرا ما يجرى الخلط بين الاستثمار (التدفقات المالية) والنمو والتنمية (الناتج من السلع والخدمات لتلبية احتياجات الجماهير) . وينبغي أيضا أن تحدد الأهداف في كل من مرحلتي الاعداد والتنفيذ . وأن تبين أيضا بوضوح النتائج المتوخاة من المشاريع بالنسبة لكل مرحلة .

البيانات والمعلومات الأساسية

١٠ - يمثل جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخدامها قبل تنفيذ البرنامج أو المشروع وأثناءه وبعده مدخلا هاما في رصد البرامج . والمشاريع والبيانات القاعدية جوهرية بشكل خاص حيث أنها تتيح القياس اللاحق لنتائج المشروع . وينبغي جمع هذه البيانات في وقت مبكر قبل أن تبدأ العمليات والاحتفاظ بعد ذلك بسجل مستمر للمشروع .

١١ - ويمكن جمع البيانات والمعلومات بطرق مختلفة ، وذلك مثلا من خلال الدراسات والاستبيانات ، أو زيادة المشاريع المماثلة (في الحالات المماثلة) ، أو بالاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين المتمرسين . وهناك فئات مختلفة من الناس تشترك في اعداد وجمع وتفسير ونشر المعلومات ، وينبغي اشراك المهتمين أو المتأثرين بالبرنامج أو المشروع في هذه العمليات[٧] . وبناء على ذلك ينبغي وضع وتنفيذ برامج خاصة لتدريب واضعي السياسة العامة ومديري

---

(٧) اليونسكو - تقييم مشاريع التنمية .

البرامج وموظفي المشاريع وغيرهم من المشتركين في رصد البرامج والمشاريع .

١٢ - وعلى أساس البيانات والمعلومات المجمّعة ، ينبغي اعداد تقارير دورية ، تقارن الأداء العام للبرامج والمشاريع بالأهداف المتفق عليها . وينبغي للتقارير الدورية أن تغطي وتقيّم جوانب البرنامج أو المشروع ، مثل المعدات والموظفين والتدريب والترتيبات المالية ووعي الجمهور والعمليات الفعلية ، وأن تتضمن تقييما للنتائج. وفي ضوء ما ووجه من الصعوبات يمكن اعادة صياغة خطة العمل . وفي هذا الصدد ، ينبغي ايلاء اهتمام خاص لرصد العوامل الرئيسية التي تتطلب اجراء تغييرات هيكلية فيما يتعلق ببلوغ هدفي الاعتماد على الذات والدعم الذاتي .

أساليب تنسيق ورصد تنفيذ برنامج العقد

١٣ - يتوقف نجاح عقد التنمية الصناعية لافريقيا على البرمجة السليمة للأنشطة ورصد تنفيذها ليس على الصعيد الوطني فحسب وانما أيضا على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والعالمية ، ومن ثم فانه من المتوقع أن تتخذ فور اقرار اطار لبرنامج العقد خطوات بعيدة المدى على مختلف المستويات لاعداد برنامج للعقد أكثر شمولا ، يتضمن آلية ملائمة لتنسيق ورصد تنفيذ البرنامج . ويمكن النظر في الاقتراحات الواردة أدناه .

الاجراءات على الصعيد الوطني

١٤ - يتزايد التأكيد في كثير من البلدان الأفريقية على عملية التخطيط الاقتصادي واعداد خطط التنمية . ولهذا الغرض تنشأ بشكل لا يتغير آلية للتخطيط المركزي في كل بلد . بيد أنه يجري بصفة عامة

اضفاء أهمية أقل على تنفيذ هذه الخطط والبرامج والمشاريع (بما في ذلك رصدها واستعراضها وتقييمها) ، وكثيرا ما تترك هذه المهمة للادارات الحكومية المختلفة . وفي حين تبذل محاولات خلال عملية التخطيط لاستيعاب الآثار القطاعية للبرنامج أو المشروع ، لا تبذل جهود مماثلة أثناء تنفيذه . وقد أدى هذا الى عدم فعّالية تنسيق أنشطة المتابعة والاخفاق في المواءمة بسبب عدم اجراء الاستعراض والتقييم بصفة دورية . وبقدر ما للبرامج والمشاريع جميعا من آثار قطاعية متداخلة لاسيما فيما يتعلق بالمدخلات الجوهرية في تنفيذها ، فان رصد برنامج ومشاريع عقد التنمية الصناعية لافريقيا (بما في ذلك الاستعراض والتقييم) ، يلزم أن تؤديه وحدة محددة جيدا . وستمثل هذه المهمة جزءا فقط من الرصد الشامل للأداء الاقتصادي العام المحدد في خطة عمل لاغوس .

١٥ - وسيقتضي الأمر تعيين مراكز وصل لتنسيق ورصد تنفيذ برنامج ومشاريع وأنشطة العقد . ويمكن أن تتمثل هذه المراكز في الوزارة أو اللجنة أو الادارة أو المديرية المسؤولة عن أنشطة التنمية الصناعية في البلد والتي تتضمن مهمتها الرئيسية ما يلي :

(أ) رصد تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالعقد في البلد ؛

(ب) تنسيق عمل الوزارات والادارات التي تؤثر أنشطتها على التصنيع ، ولاسيما تنفيذ المشاريع الصناعية ؛

(ج) وضع الاستراتيجيات المناسبة للحصول على الأموال اللازمة من المصادر الوطنية والخارجية على السواء ؛

(د) شن حملة على نطاق الدولة لاشراك كل السكان في تنفيذ أنشطة العقد ؛

(هـ) تنظيم دورات دراسية عملية وحلقات دراسية وبرامج تدريب على الصعيد الوطني لزيادة وعي الجماهير بالحاجة الى التعجيل بالتنمية الصناعية وضمان مشاركة هذه الجماهير ؛

(و) اقامة اتصال بالبلدان الأخرى ومنظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي وبصفة خاصة المنظمات الدولية ذات الصلة ، بغية التوفيق بين الجهود في جميع أنحاء القارة .

١٦ - ينبغي لمركز الوصل أن يعمل بشكل وثيق مع مكتب التخطيط المركزي أو وزارة التخطيط الوطني . ويجب أن يتمتع هذا المركز بنفس الوضع والدعم من جميع القطاعات العامة والخاصة .

١٧ - وبالنظر الى أن وزارات أخرى ، لاسيما المسؤولة عن الشؤون المالية والنقل والمواصلات والطاقة والتعليم والعلم والتكنولوجيا والاعلام ، تشترك في الأنشطة المتعددة القطاعات لعقد التنمية الصناعية ، وينبغي لكل بلد أن يدرس انشاء لجنة تنسيق وطنية للعقد . ويكون بين من تتكون منهم هذه اللجنة كبار الموظفين التنفيذيين في الوزارات المعنية والقطاعين العام والخاص والغرف التجارية والصناعية والجامعات والمؤسسات المالية ومؤسسات البحث والرابطات المهنية . وستقوم اللجنة على وجه الخصوص بالتوجيه والارشاد الشاملين في وضع وتنفيذ ورصد برنامج العقد . وينبغي أن تقوم كل من الدول الأعضاء بانشاء لجنة مشتركة بين الوزارات ولجان تقنية أخرى لتقديم المشورة والمساعدة الى مركز الوصل الوطني ولجنة التنسيق الوطنية فيما يتعلق ببرمجة ورصد تنفيذ برامج العقد ومشاريعه وأنشطته . بيد أنه من المهم التأكيد على أنه ينبغي ان تحدد بوضوح الترتيبات المؤسسية المتعلقة بتنفيذ البرنامج والمشاريع وتقييمها ورصدها باستمرار لتفادي الازدواج الذي لا مبرر له . والآن يجب أن يولى لتحسين مراقبة وادارة قطاعات التنمية وبرامجها ومشاريعها ورصد المخصصات المناسبة لها بالمزانية نفس القدر من الأهمية الذي يوليه الكثير من البلدان الافريقية لتحسين الادارة العامة [٨] .

---

(٨) الادارة العامة فيما يتعلق بالتنمية ST/ESA/SER.E/1.

١٨ - وكما ذكر أعلاه ، يعتمد تنسيق ورصد تنفيذ برنامج ومشاريع وأنشطة العقد على نحو فعّال الى حد كبير على توّفر المعلومات والبيانات الاحصائية والموظفين الأكفاء . وينبغي انشاء آلية مؤسسية وطنية ، تشتمل على مصرف معلومات لجمع وتقديم وتخزين واسترجاع النطاق الكامل من المعلومات الصناعية والتكنولوجية ، والبيانات الاحصائية الهامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، ونشرها بين مختلف الهيئات المشتركة في تنسيق ورصد برنامج العقد . وسيكون من الضروري كذلك تنظيم برامج تدريبية لضمان الارتقاء المستمر بالمهارات اللازمة لرصد وتنفيذ البرنامج ، بما في ذلك مهارات العاملين في قطاع المعلومات ، وتبعا لمستوى وحجم وتنوع المعلومات المطلوبة ، قد يلزم استخدام نظام يعمل بالحاسب الالكتروني ويرتبط بنظم دولية مثل مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية التابع لليونيدو ونظام الخدمات الافريقية للمعلومات والوثائق التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا .

١٩ - وفي كثير من البلدان الافريقية ، تشكل المؤسسات العامة وسيلة هامة لتخطيط البرامج والمشاريع الصناعية وتنفيذها ،ومن المرجح أن يكتسب استخدامها قوة دافعة مع مضي البلدان قدما في تنفيذ خطة عمل لاغوس ، وبصفة خاصة في القطاع الصناعي . بيد أنه قد تحدث بعض الآثار غير المرغوب فيها مع انتشار هذه المؤسسات ،اذا حادت أنشطتها عن المسار الرئيسي للتنمية الوطنية ، وبالتالي فمن الضروري تنسيق ورصد أنشطة تلك المؤسسات على أساس مركزي باستخدام اجراءات المساءلة العامة .

٢٠ - وتشكل مشاركة القطاع الخاص صعوبات ترجع الى صغر حجم القطاع الصناعي الخاص المحلي في جميع البلدان الافريقية ، وقد فشلت المحاولات المبكرة للتصنيع في جميع البلدان الافريقية تقريبا في تحقيق أهداف السياسة المعلنة ، مهما بلغت درجة عدم التقييد في

صياغتها ،(الاستعاضة عن الواردات أو التجهيز المحلي)، رغم الحوافز الضخمة المقدمة الى المستثمرين الأجانب . وفي حالة صناعات بدائل الواردات كانت السلع المنتجة أغلى ثمنا من الواردات وعملت المصانع دون طاقتها الكاملة ، وانتهى الأمر بالدعوة الى فرض قيود أكثر صرامة على الواردات ، وقد استجابت لها جميع الحكومات بلا استثناء . ورغم أن جميع هذه الخطط لا تزال سارية ، الا أنه لم تبذل أية محاولة متسقة لرصد ما أحرزته من تقدم قياسا على الأهداف المحددة .

٢١ - وفي معظم البلدان الافريقية توجه الشركات الأجنبية القطاع الخاص . ولتحقيق الفعالية لرصد وتنفيذ برنامج العقد يتعيّن اشراك القطاع الخاص في عملية تحديد أهداف وغايات البرنامج والمشاريع ، فضلا عن المستويات التي يمكن تقييم التقدم بها . ويجب انشاء نظام اتصالات مستمر ومتناسق والابقاء عليه بين القطاع الخاص ومراكز الوصل الوطنية . وينبغي أن تحدد الاتفاقات الصناعية أو الشهادات الصادرة للمؤسسات الصناعية الخاصة الأجنبية أو المحلية الشروط المتعلقة بالتنفيذ الفعّال ، مثل التقارير المرحلية ، والمعلومات الخاصة بجميع جوانب التشغيل والاقتراحات المتعلقة بالتكييف . وستستخدم هذه التقارير كأساس مفيد لتقييم أداء المؤسسات .

اجراءات الرصد على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي

٢٢ - تعلق أهمية خاصة في خطة عمل لاغوس على التعاون الصناعي دون الاقليمي والاقليمي . والهدف هو وضع برامج ومشاريع للتنمية الصناعية على أساس متعدد الجنسيات لبلوغ أقصى حد من التكامل الصناعي ، وضمان الاستخدام الرشيد للموارد الضئيلة ، وتحقيق الاستغلال الكامل للأسواق الاقليمية ودون الاقليمية .

٢٣ - واذا لم تعزز القدرات الوطنية المتعلقة باعداد المشاريع

وتنفيذها (بما في ذلك رصدها واستعراضها وتقييمها)، فان فرصة المشاريع المتعددة الجنسيات في النجاح تكون ضئيلة لأن المشاكل التي تواجهها أكبر .

٢٤ - وتتضمن الأساليب التي تستخدم لرصد تنفيذ المشاريع الصناعية الاقليمية ودون الاقليمية ما يلي :

(أ) انشاء أو تعزيز آلية تنسيق حكومية دولية تقوم ، على أساس تقارير دورية عن تنفيذ المشاريع باستعراض وتقييم تنفيذ المشاريع والموافقة على التعديلات اللازمة وتحديد مسار العمل في المستقبل . وتكون هذه الهيئة في نطاق الاطار العام لتنسيق ورصد برامج التنمية الاقتصادية الاقليمية ودون الاقليمية ، وينبغي ربطها بالهيئات الوطنية المناظرة . وينبغي اقامة علاقة وثيقة مع المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية المتخصصة التي يمكنها تقديم بعض خدمات الدعم والبيانات والمعلومات . وكما في حالة الهيئات الوطنية يجب توفير التدريب المناسب حسب الاقتضاء ؛

(ب) تنظيم سلسلة من بعثات الاستعراض الدورية والحلقات التدريبية التي تقوم ، ضمن أمور أخرى ، بتقييم أثر البرنامج على التنمية الاقتصادية الشاملة مع مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الآثار ؛

(ج) تقديم التوجيه الشامل بشأن جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ برنامج العقد على الصعيد الاقليمي من خلال مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة ولجنة المتابعة المعنية بالتصنيع التابعة لها والهيئات المماثلة . وسيستمر طبقا للبرنامج المحدد واجراء ما قد يلزم من التعديلات المناسبة ، عقد الاجتماعات السنوية للجنة المتابعة الوزارية المعنية بالتصنيع في افريقيا ومؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة الذى يعقد كل سنتين ، وكما حدث في الماضي ، ستشترك في الاضطلاع

بمسؤولية التحضير للاجتماعات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو ، في اطار لجنة العقد المشتركة بين أمانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو. ومن المقترح أن يتم استعراض المرحلة التحضيرية لبرنامج العقد في عام ١٩٨٤ واستعراض منتصف المدة للبرنامج الجاري في عام ١٩٨٧ والاستعراض النهائي في عام ١٩٩١:

(د) انشاء آلية للتشاور الصناعي (والتحكيم) ، حيث يمكن أن يؤدي هذا الى اتفاقات صناعية مشتركة والى وضع مدونة مشتركة للاستثمار .

الاسهامات من المنظمات الدولية

٢٥ - يمكن أن تقدم المنظمات الدولية اسهاما كبيرا في الجهود الانمائية التي تبذلها البلدان الافريقية ، وهي تقوم بذلك بالفعل ، اذ تقدم المساعدة في تحديد المشاريع واعدادها وتنفيذها على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية . وثمة ميزة خاصة توفرها المنظمات الدولية تتمثل فيما لديها من خبرة غنية بالظروف المماثلة في المناطق أو البلدان الأخرى ، كما تتوفر لديها معلومات غزيرة عن طائفة واسعة من المسائل التقنية المتعلقة بالمشاريع الصناعية .

٢٦ - وفيما يتعلق برصد تنفيذ برنامج العقد ينبغي للمنظمات الدولية ، وخاصة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو ، أن توفر معلومات مستقاة من دراسات لمشاريع في ظروف مماثلة لتلك السائدة في افريقيا . وينبغي لها أيضا أن تساعد في تنظيم حلقات تدريبية بشأن بعض جوانب تنفيذ برامج العقد ، فضلا عن تنظيم بعثات لاستعراض المشاريع المتعددة الجنسيات والاشتراك في تلك البعثات .

٢٧ - وبالنسبة لرصد تنفيذ البرنامج داخل منظومة الأمم المتحدة ، ستقوم اليونيدو ، وفقا لدورها التنسيقي المركزي في ميدان الصناعة ،

باسهلال وتنسيق الأنشطة والمدخلات داخل المنظومة ، بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية من أجل دعم البرامج الوطنية والاقليمية على السواء . وستتضمن هذه المساعدة أيضا توفير التدريب للهيئات المعنية برصد التقيد على تلك المستويات .

٢٨ - وللتحقيق أقصى قدر من اسهام المنظمات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة في وضع وتنفيذ برنامج العقد والأنشطة ذات الصلة ، ينبغي انشاء آلية تنسيق خاصة مناسبة لتقديم المشورة الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا والبونيدو وللمساعدة في تنسيق ورصد المدخلات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة . ومن الموقع أن تتضمن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وبصفة خاصة من اللجنة الاقتصادية لافريقيا والبونيدو ، تعزيز مختلف الآليات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية المحددة أعلاه والتي ستلزم لرصد تنفيذ برنامج ومشاريع العقد .

خاتمة

٢٩ - ليست المقترحات المبينة أعلاه على سبيل الحصر اطلاقا ، كما أنها لا تسعى الى تقديم حل نهائي لكل بلد أو منظمة دون اقليمية أو اقليمية . وتسعى دراستها في سياق الحالة في كل بلد أو منطقة فرعية أو منطقة . واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية والبونيدو على استعداد اذا طلب منها ذلك لمعاونة بلد أو منظمة دون اقليمية أو اقليمية في اجراء استعراض للحالة لديها بغية تحسين أو استحداث آلية مناسبة للظروف والمتطلبات السائدة على وجه التحديد .

٣٠ - وكما ذكر رؤساء الدول والحكومات في دياجاه خطة عمل لاغوس ، فان نجاح العقد سيتطلب من جميع الشعوب الافريقية ، نفس التصميم والتضحيات والالتزام والموارد التي خلصت القارة بالفعل من السيطرة الاستعمارية .

٣١ - لقد أصبح اعلان عقود تتعلق بقضايا محددة مألوفا بشكل متزايد في الأمم المتحدة . بيد أنه ، من الضروري أن يظهر بالنسبة لتنفيذ البرامج المتصلة بالعقد نفس ما تبدى من حماس لاعلان هذه البرامج . وفضلا عن ذلك فقد اعتمدت البلدان الافريقية التخطيط الاقتصادى كنهج لتحويلها الاقتصادى . غير انه لم يبد في جميع الحالات بالنسبة للتنفيذ نفس القدر من الجدية والحماس والالتزام المالي مثلما ظهر بالنسبة لاعداد خطط التنمية الاقتصادية . وليست ثمة ضرورة للتخطيط اذا لم تكن لدى البلدان القدرة على التنفيذ أو الرغبة فيه . ولتأكيد ذلك تجدر الاشارة الى أن الفقرة ٥ من منطوق القرار الذى اعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السابعة والثلاثين والمتعلق بالتنمية الصناعية في افريقيا تتضمن مطالبة جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية " ان تتخذ ، بمساعدة البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، التدابير اللازمة لوضع وتنفيذ برامج محددة في اطار العقد على الأصعدة الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية "[٩] . (أنظر المرفق الثاني) .

---

(٩) CM/RES.886(XXXVII).

خامسا - الخاتمة

١ - لقد أعلن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، في الفقرة ١ من ديباجة خطة عمل لاغوس ، أن " أثر عدم الوفاء بالوعود المتعلقة بالاستراتيجيات الانمائية العالمية كان أكثر حدة في افريقيا منه في قارات العالم الأخرى . والواقع أن الاستراتيجيات المتتالية بدلا من أن تؤدى الى تحسن الحالة الاقتصادية للقارة أدت الى ركود جعلها أكثر تأثرا من أية منطقة أخرى بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان الصناعية . وعلى فان افريقيا لا تستطيع أن تشير الى تحقيق أى معدل نمو هام أو مؤشر مرض للرفاهة العامة في السنوات العشرين الماضية . وفي مواجهة هذه الحالة ، وانطلاقا من عزمنا على اتخاذ التدابير اللازمة للقيام باعادة تشكيل أساسية للقاعدة الاقتصادية لقارتنا ، قررنا اعتماد نهج اقليمي بعيد المدى يستند أساسا على الاعتماد الجماعي على الذات ". وعند اعتماد اعلان منروفيا الخاص بالالتزامات اقروا أيضا " ضرورة القيام بعمل عاجل لتوفير الدعم السياسي اللازم لنجاح التدابير الرامية الى تحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادى العاجلين القائمين على الاعتماد على الذات والدعم الذاتي ". وبناء على ذلك اعتمد الرؤساء خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية اللتين توفران المبادىء التوجيهية للسياسة العامة والاطار السياسي للتنمية الاقتصادية المعجّلة للقارة .

٢ - وادراكا للدور الأساسي الذى سينهض به التصنيع في التنمية الاقتصادية للبلدان الافريقية ، قام رؤساء الدول والحكومات لدى اعداد الاستراتيجية الافريقية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث بوضع التصنيع في المرتبة الثانية بين أولوياتهم ، حيث منحت الأولوية الأولى للاكتفاء الذاتي في انتاج الأغذية . وتنعكس هذه الأولوية العالية المضفاة على التنمية الصناعية انعكاسا تاما في

في خطة عمل لاغوس . وعليه فان الفقرة ٥٦ من الخطة تؤكد أن " تصنيع افريقيا بصفة عامة ، وكل دولة عضو على حدة بصفة خاصة ، يمثل جانبا أساسيا في النطاق الكامل للأنشطة الرامية الى تحرير افريقيا من التخلف والتبعية الاقتصادية . وتتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة لافريقيا اقامة قاعدة صناعية في كل من الدول الأعضاء تستهدف الوفاء بمصالح البلد وتعزز بأنشطة تكميلية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي " . وفضلا عن ذلك اختيرت الصناعة في وثيقة لاغوس الختامية ، بوصفها من القطاعات ذات الأولوية للتكامل على مستوى القارة خلال الثمانينات .

٣ - ان قرارات رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، التي تنعكس في خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية ، تزخر بالحكمة لأن التجربة في أجزاء أخرى من العالم أظهرت بوضوح أنه يتحتم على البلدان الافريقية ، لكي تحقق نموا اقتصاديا سريعا ، أن تغير هيكل اقتصاداتها باحداث زيادة كبيرة في حصة الصناعة التحويلية في الناتج الوطني وادخال تغييرات مماثلة في هيكل الصناعة التحويلية ذاتها .

٤ - ولقد نزعت التطورات الدولية الأخيرة والتغيرات التي طرأت على مفاهيم بعض وكالات المساعدة الى محو أثر رؤساء الدول والحكومات الأفارقة الخاص بمنح أولوية عالية للتصنيع في التنمية الاقتصادية لبلدانهم . ويرد في خطة عمل لاغوس التأكيد على تنمية وتنويع ومعالجة الموارد الطبيعية للمنطقة لأغراض التصدير بغية الحصول على المنتجات الأساسية الضرورية مثل الآلات والمعدات اللازمة للنمو الاقتصادى . وبدون ارساء قاعدة صناعية سليمة سيصبح الاكتفاء الذاتي في انتاج الأغذية والقطاعات الاقتصادية الأخرى ليس فقط هدفا متعذر التحقيق بل سيؤدى الى استمرار السيطرة الخارجية على الاقتصاد الافريقي والاستغلال الخارجي للموارد الطبيعية للقارة .

٥ - ولذلك فان جميع البلدان الافريقية مدعوة لأن تتصدى لهذه الاتجاهات السلبية وللتدخل الخارجي بغير مبرر فيما للبلدان الافريقية من حقوق السيادة بالنسبة لتحديد استراتيجية ومصير تنميتها الاقتصادية والمجتمع الدولي مدعو مرة أخرى الى الاحترام التام والمخلص للاستراتيجية والأولويات التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية كما تنعكس في خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للقارة ،والى اعادة تصميم أنشطته الخاصة بالتعاون التقني مع البلدان الافريقية تبعا لذلك .

٦ - ووفقا لما ورد في خطة عمل لاغوس ، فان تنفيذ العقد تضطلع به الى حد كبير البلدان الافريقية ذاتها . وعليه ،فان رؤساء الدول والحكومات ، عند التصديق على اعلان العقد ، أعربوا أيضا في الفقرة ٥٨ من الخطة عن ادراكهم التام أن " هذا الاعلان سيفرض بعض الالتزامات على أولئك الذين يعملون من أجل العقد ، ومن ثم يتعهدون بتقديم المساهمة المناسبة في الجهود اللازمة لضمان نجاحه " . وأعربو أيضا عن تصميمهم على " اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان النجاح التام للعقد ".

٧ - وفي ضوء ما تقدم ، وطبقا للفقرة ٥ من منطوق القرار CM/RES.886 (XXXVII) (أنظر المرفق الثاني) الذى أعتمد في الدورة العادية السابعة والثلاثين لمجلس ورراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في نيروبي بكينيا في الفترة من ١٥ الى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، فان جميع البلدان الافريقية مدعوة لاتخاذ التدابير اللازمة لاعداد وتنفيذ برامج محددة في سياق العقد على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية . ويمكن أن تتألف هذه البرامج من مجموعة منتقاة من الفروع والمشاريع الصناعية ذات الأولوية طبقا لخطة عمل لاغوس ، مع ايلاء الاعتبار اللازم للآثار ذات الصلة بالنسبة للعمالة ، والآثار التكنولوجية والمالية ، سواء من حيث الكم أو النوع ، وكذا الأنشطة

التعزيزية والترويجية . وعليه فان برنامج العقد يشمل مختلف البرامج المعتمدة على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، والتي سيقوم مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة بصفة دورية باستعراض ورصد تنفيذها الشامل .

٨ - وتمشيا مع القرارات الأخيرة (أنظر المرفقات الثالث والرابع والخامس) التي اعتمدتها الجمعية العامة ومؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومجلس التنمية الصناعية فان امانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو على أهبة الاستعداد لمعاونة كل بلد افريقي وكل منظمة افريقية دون اقليمية أو اقليمية في هذا المسعى الكبير ، الذى يمثل محاولة تاريخية لتحقيق أفضل الظروف المعيشية الممكنة لشعوب افريقيا وتأمين رفاهتها الاقتصادية للأجيال القادمة .

المرفق الأول

قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٦
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

ألف

المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د إ-٦) و ٣٢٠٢ (د إ-٦) المؤرخين في أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ تشير أيضا الى اعلان وبرنامج عمل ليما المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي[١] ، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واللذين يحددان التدابير والمبادىء الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي في اطار اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

واذ تحيط علما باعلان وخطة عمل نيودلهي المتعلقين بتصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية[٢]

---

(١) أنظر A/10112 ، الفصل الرابع .

(٢) انظر ID/CONF.4/22 ، الفصل السادس .

واللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الذى وضع استراتيجية لزيادة تصنيع البلدان النامية في الثمانينات وما بعدها فضلا عن خطة عمل لاعادة تشكيل الصناعة العالمية في اطار اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

واذ تؤكد على دور اعادة توزيع القدرات الصناعية في سياق التعاون الصناعي الدولي ، بما في ذلك الموارد وعمليات نقل التكنولوجيا الرامية الى ايجاد وتعزيز القدرات الانتاجية لدى البلدان النامية ، بقصد حفز اقتصاداتها ، مع مراعاة امكانات تنمية مواردها الوطنية وفقا للأهداف والأولويات الوطنية الشاملة وضرورة زيادة حصتها تبعا لذلك في الانتاج الصناعي العالمي ،

واذ تدرك دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها جهاز التنسيق المركزى داخل منظومة الأمم المتحدة لتشجيع التعاون في ميدان التنمية الصناعية ولتنفيذ التدابير المتفق عليها وبلوغ الغايات المتفق عليها في كل من اعلان وخطة عمل ليما المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي واعلان وخطة عمل نيودلهي المتعلقين بتصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية ،

وقد درست تقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته الاستثنائية الأولى ، المعقودة في الفترة من ١٢ الى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩[٣] ، وتقريره عن دورته الرابعة عشرة ، المعقودة في الفترة من ١٢ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠[٤]

---

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/35/16)، المجلد الأول .

(٤) المرجع نفسه ، المجلد الثاني .

واذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٦١/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ والمتعلق بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية ،

واذ تضع في اعتبارها المقررات التي اتخذها مجلس التنمية الصناعية في دورته الاستثنائية الثانية ، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠[٥] ،

١ - تحيط علما بتقرير المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، المعقود في نيودلهي ، في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير الى ٩ شباط/فبراير ١٩٨٠[٦] ؛

٢ - تؤيد الأولويات البرنامجية التي اعتمدها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة[٧] ، فيما يتعلق بمتابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ؛

٣ - تؤيد المقررات التي اتخذها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة فيما يتعلق بنظام المشاورات[٨] ، وخاصة مقرره بأن ينشىء على أساس دائم ذلك النظام الذى ينبغي أن يكون أداة تعمل من خلالها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كمحفل

---

(٥) المرجع نفسه ، المجلد الثالث ، الفصل الثاني .

(٦) ID/CONF.4/22 .

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/35/16) . المجلد الثاني ، الفقرة ٥٤ .

(٨) المرجع نفسه ، الفصل الحادى عشر .

للبلدان المتقدمة النمو والنامية تجري فيه اتصالاتها ومشاوراتها الرامية الى تصنيع البلدان النامية ، ويتيح أيضا اجراء مفاوضات فيما بين الأطراف المهتمة ، بناء على طلبها ، في أثناء المشاورات أو بعدها[٩] ؛

٤ - تحث المجتمع الدولي على النظر في اتخاذ تدابير ملموسة ، عند الاقتضاء ، من أجل اعادة تشكيل الانتاج الصناعي العالمي، عن طريق استراتيجيات ايجابية ، وبالتالي ايجاد تقسيم دولي أكثر فعالية للعمل يكون من شأنه ، في جملة أمور ، تسهيل اعادة توزيع الصناعات ، وتوسيع وتعزيز القدرات الصناعية للبلدان النامية وتشجيع المعالجة الصناعية المحلية للموارد الطبيعية للبلدان النامية ؛

٥ - تؤكد على ضرورة تسهيل اعادة تشكيل الانتاج الصناعي العالمي ، وذلك بجملة طرق منها ما يلي :

(أ) دعم زيادة الانتاج الصناعي في البلدان النامية ؛

(ب) توفير معاملة خاصة وتفضيلية لصالح البلدان النامية حسب الامكان والاقتضاء ، في سياق مجهود عام يرمي الى تحرير التجارة العالمية ، وخاصة لصالح تلك البلدان ؛

(ج) تحرير التجارة من حيث زيادة امكانية الوصول الى الأسواق ؛

٦ - تؤكد من جديد مقرر مجلس التنمية الصناعية في دورته الاستثنائية الثانية[١٠] وتقرر ضمان توفير الموارد الكافية لتمكين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من تنفيذ ولايتها ، خاصة فيما

---

(٩) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥١ .

(١٠) المرجع نفسه ، المجلد الثالث ، الفقرة ١٥ .

يتعلق بمتابعة المؤتمر العام الثالث على النحو الذى وافق عليه المجلس في دورته الرابعة عشرة ، مع مراعاة القيود المالية التي يتعين أن تعمل الميزانية العادية للأمم المتحدة في ظلها ؛

٧ - تؤكد من جديد كذلك أنه ينبغي ، مع مراعاة الفقرة ٧٥ من تقرير اللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورتها الرابعة عشرة (١١) ، اتخاذ تدابير مناسبة من أجل جميع مجالات الأولوية المتفق عليها ، على النحو الذى وافق عليه المجلس في دورته العادية الرابعة عشرة ودورته الاستثنائية الثانية ، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والانتاج الصناعي التي لم تشر اليها بالتحديد مقترحات الأمين العام الواردة في برنامج العمل المنقح لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لعام ١٩٨١ والميزانية البرنامجية الحالية (١٢) ؛

٨ - ترجو من أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تتخذ تدابير فورية في نطاق اختصاصها من أجل التنفيذ المبكر والكامل لبرنامج العمل الجديد الشامل لأقل البلدان نموا ، الذى اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في قراره ١٢٢ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونية ١٩٧٩ (١٣) ، والقرارات والمقررات المتصلة

---

(١١) المرجع نفسه ، المجلد الثالث ، المرفق الثاني.

(١٢) أنظر ID/B/C.3/99 و Add.1.

(١٣) أنظر TD/268 الجزء الأول، الفرع ألف . وللاطلاع على النص المطبوع، أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.79.II.D.14)، الجزء الأول، الفرع ألف .

بالموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة ، وأن ترفع تقارير سنوية الى مجلس التنمية الصناعية بشأن التقدم المحرز في تصنيع أقل البلدان نموا ؛

٩ - تقدر الخطوات المتخذة بالفعل لضمان تنسيق الأنشطة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في ميدان التنمية الصناعية ، وتؤكد ضرورة مواصلة التعاون الكامل والعمل لضمان المتابعة المثلى لمقررات وتوصيات ونتائج المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، من مرحلة البرمجة حتى مرحلة التنفيذ ، وخاصة في مجالات مثل اجتماعات التشاور والطاقة والأنشطة التنفيذية ، على النحو الذى وافق عليه مجلس التنمية الصناعية في دورته العادية الرابعة عشرة ودورته الاستثنائية الثانية ؛

١٠ - ترجو من مجلس التنمية الصناعية أن يعمد ، في دورته الخامسة عشرة ، الى النظر في مزيد من المقترحات المقدمة من أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل تعزيز تصنيع البلدان النامية ، والى البت في اتخاذ اجراءات أخرى ؛

١١ - تناشد مرة أخرى جميع الحكومات ، التي لم توقّع الدستور الجديد لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [١٤] أو تصدق عليه أو تقبل به أو تقره أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ويفضل أن لا يتعدى ذلك منتصف سنة ١٩٨١ ؛

١٢ - تحث جميع الدول ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو زيادة مساهماتها ، مع مراعاة الحاجة الى المرونة القصوى ، بقصد بلوغ مستوى التمويل المستصوب المتفق عليه البالغ ٥٠ مليون دولار في السنة ؛

---

(١٤) A/CONF.90/19 .

١٣ - تقرر أن تستعرض في دورتها السابعة والثلاثين، متابعة المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

الجلسة العامة ٨٣
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

باء

عقد التنمية الصناعية لافريقيا

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى القرار ٥١ (د-١٤)، الذى اتخذه مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠ ،

واذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٤٦/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا ،

واذ تحيط علما أيضا بالمقررات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثانية المعقودة في لاغوس في ٢٨ و ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠[١٥] ومجلس وزراء تلك المنظمة في دورته العادية الخامسة والثلاثين المعقودة في فريتاون في الفترة من ١٨ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٠[١٦]، من أجل اتخاذ

---

(١٥) أنظر A/S-11/14 .

(١٦) أنظر A/35/463 ، Corr.1 ، المرفق الأول.

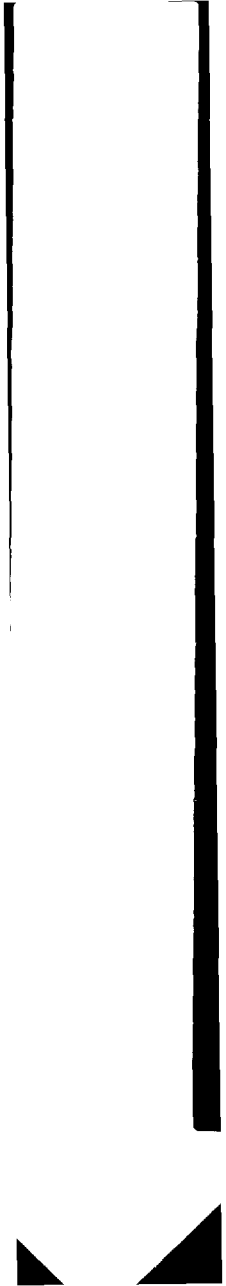

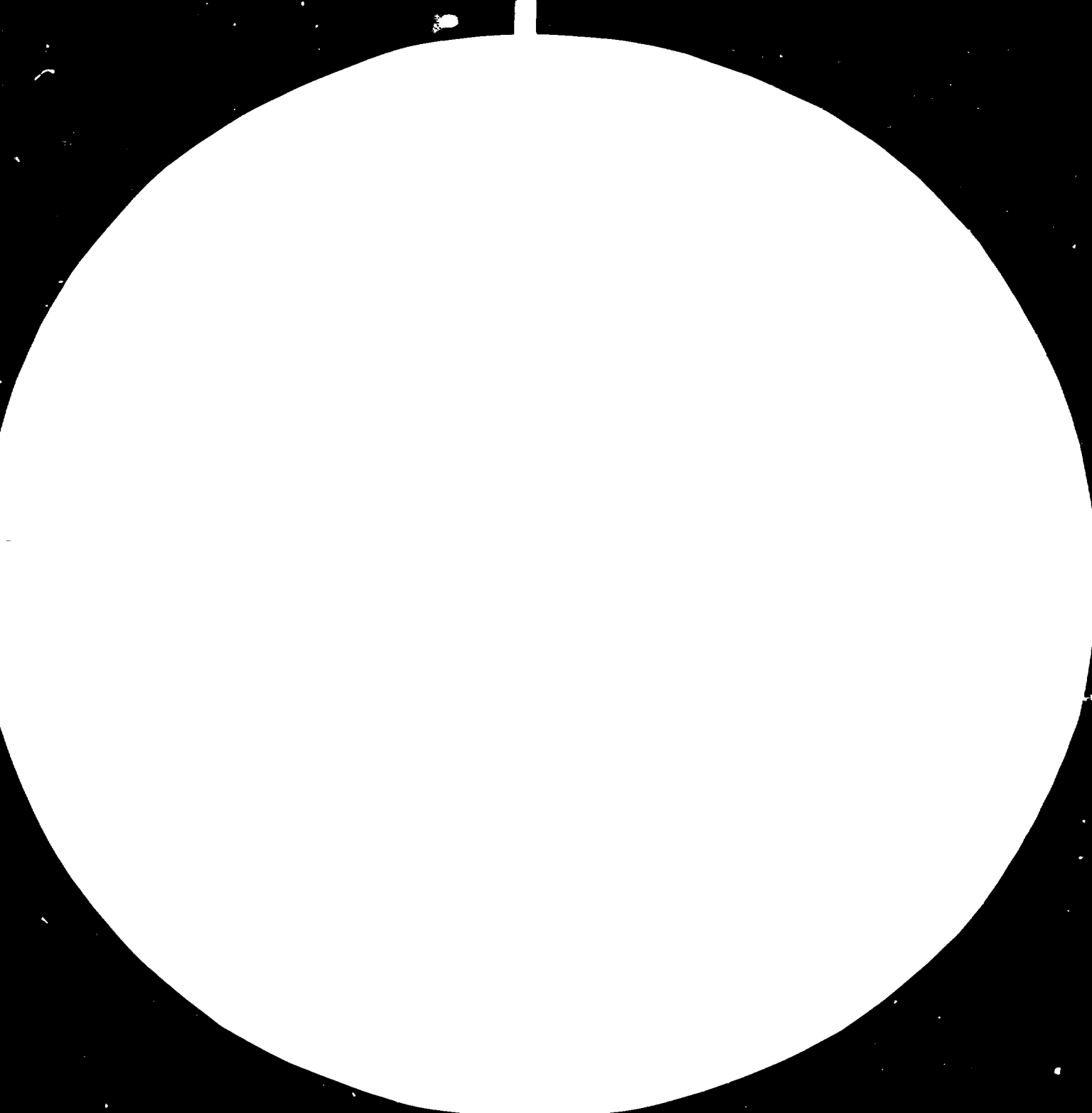

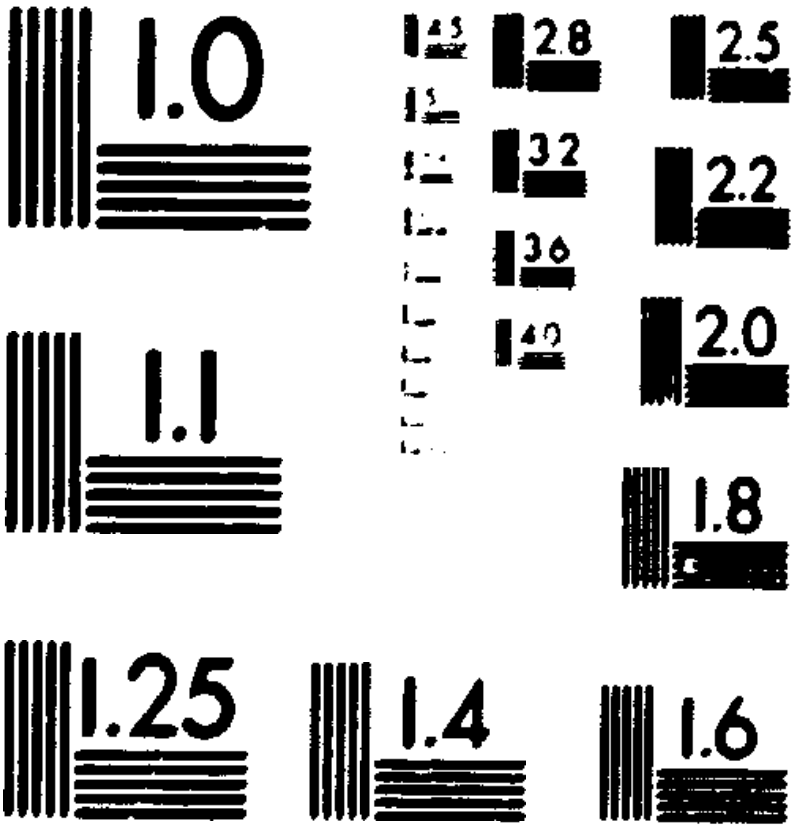

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

التدابير الملائمة لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا(١٧)،

١ - تعلن الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا ؛

٢ - تطلب الى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تقوم ، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ، بصياغة مقترحات لتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ورصد تقدمه ؛

٣ - تؤيد انشاء وحدة أو فريق للتنسيق في اطار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل عقد التنمية الصناعية لافريقيا وترجو من الأمين العام أن يوفر الموارد الملائمة لتمكين تلك المنظمة من تأدية دورها في اعداد أنشطة العقد وتنفيذها ؛

٤ - ترجو من المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يشرعا في اجراء اتصالات مناسبة مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها للاسهام في انجاح عقد التنمية الصناعية لافريقيا وأن يقدما بشأن التدابير المتخذة تقريرا ، عن طريق مجلس التنمية الصناعية في دورته الخامسة عشرة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨١ ، الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٣
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

---

(١٧) أنظر A/34/553 ، المرفق الأول ، قرار مجلس الوزراء ٧٢٢ (د-٣٣) .

المرفق الثاني

قرار منظمة الوحدة الافريقية CM/Res.886 (XXXVII) بشأن التنمية الصناعية في افريقيا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، المنعقد في دورته العادية السابعة والثلاثين في نيروبي ، كينيا في الفترة من ١٥ الى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨١ ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام بشأن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا (الوثيقة (CM/1135 (XXXVII)) ،

واذ يشير الى التزام جميع الدول الأعضاء وتصميمها ، على الوجه المبين في خطة عمل لاغوس والوثيقة الختامية ، بايلاء دور رئيسي للتصنيع في خططها الانمائية الوطنية ولتحقيق التكامل القطاعي القارى ،

واذ يشير أيضا الى قرار الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، على الوجه الوارد في خطة عمل لاغوس، لاعلان السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا ،

واذ يحيط علما بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٥/٦٦ (باء) ،وبالقرار الذى اتخذه مجلس التنمية الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ،

واذ يشير الى قرار منظمة الوحدة الافريقية CM/Res.736 (XXXIII) بشأن التوقيع والتصديق على دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ،

١ - يحيط علما بالتقرير المرحلي للأمين العام بشأن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا الوارد في الوثيقة (XXXVII) CM/1135 ؛

٢ - يرحب باعلان الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لأفريقيا بموجب قرار الجمعية العامة والقرار الذى اتخذه مجلس التنمية الصناعية لليونيدو في دورته الخامسة عشرة الذى يعلن ، في جملة أمور ، عقد التنمية الصناعية لأفريقيا بوصفه من أهم برامج اليونيدو ؛

٣ - يناشد البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف أن تقدم الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العقد ؛

٤ - يكرر طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من الأمين العام للأمم المتحدة أن يوفر الموارد المناسبة لانجاح بدء العقد ولاعداد برنامج العقد وتنفيذه ؛

٥ - يرجو من جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية أن تقوم بمساعدة اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ،باتخاذ التدابير اللازمة لوضع وتنفيذ برامج محددة في اطار العقد على الصعيد الوطني والاقليمي ودون الاقليمي ؛

٦ - يدعو مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ في كمبالا ، أوغندا ،أن يقدم ارشادات سياسية افريقية موحدة وأن يعتمد اطارا لبرنامج العقد باعتباره خطوة هامة من أجل تنفيذ خطة عمل لاغوس في مجال الصناعة ؛

٧ - يحث جميع المنظمات الدولية المعنية ، على وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الانمائي في اطار برمجة صنادبقه الوطنية والاقليمية الخاصة بافريقيا ، ان تقوم ، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٥ - ٦٦ (باء) بزيادة مساعدتها التقنية والمالية للبلدان الافريقية على الصعيد الوطني والاقليمي ودون الاقليمي وذلك من أجل اعداد وتنفيذ برنامج العقد ؛

٨ - يعرب عن امتنانه العميق لليونيدو للمساعدة التقنية المتواصلة والمتزايدة التي تقدمها للبلدان الافريقية وبالتالي يؤيد بقوة التدابير التي اتخذتها هذه المنظمة مؤخرا لاعادة توجيه سياستها لصالح البلدان النامية ؛

٩ - يحث جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تصدق ، على وجه الاستعجال ، على دستور اليونيدو لضمان تحويل هذه المنظمة في وقت مبكر الى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ،لتمكينها من أن تؤدى ،على نحو أفعل ، مهمتها التي تعتبر ذات صلة خاصة بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الافريقية المبينة في خطة عمل لاغوس والوثيقة الختامية ؛

١٠ - يرجو من الأمين العام :

(أ) أن يتخذ بالتعاون مع المدير التنفيذى لليونيدو والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، جميع التدابير اللازمة لمراقبة جميع الأنشطة المتصلة بتنفيذ برنامج العقد ، مراقبة فعّالة، وأن يقدم تقارير مرحلية الى مجلس الوزراء على أساس منتظم ؛

(ب) أن ينقل مضمون هذا القرار الى الأمين العام للأمم المتحدة ومدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

المرفق الثالث

قرار الجمعية العامة ١٨٢/٣٦
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د إ-٦) و ٣٢٠٢ (د إ-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية و ٣٣٦٢ (د إ-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ تشير الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذى يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، والذى كان مما قامت به فيه أن أكدت على أهمية التصنيع في تنمية البلدان النامية ،

واذ تشير أيضا الى اعلان وخطة عمل ليما المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي[1] ، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واللذين نص فيهما على التدابير والمبادىء الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي في اطار اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

---

(١) أنظر A/10112 ، الفصل الرابع .

واذ تشير كذلك الى اعلان وخطة عمل نيودلهي المتعلقين بتصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية (٢)، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واللذين أعلنت فيهما استراتيجية لزيادة تصنيع البلدان النامية في الثمانينات وما بعدها ، فضلا عن خطة عمل لاعادة تشكيل الصناعة العالمية في اطار اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

واذ تؤيد توافق الآراء الذى تم التوصل اليه في الدورة الرابعة عشرة لمجلس التنمية الصناعية بشأن متابعة المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،

واذ تعيد تأكيد قرارها ٦٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٧٥/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية ، بصيغتهما المعتمدة ،

واذ تضع في اعتبارها خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (٣)،

واذ تدرك دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها جهاز التنسيق المركزى داخل منظومة الأمم المتحدة لتشجيع التعاون في ميدان التنمية الصناعية ولتنفيذ التدابير المتفق عليها وبلوغ الغايات المتفق عليها في كل من اعلان وخطة عمل ليما واعلان خطة عمل نيودلهي ،

---

(٢) انظر ID/CONF.4/22 و Corr. ، الفصل السادس .

(٣) A/S - 11/14 المرفق الأول .

واذ تضع في اعتبارها أن التغييرات البعيدة الأثر في هيكل الاقتصاد العالمي ، داخل اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، تنطوى على اعادة تشكيل هيكل الصناعة العالمية ، مع أخذ قدرات البلدان النامية وامكانياتها في الاعتبار تماما ،

واذ تكرر تأكيد الحاجة الى زيادة كبيرة في تحويل الموارد المالية والتقنية الى البلدان النامية للتعجيل بتصنيعها ،

واذ ترحب بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ميدان المساعدة التقنية ، وتؤكد على الحاجة الى مزيد من الأطراد في تدفق هذه المساعدة الى البلدان النامية ،

وقد نظرت في تقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته الخامسة عشرة (٤)،

ألف

تقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته الخامسة عشرة

١ - تحيط علما بتقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته الخامسة عشرة (٤)؛

٢ - تحث على التنفيذ المبكر لجميع القرارات الواردة في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨١/٧٥ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية ؛

---

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثين الملحق رقم ١٦ (A/36/16).

٣ - تكرر التأكيد على أهمية اعادة توزيع القدرات الصناعية ، كما هي موصوفة في الفقرة ٧٣ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وترى أنه ينبغي لأمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تستمر في الاضطلاع بدراسات في هذا الميدان ؛

٤ - ترجو من أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل تحسين وزيادة تطوير برنامجها المتعلق باعادة توزيع القدرات الصناعية على هدى الخطوط التي وافق عليها مجلس التنمية الصناعية في دورتيه الثالثة عشرة والخامسة عشرة ، والجمعية العامة في قرارها ٩٨/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والمعنون " التعاون في ميدان التنمية الصناعية والمؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " وفي قراريها ٥٦/٣٥ و ٦٦/٣٥ ؛

٥ - تؤيد بقوة تعزيز نظام المشاورات ، في ضوء الخبرة المكتسبة والمقررات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن مجلس التنمية الصناعية (٥) ، مع ايلاء اهتمام خاص للتدابير التي يمكن أن تزيد القدرات الصناعية للبلدان النامية ، وترجو من المجلس أن ينظر ، في دورته السادسة عشرة ، في امكانية ادراج اجتماعات تشاور في فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، علاوة على الاجتماعات المذكورة في الفقرة ١٧١ من تقرير المجلس عن أعمال دورته الخامسة عشرة ؛

٦ - تحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على الدستور الجديد لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تفعل ذلك في أقرب

---

(٥) أنظر ، بصفة خاصة ، المرجع نفسه .

وقت ممكن ، لكي تسمح بتحويل المنظمة الى وكالة متخصصة جديدة في عام ١٩٨٢ ؛

٧ - تكرر التأكيد أيضا على أهمية تيسير اعادة تشكيل الانتاج الصناعي العالمي بجملة طرق منها تنفيذ قرارها ٦٦/٣٥ وقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٣١ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٦) ؛

٨ - تقرر أن تكفل توفير موارد كافية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل الأنشطة ذات الأولوية على أساس توافق الآراء الذى انعكس في الدورات الأخيرة للجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية وللمجلس نفسه ؛

٩ - تحث أيضا جميع الدول ، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو ، على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، أو زيادة مساهماتها ، مع مراعاة الحاجة الى المرونة القصوى ، بقصد بلوغ مستوى التمويل المستصوب المتفق عليه البالغ ٥٠ مليون دولار في السنة ؛

١٠ - ترجو من مجلس التنمية الصناعية أن يواصل ،في دورته السادسة عشرة ، النظر بعناية في اقتراح المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اقامة مصرف دولي للتنمية الصناعية ، وذلك بقصد اتخاذ قرار بشأنه ، وترجو من المدير التنفيذى أن يواصل

---

(٦) أنظر أعمال الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

جهوده بشأن الموضوع وفقا لـمقرر ذى الصلة الصادر عن اللجنة الدائمة في دورتها السادسة عشرة ؛

١١ - ترجو من المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يقوم ، بناء على طلب البلدان النامية ،بزيادة التعاون التقني والبرامج والمشاريع في مجال التكنولوجيا الصناعية المتعلقة بالطاقة على أساس جملة أمور ، منها الاتفاقات التي تتم التوصل اليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، المعقود في نيروبي من ١٠ الى ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١ ؛

١٢ - ترجو أيضا من المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يزيد من التعاون التقني والبرامج والمشاريع المخصصة لأقل البلدان نموا على أساس طلباتها ووفقا للمتوخى الزاخر في برنامج العمل الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (٧) ؛

١٣ - تقرر أن تكفل اتاحة موارد كافية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتساعد البلدان النامية فيإعداد البرامج والمشاريع الصناعية المشار اليها في الفقرتين ١١ و ١٢ أعلاه ؛

١٤ - ترجو من مجلس التنمية الصناعية أن يبدأ ،في دورته السادسة عشرة التي ستعقد في أيار/مايو ١٩٨٢ ، العمل بوصفه اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المزمع عقده في عام ١٩٨٤ ، وأن يضع وفقا لذلك جدول أعمال واقتراحات أخرى وأن يقدم توصيات الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ؛

---

(٧) أنظر " تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا " ، باريس ١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (A/CONF.104/22).

١٥ - ترحب بالعرض المقدم من حكومة كينيا باستضافة المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ؛

باء

عقد التنمية الصناعية لافريقيا

١ - تحيط علما بمذكرة الأمين العام المؤرخة في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ بشأن تنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا (٨) ؛

٢ - تعلن أن عقد التنمية الصناعية لافريقيا يمثل واحدا من أهم برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ؛

٣ - ترجو من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يوفر موارد كافية ، بما في ذلك الموارد البشرية ، لوحدة التنسيق لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

٤ - تقرر أن تخصص موارد مالية كافية للمساعدة في التصنيع السريع لافريقيا داخل الاطار الزمني لخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (٩) ، وفي نطاق هذه الخطة ، مع الاهتمام بصفة خاصة بأقل البلدان نموا ، بدأ من فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ؛

٥ - ترجو أيضا من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن

---

(٨) A/36/466 .

(٩) A/S-11/14 ، المرفق الأول .

يواصلا ويكثفا الاتصالات مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة بقصد الاسهام في انجاح عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وأن يقدما تقريرا شاملا عن عقد التنمية الصناعية لافريقيا الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، عن طريق مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة عشرة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢.

المرفق الرابع

قرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٩٢ (د - ١٧)
بشأن وضع وتنفيذ برنامج لعقد التنمية الصناعية لافريقيا

ان مؤتمر الوزراء ،

اذ يضع في اعتباره قرار رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن دفع عجلة التصنيع في افريقيا حسبما هو مبين في اعلان مونروفيا وخطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية ،

واذ يسترشد ويلتزم بتنفيذ خطة عمل لاغوس التي تؤكد أهمية تصنيع المنطقة الافريقية بصفة عامة وكل من البلدان الافريقية بصفة خاصة باعتبار ذلك اختيارا جوهريا بين مجموعة كاملة من الأنشطة تستهدف تحرير افريقيا من التخلف والتبعية الاقتصادية ،

واذ يقر بأن التنفيذ الفعال لخطة عمل لاغوس سيتوقف الى حد كبير على التنمية المعجّلة للقطاع الصناعي ، باعتباره موردا للمدخلات الأساسية سواء لنفسه أو لسائر القطاعات ذات الأولوية في خطة لاغوس، أي الزراعة والنقل والمواصلات والطاقة والتجارة والمال، وباعتباره أيضا أحد المستفيدين بنواتج هذه القطاعات ،

واقتناعا منه بالأهمية الحيوية التي يشكلها بالنسبة للبلدان الافريقية قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٦ (باء) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يعلن الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا ، وقرارها ٣٦/١٨٢ (باء) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي يؤكد أهمية العقد بالنسبة لافريقيا ،

واذ يشير الى القرار (XXXVII) CM/Res.886 المؤرخ في حزيران/يونيه ١٩٨١، الذي اعتمدته منظمة الوحدة الافريقية ، وهو في جملة أمور ،

(أ) يرحب باعلان الجمعية العامة الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا؛

(ب) ويرجو من جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية اتخاذ التدابير اللازمة لوضع وتنفيذ برامج محددة في سياق العقد على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي ؛

(ج) ويحث جميع المنظمات الدولية ذات الصلة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، على زيادة مساعدتها التقنية والمالية للبلدان الافريقية لاعداد وتنفيذ برنامج العقد وذلك بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٣٥ (باء) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ .

واذ يشير كذلك الى القرار ١ (د-٦) المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ ، الذى اتخذه الاجتماع السادس لوزراء الصناعة الأفارقة بشأن اعتماد المقترحات المتعلقة بوضع وتنفيذ برنامج لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ،

١ - يؤيد القرار ١ (د-٦) الذى اتخذه الاجتماع السادس لمؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة ، وانشاء اللجنة المشتركة بين الأمانات المعنية بالعقد والمؤلفة من اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ؛

٢ - يدعو جميع البلدان الأعضاء فرادى وجماعات أن تتخذ على وجه السرعة خطوات تتضمن انشاء لجان تنسيق ومراكز وصل وطنية ، وتنظيم دورات تدريبية وطنية بمشاركة جميع القطاعات والمؤسسات ذات الصلة ، لبحث وتعديل خططها الانمائية ، بغية القيام على النحو المناسب بادماج مفاهيم برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ومبادئه التوجيهية وأهدافه في منظورها الاقتصادى الوطني وخططها الانمائية ؛

٣ - يطلب كذلك ، من كل بلد عضو القيام على وجه السرعة ، بتحديد مجموعة المشاريع الصناعية الاستراتيجية والرئيسية على الصعيدين الوطني والمتعدد الجنسيات وهما ، بحكم الترابط فيما بينهما ، يعززان نمو وتنمية بعضهما البعض مما سيدفع عجلة التنمية والنمو في الميدان الصناعي والاقتصادى بصفة عامة وذلك من خلال الروابط التقنية والاقتصادية والتكامل لا سيما مع القطاعات ذات الأولوية المبينة في خطة عمل لاغوس ؛

٤ - يحث البلدان الأعضاء على تعيين وتقييم وتحديد طاقاتها وقدراتها الصناعية وذلك من أجل جملة أمور بينها :

(أ) اعداد وتنفيذ المشاريع ؛

(ب) اعداد المواصفات والمناقصات والعقود ، وتقييمها والتفاوض بشأنها ؛

(ج) تدبير التكنولوجيا والمصانع والخدمات الادارية والاستشارية ؛

(د) البحث والتطوير والتدريب ؛

(هـ) الانتاج والتسويق والتوزيع وهي مجالات ينبغي الارتقاء بها وتحقيق التكامل فيما بينها ، لتمكين البلدان الأعضاء فرادى وجماعات ، تدريجيا من تلبية احتياجاتها المحلية المتغيرة من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية الرئيسية وفقا لمفاهيم عقد التنمية الصناعية لافريقيا ومبادئه التوجيهية وأهدافه .

٥ - يوصي باقرار نهج متعدد الجنسيات واقامة تعاون فيما بين البلدان الافريقية ، باعتبار ذلك أفضل الاختيارات بالنسبة لافريقيا في مجال تطوير الصناعات الاستراتيجية والأساسية ، ولا سيما الصناعات المعدنية والكيميائية والهندسية ، التي تعد حاسمة بالنسبة للتنمية

القائمة على الاعتماد على الذات والدعم الذاتي وبالنسبة للنمو الاقتصادى ، وذلك بحكم متطلباتها من الأسواق العريضة ودورها في توفير المدخلات الرئيسية لكافة الأنشطة الاقتصادية ؛

٦ - يطلب من البلدان الأعضاء تعزيز المشاورات فيما بينها بغية تيسير العمل الجماعي بما في ذلك المشاورات والمفاوضات مع الأطراف الأخرى والقيام أخيرا بانشاء آلية افريقية للمشاورات والمفاوضات والتحكيم الصناعي ؛

٧ - يطلب من البلدان الأعضاء توفير المعلومات عن الترتيبات الخاصة بعقد الدورات التدريبية الصناعية الوطنية بها . كما ينص على ذلك منطوق الفقرة ٢ السالفة ، لتمكين أمانة اللجنة ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من برمجة ما تقدمه من الدعم والمساعدة التقنيين تلبية لأى طلب من البلدان ؛

٨ - يوصي بضرورة ارساء علاقات وطيدة على الصعيد الوطني فيما بين أجهزة الحكومة بما في ذلك الأجهزة المعنية بالعلاقات الخارجية ، بغية ضمان جعل المفاوضات الصناعية الدولية ، والتعاون الصناعي الدولي يعكسان حقا مقتضيات العقد كما هو مبين في المقترحات المتعلقة ببرنامج العقد ؛

٩ - يرجو الأمين التنفيذى أن يتخذ ،بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والمدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خطوات قوية لتنشيط تجارة الخامات الصناعية والمنتجات الوسيطة والجاهزة داخل افريقيا تسليما بالدور الحاسم للتجارة الصناعية في تيسير تنفيذ برامج ومشاريع عقد التنمية الصناعية لافريقيا على الصعيدين الوطني والمتعدد الجنسيات ؛

١٠ - يرجو من الأمين التنفيذى والمدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والرؤساء التنفيذيين لسائر المنظمات الدولية والافريقية أن يعدّلوا برامج عملهم بغية تقديم دعم أكبر للبلدان الأعضاء في جهودها المتصلة بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية ، كما يرجو منهم بصفة خاصة :

(أ) مساعدة البلدان الأعضاء في اعادة تنظيم خططها الانمائية الوطنية على النحو المناسب في ضوء برنامج العقد ، وذلك عن طريق توفير الخطوط التوجيهية وتنظيم الدورات التدريبية على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، وتقييم الموارد الطبيعية والطاقات والقدرات الوطنية والقيام ، حسبما هو مبين في الفقرة أعلاه بتحديد المشاريع الرئيسية التي يمكن تنفيذها على الصعيد الوطني و/أو المتعدد الجنسيات ؛

(ب) مساعدة الحكومات في تعزيز الطاقات والقدرات القائمة وتنمية طاقات وقدرات جديدة في مجالات ، تشمل تلك المحددة في الفقرة ٤ السابقة ، لتحقيق التصنيع القائم على الاعتماد على الذات والدعم الذاتي.

١١ - يحث مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي على أن يزيد ، وفقا للقرارات المتصلة بالعقد والتي اتخذتها الجمعية العامة ومنظمة الوحدة الافريقية ، الأموال المخصصة للقطاع الصناعي في برنامجه الوطني والاقليمي من أجل افريقيا بغية توسيع نطاق وحجم ما يقدمه من مساعدة في برمجة وتنفيذ برنامج العقد على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي ؛

١٢ - يرجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يوفر بموجب القرارات المتصلة بالعقد الموارد الضرورية اللازمة لتدعيم أمانة

اللجنة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومن ثم تمكينهما من النهوض بدوريهما المرتقبين في مساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

١٣ - يطلب من الأمين التنفيذى أن يقدم الى اجتماعات اللجنة من خلال مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة ، تقارير بصفة منتظمة وبالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والمدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن التقدم المحرز في تنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا .

المرفق الخامس

قرار مجلس التنمية الصناعية ٥٥ (د - ١٦)
بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا

ان مجلس التنمية الصناعية ،

اذ يشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٥/٦٦ باء المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٣٦/١٨٢ ، الفرع الثاني ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا، واذ يلاحظ مع الاهتمام القرار ١ (د-٦) الذى اتخذه وزراء الصناعة الافريقيون في مؤتمرهم السادس[١] ،

واذ يشير كذلك الى قرار مجلس التنمية الصناعية ٥٤ (د - ١٥) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨١ ، والذى أعلن ، في جملة أمور ، عقد التنمية الصناعية لافريقيا بوصفه واحدا من أهم برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،

واذ يلاحظ المصادقة على برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا في القرار ٤٤٢ (د-١٧) الذى اعتمده المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية لافريقيا في اجتماعه الثامن ، بتاريخ ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ،

١ - يحيط علما بالتقرير المرحلي عن عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، المقدم من المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا[٢] ؛

---

(١) أنظر E/ECA/CM.8/2 و ID/B/274/Add.1 .

(٢) أنظر ID/B/274 .

٢ - يحيط علما كذلك بالمقترحات الواردة في القرار ١ (د-٦٠) الذى اتخذه وزراء الصناعة الافريقيون في مؤتمرهم السادس بشأن اعداد وتنفيذ برنامج لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

٣ - يطلب من المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعديل برنامج عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بحيث يأخذ بعين الاعتبار الكامل احتياجات عقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

٤ - يناشد البلدان والمؤسسات المانحة زيادة مساهماتها في التنمية الصناعية لافريقيا ضمن اطار البرامج والمشاريع التي أعدتها الحكومات الافريقية نفسها بغية تحقيق الهدف الذى حددته والمتمثل في أن يبلغ نصيب المنطقة الافريقية من الانتاج الصناعي العالمي خلال العقد ١٫٤ في المائة . وفي هذا الصدد ، يوصي بشدة بتقديم تبرعات لصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل تمويل برنامج العقد ؛

٥ - يطلب من برنامج الأمم المتحدة الانمائي النظر في زيادة دعمه لعقد التنمية الصناعية لافريقيا بتخصيص موارد مالية كافية لبرنامج العقد ؛

٦ - يطلب كذلك من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة اجراء التعديلات اللازمة في برامجها بهدف المساهمة بصورة فعالة في تنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا حسبما دعا اليه قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٦ باء ؛

٧ - يطلب أيضا من الجمعية العامة تخصيص ما يكفي من الموظفين ومن الموارد المالية لضمان التنسيق والتنفيذ الفعال لأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، المتصلة بعقد التنمية الصناعية لافريقيا .

الجلسة العامة ٣٢٣
٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢